وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية.

قسم العلوم الإقتصادية

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم .

التخصص: علوم اقتصادية.

العنوان:

أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي – دراسة تحليلية للإقتصاد الجزائري– (الفترة من : 2000 إلى غاية 2014)

من إعداد:

روشو عبد القادر

المناقشة بتاريخ 2018/05/21 من طرف اللجنة المكونة من :

البشير عبد الكريم	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	رئيساً .
راتول محمد	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	مقرراً .
شريط عابد	أستاذ	جامعة إبن خلدون تيارت	ممتحناً .
بحيح عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الجيلالي اليابس بلعباس	ممتحناً .
ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة آكلي محند أولحاج البويرة	ممتحناً .
آيت مختار عمر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	ممتحناً

السنة الجامعية 2018/2017

تشكرات

نشكر الواحد الأحد الذي رزقنا من العلم مالم نكن نعلم وهدانا إلى هذا وجعلنا من أمة حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم.

أولا نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى كل من مد لنا يد العون وساهم ولو من بعيد بكلمة أو بدعوة أو توجيه ليرفع من معنوياتنا ويشحذ هممنا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف **راتول محمد** على تفضله بقبول الإشراف على هذا العمل و على توجيهاته المسداة طيلة فترة إنجاز هذا البحث .

كما لا يفوتني في هذا في هذا المقام أن أشكر جزيل الشكر كل الأساتذة الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي .

و أخيرا شكري إلى كل من مد لي يد المساعدة من أصدقاء و زملاء و كذا الطاقم الإداري و البيداغوجي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة شلف . عبد القادر روشو

الإهداء

إلى أعز ما يملك المرء في حياته الوالدين الكريمين الوالدة أطال الله في عمرها و الوالد رحمه الله.

إلى جميع أفراد الأسرة، الزوجة والبنات الصغيرات إيمان , مريم , سيرين ,هاجر .

إلى إخوتي ,,,

إلى كل أساتذتي الكرام ,,

إلى كل الزملاء و الأصدقاء,,

إلى كل من عمل و صبر و نال ...

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرارالإقتصادي الكلي ، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي ومؤشرات الإستقرار الكلي الأربعة الأساسية وهي النمو الإقتصادي ،معدل البطالة، معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات الدولية (مربع كالدور)، حيث قسمت هذه الدراسة إلى جزئين الأول نظري ويكون من ثلاثة فصول أما الثاني فهو تطبيقي ويتمثل في الفصل الرابع الذي تضمن عرض وتحليل للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014 ،وذلك من خلال تحليل السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك من خلال المؤشرات الأربعة السابقة الذكر .كما خلصت هذه الدراسة إلى جملة من التائج والتوصيات صنفت إلى ثلاثة مستويات : مستوى السياسة الإقتصادية الكلية ، مستوى الإنفاق العمومي و مستوى إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام ، إستقرارإقتصادي،مربع كالدور، نمو إقتصادي ، تضخم، بطالة، توازن خارجي.

Résumé :

Cette étude vise à identifier l'impact de la politique des dépenses publiques sur la stabilité macro- économique à travers l'analyse de la relation entre les dépenses publiques et les quatre principaux indicateurs de la stabilité macro – économique qui sont: la croissance économique, le taux de chômage, le taux d'inflation et la balance des paiements internationaux (le carré Kaldor) .

La première partie de cette étude est théorique et elle se compose de trois chapitres, la deuxième est pratique, elle est relative au quatrième chapitre, qui porte sur l'analyse de l'économie algérienne durant la période 2000-2014 à travers l'analyse de la politique économique appliquée en Algérie durant cette période. Cette étude a conclu également à un certain nombre de recommandations classées en trois niveaux:. Niveau de la politique macro-économique, le niveau des dépenses publiques et le niveau de la stabilité des indicateurs macro-économiques.

Mots-clés: stabilité économique générale, stabilité économique, croissance économique, inflation, chômage, equilibre extérieur.

Abstract :

The aim of this study is to clarify the impact of the policy of public expenditure on macroeconomics stability, and through the analysis of the relationship between public spending and the four main indicators of macroeconomic stability, which are: economic growth, the unemployment rate, the rate of inflation and balance of payments (The square of Nicholas Kaldor), this study is divided into two parts: **First**, a conceptual in three chapters, **the second** is applied which is the fourth chapter that includes the presentation and analysis of the Algerian economy during the period 2000- 2014, and through the analysis of economic policy applied in Algeria during this period and through the four indicators mentioned above. This study also concluded a number of results and recommendations were calssified into three levels: the level of macroeconomic policy, the level of public expenditure and a level surface stabilizes macroeconomic indicators.

Keywords :

Public spending, economic stability, The square of Nicholas Kaldor, of economic growth, inflation, unemployment, external balance.

المحتويـات

العنوان	الرقم
تشكرات	
إهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المخططات	
مقدمة عامة	**أ إلى د**
الجزء النظري.....	**01**
مقدمة الجزء النظري.....	02
الفصل الأول : السياسة الإنفاقية كأحد مكونات السياسة الإقتصادية	03
تمهيد	04
المبحث الأول : ماهي السياسة الإقتصادية	05
المطلب الأول : الإطار النظري للسياسة الإقتصادية	05
المطلب الثاني : أدوات السياسة الإقتصادية	10
المطلب الثالث : أهداف السياسة الإقتصادية الكلية (مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي) ..	20
المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العمومي كسياسة إقتصادية	26
المطلب الأول : الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام	26
المطلب الثاني : ظوابط الإنفاق العام وحدوده	35
المطلب الثالث : الإنفاق العمومي كسياسة إقتصادية	39
المبحث الثالث : الآثار الكلية لسياسة الإنفاق العام	46
المطلب الأول : الأثار المباشرة للنفقات العامة	46
المطلب الثاني : أثر النفقات الحكومية التحويلية	52
المطلب الثالث : الأثار الإقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام	59
المبحث الرابع : دور سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي	68
المطلب الأول : الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي	68
المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي	74

المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي	78
خلاصة الفصل الأول.....	88
الفصل الثاني : أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية	89
تمهيد	90
المبحث الأول : أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي	91
المطلب الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي	91
المطلب الثاني : النمو الإقتصادي في النظريات الإقتصادية	96
المطلب الثالث : أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي.....	105
المبحث الثاني : أثر سياسة الإنفاق العمومي على التشغيل	113
المطلب الأول : الإطار النظري للتشغيل	113
المطلب الثاني : تصنيف البطالة	121
المطلب الثالث : تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل	125
المبحث الثالث : أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم	129
المطلب الأول : المفوم النظري للتضخم و النظريات المفسرة له	129
المطلب الثاني : أنواع التضخم وأثاره الإقتصادية	136
المطلب الثالث : العلاقة بين التضخم و البطالة وموقع الإنفاق العمومي منها	140
المبحث الرابع : أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات)	145
المطلب الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات الدولية	145
المطلب الثاني : المناهج المستخدمة في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات	150
المطلب الثالث : أثر سياسة الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي	155
خلاصة الفصل الثاني	160
الفصل الثالث : التوازن الإقتصادي الكلي وإستراتيجية الحفاظ عليه	162
تمهيد	163
المبحث الأول : الإطار النظري للتوازن الإقتصادي	164
المطلب الأول : ماهية التوازن في الفكر الإقتصادي	164
المطلب الثاني : التوازن في الفكر الإقتصادي	168
المطلب الثالث : التوازن الإقتصادي الكلي و الإستقرار الإقتصادي	181

المبحث الثاني : نماذج التوازن الإقتصادي	185
المطلب الأول : التوازن في سوق السلع و الخدمات	185
المطلب الثاني : التوازن في سوق النقود	191
المطلب الثالث : التوازن في سوق العمل	200
المبحث الثالث : التوازن الداخلي و التوازن الخارجي	206
المطلب الأول : التوازن المالي للموازنة العامة للدولة	206
المطلب الثاني : أليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة	212
المطلب الثالث : التوازن الخارجي وعلاقته بالتوازن الداخلي	218
المبحث الرابع : إستراتيجية الحفاظ على توازن الإقتصاد الكلي	227
المطلب الأول : أهمية نظرية التوازن الإقتصادي	227
المطلب الثاني : إتجاهات جديدة في السياسة الإقتصادية	231
المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية الإقتصادية	237
خلاصة الفصل الثالث	244
الجزء التطبيقي	246
مقدمة الجزء التطبيقي	247
الفصل الرابع : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي –حالة الجزائر للفترة 2001–2014 –	248
تمهيد	249
المبحث الأول : السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014	250
المطلب الأول : السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-1994	250
المطلب الثاني : برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)	256
المطلب الثالث : مرحلة الإنعاش الإقتصادي	268
المبحث الثاني : تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001–2004	269
المطلب الأول : تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 1990-2000.....	269
المطلب الثاني : تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي من خلال البرامج الإستثمارية	274
المطلب الثالث : تحليل تطور الإنفاق العمومي للفترة 2001-2014 من خلال قوانيين المالية...	285
المبحث الثالث : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على المؤشرات الإقتصادية الكلية ...	289
المطلب الأول : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر	289

المطلب الثاني : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم	295
المطلب الثالث : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على التشغيل	301
المطلب الرابع : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على ميزان المدفوعات	311
المبحث الرابع : التوازن الإقتصادي العام في الجزائر	320
المطلب الأول : التوازن الداخلي	320
المطلب الثاني : التوازن المالي **الخارجي**	325
المطلب الثالث : التوازن النقدي	331
خلاصة الفصل الرابع	336
خلاصة الجزء التطبيقي	337
الخاتمة	347-340
المراجع :.....	356-348

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إقتصاد في حالة توازن	13
02	المربع السحري للسياسة الإقتصادية	21
03	الحصيلة الضريبية المثلى	42
04	منحنى موضح للغز الإدخار	43
05	تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الكلي و العرض الكلي (عرض غير مرن)	49
06	تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الكلي و العرض الكلي (عرض مرن)	50
07	تأثير الإنفاق العمومي على الدخل الوطني و الإنتاج	51
08	أثر الإعانات الحكومية على سعر التوازي للمنتج	53
09	أثر الإعانات الحكومية على التكلفة الحدية	54
10	أثر الإعانات الحكومية على الوضع التوازي	55
11	أثر نظام الإعانات النقدية على سلوك نظام السوق	56
12	أثر القطاع الحكومي على المستوى التوازي للدخل	62
13	أطوار دورة إقتصادية مقترضة	69
14	الإختلال الكلي للإقتصاد	72
15	الفجوة الإنكماشية	73
16	خط التزظيف الكامل	74
17	الدورة الإقتصادية	79
18	الإنفاق العمومي ودوره في تحقيق التوظف الكامل	84
19	السياسة المالية الإنكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية	85
20	إنتقال منحنى العرض الكلي	87
21	التوضيح البياني للنمو عند الكلاسيك	97
22	التوازن الإقتصادي حسب نموذج (LM–IS)	109
23	أثر (زيادة /التخفيض) في الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	110
24	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	116

25	منحنى فليبس	119
26	الأثار التوسعية الضرفية لسياسة الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل	127
27	الفجوة التضخمية وفائض الطلب	132
28	منحنى فليبس البسيط	133
29	منحنى فليبس المطور	134
30	العلاقة بين التضخم و البطالة	141
31	الطلب الكلي و المستوى العام للأسعار	176
32	أثر السياسة المالية التوسعية و الإنكماشية على الطلب الكلي	177
33	أثر زيادة عرض النقود على منحنى الطلب الكلي	178
34	منحنى العرض الكلي	179
35	منحنى العرض الكلي الكلاسيكي	180
36	منحنى العرض الكلي الكينزي	180
37	أثر السياسة المالية التوسعية الحالة الكلاسيكية	181
38	أثر السياسة النقدية التوسعية الحالة الكلاسيكية	182
39	أثر السياسة المالية التوسعية الحالة الكينزية	182
40	التوازن الكلي في الإقتصاد	183
41	بعض إحتمالات مستويات التوازن للناتج القومي	184
42	منحنى الطلب على الإستثمار ومنحنى عرض الإدخار	187
43	التوازن في سوق السلع و الخدمات	189
44	التوازن النقدي	192
45	التوازن في سوق النقود	194
46	التوازن الأني في سوق الإنتاج و السوق النقدي	197
47	أثرالزيادة في الإنفاق العمومي	198
48	منحنى عرض العمل	200
49	الطلب على العمل	201
50	التوازن في سوق العمل	202
51	منحنى التوازن و الأجر الحقيقي	203
52	التوازن في سوق العمل من منظور كينزي	204

53	تاثير الإنفاق على الطلب الكلي	214
54	منحنى (IS–LM) وسعر الفائدة	223
55	أثر التوسع في الطلب على الصادرات	223
56	حالات التوازن الداخلي و التوازن الخارجي	225
57	وضعية ميزان المدفوعات و البطالة	226
58	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990–2000	271
59	تطور النفقات العامة 2001–2014	286
60	تطور الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام للفترة 1990–2000	290
61	تطور معدل التضخم للفترة 1990–1999	297
62	العلاقة بين التضخم و البطالة 2014/2000	301
63	تطور معدل البطالة للفترة 2001–2014	309
64	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001–2014	315
65	تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2014	317
66	تطور سعر البترول للفترة 2001–2014	323
67	تطور المديونية الخارجية وإحتياطي سعر الصرف للفترة 2001–2014	325

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية (1990-1993)	255
02	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي في إطار الإصلاحات	257
03	الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	259
04	الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي	260
05	الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن	260
06	وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية للفترة 2000-2014	265
07	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام للفترة 1990-2000	271
08	تطور مكونات نفقات التسيير للفترة 1990-2000	273
09	توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب مجالات الإستثمار 2001-2004	275
10	توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب سنوات ومجالات الإستثمار 2001-2004	276
11	وضعية البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال رخص البرامج وإعتمادات الدفع (2004-2009)	279
12	مقارنة بين برنامج PSRE و PCSC	280
13	توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي 2010-2014	282
14	حجم الإنفاق العام ومعدل النمو للفترة 2010-2014	285
15	تطور الإنفاق العمومي حسب قوانيين المالية وقوانيين ضبط الميزانية الفترة 2008-2012	288
16	مكونات الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام1990-2000	289
17	حجم الإنفاق العام ومعدل النمو للفترة 2001-2004	291
18	مساهمة أإهم القطاعات في الناتج المحلي الخام للفترة 2001-2004	292
19	تطور معدلات النمو للفترة 2005-2009	293
20	معدل النمو وحجم الإنفاق العام للفترة 2010-2014	294
21	تطور الكتلة النقدية ومعدل التضخم للفترة 1990-2000	295

22	بعض المؤشرات النقدية للفترة 1993–2000	298
23	معدلات التضخم وحجم الإنفاق للفترة 2001–2014	298
24	المؤشرات النقدية للفترة 2001–2014	299
25	تطور كل من معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة 2000–2014	300
26	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات للفترة 1990–2000	302
27	تطور كتلة الرواتب و الأجور خلال الفترة 1990–2000	303
28	تطور الإنفاق العمومي ومعدل البطالة للفترة 1990–2000	304
29	مؤشرات التشغيل خلال الفترة 2000–2004	305
30	نسبة مساهمة بعض القطاعات في التشغيل 2001–2004	306
31	مؤشرات الإستثمار و البطالة للفترة 2005–2009	306
32	نسبة مساهمة بعض القطاعات في التشغيل للفترة 2005–2009	307
33	مؤشرات التشغيل للفترة 2010–2014	308
34	مناصب الشغل المستحدثة خلال 2011	308
35	تطور رصيد ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للفترة 1990–2000	311
36	تطور مكونات ميزان المدفوعات للفترة 2001–2014	313
37	تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية للفترة 2001–2014	315
38	وضعية المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائر خلال الفترة 2001–2014	316
39	تطور مكونات الميزانية العامة ومتوسط سعر البترول للفترة 1990–2000	321
40	تطور مكونات الميزانية العامة ومتوسط سعر البترول للفترة 2001–2014	322
41	تطور المديونية الخارجية وإحتياطي الصرف في الجزائر للفترة 1990–2014	324
42	تطور رصيد ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للفترة 1990–2000	326
43	تطور مكونات ميزان المدفوعات للفترة 2001–2014	327
44	تطور الميزان التجاري للفترة 2001–2014	329
45	تطور التحويلات الصافية للفترة 2001–2014	331
46	تطور معدل التضخم للفترة 1990–2000	332
47	مؤشرات الكتلة النقدية للفترة 1993–2000	333
48	تطور معدلات التضخم و النفقات العامة للفترة 2001–2014	334
49	تطور الكتلة النقدية (M_2) خلال الفترة 2001–2014	335

قائمة المخططات

قائمة المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضيح لسياسة الإنعاش	08
02	توضيح لسياسة الإنكماش	09
03	مسارسياسة التوقف ثم الذهاب	09
04	هيكل السياسة الإقتصادية الكلية	11
05	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	41
06	أثر المضاعف و المعجل	112
07	موقع سياسة الإنفاق العمومي ضمن سياسات مكافحة البطالة	126
08	تأخر السياسة الإقتصادية	212

مقدمة عامة

مقدمة عامـة

أصبح تحقيق الإستقرار الكلي من بين الأهداف الأساسية للنظم الإقتصادية وواضعي السياسة الإقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الإقتصاديين حول مفهوم الإستقرار الإقتصادي إلا أن الكثير منهم أجمعوا على أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد أضاف الفكر الإقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً آخر للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبإضافة هذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الإستقرار الإقتصادي والذي يسمى أيضا بمربع أهداف السياسة الإقتصادية، ويطلق عليه إصطلاحاً المربع السحري **لكالدور** ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤولياتها في إستخدام شتى أدوات السياسة الإقتصادية لمكافحة الإختلال.

ولعل الدور الإقتصادي الذي إكتسبته الدولة في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الإقتصادية التي أصبحت تميز الإقتصاد العالمي فرض عليها إكتساب مجموعة من أدوات السياسة الإقتصادية والتي تعد السياسة المالية جزءاً منها، فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الإقتصادي، حيث انها تمارس ثلاث وظائف رئيسية متمثلة في الوظيفة التخصيصية، الوظيفة التوزيعية، والوظيفة الثالثة والتي هي موضوع البحث والمتمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية يبين لنا إلى حد كبير حجم وطبيعة الدور الإقتصادي للدولة، ويعد الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، **كما يعد مؤشراً** رئيسيا يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الإقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن **تزايد الإنفاق الحكومي أصبح** ظاهرة من الظواهر المألوفة في مالية غالبية الدول مهما إختلفت أنظمتها الإقتصادية والاجتماعية، **لذلك فإن** المعرفة التفصيلية والشاملة لأسباب تزايد الإنفاق الحكومي وآثاره الإقتصادية بصورة مسبقة سوف تساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق الحكومي الوجهة التي يترتب عليها بلوغ أهداف السياسة الإقتصادية الممثلة في المربع السحري لكالدور، **وقد أكد كينز** في نظريته العامة على أهمية الإنفاق الحكومي كأداة قادرة في كثير من الأحيان على إنعاش الإقتصاد وتصحيح الإختلال في الطلب الكلي، ورغم هذا الإتجاه فإن هناك فريقاً آخر من الإقتصاديين يشكك في قدرة السياسة المالية لوحدها على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالسرعة الكافية والآثار السلبية لهذه السياسة.

وفي هذا السياق إعتمدت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية خاصة مع بداية سنة 2000، وهذا راجع إلى الإرتفاع الذي عرفه سعر البترول في الأسواق الدولية حيث عمدت السلطات الجزائرية إلى تخصيص أغلفة مالية ضخمة كإنفاق عمومي غير مسبوق، ويظهر ذلك من خلال المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 والذي تميز بزيادة الإنفاق العمومي خاصة في شقه الإستثماري، ثم المخطط الخماسي والذي يمتد من سنة 2010 إلى 2014، وبالتالي فإن الإقتصاد الجزائري عرف وضعاً متغيراً فمن سياسات إنفاقية تقييدية خاصة قبل سنة 1999 حيث تزامنت مع التطبيق الصارم لبرامج التعديل الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية إلى إتباع سياسات توسعية إنطلاقاً من سنة 2000، وهذا تزامناً مع الوفرة المالية المتأتية من تحسن ظروف السوق البترولي، ففي هذا الإطار جاء هذا البحث -كدراسة تحليلية- ليبرز أثر سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى2014 .فمن هذا المنظور يمكن إستنتاج إشكالية هذا البحث على النحو التالي.

الإشكاليـة:

يظهر مما سبق عرضه أن إشكالية هذه الدراسة ستتمحور حول عنصرين أساسين وهما سياسة الإنفاق العمومي من جهة والإستقرار الكلي للإقتصاد في الجزائر من جهة أخرى، وعليه يمكن صياغة الإشكالية كما يلي :

– ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 ؟

أي كيف تأثرت مؤشرات الإستقرار الكلي للإقتصاد الجزائري (معدل النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات) بالسياسة الإنفاقية العمومية المعتمدة خلال هذه الفترة ؟

ويشتق من هذا السؤال المحوري أسئلة فرعية أخرى ستتم الإجابة عنها عبر مراحل هذه الدراسة وهي كالآتي:

- ماالمفهوم النظري لسياسة الإنفاق العمومي ؟وماعلاقته بالسياسة الإقتصادية؟
- ماهية الإستقرار الإقتصادي الكلي ؟ وما هي الأداة المستعملة في تحقيقه؟
- ما هي العلاقة بين الإستقرار الإقتصادي الداخلي والخارجي؟ وهل هناك إختلاف بين المفهومين ؟

- ماهي أفضل الإستراتيجيات الإقتصادية للحفاظ على التوازن الإقتصادي العام؟
- كيف إنعكست برامج الإصلاح الإقتصادي المطبقة في الجزائر على طبيعة السياسة الإقتصادية المتبعة؟
- كيف أثرت السياسة الإنفاقية العمومية على وضعية معدلات النمو والبطالة والتضخم وكذا وميزان المدفوعات الدولية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ماتأثير سياسة الإنفاق العمومي المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة على التوازنات الإقتصادية الكلية؟
- ما مدى إنطباق السياسة المالية الكينزية في شقها المتعلق بالإنفاق الحكومي على واقع الإقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات التي هي منطلقات لهذا البحث وهي كالآتي:

1- للدولةدورا إقتصاديا متزايدا تؤديه عن طريق السياسة المالية.

2- وجود ترابط بين مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي ومفهوم الإستقرار الإقتصادي الخارجي.

3- يعكس مربع السياسة الإقتصادية لكالدور وضعية الإستقرار الإقتصادي الكلي في أي بلد.

4- السياسة الإنفاقية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة مستوحاة من الفكر الكينزي.

5- ساهمت برامج الإنعاش الإقتصادي في تخفيض معدلات البطالة مع إرتفاع في معدلات التضخم.

6- يرتبط الإستقرار الإقتصادي في الجزائر بوفرة الإيرادات النفطية .

– أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2000-2014) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج إستثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها،وهذا بعد عشرية من الزمن تميزت بأزمة إقتصادية خانقة إختل فيها التوازن الإقتصادي العام، وتأثرت سلباً كل المؤشرات الإقتصادية مما نتج عنه حالة من عدم الإستقرار الإقتصادي من هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت خلال فترة الوفرة المالية خاصة في الجانب الإقتصادي الكلي ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية والمعبر عنها بمربع كالدور .

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة بيان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمؤشراته المتعلقة بمستويات الأسعار والنمو والتشغيل والتوازن الخارجي في الجزائر، وكمقدمة لذلك كان من الضروري

تحليل مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر وتطور الإنفاق الحكومي بمختلف تصنيفاته، وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف **منها:**

1- إبراز أهمية الإفاق العمومي **كأحد مكونات السياسة الإقتصادية الكلية.**

2- **توضيح الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي وعلاقته بسياسة الإنفاق العمومي نظريا وتطبيقيا (حالة الجزائر).**

3- **إظهار العلاقة بين الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي والخارجي.**

4- إبراز أهمية حجم الإنفاق العمومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5- **الوقوف على مامدى فعالية السياسة الإنفاقية العمومية مقارنة بوضع المؤشرات الإقتصادية الكلية في** الجزائر خلال فترة الدراسة.

6-**كيفية تأثير** سياسة الإنفاق العمومي على التوازن الإقتصادي العام في الجزائر .

منهج الدراسة

سنعتمد في معالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والأسئلة الفرعية على المنهج **الوصفي والمنهج التحليلي .**

المنهج الوصفي لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والإستقرار الإقتصادي.

أما الجانب التطبيقي فسنقدمه بإستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي .

حدود الدراسة

هذه الدراسة تمتد زمنياً على **الفترة الممتدة من سنة 2000** إلى **سنة2014** لكون هذه الفترة قد عرفت إنفاقاً عمومياً غير مسبوق،**حيث سنعتمد** بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة **المالية، بنك الجزائر** والجريدة الرسمية فيما يخص قوانيين المالية والخاصة بسنوات الدراسة .

أما من حيث المكان فهي تخص **طبعاً الإقتصاد الجزائري.**

دوافع إختيار الموضوع

يرجع إختيار هذا الموضوع إلى عدة أساب أهمها يكمن في كون الإنفاق العمومي يعتبر الوسيلة الأهم في تجسيد تدخل الدولة الإقتصادي، والجزائر بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 **مرت بمرحلتين أساسيتين**

الأولى تميزت بالإصلاحات الإقتصادية (1990-2000) والثانية هي مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، فخلال هذه المرحلة رصدت الجزائر مبالغ ضخمة قد تكون قياسية مقارنة بما سبق ولهذا أردنا من خلال هذا البحث إبراز مدى تأثير سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي بمؤشراته الأربعة المعروفة، ضف إلى ذلك إعتبار هذه الدراسة كنقطة توقف لتقييم ما سبق قصد رسم سياسة إقتصادية كلية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية .

الدراسات السابقة

في إطار إعداد هذا البحث تمكنا من الإطلاع على عدد من رسائل الدكتورا وكذا مذكرات الماجستير التي تناولت مواضيع لها صلة بموضوعنا هذا، حيث كان أغلبها قد عالج موضوع تأثير الإنفاق العمومي على الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية (النموالإقتصادي، التشغيل، التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات الدولية)،ولاكن كانت المعالجة بالنسبة لكل هدف على حدى، وقليلة هي تلك الدراسات التي حاولت الجمع بينهم في إطار واحد (مربع كالدور)، وليه فإنه من الدراسات السابقة و التي نعتبرها قريبة جداً من بحثنا هذا فإننا نذكر بعضها حسب ما إستطعنا الإطلاع عليه كما يلي:

1- دراسة (الخميسي قايدي، 2005) بعنوان **دراسة قياسية للنفقات العمومية للفترة 1970–2006 في الجزائر**(رسالة دكتوراه،جامعة الشلف): وهدف هده الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بإستخدام الطرق الكمية – القياسية – وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها أن العوامل – المحددات - الأساسية التي تؤثر على الإنفاق العمومي في الجزائر تتمثل أساساً في الجباية البترولية، رصيد الموازنة العامة، إيرادات الجباية العادية وسعر الصرف، لكن لم يتطرق الباحث إلى الآثار الكلية للإنفاق العمومي في مجال إستقرار الإقتصاد الكلي .

2 - دراسة (وليد عبد الحميد عايب، 2010) بعنوان **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 1990–2007)، دراسة تطبيقية قياسية.**

وهدف هده الدراسة لتوضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة وتطرقت إلى تحليل السياسة الإقتصادية في الجزائر وإنعكاساها على الإستقرار الإقتصادي الكلي وركزت الدراسة على عنصر الإنفاق العمومي .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن سياسة الإنفاق الحكومي تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، لكن الدراسة القياسية لهذه السياسة بينت محدوديتها خاصة في الأجل القصير نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ومن حيث برامج الإستثمار توقفت الدراسة عند برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).

3- دراسة (مسعودي مليكة، 2014) بعنوان **سياسة إستقرار الإقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا** (رسالة دكتوراه،جامعة الشلف).

إن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز اهمية تحقيق التكامل بين السياسات الكلية المطبقة على مستوى الجزائر وكذا تقييم فعاليتها من أجل ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي وإستمراره .

وكذلك تحليل سياسات الإستقرار الإقتصادي في كل من الجزائر وفرنسا وقد خلصت هذه الدراسة في جانبها المتعلق بالإنفاق إلى أن تدني قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف العرض النقدي تؤكد عدم إمكانية تطبيق السياسة المالية الكينزية على الإقتصاد الجزائري بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا غياب آليات السوق، وأن سياسة الإنفاق العمومي الممولة عن طريق الإصدار النقدي هي سياسة فعالة من حيث قدرتها على إلغاء أثر المزاحمة وتحقيق الزيادة في الناتج، لكن دون توضيح إذ كان ذلك ممكن على المدى القصير أو الطويل .

4-دراسة (صالح الدين كروش، 2015) **بعنوان مثلوية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور –محاولة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري–** رسالة دكتوراه، جامعة الشلف .

حيث تطرقت هذه الدراسة بالتحليل في جزئيها النظري والتطبيقي إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري إلى غاية 2010، محاولة تقييم الإصلاحات المطبقة في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية (لا تضخم، لا بطالة، نمو مرتفع، وإيجابية ميزان المدفوعات الدولية).

وكانت أهم نتيجة تم التوصل إليها هي أنه لم يتم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في فترة الإقتصاد الموجه (قبل سنة 1989) نظراً للتبعية المطلقة لأسعار المحروقات، لكن تطبيق الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية بدءاً من سنة 2000 مكنها من تحسين مستوى المؤشرات الكلية، رغم تذبذب بعضها خاصة معدل النمو الإقتصادي الذي بقي مرتبطاً بقطاعين أساسيين وهما المحروقات المرتبطة بالأسواق الدولية والفلاحة المعتمدة

على عوامل المناخ وعليه تعتبر كلها عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وأن المشكلة الأساسية بالنسبة للإقتصاد الجزائري هي عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي .

صعوبات البحث

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعداد هذا البحث نذكر أهمها:

- إن مضمون هذا البحث له تفرعات عدة تتطلب الإلمام بكثير من جوانب العلوم الإقتصادية كالمالية العامة،الإقتصاد النقدي و الإقتصاد الكلي، مما تطلب من الباحث جهداً ووقتاً إضافيين.

- إعتماد الجانب التطبيقي على إحصائيات وأرقام ومؤشرات تخص الإقتصاد الوطني جعل الباحث يعتمد على الكثير من المصادر لكن الصعوبة هنا تكمن في كون هذه الأرقام و الإحصائيات متضاربة فيما بينها مما يخلق صعوبة في أي من المصادر يستقي الباحث المعلومة الدقيقة و الصحيحة.

هيكلة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع قسمت هذه الدراسة إلى جزئين الأول نظري ويتضمن ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول من خلال مباحثه الأربعة السياسة الإنفاقية كأحد مكونات السياسة الإقتصادية حيث تم التطرق إلى مفهوم السياسة الإقتصادية، ثم ماهية السياسة الإنفاقية وعلاقتها بالسياسة الإقتصادية، وأخيراً الأثار الكلية للسياسة الإنفاق العمومي وخاصة الأثر على الإستقرار الإقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تناول أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي الأربعة وهي النمو الإقتصادي في مبحث أول ثم البطالة في مبحث ثاني أما المبحث الثالث فخصص للتضخم وأخيراً الأثر على ميزان المدفوعات في المبحث الرابع .

الفصل الثالث يعنى بالتوازن الإقتصادي العام وإستراتيجية الحفاظ عليه، حيث تم تقديم في البداية الإطار النظري للتوازن الإقتصادي، ثم تم التطرق للتوازن الكلي في النظام الإقتصادي كعنصر ثاني أما العنصر الثالث فكان للتوازن الداخلي و الخارجي و العلاقة بينهما وأخيراً تم التطرق إلى موضوع إستراتيجية الحفاظ على التوازن الكلي .

أما الجزء التطبيقي و الذي تضمنه الفصل الرابع فقد كان عبارة دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر المذكورة سابقاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة

2014، حيث تناولنا في المبحث الأول طبيعة السياسة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة،ثم إنتقلنا إلى تحليل تطور الإنفاق العمومي خلال نفس الفترة كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث فكان لتحليل أثر الإنفاق العمومي على معدلات النمو،البطالة، التضخم وتوازن ميزان المدفوعات الدولية.وكمبحث رابع وأخير تم تحليل أثر الإنفاق العمومي على التوازن الإقتصادي العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها سواء في الشق النظري أو التطبيقي متبوعة بأهم التوصيات وكذا أفاق البحث، وأخيراً قائمة للمراجع المعتمدة في هذا البحث حيث ترتيبها أبجدياً بالنسبة لأسم المؤلف،وأيضاً حسب تنوعها وفقاً لطريقة التصنيف المعتمدة عادة في البحوث العلمية .

وفي الأخير نرجو من الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في عرض ومعالجة موضوع البحث .

الجزء النظري

أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي

مقدمة الجزء النظري

تعتبر سياسة الإنفاق العمومي جزءاً مهماً من السياسة المالية، والتي هي بدورها مكونا أساسياً من مكونات السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أنه للسياسة المالية تأثير كبير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية التي يمكن توظيفها قصد الوصول بالإقتصاد المعني إلى الوضع المستقر.

وعليه أصبح تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمؤشراته المعروفة (أهداف السياسة الإقتصادية) من بين الأهداف الأساسية للنظم الإقتصادية وواضعي السياسات الإقتصادية بشكل عام، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الإقتصاديين حول مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي ومتطلباته، إلا أن أغلبيتهم أجمعوا على أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد أضاف الفكر الإقتصادي الحديث مؤخراً بعداً آخر للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في توازن ميزان المدفوعات الدولية.

ومن هذا المنطلق على صانعي القرار الإقتصادي في أي بلد البحث عن الإستراتيجية التي تمكنهم من تعظيم المنافع والمكاسب الإقتصادية الإجتماعية للمجتمع وبأقل التكاليف الممكنة وهو أمر ليس بالهين من الناحية العملية وإن كان ممكنا من الناحية النظرية، ومن هنا يبرز الإنفاق العمومي كأداة أساسية في تجسيد الدور الإقتصادي للدولة، وذلك لما له من تأثير واضح على كل من مناحي الحياة الإقتصادية كالأثر على النمو الإقتصادي (الناتج المحلي)، الأثر على مستوى التشغيل و كذا المستوى العام للأسعار (ظاهرة التضخم) وأيضا علاقة البلد بالخارج و تتمثل هذه العلاقة في وضعية ميزان المدفوعات الدولية، وبالتالي للإنفاق العام أثر سواء على التوازن الإقتصادي الداخلي أو التوازن الخارجي، فللوقوف على هذا الأثر من جانبه النظري سوف نتطرق للفصو ل الثلاثة التالية والتي تمثل الجانب النظري لهذا البحث .

الفصل الأول : السياسة الإنفاقية كأحد مكونات السياسة الإقتصادية.

الفصل الثاني : أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الكلية.

الفصل الثالث : التوازن الإقتصادي العام وإستراتيجية الحفاظ عليه.

الفصل الأول

السياسة الإنفاقية كأحد مكونات السياسة الإقتصادية

تمهيد

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أصبح من الموضوعات المهمة ذات النقاش الواسع بين الإقتصاديين والمحليلين، ومن هنا أصبحت الحاجة إلى سياسات إقتصادية كلية أمر يفرضه الواقع ذلك أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع تلقائياً وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون الحاجة إلى سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف .

ومن هذا المنظور تحتل السياسة المالية مكانة هامة في مجالات الإقتصاد المختلفة ذلك أنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الإقتصادية والتي يعبر عنها بالمربع السحري لكالدور[1] في نموذجه، ولعل أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف سياسة الإنفاق العمومي، فالإنفاق العمومي هو الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الإقتصادي الذي تقوم به وبالتالي فهو أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة في تحقيق الأهداف الكلية للإقتصاد ومن ثمة الحصول على مستوى معين من الإستقرار الإقتصادي الكلي، ولمعرفة مفهوم السياسة الإقتصادية وسياسة الإنفاق العمومي ومن ثمة كيفية تأثير الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي، فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة الإقتصادية.

المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العمومي كسياسة إقتصادية.

المبحث الثالث : الآثار الكلية لسياسة الإنفاق العمومي.

المبحث الرابع : أثار سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار الإقتصاد الكلي.

المبحث الأول

ماهية السياسة الإقتصادية

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، ويقصد بها[1] معاني عدة كلها تصب في مفهوم واحد وتسمى بعدة تسميات كلها تدور حول تدبير **الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد** بها تدبير امر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ ان إستعملها الإغريق تدبير امور الدولة، كما إستخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها اكها طريقة الحكم، كما عرفت ايضا باكها مبادىء **وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية .**

وفي هدا السياق سنتطرق لاهم تعريفات السياسة الإقتصادية وكدا مضموكها وانواعها وذلك كما يلي :

المطلب الأول : الإطار النظري للسياسة الإقتصادية

أولاً– تعريف السياسة الإقتصادية

إن معنى **السياسة الإقتصادية الكلية لا يخرج عن كونه**[2] :"مجموعة من القواعد **والوسائل و الأساليب** والإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراكها نحو تحقيق الاهداف الإقتصادية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة ".

كما تعرف أيضاً على أنها[3] " مجموعة القرارات التي تتخدها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في إتجاه مرغوب فيه " .

وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على اكها[4] مجموعة الأهداف **و**الأدوات الإقتصادية و العلاقات المتبادلة بينها وبالتالي لا يخرج مفهوم السي**اسة الإقتصادية على أنها:**

أهداف + أدوات + زمن

ومن التعاريف السابقة يتضح بأن السياسة الإقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية محددة وعليه يجب أن تكون هذه السياسة قادرة على

---

[1]- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية (التوزيع العادل للدخول التنمية الإجتماعية ضبط النظم)**، دار النهضة العربية ، القاهرة 1993 ص ص 15 ، 16.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي ، تحليل كلي** –مجموعة النيل العربية ، 2003،ص 14 .

[3]- عبد الله بلوناس، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 24.

[4] -.عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 14.

الوصول إلى أقصى كفاءة عند إستخدام الموارد المتاحة بمعنى إستخدام أقل حجماً من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف .

غير أنه لتحقيق هذا المسعى يجب توفر على الأقل أمرين أساسين[1]:

الأول ويتمثل في تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الثاني فيتجسد في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الإستثمارات .

وفي هدا الإطار فإن السياسة الإقتصادية تهدف في الاجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الإجتماعية وتقليل للامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن[2]، وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يجب إتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، والمعبر عنها بأدوات السياسة الإقتصادية .

ثانياً– مضمون السياسة اللاإقتصادية :

تعتبر السياسة الإقتصادية الوسيلة التي يجسد بها السلطات العمومية تدخلها في النشاط الإقتصادي قصد تحقيق الأهداف المسطرة و بالتالي فإن السياسة الإقتصادية تعد مظهرا خاصاً من مظاهر السياسة العامة وهي تتضمن الإجراءات التالية[3]:

أ - تحديد الأهداف : بداية يجب تحديد وبدقة الأهداف المراد تحقيقها و التي عادة ما تتمثل في الأهداف الأربعة المعروفة وهي النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، إستقرار الأسعار، سيتم تفصيل هذه الأهداف في مطلب لاحق .

ب- وضع تدرج بين الأهداف :على معدي السياسات الإقتصادية الكلية أن يحرصوا على أن يكون هناك نوع من الإنسجام بين الأهداف المسطرة، فمثلاً خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الإستثمار، مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل .

---

[1]-درواسي مسعود – السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر –أطروحة دكتوراه –جامعة الجزائر، 2005 ،ص 43.

- [2] وليد عبد الحميد عايب –الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، مكتبة حسين العصرية،بيروت، 2010 ، ص 74 .

- [3] عبد ايد قدي ،مرجع سابق ، ص 30.

ج- تحليل الإرتباط بين الأهداف : عند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج إقتصادي يوضح العلاقات ، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية أخذاً بعين الإعتبار أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى التأثير على الإستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرة الإنتاجية .

د- إختيار الوسائل (الأدوات): فلتحقيق عدد معين من الأهداف يجب أن يكون لدى صانعي السياسة **الإقتصادية نفس العدد من الأدوات – المناسبة –** و لا يجب وضع عدد من الأهداف يفوق عدد الأدوات **المتاحة**[1].

هـ- كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: قد يحوز صانع السياسة الإقتصادية الكلية على عدد كبير من الأدوات لإتخاذ القرارات لكنها ذات كفاءة ضعيفة،وتعرف كفاءة اداة بالنسبة لهدف ما بانها " ذلك التغيير في **قيمة** هذه الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة هدف ما بحيث **تبقى قيم الأهداف الأخـرى ثابتة " فعلى** سبيل المثال التغير الـذي يحدث في سعـر **الصرف لإحـداث** تغير في الصـادرات **مع بقاء الأهداف الأخرى ثابتة .**

ثالثاً– أنواع السياسة الإقتصادية

فحسب معيار الآجل هناك عدة أنواع من السياسات الإقتصادية حيث يمكن أن تصنف هذه الأنواع إلى مجموعتين أساسيتين الأولى وتسمى بالسياسات الظرفية والثانية وتسمى بالسياسات الهيكلية .

أ–السياسات الإقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية في الآجل القصير[2] **ومن بين السياسات** الظرفية التي تستخدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف نذكر :

1– سياسة الظبط (الإستقرار)

وتهدف إلى المحافظة على التوازن العام بتخفيض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إستقرار **العملة، التوظيف الشامل، هذا** بالمفهوم الضيق أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الإجتماعية، السياسات المضادة للأزمة ...إلخ)[3] .

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 29،30.

[2]- أحمد نصحي،اليات التضخم ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1992،ص150.

[3]- عبد ليد قدي ، مرجع سابق ، ص 31.

2- سياسة الإنعاش

وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي اي إعادة **إطلاق الآلة الإقتصادية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج و الشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات** وأيضاً عن طريق إستخدام العجز الموازني **حفز الإستثمار والإستهلاك**، تسهيلات القروض ...إلخ، ويمكن جمع هذه العناصر في الشكل التالي :

المخطط رقم : 01 توضيح لسياسة الإنعاش

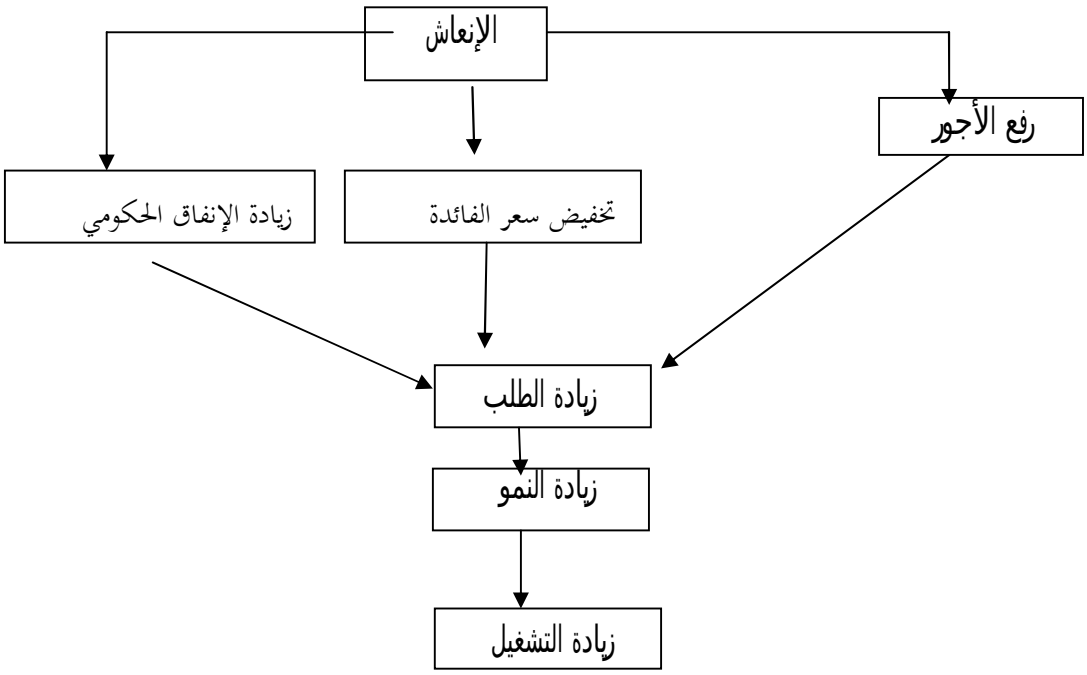

المصدر : وليد عبد الحميد عـايب، مرجع سابق، ص 79.

3- سياسة الإنكماش

تهدف هذه السياسة إلى الحد من إرتفاع الاسعار بإستعمال الوسائل التقليدية مثل الإقتطاع الإجباري من الدخل، تجميد كتلة الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، ولهذه السياسة إنعكاس يتمثل عادة في تقليص النشاط الإقتصادي .

المخطط الموالي يجسد توضيح لسياسة الإنكماش .

المخطط رقم 02: مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش

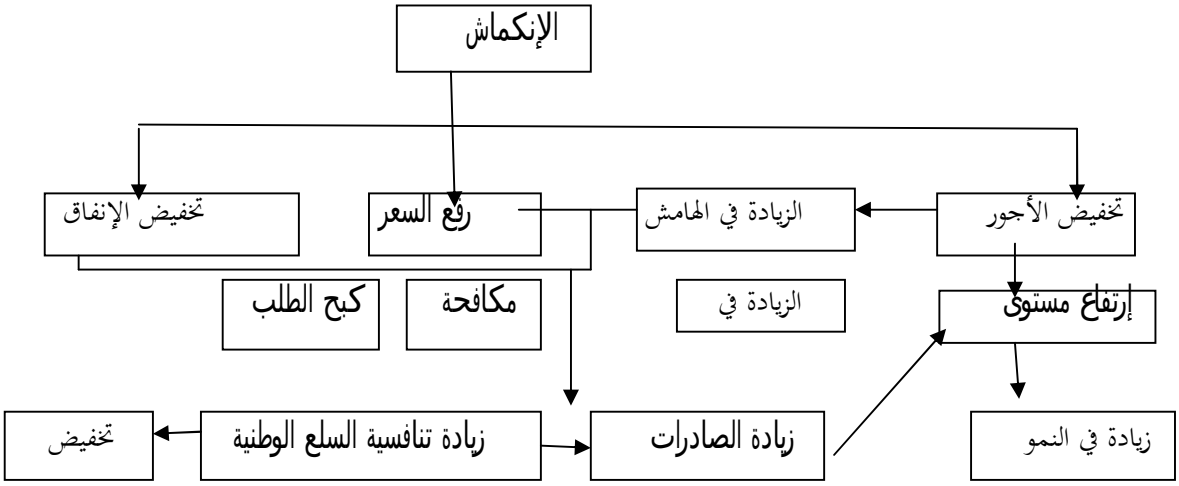

المصدر : المرجع السابق ، ص 80.

4- سياسة التوقف ثم الذهاب

تم إعتماد هذه السياسة في البداية في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي[1] .

مخطط رقم 03: مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

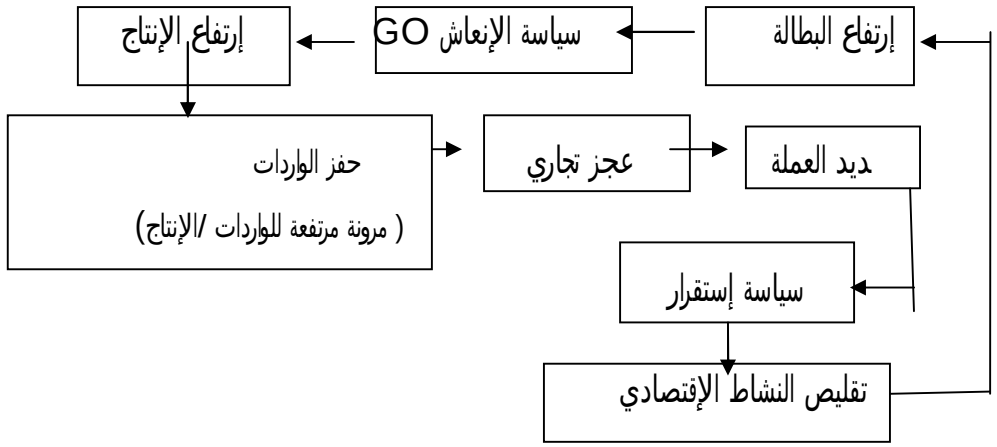

المصدر : عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 33.

[1] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 33.

ب– السياسة الإقتصادية الهيكلية

تعتمد السياسة الإقتصادية الهيكلية بهدف تكييف الإقتصاد الوطني مع المتغيرات الدولية حيث تمس هده السياسة كل المجالات الإقتصادية .

حيث تعرف على أنها[1] :" تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي أي عجز موازني كبير، إختلال في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية "والهدف دائماً هو تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة[2].

وبصفة عامة تتكون برامج الإصلاح الإقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكيف من مكونيين اساسيين : اولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تقييدية تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات الدولية، اما المكون الثاني فيعرف بإسم سياسات التصحيح او التكيف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي وتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح سياسات الأسعار وتحرير التجارة الخارجية، تحرير الإستثمار، تحرير سوق العمل ورأس المال...إلخ.

المطلب الثاني :أدوات السياسة الإقتصادية

إن فهم السياسة الإقتصادية يتطلب التعرف على أهدافها وأدواتها ووسائلها، فبالنسبة للأدوات فهي تلك الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية والتي لا بد من تحديدها وإعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الإقتصادي في إتخاذ القرار المناسب[3].

وفي هذا السياق فإن السياسة الإقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات (أدوات) الإقتصادية الكلية و التي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الإقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني وتظهر الخريطة التالية الصورة الكلية لهذه السياسة.

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 211 .

[2] -Clotilde Champeyrache,**Introduction générale à l'économie**,Ellipes edition,paris cedex15,2009.p183

[3]- رضا العدل،**التحليل الاقتصادي والجزئي** ،مكتبة عين شمس ،1996،ص325.

مخطط رقم 04: هيكل السياسة الإقتصادية الكلية

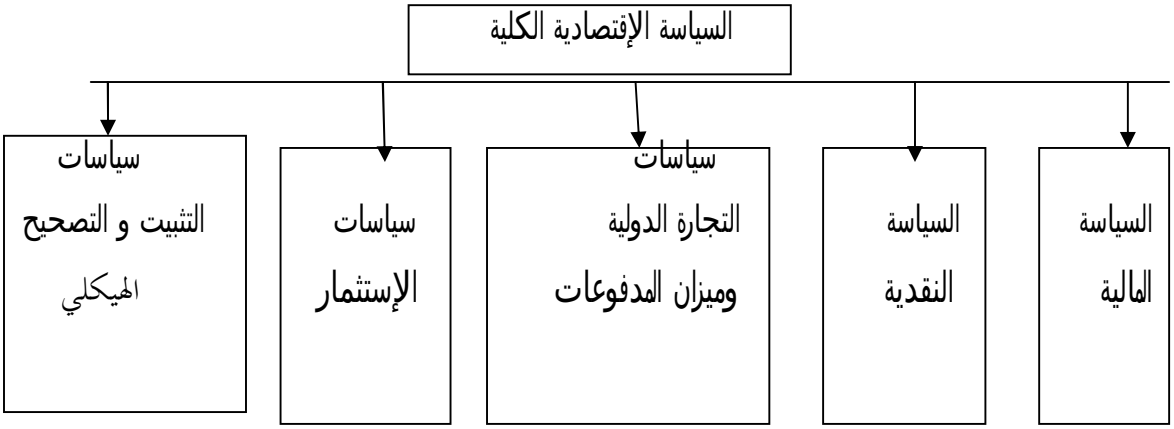

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 31.

يمكن تقسيم الادوات المتاحة للتحكم في النظام الإقتصادي إلى المجموعات التالية[1]:

- أدوات السياسة المالية.
- أدوات السياسة النقدية.
- نشاط الأعمال العام.

- التدخل المباشر من خلال الإمتيازات والقيود والأوامر والتراخيص، وإجمالاً يمكن القول بأن السياسة الإقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية والتي تختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي .

أولاً – السياسة المالية

نظراً للدور الذي تلعبه الدولة في الإقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية وفيما يلي نذكر أهمها[2]:

" هي تلك العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق و الإيردات في الإقتصاد الوطني بغرض تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في **تحقيق التنمية الإقتصادية.**

هي أيضاً مجموعة الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة " .

أ – أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهدافاً عديدة يمكن إيجازها فيما يلي :

[1]- دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 45.

[2]- خباية عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 27.

– التوازن المالي : ويقصد به إستخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والإقتصاد وما إلى ذلك .

– **التوازن الإقتصادي** و الإجتماعي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهذا يعني على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، وهذا ما قد يؤدي إلى الوصول أيضاً الى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية للافراد في حدود إمكانيات المجتمع وما تقتضيه العدالة **الإجتماعية** وهذا هو المعبر عنه بالتوازن الإجتماعي .

– **التوازن العام: أي** التوازن بين مجموع الإنفاق العام (**نفقات الأفراد للإستهلاك والإستثمار** بالإضافة إلى **النفقات الحكومية**) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة [1].

– تحقيق التوظيف الكامل: وذلك عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة .

– **تحقيق إستقرار الأسعار:أي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لمواجهة التضخم والكود الإقتصادي**[2].

ب– كيفية عمل السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية

لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً تستخدم السياسة المالية أدوات أوتوماتيكية أو مستقلة حيث أن دالة الإستهلاك تربط بين الإنفاق الكلي والإنتاج الكلي، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل الموالي الذي يمثل إقتصاد في حالة توازن :

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 44، 45.

[2]- عبد المنعم فوزي،**المالية العامة والسياسة المالية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1972 ص562.

الشكل رقم 01: إقتصاد في حالة توازن

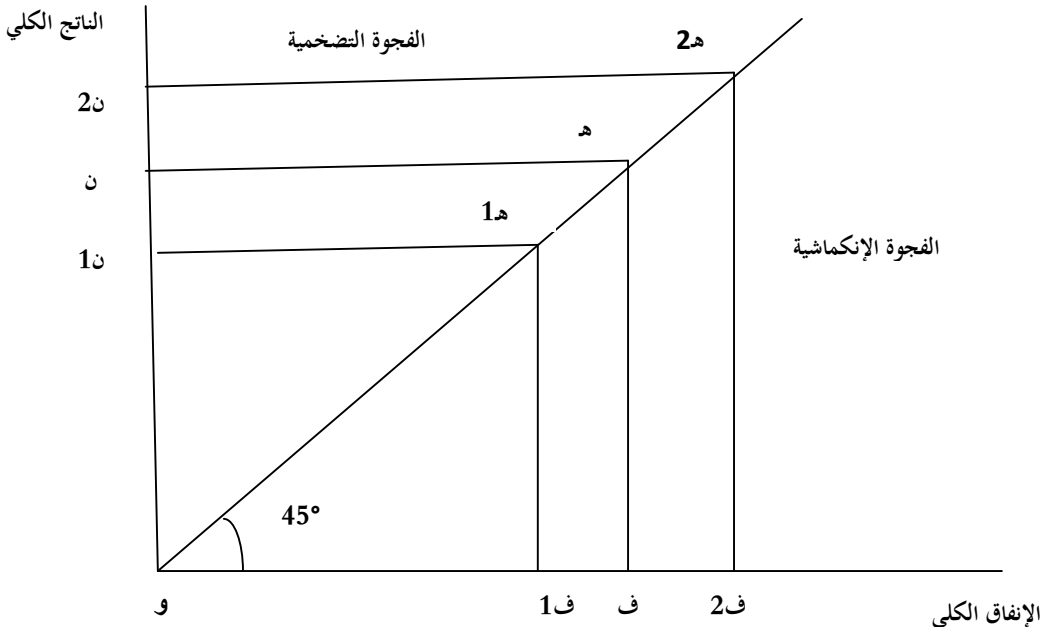

المصدر :إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم إقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي ، ص 187.

يلاحظ من الشكل أن حالة التوازن تتجسد في أن دالة الإستهلاك تقطع حظ 45°حيث عند هذه النقطة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، وفيما يلي نورد الحالات التالية[1]:

– **الحالة الأولى (فجوة إنكماشية)**: إن حقق الإقتصاد الوطني توازناً عند نقطة لا يتم عندها الإستخدام الكامل للموارد الإنتاجية وبالتالي يقل فيها الطلب، فإن الإقتصاد يواجه فجوة إنكماشية تحتاج عندها إلى مستوى أعلى من الإنفاق الكلي .

– **الحالة الثانية (فجوة تضخمية)**: ففي حالة التوازن المحقق عند نقطة يزداد عندها الإنفاق الكلي من الناتج الكلي فإن الإقتصاد يعاني من فجوة تضخم وتبرز الحاجة عندها إلى تخفيض الإنفاق.

الشكل الموضح اعلاه يبين ان ادوات السياسة المالية تهدف إلى زيادة او تخفيض الإستهلاك والإستثمار او الإنفاق الحكومي لمعالجة الفجوة التضخمية أو الإنكماشية[2].

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم إقتصادية**، دار وائل للنشر ، 2004 ، ص 186.

[2]- الفجوة التضخمية وهي عندما يفوق الإنفاق القومي إجمالي الإنتاج القومي عند مستوى الإستخدام الكامل، **أما الفجوة الإنكماشية تحصل عندما يقل** إجمالي الطلب عن إجمالي الإنتاج الوطني التوازني وكلما إتسعت الفجوة الإنكماشية تنخفض أسعار السلع والخدمات أي حالة الكساد و الإ**نكماش** الإقتصادي.

ج– أدوات السياسة المالية

من مميزات الإقتصاديات الراسمالية اها تحتوي ادوات ذاتية (اوتوماتيكية) لتحقيق اهداف السياسة المالية وذلك من خلال إحداث تغيرات على مستوى الإنفاق.

فـإن كـان الإقتصاد الوطنـي في حالـة إنكماش فإنـه يتم التقليل من الإنفـاق الكلي من خـــلال الأدوات الأوتوماتيكية .

وإذا كان الإقتصاد في حالة تضخم فإنه يتم إبطاء التزايد في معدل الإنفاق من خلال نفس الأدوات وتختلف هذه الأدوات بإختلاف البلدان وعادة هناك خمس أدوات رئيسية وهي[1]:

- تغيرات أتوماتيكية في حصيلة الضرائب.
- تغيرات في مستوى الإدخار.
- سياسة توزيع الأرباح في الشركات.
- الإعانات الحكومية.
- تعويضات البطالة.

ثانياً– السياسة النقدية : يقصد بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد اسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الامثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الإقتصاد القومي[2] .

كما تعرف ايضا على اها العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الإقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الإقتصادية[3].

إن السلطة النقدية في اي البلد وهي ترسم إجراءات تنظيم المعروض النقدي كما سبق ذكره فإها تستخدم لذلك عدة أدوات قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية ومنها[4]:

أ– الأدوات الكمية وتتمثل في :

- سياسة معدل إعادة الخصم وتستخدم هذه الوسائل في التأثير على حجم الإئتمان الكلي.
- سياسة السوق المفتوحة .

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 189.

[2]- وحيد مهدي عامر،السياسات النقدية و المالية و الإستقرار الإقتصادي–النظرية و التطبيق –الدار الجامعية الإسكندرية ،2010 ،ص 233

[3]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 37.

[4] - John Sloman , **Principes d'économie**, 6em édition , pearson Education , France, 2009 .P567.

- تغيير نسبة الإحتياطي القانوني.

ب– الوسائل النوعيـة

وهي تلك الوسائل التي توجه نحو إستخدام معين وليس إلى الحجم الكلي للإئتمان ومن أهمها:

- تنظيم الإئتمان للمستهلكين.
- تحديد حصص للإئتمان.
- الرقابة المباشرة.
- التأثير الأدبي على البنوك.

ج– أهداف السياسة النقدية

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير إلى انها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهـداف الإقتصاديـة و التي من أهمها:

– تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الإقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على إستقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية،وهذا يعني أن التضخم ينبغي أن يظل منخفظاً كأن يتراوح بين 1% و 4 % سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

وفي هذا الشأن أكد فريدمان (اللجنة الإقتصادية الأمريكية 1959) على أنه من الصعب ضبط الأسعار دون ضبط معدل زيادة كمية النقود[1].

– تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي:

أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الإقتصادي وتلافي حدوث الأزمات الإقتصادية و النقدية، وهو ما يؤدي الإستقرار الإقتصادي [2].

– العمالة الكاملة :

تعتبر العمالة الكاملة هدفاً أساسياً لأي سياسة إقتصادية، فبإستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تزيد السلطات النقدية من المعروض

[1]- لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، 2010 ، ص 66 .

[2] -Gérard Duthil,william Marios,**Politiques économiques**,Ellipesse,paris,2000,p121.

النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الإستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل.

– تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي

يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال من النمو الإقتصادي الوطني حيث تؤثر على معدل الإئتمان من خلال التوسع الإئتماني (**المعروض النقدي**) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الإنطلاقة التي تضع الإقتصاد في طريق النمو السريع .

لكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا النمو **كتوافر الموارد الطبيعية، القوى العاملة** الكفأة، ظروف سياسة إجتماعية ملائمة، سياسة مالية ملائمة غير متناقضة مع السياسة النقدية .

– تحقيق توازن في ميزان المدقوعات

هناك إختلاف في السياسات الإقتصادية فيما يخص إستخدام السياسة النقدية لتجنب الإختلالات النقدية لان الامر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الاموال، حيث ان سعر الصرف مرتبط بهدف إستقرار الأسعار في الإقتصاد الوطني .

فإذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن إستخدامه مثلاً لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، وبالمقابل إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن إستخدامه لتخفيض التضخم، وإذا كان سعر الصرف ثابتاً فإن السياسة النقدية التي تكون مستقلة بما فيه الكفاية تكون أداة لتحقيق الإستقرار الداخلي وإدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل[1] .

د– السياسة النقدية وعلاج المشاكل الإقتصادية

إن الهدف الرئيسي لأية سياسة نقدية هو علاج حالة التضخم التي قد يعاني منها الإقتصاد الوطني أو حالة الإنكماش وهي عكس الحالة الأولى ومن هنا تكمن فعالية السياسة النقدية .

1– السياسة النقدية و علاج التضخم :

إن من أثار التضخم على النشاط الإقتصادي نذكر[2] :

- الإرتفاع المستمر والمتلاحق للأسعار .

[1]- هيل عجمي، جميل الجنابي، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 268.

[2]- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادىء الإقتصاد و المالية العامة** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص 212، 213.

- إرتباك في كل من التجارة و الإستهلاك .
- إضطراب الإنتاج (المطالبة بزيادة الأجور).
- إنكماش في الإدخار نتيجة إرتفاع الأسعار.

ولمعالجة هكذا أثار عن طريق السياسة النقدية فإنه يكون بالتقليل من عرض النقود إلى المستوى الذي يتناسب مع حجم المبادلات الإقتصادية وسحب السيولة الفائضة وذلك بإستعمال الأدوات التالية (أو إحداها) :

- رفع سعر الفائدة.
- بيع السندات الحكومية للجمهور.
- رفع سعر إعادة الخصم.
- رفع نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك.

2– السياسة النقدية وعلاج الإنكماش:

يعرف الإنكماش النقدي بأنه إنخفاض في عرض النقود دون مستوى حجم المبادلات الإقتصادية، ومن أهم مظاهره هو إنخفاض المستوى العام للأسعار، ومن أثاره الإقتصادية إنخفاض مستويات كل من الإنتاج والإستهلاك والإستثمار والإستخدام وعليه يمكن معالجة هذا الوضع بزيادة المعروض النقدي (السياسة النقدية) إلى المستوى الذي يتناسب مع حجم المبادلات الإقتصادية وذلك عن طريق[1]:

- تخفيض سعر الفائدة بغرض تشجيع عملية الخصم (زيادة العرض النقدي) .
- شراء السندات الحكومية من الجمهور.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- تخفيض نسب الإحتياطي القانوني للبنوك بهدف زيادة قدرها على منح الإئتمان.

ثالثا – السايسة التجارية

وتتمثل في مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال بحارها مع الخارج .

أما من الجانب التعريفي فإنه يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول

[1] - مصطفى رشدي شيحة،النقود والمصارف والائتمان،الدار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،1999،ص141.

العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1]، وللسياسة التجارية الدولية أهدافاً ترمي إلى تحقيقها عن طريق إستعمال أدوات مناسبة لذلك .

1- أهداف السياسات التجارية الدولية

بغض النظر عن كون السياسة التجارية المتبعة تتصف بكونها سياسة حمائية او سياسة حرة فإن اهم اهدافها تتمثل فيما يلي[2]:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك من خلال زيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات و الموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات .

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود بها هو عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض الحالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج.

- حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في الأسواق الداخلية، سياسة الاغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين.

- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير: ويكون ذلك في التوجه الذي يرمي إلى تحرير التجارة الدولية بإقامة المناطق الحرة وتوفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الإستثمار قصد التصدير .

- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد الوطني :

ويتحقق هذا الهدف سواء كانت سياسة حرية التجارة التي تعمل على تعظيم الصادرات وبالتالي رفع مستوي التشغيل وزيادة العمالة في الإقتصاد الوطني من الأنشطة التصديرية، أو كانت السياسة الحمائية للتجارة الدولية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الحماية للصناعات الناشئة .

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 124.

[2]- يوسف مسعداوي ،دراسات في التجارة الدولية ، دار هدمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 72.

– التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الإقتصاد الوطني : وتكون في حالة حدوث تضخم عنيف أو إنكماش حاد، حيث يصبح هدف حماية الإقتصاد الوطني من هذا التقلبات أمراً واجباً .

2– أنواع سياسات التجارة الدولية

كما أشرنا إليه سابقاً هناك نوعين رئيسيين من السياسات التجارية الدولية:

– سياسة حماية التجارة الدولية :

ويطلق عليها أيضاً بالسياسة الحمائية، أو سياسة تقييد التجارة الدولية، حيث تعرف على أنها[1]:"عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضع قيوداً مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو نوعية،تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف إقتصادية .

– سياسة حرية التجارة الدولية :

وتسمى ايضا السياسة التجارية التحريرية وتعرف على اهاا:مجموعة القواعد والإجرءات التي تعمل على تخفيض وإزالة القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف إقتصادية معينة ".

3– أدوات السياسة التجارية الحمائية والتحريرية

تتمثل ادوات السياسة التجارية بصفة عامة، في كل الوسائل التي يمكن بها التاثير على التجارة الخارجية ، سواء بطريق مباشرة أو غير مباشرة وأهم أدوات السياسة التجارية [2] هي:

- نظام المنع أو الخطر.
- نظام الرسوم الجمركية .
- نظام حصص الإستيراد.
- نظام التعقيم الجمركي .
- نظام تشجيع الصادرات.

ا– أدوات السياسة الحمائية

- الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف وتعدده أحياناً .
- الرسوم الجمركية وما تضعه من حواجز وقيود .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص 13 ، 133.

[2]- يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 78.

-القيود الكمية المباشرة المكونة لنظام الحصص وتراخيص الإستيراد و **حضر** الإستيراد .

- إعانات التصدير و الاغراق .

- إتفاقيات التجارة و الدفع .

ب- أدوات السياسة التحريرية (حرية التجارة)

1- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم وتوجيه سعره.

2- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية.

3- إزالة القيود الكمية المباشرة.

4- حوافز التصدير.

5- إقامة المناطق الحرة.

6- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الإقتصادية الكلية (مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي)

لا يمكن وضع سياسة إقتصادية معينة دون وضع أهداف محددة لها، ومن الواضح أن هذه الأهداف تتعدد وتتنوع بإختلاف النظام الإقتصادي (والإجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الإقتصادية، وتعتبر هذه الأهداف مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليدياً جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة عناصر تعرف بالمربع السحري " لكالدور "[1] **وهي تحقيق معدل نمو** مرتفع ، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، محاربة التضخم وسيتم التفصيل في هذه الأهداف خلال الفصل الموالي حين تناولنا لموضوع مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، وفيما يلي رسم توضيحي لهذه الأهداف :

[1]-كالدور (Nicholas kaldor، 1908-1986) بريطاني الجنسية إقتصادي ، ناقد للفرضيات الكينزية ، ومن أشهر أعماله تفسير الدورات الإقتصادية ، نظرية التوزيع ، له أراء ناقدة للنقديين ، أما مربع كالدور : فهو شكل هندسي يمكن من معرفة أداء إقتصاد معين خلال فترة محددة من خلال أربعة مؤشرات أساسية وهي (نمو الناتج الخام ، معدل البطالة ، معدل التضخم ، ميزان المدفوعات).

الشكل رقم 02: المربع السحري للسياسة الإقتصادية

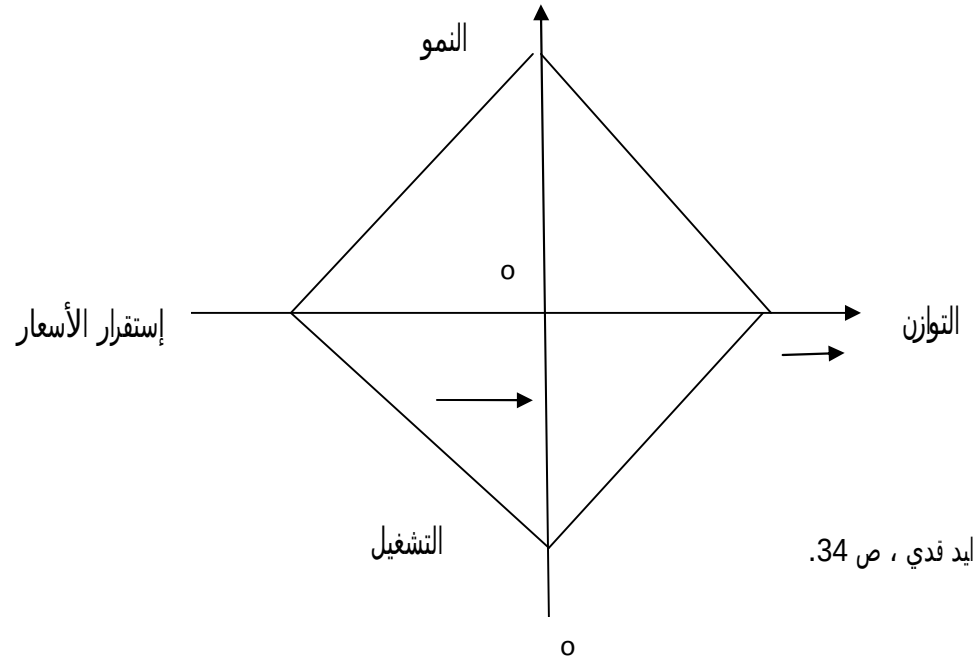

المرجع : عبد ايد قدي ، ص 34.

أ– البحث عن النمو الإقتصادي

يتحقق النمو الإقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل نمو الإقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه يؤدي إلى رفع مستوى **معيشة الأفراد**[1].

كما أن الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني و الناتج الوطني الإجمالي هي ثلاثة مجمعات إقتصادية تمثل بشكل جيد النشاط الإقتصادي لبلد ما وإتساع نموه[2] .

كما أن تحقيق معدل نمو على المدى الطويل يعتبر هدف كل الحكومات، ومعدل النمو يعني معدل تزايد الناتج الوطني على مدى فترة زمنية عادة سنة .

في هذا الصدد يتم التمييز بين مفهومين أساسين للنمو عادة ما يتم الخلط بينهما وهما النمو الحقيقي **والنمو المتوقع، فالنمو الفعلي هو النسبة الق**وية السنوية للإنتاج الوطني، وعادة ما يستعمل هذا المفهوم في الإحصائيات التي تنشرها مختلف الهيئات في مجال النمو الإقتصادي .

اما النمو المتوقع فهو السرعة التي يمكن ان ينمو بها إقتصاد ما، **أي النسبة الق**وية السنوية التي تعبر عن **الطاقة الإنتاجية لإقتصاد ما، وهذا يرتبط بـ :**

[1]- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005 ، ص 12.

[2]- ب.برنييه وإ.سيمون ،أصول الإقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1989 ، ص 435.

- الزيادة في الموارد (طبيعية، بشرية ورأسمالية) .

- الزيادة في الفعالية التي تستخدم بها هذه الموارد نتيجة التطور التكنولوجي والتنظيمي .

فعندما يلاحظ بأن النمو المتوقع أكبر من النمو الحقيقي فهذا يعني أن هناك طاقات إنتاجية غير مستعملة وهي تفسر بوجود بطالة، أو فائض في رأس المال الثابت، كذلك يجب دائماً العمل على أن يكون النمو الحقيقي أكبر .

ومن هذا المنطلق يتم إعداد السياسة الإقتصادية المتعلقة بالنمو سواء على المدى القصير (النمو الحقيقي) أو على المدى الطويل (النمو المتوقع)[1].

ب– البحث عن التشغيل الكامل

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والعملي للتشغيل الكامل (العمالة الكاملة) فالمفهوم النظري للعمالة الكاملة يعني إستخدام جميع الموارد إستخدماً كاملاً أو أمثلاً ومن ثمة يصبح الهدف هو الوصول إلى معدل صفري للبطالة .

لكن من الصعب الوصول إلى التشغيل الكامل خاصة في المجتماعات الديمقراطية وذلك نظرا لإحلال الالة محل اليد العاملة[2].

إلا أنه نظرياً وبإفتراض أن جميع أفراد المجتمع يعملون ما عدا اوقات الفراغ المرغوبة والمشروعة، فإننا نصل إلى مستوى الإستخدام الكامل في الفترة القصيرة لكن العمالة الكاملة كهدف لا يمكن تحقيقه، مما يجعلنا نقبل بوجود معدل بطالة عادي أو طبيعي، وهذا بربطه بمعدل النمو، التضخم ..إلخ .

إن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، كما يسمح بتحقيق أهداف الإستقرار الأخرى في مستوى معقول، أما في التحاليل المعاصرة فإن المصطلح الشائع في الإستعمال هو الإستخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب إقتصادية داخلية وخارجية[3].

ج – البحث عن التوازن الخارجي

التوازن الخارجي يعني التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد الوطني وأن تكون مجموعة إلتزامات الإقتصاد الوطني تتعادل وتتوازن تقريباً مع حقوقه إتجاه العالم الخارجي، بمعنى التوازن في ميزان المدفوعات

[1] -John Sloman ,**Principes d'economie** , pearson Eduvation ,France ,2009 p 397 et 411.

[2] - بكري كامل ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2000، ص8.

[3]- بريش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع الجزائر ، 2007 ، ص 23.

الذي يعرف على أنه سجل يتم فيه تسجيل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة ما بين المقيمين في دول العالم الأخرى خلال فترة زمنية محددة عادة سنة[1].

و الإختلال في ميزان المدفوعات يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة[2].

فالعجز في ميزان المدفوعات يسدد إما عن طريق الإحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، فتتأثر بذلك قيمة العملة الوطنية، وإما عن طريق الديون الخارجية وهو ما يلقي بإلتزامات وأعباء على الإقتصاد الوطني قد يدخله في دوامة على عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي .

ومن ثمة يصبح من الضروري أمام السياسة الإقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد العدة بالأدوات المناسبة لتحقيق وضعاً لميزان المدفوعات يكون مواتياً أكثر لتحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للسياسة الإقتصادية [3].

د– التحكم في التضخم (إستقرار الأسعار)

التضخم هو إرتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور للقوة لشرائية للعملة في أسواق السلع و الخدمات، وهو يحدث غالباً عند تجاوز الناتج الوطني(GDP) للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة (YP) في الإقتصاد السوقي، أو عند إنعكاس المؤشرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق. وعادة يجري التمييز بين عدم التضخم الذي هو إنخفاض المستوى العام للأسعار مما يقلل من المعدل السنوي للتضخم خلال سنوات متتالية والإنكماش الذي هو هبوط المستوى العام للأسعار دون المستوى التوازني الموافق للناتج الحقيقي عند التشغيل الكامل[4].

إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية، كما أن تضخماً زاحفاً إن لم يتم التحكم فيه قد يتحول إلى تضخم جامح[5] فضلاً عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الإقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الإقتصادية[6].

---

[1]- محمدي فوزي أبو السعود ، مقدمة في الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص 327.

[2]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 89.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 21.

[4]- سيتم تفصيل هذه المفاهيم في الفصل الموالي .

[5]- عبد أيد قدي ، مرجع سابق ، ص 46.

[6]- هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2005 ، ص 197.

ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل (منطق منحنى فيليبس).

هـ – تحسين الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع

وهو هدف لابد أن يؤخذ في الإعتبار عند تصميم أي سياسة إقتصادية كلية، في أي نظام إقتصادي، فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوتاً في توزيع الدخل وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الإقتصادية الكلية تحقيق وإيجاد شبكة من الأمان والضمان الإجتماعي لتحقيق درجة معينة من العدالة في التوزيع بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفيئات الإجتماعية أو بين أنماط الأسر أو بين المناطق والأقاليم أو التوزيع بين القطاعات الإقتصادية[1] .

–أهداف أخرى للسياسة الإقتصادية :

فإلى جانب الأهداف الرئيسية السابقة الذكر يمكن ذكر أهداف إقتصادية أخرى مثل :

- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل.
- أن يحقق كل من الناتج القومي و الإستهلاك المتوسط نمواً مضطرداً .
- إشباع الحاجات الجماعية، تحسين الإستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير خدمات المرافق العامة .
- حماية البيئة من التلوث وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً خاصة في المجتمعات النامية .

– علاقة أهداف السياسة الإقتصادية بالمشاكل الإقتصادية للمجتمع

إن تحقيق الأهداف السابق ذكرها إنما يهدف إلى علاج المشاكل الإقتصادية الكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني وعدم تحقيقها يزيد من تفاقم تلك المشاكل ولعل أهم هذه المشاكل قد تكون :

- البطالة بكل أنواعها وأثارها .
- الإختلال في الإقتصاد الوطني .
- إرتفاع معدلات التضخم وعدم الإستقرار في الأسعار .
- إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي مقارنة بنمو معدلات السكان .
- سوء تخصيص الموارد و إنخفاض القيمة المضافة .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص23،22.

- تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة .
- تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية .
- إنخفاض الصادرات وتفاقم مشكل الديون الخارجية .
- تفاقم مشكلات التلوث البيئي وتزايد إستنزاف الموارد الطبيعية .

المبحث الثاني

سياسة الإنفاق العمومي كسياسة إقتصادية

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام آثاراً واسعة المدى تتصل بمختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية فهي تستخدم كأداة لتحقيق الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية، فمن هذا المنظور سنتطرق إلى الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام ثم الأدوات التي تستعملها هذه الأخيرة في تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول:الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام

لقد تغير مفهوم النفقات العامة حسب تطور دور الدولة، فمن الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة والمنظمة، وفيما يلي نتطرق لهذا المفهوم على النحو التالي :

أ– مفهوم النفقات العمومية:

في هذا السياق يمكن التركيز على مفهومين على الأقل للنفقات العامة الأول تقليدي والثاني حديث.

– المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

بداية لقد إقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الإقتصادي - أدم سميث – على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل أساساً في تأمين الدفاع و الأمن و العدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط الأخرى المحددة التي لا تتعارض مع مبادىء المذهب الفردي الحر .

ولقد أدى تقليص دور الدولة والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب "قانون ساي " إلى نتائج عديدة أهمها[1] :

- نظراً لكون نشاط الدولة (حسب هذا المفهوم) إستهلاكي وغير منتج فإنه يجب التقليل من النفقات العامة .

- التمسك بحياد النفقات العامة وإقتصارها على الغرض المالي فقط دون الأثار الإقتصادية والإجتماعية .

– المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد ادى تعدد الازمات الإقتصادية والساسية التي واجهتها المجتمعات الراسمالية مند بداية القرن الماضي إلى التخلي عن مبدأ حياد الدولة في النشاط الإقتصادي، بل أصبح تدخل الدولة ضرورياً قصد إحداث نوع

[1]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 56.

من التوازن الإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي خرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة خاصة بعد إنتشار الفكر الكينزي .

وأصبح دور الدولة وفق هذا المنظور هو إضافة إلى تحقيق التوازن الإقتصادي كعلاج للأزمات هو أيضاً تحقيقاً لزيادة معدل النمو الإقتصادي، وهذا ما أدى لزيادة حجم النفقات العامة .

أما في الدول النامية فقد أصبحت النفقات العامة تؤدي دور إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

ب – تعريف النفقة العامة وأركانها

تعرف النفقات العامة باها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[1].

كما تعرف ايضا باها المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، او اها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، وفي كل الأحوال للنفقة العامة ثلاثة أركان أساسية وهي[2]:

1- النفقة العامة هي مبلغ من المال (إقتصادي أو نقدي)[3] ،النفقة العامة تتخذ الشكل النقدي في الغالب ويتمثل فيما تدفعه الدولة او هيئاها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات وبشكل واسع قد تكون النفقة العامة على شكل مال إقتصادي وهذا الأخير أوسع من المفهوم النقدي فكل نقد هو مال إقتصادي.

2- أن يقوم بإنفاقه شخص عام : هذه النقطة تعتبر محل نقاش عام في الفكر المالي الذي إعتمد على معيارين للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق (المعيار القانوني أو الاداري) و المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة (المعيار الوظيفي)[4].

وخلاصة القول أن النفقة العامة تصدر من أحد أشخاص القانون العام للدولة بختلف مستوياا الحكومية حيث يشترط أن تكون النفقة العامة إضافة إلى ما سبق أن تحقق منفعة عامة .

---

[1]- جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2010، ص 30.

[2]- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مرجع سابق ، ص 230.

[3]- محمد عباس محرزي ، إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 65.

[4]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 58.

3- أن يكون الهدف من النفقة العامة هو النفع العام :

يعتبر هذا الركن متمماً لما سبق فبدونه لن تكون النفقة عامة حتى وإن صدرت من شخص عام فالهدف يجب أن يكون تحقيق النفع العام للمجتمع، كأن يكون الهدف هو التقليل من الفجوة في توزيع الدخل بين فيئات المجتمع،او ان يكون الهدف هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي مثل الحد من البطالة مثلا[1].

ج – تصنيف (تقسيم) الإنفاق العام : في إطار التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة يتم الإستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة وأهمها **ما يلي :**

- معيار طبيعة النفقة.
- معيار دورية النفقة.
- معيار الغرض من النفقة.

ويمكن توضيح ذلك حسب البيانات التالية:

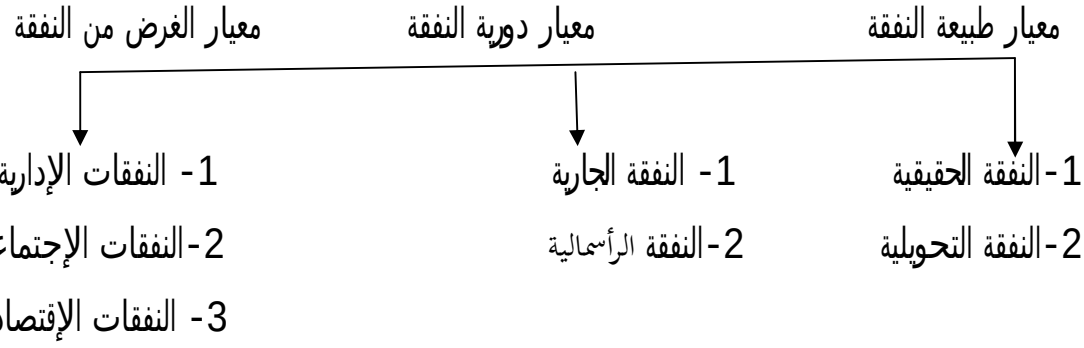

أولا: التقسيم حسب معيار طبيعة النفقة: تقسم حسب هذا المعيار إلى:

1– النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

يمكن أن تقسم النفقات العامة، وفقاً لمعيار إستخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل القومي، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية[2].

ويقصد بالنفقات الحقيقية(dépenses réelles) تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، **كالمرتبات** وأثمان **المواد و التوريدات والمهمات اللازمة لسير** المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الإستثمارية أو الرأسمالية .

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص 464.

[2]- جهاد سعيد خصاونة ، مرجع سابق، ص 48.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في إستخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها.

فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لايترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون إشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها ومن ثم فإنها لاتؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ومن امثلتها الإعانات والمساعدات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الإجتماعي والمعاشات .

أي أن الدولة هدف الى إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفيئات .

هذا ويهمنا بصفة خاصة مايعد أهم صور الإنفاق الناقل وهي الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات مباشرة او بمناسبة عملية شراء او بيع تقوم بها هيئة عامة .

وفي إطار الإعانات يفرق بين الإعانات الإجتماعية (النفقات التحويلية الإجتماعية) وبين الإعانات الإقتصادية (النفقات التحويلية الإقتصادية)[1]:

فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد إستجابة لحاجة إذا قامت الدولة بشراء سلعة أو خدمة بثمن يزيد على الثمن الذي يدفع، وإذا ما كانت السلعة أو الخدمة تنتج في سوق غير إحتكاري كان مقدار الزيادة ممثلاً لإعانة وأيضاً إذا دفعت الدولة لمستخدميها أجوراً أو مرتبات تزيد على ما يحصل عليه نفس النوع من العمل في قطاع النشاط الخاص، كذلك إذا باعت الدولة سلعة أو خدمة بثمن لايغطي نفقة الإنتاج فإن الفرق يمثل إعانة لمن يقومون بشراء السلعة أو الخدمة فردية (الفقر أو حالة وقوع الكارثة) أو إجتماعيا (بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل، او للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات إجتماعية كالنوادي والجمعيات) .

[1]- حامد عبد ايد المرسي، السيد حجازي، مبادىء المالية العامة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،ص 139.

أما الثانية فهي تلك الإعانات الإقتصادية (النفقات التحويلية الإقتصادية) التي تمنح من جانب الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض اثمانها رغبة في زيادة الإستهلاك، او بغرض خفض إنتاجها رغبة في رفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم إنتاجها وقد تأخذ شكل الإعفاء من الضريبة (مثل الرسوم الجمركية أو الضريبة على أرقام الأعمال أو رسوم الدمغة) كإعانة غير مباشرة وإن كانت في هذه الحالة الأخيرة تتعلق بجانب الإيرادات وليس بجانب الإنفاق العام[1].

وخلاصة القول ان الإعانات الإقتصادية تهدف إلى تحقيق اهداف إقتصادية بحتة.

2- النفقات العادية و غير العادية (النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية**).**

جرى العرف الإقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية.

ويقصد بالنفقات العادية(dépenses ordinaires) تلك التي تتكرر بصورة دوردية منتظمة في ميزانية الدولة ، أي كل سنة مالية ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو إختلف مقدارها من وقت لآخر .

أما النفقات غير العادية (dépenses extraordinaires) فهي تلك التي لاتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة وباء طارىء، أو إصلاح ماخلفته كوارث طبيعية، أو نفقات حرب ...إلخ[2].

3- النفقات القومية و النفقات المحلية: يستند تقسيم النفقات إلى قومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها.

فالنفقات القومية (dépenses nationales) أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الإتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع قومي.

أم النفقات المحلية (dépenses locales) او الإقليمية فهي تلك التي تقوم بها الولايات، او مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص 35 .

[2]- جهاد سعيد خصاونة ، مرجع سابق ، ص 52.

ثانيا: التقسيم حسب معيار دورية النفقة :

فوفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقة العامة إلى نوعين[1]:

1- النفقة الحكومية الجارية :

وهي تلك النفقات التي يترتب عليها زيادة في رأس المال الإجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية، **فهي تتصف بالدورية والتكرار من سنة لأخرى (رواتب الموظفين مثلاً)** ويطلق عليها الكلاسيك النفقات العادية والتي يتعين تمويلها من الإيرادات العادية وتعد هذه النفقات ضرورية لتسيير المرافق العامة للدولة .

2- النفقة الحكومية الرأسمالية : هذه النفقات ينظر إليها الفكر التقليدي على اها نفقات عير عادية وبالتالي يجب تمويلها بإيردات غير عادية (القروض، الإصدار النقدي ..الخ) ولكن مع تطور مفهوم دور الدولة في النشاط الإقتصادي أصبحت النفقات العامة أحد الأدوات التي يعتمد عليها لتحقيق جملة من **الأهداف كالنمو الإقتصادي، الإستقرار** الإقتصادي، العدالة الإجتماعية وبالتالي أصبحت النفقة العامة منتجة وتشمل مختلف مناحي الحياة العامة كالبنى التحتية و المشاريع العامة ..إلخ .

ثالثا :التقسيم حسب معيار الغرض

تنقسم النفقات العامة وفقاً للغرض منها، أوكما يفضل تسميتها" بالتقسيم الوظيفي" أي تبعاً لإختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية هي[2]:

1- النفقات الإدارية : ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع **والأمن والعدالة والجهاز السياسي وهي نفقات تواجه الإحتياجات العامة في المجالات التقليدية** ، الضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم .

2- النفقات الإجتماعية

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والاغراض الإجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الإجتماعية للأفراد وذلك عن طريق **تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد**

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص 447.

[2]- محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 84 .

وتحقيق قدر من التضامن الإجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفيئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين ...الخ).

3- النفقات الإقتصادية

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق اغراض إقتصادية بصورة اساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإنتاجية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة .

وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف، أضف إلى ذلك كافة الإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة[1].

د – ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

إن حجم الإنفاق العام في اي مجتمع من المجتمعات مرتبط بمجموعة من العوامل اهمها الفلسفة الإقتصادية التي تسير المجتمع و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية السابقة .

ومن خلال الكثير من الملاحظات والإستقراءات التي قام بها المحللون في هدا المجال لوحظ ان نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية، قد أخذت إتجاهاً متزايداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين[2]، وأول من قام بدراسة وتحليل ظاهرة التزايد هو الإقتصادي الألماني فاجنر* (A.wagner)حيث قام بدراسة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوروبيةو خلص إلى نتيجة أساسية وهي أن هناك علاقة طردية بين إزدياد الدور المالي للدولة والتطور الإقتصادي للنمو، حيث صاغ هذه النتيجة في شكل قانون إقتصادي مفاده " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلاً من النمو الإقتصادي فإن ذلك يتبعه إتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع[3]، وعموماً يمكن تصنيف أسباب زيادة النفقة العامة إلى مجموعتين .

---

[1]- زينب حسين عوض الله ، مبادىء المالية العامة ، دار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ، 2008 ، ص ص 47،48.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص 483.

*: ادولف فاجنر (Adolph Wagner): اقتصادي المانى (1835-1917) وضع مايسمى بقانون الانفاق والذي ينص على أن الانفاق الحكومي يتناسب طرديا مع زيادة مستوى دخل الفرد كمتوسط.

[3]- محمد عباس محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 104.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم (إرتفاع) في حجم الإنفاق دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة .

وعموماً يعزي إرتفاع الإنفاق العام في هذا المجال إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي[1]:

- إنخفاض قيمة النقد :

ويقصد بإنخفاض قيمة النقد (العملة) تدني قدرته الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع **والخدمات** التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من **قبل،** وهي الظاهرة التي تفسر إرتفاع أسعار السلع و الخدمات[2].

ولذلك فإنه لمعرفة تطور الإنفاق العام خلال فترة معينة، يستبعد التغير في القوة الشرائية للنقود، حيث يستعان في ذلك بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار للتعرف على تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة .

$$\text{المستوى العام للأسعار} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية :

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة وهذه الزيادة ظاهرية وليست حقيقية كما في الحالات التالية[3]:

- الإنتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية .
- التعديل الدي قد يجريه الدولة في تحديد بداية ونهاية السنة المالية .
- **تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى بصورة تجعله يشمل** بعض النفقات التي لم **تدرج من قبل .**
- تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها يؤدي إلى تكرار بعض الحسابات (**النفقات...**إلخ).

[1]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 67.

[2]- علي العربي ، عبد المعطي العساف ، **إدارة المالية العامة** ، الكويت ، بدون سنة نشر ، ص 53.

[3]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص84 -85.

– زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

إن إتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة إقليمها يؤدي بالضرورة إلى إتجاه النفقات العامة نحو الزيادة إلا انها زيادة ظاهرية نظراً لعدم حدوث زيادة في النفع العام[1]، وبنفس المنطق فإن الزيادة الطبيعية للسكان تؤثر على الزيادة على حجم الإنفاق العام وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة لهؤلاء السكان .

وهنا نشير إلى أن دراسة النماذج الإقتصادية والرياضية والقياسية لقياس معدل النمو الحقيقي عادة ما تستبعد أثر النمو السكاني بإعتبارها ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني[2] .

2– الأسباب الحقيقية لإزدياد النفقات العامة

تخلص الدراسات في المالية العامة إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ترجع إلى أسباب عديدة تختلف بإختلاف الظروف التي تسود البلد المعني، وهذه الأسباب هي أسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وسنركز هنا على الجانب الإقتصادي والذي يتمثل أساساً في زيادة دور الدولة في النشاط الإقتصادي مما ينتج عنه تزايد الإنفاق العام وأيضاً إتساع الدور الإجتماعي للدولة، وهو مرتبط بالدور الإقتصادي وهو يرمي إلى تحقيق التوازن الإجتماعي والعدالة الإجتماعية[3]، ومن هذا المنطلق يمكن حصر أسباب تزايد الإنفاق العمومي كما مايلي :

- زيادة الدخل القومي الذي ينتج عنه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية، حيث أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات العامة (مرونة عالية للطلب) أي نمو الإنفاق العمومي قصد تلبية هذه الحاجات .

أما السبب الثاني كما سبق الإشارة إليه هو تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وإقامة المشاريع الإقتصادية العامة وعلاج الإختلال في الإستقرار الإقتصادي الكلي، ففي حالة الكساد يتحتم على الدولة القيام بمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني[4].

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات المالية العامة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005 ، ص 184.

[2]- حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 2.

[3]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 113.

[4]- محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلا ، **المالية العامة، النفقات العامة، و الإيرادات العامة، و الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2003 ، ص 49.

وأخيراً فإن للتنافس الإقتصادي الدولي دوراً في زيادة **النفقات العامة إما بصورة إعانات إقتصادية للمشروعات الوطنية قصد التصدير أو إعانات للإنتاج قصد الصمود أمام المنافسة الأجنبية**[1].

ويضاف إلى ما سبق أسباب مالية بحتة وتتمثل في سهولة الإقراض في العصر الحديث (قروض عامة) وكذلك وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يشجع الحكومة على إنفاقه .

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام وحدوده

أ- ضوابط الإنفاق العام

لكي يحقق الإنفاق العام أثاره المنشودة في إشباع الحاجات العامة، بمعنى الوصول إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل إقتصادياً للإنفاق العام فإنه يجب أن يتحقق على الأقل شرطين أساسين[2]:

الأول تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة والثاني أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الإقتصاد في النفقة **وهو ما يسمى بضوابط الإنفاق العام وهي كما يلي :**

1- ضابط المنفعة

وقد يسمى بقاعدة المنفعة القصوى أو المنفعة القصوى للمجتمع، وفي كل الأحوال يعني هذا الضابط ان **هدف النفقات العمومية إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع**[3] .

كما يعني هذا الضابط أيضاً أن الحد الأمثل للإنفاق يتحقق حيث تتعادل المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة إذ ما بقيت في يد الأفراد وأنفقت كدخول لهم[4] .

لكن تطبيق هذا المبدأ تحيط به العديد من الصعوبات العملية، إذ يتعذر على متخذي القرار إستكشاف وتجميع تقديرات الأفراد للمنافع العامة وذلك لبيان حجم الإنفاق وكيفية توزيعه .

كذلك هذا المبدأ يتجاهل طبيعة الظاهرة المالية بإعتبار أن مركز النشاط هو الدولة وليس الفرد .

ولهذه المآخذ ذهب آخرون للمناداة بمبدأ **آخر وهو أن الإنفاق الأمثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية** الإجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الإجتماعية،[5] **ويقصد بالمنافع الحدية**

---

[1]- سوزي عدلي ناشد ، **مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007 ، ص ص 65-66.

[2]سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 51.

[3]- فارس ناصيف الشبيري وغسان سالم طالب ، **مبادىء المالية العامة** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 65.

[4]- تاجر محمد علثم ، **المالية العامة و مبادىء الإقتصاد المالي** ، مكتبة الأدب الحميرات ، الطبعة الثانية ، ص ص 282،283.

[5]- محمد طاقة ، هدى عزاوي ، **إقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة ، للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 34.

الإجتماعية مقدار الكسب الذي يعود إلى افراد المجتمع ككل من جراء النشاط الحكومي اما التكلفة الإجتماعية فإنها تبين مقدار ماضحى به القطاع الخاص من إنتاج من جراء قيام الدولة بالنشاط .

2- ضابط الإقتصاد في الإنفاق العام و العمل على زيادة إنتاجيته

ويعني هذا الضابط إستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات[1]، وبمعنى أخر يتعين على الحكومات مراعاة الإقتصاد في إنفاقها و لا يعني ذلك الحد من الإنفاق والتقليل منه ولكن يقصد به حسب التدابير والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة .

- مراحل إعداد خطة الإنفاق الحكومي

- لإعداد برنامج عام للإنفاق يجب إتخاذ سلسلة من القرارات نتيجة الإختيار بين الحلول العديدة في تحقيق الموارد بما سبق وتحقيق أهداف المجتمع، وفيما يلي أهم مستويات الإختيار[2] :

المستوى الأول: يتم فيه تقدير حجم القطاع العام أي الإختيار بين ترك الموارد في يد الأفراد أو تحويلها إلى نطاق القطاع العام .

المستوى الثاني: وفيه يتحدد الإختيار الوظيفي في توزيع الإنفاق بين الوزارات المختلفة كالتعليم والصحة ....إلخ.

المستوى الثالث: وفيه يتخذ القرار بتوزيع الموارد بين أفراد الوزارات المختلفة.

المستوى الرابع : فيه يتم الإختيار داخل الخدمة الواحدة وبين الحلول الفنية المختلفة.

ولكي يتحقق الرشد في الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة إجتماعية بأقل تكلفة يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة على كل بنود النفقات العامة إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة إضافة إلى الرقابة التشريعية[3].

3- ضابط رشادة الإنفاق

يتحقق ذلك بالوصول إلى اقصى نفع للمجتمع، ويتم ذلك بوضع خطة إنفاقية مدروسة بهدف تحقيق اهداف المجتمع خلال فترة زمنية محددة .

---

[1]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 53.

[2]- تاجر محمد علثم ، مرجع سابق ، ص 294.

[3]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 68.

وهناك العديد من الدراسات التي تعمل على تقديم أساس موضوعي في تقدير هذه المنافع و **التكاليف** للإسترشاد بها في الإختيار وفي تقدير الإنفاق .

وتعتبر بحوث العمليات النظرة العلمية لمثل هذه المشاكل حيث انها تسمح للمتخصصين بحث الحلول البديلة المتاحة أمام متخذي القرارات بتقديم حلول مختلفة[1].

ولذا فإن تطبيق هذه البحوث يعتبر أكثر يسراً في بعض أنواع النشاط دون البعض الآخر .

ولقد حاول بعض الكتاب قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام بالزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة لهذا الإنفاق .

وقد وجد الكاتب "سومرز" في نظرية المضاعف أداة لقياس هذه الزيادة في الدخل وبيان أثار نفقة معينة **تبعاً للميل الحدي للإستهلاك .**

وفي هذا الإطار فإن إعتماد معيار المضاعف كأداة للقياس يؤدي إلى عرض بعض المعايير الإقتصادية التي تسترشد بها **السلطات** في **تقييمها** للإستثمارات العامة والمفاضلة فيما بينها ومن بين أهم هذه المعايير **نذكر:**

-كثافة إستخدام عنصر من عناصر الإنتاج.

- حجم المشروع في حد ذاته.

- حجم العملات الأجنبية التي يتطلبها المشروع .

- الربح التجاري المتوقع.

- العائد الإجتماعي للمشروع.

واخيرا قد يطرح التساؤل التالي وهو إلى اي حد يمكن للدولة ان تلتزم بهده المعايير .

4– ضابط (قاعدة) الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية

بمعنى أنه لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد الموافقة على ذلك من الجهة المختصة ضمن حدود إختصاصها الزماني و المكاني.

وهذه القاعدة هي تكملة للقواعد **(الضوابط) السابقة حيث أن تقنين كل ما يتعلق بالنشـاط** المالي للدولة **يتطلب إحتـرام الإجـراءات القانونيـة عند إجراء الإنفـاق العام وذلك بمختلف أساليب الرقابـة المتعارف عليها**[1] .

[1]- زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 62.

كما أن هذه القاعدة تعتبر مظهراً من مظاهر التفرقة بين المالية العامة و المالية الخاصة التي لا تتطلب أي ترخيص مسبق .

ب– حدود الإنفاق العام

إن موضوع حدود الإنفاق العام يثير الكثير من النقاشات بين المختصين ذلك للإجابة على السؤال التالي وهو:ماهي النسبة من الدخل القومي التي يجب إقتطاعها وتوجيهها للإنفاق العام ؟ وقد تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال طبيعة الفكر الإقتصادي السائد و الإيديولوجيات المختلفة[2].

1– الإيديولوجية الفردية

ففي ظل هذه الإيديولوجية والمستمدة من الفكر التقليدي فإن دور الدولة يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية (الدولة الحارسة) وبالتالي فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي .

2– الإيديولوجية التدخلية

في إطار هذه الإيديولوجية فإن للدولة دورا يتزايد في النشاط الإقتصادي بإستغلال بعض المشروعات الإنتاجية، محاربة الأثار الضارة للدورات الإقتصادية، حيث يترتب على ذلك زيادة في حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في أنشطة الدولة .

3– الإيديولوجية الجماعية

حيث تقوم الدولة بمختلف الأنشطة الإقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشكل كبير وترتفع النسبة إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتظهر هذه الإيديولوجية في الدول ذات التوجه الإشتراكي سابقاً .

وبصفة عامة فإن العوامل والظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد القومي تؤثر في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الإقتصادي الذي يظهر من خلال مؤشرات العمالة، الدخل القومي، و المستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي وقد يختلف هذا التأثير بإختلاف وطبيعة الإقتصاد[3].

---

[1]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 68-69.

[2]- محمد جمال دنيبات ، **المالية العامة و التشريع المالي** ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2003 ص 86.

[3]- سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 2000، ص 57.

– بالنسبة للدولة الرأسمالية

فإن النفقات العامة تزيد في أوقات الكساد وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالإقتصاد إلى مستوى العمالة الكاملة[1].

بينما في أوقات الرخاء تقل النفقات العامة لتجنب الإرتفاع التضخمي في الأسعار و **تتدهور فيه العملة نظراً** لوصول الإقتصاد إلى المستوى الكامل من العمالة .

– بالنسبة للدولة النامية: ونظراً لعدم مرونة جهازها الإنتاجي بسبب عدم إستجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، فإنه يتحتم **الا تزيد النفقات العامة عن حد معين وإلا ترتب عن ذلك إرتفاع تضخمي** في الأسعار وتدهور قيمة النقود[2].

المطلب الثالث: الإنفاق العمومي كسياسة إقتصادية

أ– المفهوم النظري

يجسد الإنفاق العام السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هدا الإنفاق سياسة إقتصادية لها ادواها ولها اهدافها[3]وفي هدا المجال يتم التمييز بين وجهات النظر التالية[4] :

1– وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكينزي

حيث يسمح الإنفاق العمومي بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وفي مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل وهو تأثير مباشر على منحى الطلب الكلي ومنه زيادة الناتج المحلي .

2– وجهة النظر الحديثة

ووفقاً لهذه النظرية الحديثة فإن المفهوم يتجاوز مسألة الكمية في مجال الإنفاق العمومي ليصل إلى مستوى **آخر وهو نوعية الإنفاق العمومي، وبهدف تحقيق التشغيل الكامل وعلاج البطالة، فإن الدولة تستعمل** سياسة المضخة أي ضخ المزيد من الإنفاق العمومي في شرايين الإقتصاد الوطني والسماح بوجود عجز في **الموازنة العامة .**

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة ، ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005، ص 219.

[2]- عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة** ،دار النهضة العربية ، بيروت 1992 ص 164.

[3]-- عبد ايد قدي، مرجع سابق ص 190.

[4]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ص 116.

وللخروج من حالة الكساد التي قد يعاني منها الإقتصاد فإن زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والإستثماري كفيل بإخراج الإقتصاد من هذا الوضع، حيث تأخذ الإستثمارات الحكومية أحد الشكليين التاليين :

الأول : تنشيط المضخة والذي يشير إلى الإنفاق الحكومي الأولي الذي يساعد على بدأ إنعاش النشاط الإقتصادي في المجتمع من خلال محاولة زيادة الإستثمارات الخاصة وذلك عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في شكل زيادة في الإنفاق الحكومي.

الثاني : الإنفاق التعويضي والذي يقصد به أن يكون تعويضاً عن الإنخفاض في الإستثمار الخاص في حالات الكساد، الذي يجب أن يستمر حتى يعود الإستثمار الخاص إلى الوضع الطبيعي .

ومما سبق يجب التذكير بأنه يجب توخي الحذر في إستخدام سياسة الإنفاق العمومي قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وذلك لوجود تعارض بين الأهداف فتخفيض الإنفاق الحكومي من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي ومعدل البطالة .

غير أن إستخدام سياسة الإنفاق الحكومي قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي تواجهها صعوبات قد تحد من فعاليتها وتتمثل أساساً في المقدرة المالية للدولة .

ب – سياسة الإنفاق العام و المقدرة المالية للدولة

إن فعالية السياسة المالية في إطار إدارة الطلب الكلي ومنها سياسة الإنفاق الحكومي تتوقف على التوقيت السليم، ومن هنا يطرح السؤال المهم حول مدى قدرة الدولة على زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي كلما إستدعى الأمر ذلك ضمن الدورة الإقتصادية، لذلك توجد عدة محددات للإنفاق الحكومي - كما سبق الإشارة إلى ذلك – فهو بمثابة السيولة المالية المتاحة التي على ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي. و الشكل التالي يوضح العوامل التي تحدد القدرة المالية للدولة .

المخطط رقم 05: العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة .

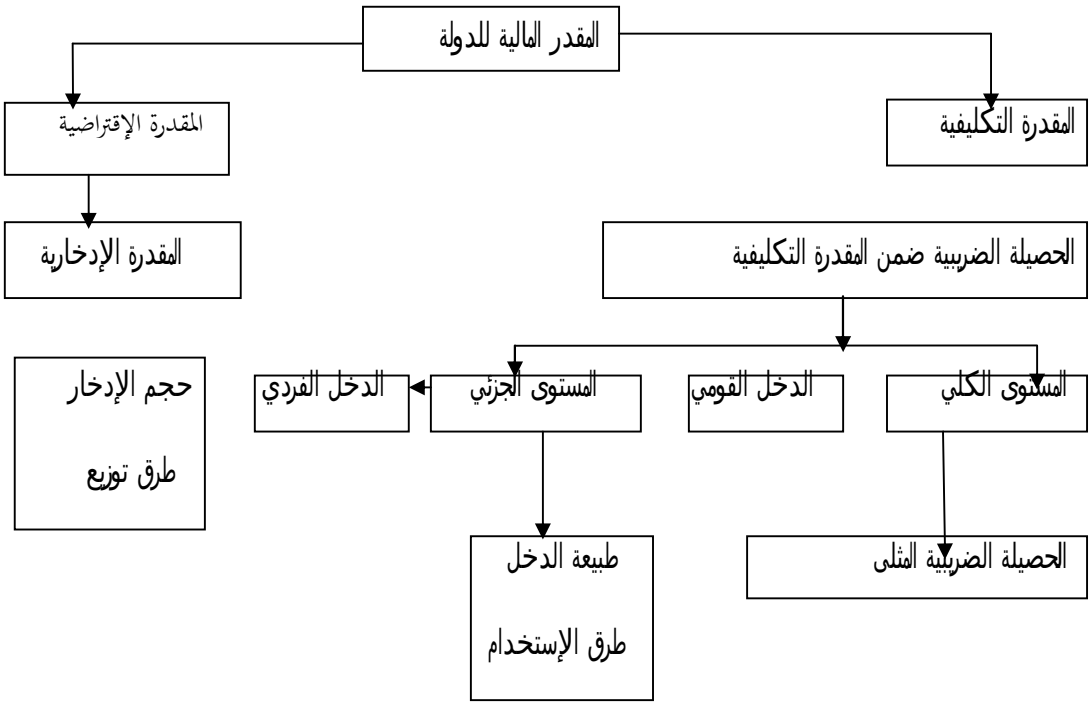

المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 119

فمن الشكل الموضح أعلاه يتضح أن هناك **نوعين للمقدرة المالية للدولة** .

1- المقدرة الضريبية

تنطلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكليفية ونعني بها قدرة الافراد على تحمل العبء الضريبي **فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة الإنفاق العمومي،** وفي هذا السياق يجب التمييز بين مفهوم الطاقة الضريبية والعبأ الضريبي، حيث أن الأولى تعني تلك النسبة من الدخل القومي التي يمكن إقتطاعها دون أن يؤدي ذلك إلى أثار إقتصادية وإجتماعية سلبية، أما العبء الضريبي فهو يقيس مدى إستغلال النظام الضريبي للطاقة الضريبية **للإقتصاد**[1].

ولقد قام المحلل "لافر*" بتبرير السياسيات ذات الخلفية لليبرالية الهادفة إلى تخفيض الإقتطاعات الإجبارية حيث خلص إلى أن هناك حدوداً مثلى للطاقة الضريبية تجاوزها يؤدي إلى إنخفاض الحصيلة الضريبية **حيث**

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص ص119 ، 120 .

* **لافر ارثر،1940، إقتصادي أمريكي توصل سنة 1974** إلى رسم المنحنى الذي **ينسب إليه** ومفاده بإختصار أن زيادة المعدلات الضريبية تؤدي إلى خفض الحصيلة ، لكن بعد مستوى معين.

أن الفائض الإقتصادي يعد من أهم العوامل المحددة لهذه الطاقة والمعبر عنه بالعلاقة التالية :

الفائض الإقتصادي =الإدخارالفعلي+الإستهلاك العائلي+الإستهلاك الحكومي النهائي .

الشكل رقم 03 : الحصيلة الضريبية المثلى

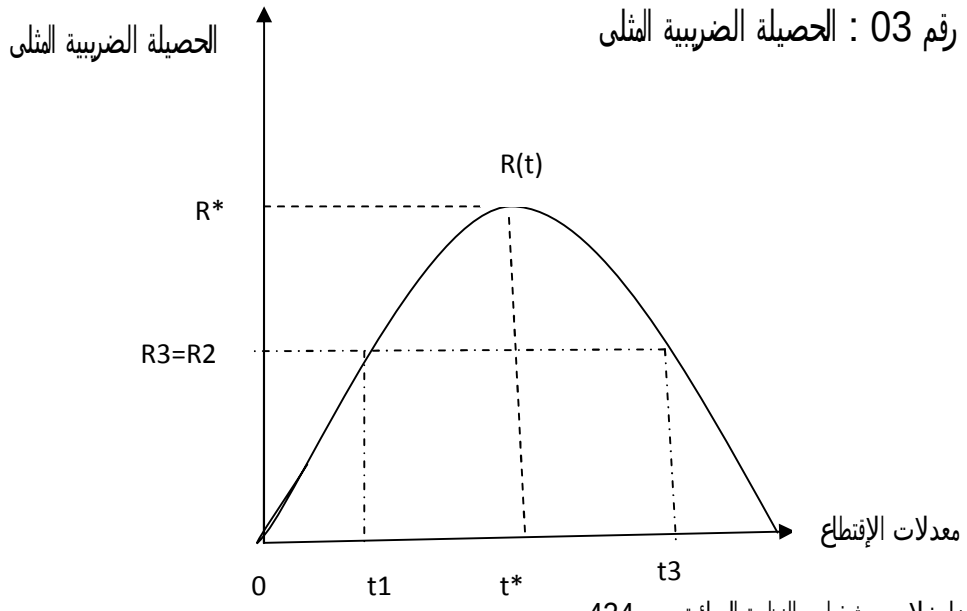

المصدر: رضا خلاصي،شذرات النظرية الجبائية ، ص434

يمثل الشكل أعلاه كيفية الوصول إلى أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى معين من المقدرة التحميلية للدخل القومي، حيث أنه إبتداءاً من معدل ضريبة *t كل زيادة في الضغط الضريبي تنتج تراجعاً في الحصيلة الضريبية .

وفي الدول النامية فإن الحصيلة الضريبية لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية ويرجع سبب إنخفاض العبأ الضريبي إلى مجموعة من العوامل تحكم حجم الطاقة الضريبية ومنها :

- **حجم الدخل القومي كلما كان مرتفعاً كلما أمكن الإقتطاع منه**[1] .

- سياسة الإنفاق العمومي فكلما كانت موجهة نحو الإستثمارات المنتجة كلما زاد الدخل القومي .

وهنا يجب الإشارة إلى أن المحلل" **كالدور** " ينصح بضرورة إقتطاع الضريبة من الفائض الإقتصادي[2] .

2- المقدرة الإقتراضية للدولة

أي قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الإقتراض بواسطة طرح سندات الحكومة، حيث يعتبر الإدخار عامل مهم في هذا الشأن .

[1]- محمد دويدار، **مبادىء الإقتصاد السياسي ، الإقتصاد النقدي** ، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004، ص 208.

[2]- مصطفى حسن التوكل،**محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية** ، مركز الإشارات للدراسات و البحوث ،2000، ص 82.

ولقد أشار الكثير من الإقتصاديون منهم " كينز " إلى أن شدة الإرتفاع في الإدخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة ومن ثمة إنخفاض في الدخل القومي وهو ما يعبر عنه بلغز الإدخار كما هو موضح في الشكل التالي .

الشكل رقم 04 : منحنى موضح للغز الإدخار

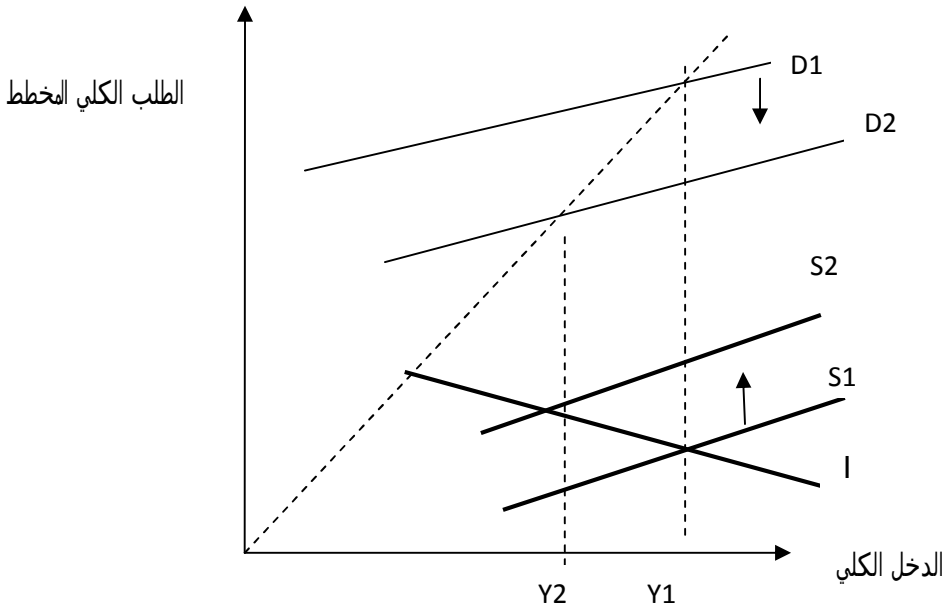

المصدر : جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ص286.

من الشكل الموضح أعلاه يتضح أنه في حالة إنتقال منحى الإدخار من S_1 إلى S_2 فإنه يؤدي إلى إنخفاض في الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 وبالنتيجة فإن زيادة الإدخار الإجمالي أدى إلى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل من Y_1 إلى Y_2.

لكن قد لا يكون الإدخار على المستوى الكلي دائماً ضاراً[1] لأن المعدلات المرتفعة للإدخار تسمح بتحقيق معدل نمو سريع مادام الطلب الكلي قادراً على الإحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل .

أما في الدول النامية فإن الرفع من المقدرة الإقتراضية يتأثر بالعوامل التالية :

- حجم الإدخار الفردي كلما كان مرتفعاً كلما كان الإقبال على شراء السندات الحكومية أكبر .
- **طرق توزيع الإدخار ما بين القطاع الخاص و القطاع العام وذلك عن طريقة السوق المالية (توجيه** مدخراهم الإستثمار في السندات ذات الفائدة العالية) .

[1]- جيمس جوارتني ، مرجع سابق ،ص 285 .

ج – أدوات و أهداف سياسة الإنفاق العمومي

أولا : تتمثل الأدوات أساساً فيما يلي :

– تخفيض أو زيادة الإنفاق العمومي

يمكن أن تكون سياسة الإنفاق العمومي توسعية أو تقييدية وهذا راجع لطبيعة النظام الذي يميز إقتصاد ما غير أنه من المفيد إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الانفاق العمومي إلى حدود غير **منتهية،** ذلك لأن الزيادة في الإنفاق يؤدي إلى أثار سلبية كالتضخم مع الإأشارة إلى أن التوسع في الإ**نفاق** قد يكون أحياناً لا إرادياً كأن تتورط الدولة في حروب أو تتعرض لكوارث طبيعية .

كما أن خفض الإنفاق العمومي لا يمكن أن يتم دون حدود،ذلك أن بعض الحاجات الإجتماعية غير قابلة للضغط، ومن ثمة لا وجود لأي خيار أمام الدولة إلا تلبيتها.

– إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

يتم ذلك من خلال ترتيب الاولويات التي تقوم بها الحكومات في العموم **تتم هيكلة النفقات العامة على** النحو التالي[1]:

- **نفقات الخدمات العامة.**
- **نفقات الأمن و الدفاع.**
- **نفقات الخدمات الإجتماعية.**
- **نفقات الشؤون الإقتصادية.**
- **نفقات أخرى .**

حيث يتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المؤوية من إجمالي الإنفاق العام، ويكون التغير فيها تبعاً للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية القائمة من جهة وتبعاً لشرعية السلطات في تغييرها من جهة ثانية .

ثانيا :أهداف سياسة الإنفاق العام

إن السلطات العمومية بإستعمالها لسياسة الإنفاق العام فإنها ترغب في تحقيق مجموعة من الاهداف **المسطرة،** لكن عملياً قد تكون هناك أثاراً غير مرغوب فيها تصاحب تحقيق هذه الأهداف، ذلك أن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف تاثيره على ذلك المجال فحسب فقد يجد السلطات العمومية نفسها امام

[1]- عبد ليد قدي ، مرجع سابق ، ص 191.

وضع لم ترغب فيه وذلك نتيجة ضعف القدرة على التنبؤ، وقلة موثوقية المعلومات، وعدم تجاوب الأعوان الإقتصاديين مع بعض التدابير المستخدمة من قبل هذه السلطة .

وعموماً يمكن إجمال أهداف سياسة الإنفاق العمومي فيما يلي[1] :

1- النمو الإقتصادي : وذلك من خلال أثر المضاعف و الذي يعني أن زيادة الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق وفق العلاقة التالية :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرناً كلما كان التجاوب مع الزيادات المتتالية -حالة الدولة المتقدمة- لكن الأمر قد يكون صعباً بالنسبة للدولة النامية لعدم مرونة جهازها الإنتاجي .

2- إستقرار مستوى الأسعار: تعمل الدول على التأثير على مستوى الأسعار بإستخدام أداة الإنفاق العام تصحيحاً أو تثبيتاً أو رفعاً فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات كالصحة و التعليم يؤدي إلى خفض أسعارها (تدعيم هذه الخدمات).

فيما تلعب المعونات الإقتصادية لدعم الأسعار دوراً هاماً في الحد من التضخم ومنع إرتفاع الأسعار .

وبصورة عامة تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الإقتصادي العام :

ففي فترة البطالة فإن زيادة الإنفاق تكون لها أثاراً ضعيفة على الأسعار ويحدث العكس في حالة الإستخدام الكامل ولهذا تعمل الدول على زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج .

3- سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل: تهدف سياسة الإنفاق العام في هذا المجال إلى تقليص الفوارق الإجتماعية، حيث يتم رفع مستوى المداخيل المنخفضة سواء بشكل مباشر في حالة إعانات نقدية أو بشكل غير مباشر عند حصول بعض افراد المجتمع على الخدمات الإجتماعية بصفة مجانية ويظهر هذا الأمر أيضاً بشكل جلي في حالة تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية .

كما تشير الدراسات التطبيقية أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول أوربا الغربية تتم عن طريق الإنفاق العام وليس من خلال الضرائب، حيث يشكل الإنفاق العام بغرض إعادة التوزيع للدخل حوالي 40% إلى 50% من إجمالي الإنفاق العام.

[1]- حشيش عادل أحمد ، **السياسات المالية العامة** ، دار النهضة ، بيروت ، 1992 ص 43 .

المبحث الثالث

الآثار الكلية لسياسة الإنفاق العام

تكمن اهمية دراسة الاثار الإقتصادية للنفقات العامة، في كونها تستخدم كاداة لتحقيق اهداف إقتصادية معينة وأهم أثر للنفقات العامة هو إشباعها للحاجات العامة ،كما أنا تؤثر على النشاط الإقتصادي عن طريق الأثر الذي تحدثه على مستوى الإنتاج والإستهلاك الوطني وكذا إعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه الاثار تعرف باها اثار مباشرة، وهناك اثارا اخرى غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي المعبر عنها من الجانب الإقتصادي بمبدأ المضاعف ومبدأ المعجل وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الآثار بنوعيها .

المطلب الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة

أ– الآثر على الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني

اولا: الأثر على االإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من هذا الطلب، وتزداد أهميته بإزدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد[1].

ويطلق على أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني عبارة " إنتاجية الإنفاق العام " ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية[2]:

- زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق إستثماري يكون له الآثر الإيجابي على الإنتاج والناتج القومي .
- النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة ...إلخ مما يزيد من الناتج الوطني .
- زيادة الطلب الفعال من خلال نوع وكم الإنفاق العمومي حيث له تأثير يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وكلما كان هذا الجهاز مرناً كلما كان التأثير إيجابياً.

وعموماً تحدث النفقة العامة أثاراً إقتصادية مباشرة في الإنتاج الوطني ومن خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والإدخار والإستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، والقوى المادية للإنتاج

[1]- محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 120.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 60.

وعلى الطلب الفعلي هذا الأخير الذي يتكون من الطلب الخاص و العام على أموال الإستثمار وعلى أموال الإستهلاك حيث تشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي[1] .

ثانيا – الأثر على الإستهلاك الوطني

هناك عدة جوانب يؤثر فيها الإنفاق العمومي على الإستهلاك الوطني بشكل مباشر ومنها:

1– نفقات الإستهلاك الحكومي أو العمومي

يقصد بذا النوع من الإستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء للسلع أو من مهام ضرورية مثل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة وكذا تسيير المصالح العامة للدولة[2].

2– توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للإستهلاك

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل وبدون مقابل تخصص للإستهلاك على النحو التالي:

أ- فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال والموظفين أو أن تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو أن تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها .

وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة لانها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي حيث يقوم هؤلاء الافراد - إرتفاع ميل الإستهلاك - بإنفاق غالبية هذه الدخول على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية .

ب- كما تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الإجتماعية والإقتصادية دون مقابل على بعض فيئات المجتمع مثل إعانات البطالة العجز والطفولة والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض اسعارها من أجل زيادة إستهلاكها، إذن فهي في النهاية تزيد من الإستهلاك الوطني .

وكخلاصة يظهر بأن أثر النفقات العامة على الإستهلاك الوطني يتوقف على نوع هذه النفقة إن كانت مخصصة مباشرة للإستهلاك أو توزع على شكل دخول تخصص جزئيا أو كليا للإستهلاك وهذا ما يؤثر في المحصلة على الإستهلاك الوطني[3].

ب – تحليل أثر الإنفاق الحكومي الحقيقي (نفقات حقيقية)

يعتمد في هذا التحليل على التقسيم الإقتصادي للنفقة العمومية حيث سيتم التمييز بين النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية[1].

---

[1]-حامد عبد المجيد دراز ، **المالية العامة** ، المؤسسة الجامعية ، الإسكندرية بدون سنة ، ص 423.

[2]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق ، ص 124.

[3]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 100.

– النفقات الحكومية الحقيقية

إن تحليل أثر النفقات الحكومية الحقيقية يستلزم تحديد الهدف من النفقة الحكومية فقد تكون :

1– نفقات حكومية رأسمالية تتضمن

– نفقات رأسمالية تستخدم في بناء وتشييد رأس مال إجتماعي أو مشروعات البنية التحتية أو الأساسية فمثل هذا الإنفاق سيزيد من القدرة على الإنتاجية للمجتمع ومثل حافزاً قوياً بالنسبة للقطاع الخاص .

– نفقات حكومية رأسمالية تستخدم في تكوين رأس المال البشري مثل الإنفاق على التعليم، الصحة والبحث العلمي ..إلخ .

– الإنفاق الحكومي الرأسمالي على الأمن والعدالة ويتمثل في مشتريات الحكومة من المعدات والأجهزة اللازمة للقيام بهده الوظائف .

وينظر إلى هذا النوع من الإنفاق على أنه إستثمارياً ذلك لأنه ضروري لتحقيق الإستقرار الأمني اللازم لنمو الإنتاج وإزدهاره .

2– نفقات حكومية إستهلاكية

كما سبق الإشارة إلى ذلك فإن هذا النوع من النفقات يخص مشروعات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والخدمات والسلع الإستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة، حيث يذهب الجزء الأكبر من هذا الإنفاق إلى المرتبات والأجور في القطاع الحكومي وسواء كان الإنفاق الحكومي الحقيقي إستهلاكياً أو إستثمارياً فسوف يترتب عنه زيادة في الطلب الكلي الفعال[2].

وحسب النموذج التحليلي الكينزي فان زيادة الإنفاق الحكومي الحقيقي –زيادة في الطلب الكلي الفعال – سيترتب عليه زيادات متتالية في الدخل القومي بفعل قوى مضاعف الإنفاق الحكومي حيث سيصاحب ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار وطالما لم يصل الإقتصاد الوطني إلى مستوى التوظيف الكامل فسوف يصاحب الإنفاق الحكومي زيادة في الإنتاج الكلي، و العمالة (أثر إيجابي) وزيادة في المستوى العام للأسعار (أثر سلبي) وتتوقف قوة الأثر الإيجابي وحدة الأثر الحقيقي على مرونة منحنى العرض الكلي ونوعية الإنفاق الحكومي (إستهلاكي، إستثماري) ويتضح ذلك من خلال الإشكال االبيانية التالية في حالتين :

---

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص ص 494،493.

[2] - سامر عبدالهادي واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،داروائل للنشر ،عمان ، 2013 ،ص 141.

أ- حالة الإقتصاد الوطني لم يصل إلى مستوى التوظف الكامل والإنفاق إستهلاكي منحنى العرض الكلي غير مرن حالة الدول النامية :

الشكل رقم 05 : تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الكلي و العرض الكلي (حالة العرض غير مرن)

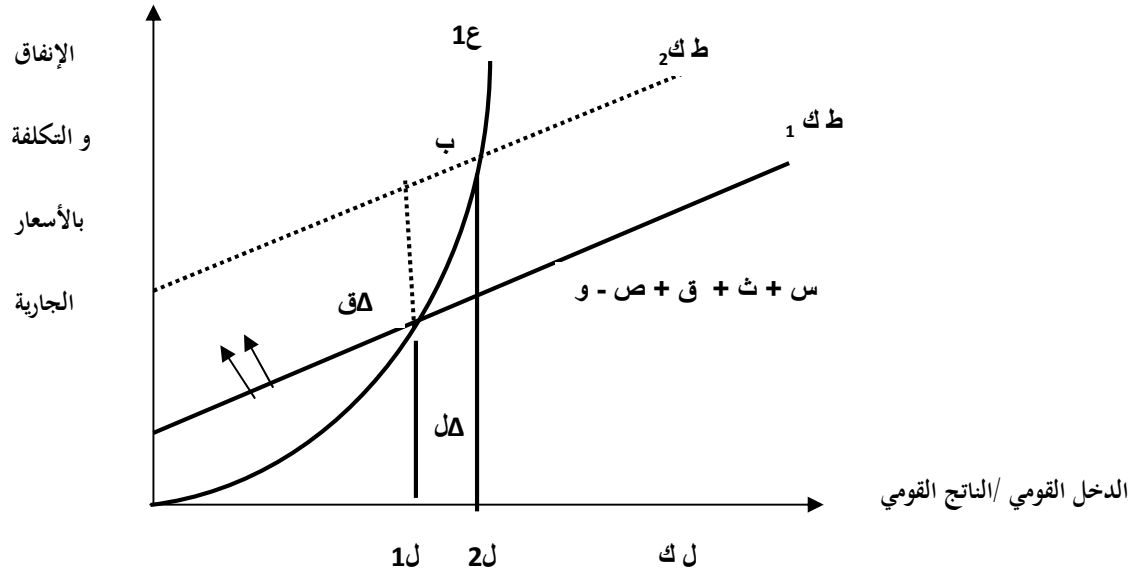

المصدر : المرجع السابق ،ص 496.

من الشكل المبين أعلاه فإنه يتحدد وضع التوازن الإقتصادي في النقطة (أ) حيث يتعادل **الطلب الكلي مع العرض الكلي ويتجدد مستوى التوازن عند (ل1) وهو وضع أقل من التوظف الكامل .**

وعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار محدد **(Δق) سيزيد** ذلك من الطلب الكلي وينتقل منحنى الطلب من **ط ك1** الى ط ك2 **وبتغيـر وضع التـوازن من أ ⟵ ب ويزيـد الدخل القومي من ل1 ⟵ل2 أي بمقـدار (Δل) .**

ب- حالة الإقتصاد الوطني لم يصل إلى مستوى التوظيف الكامل و الإنفاق إستهلاكي والعرض الكلي **أكثر مرونة .**

الشكل رقم 06 : تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الكلي و العرض الكلي (حالة العرض مرن)

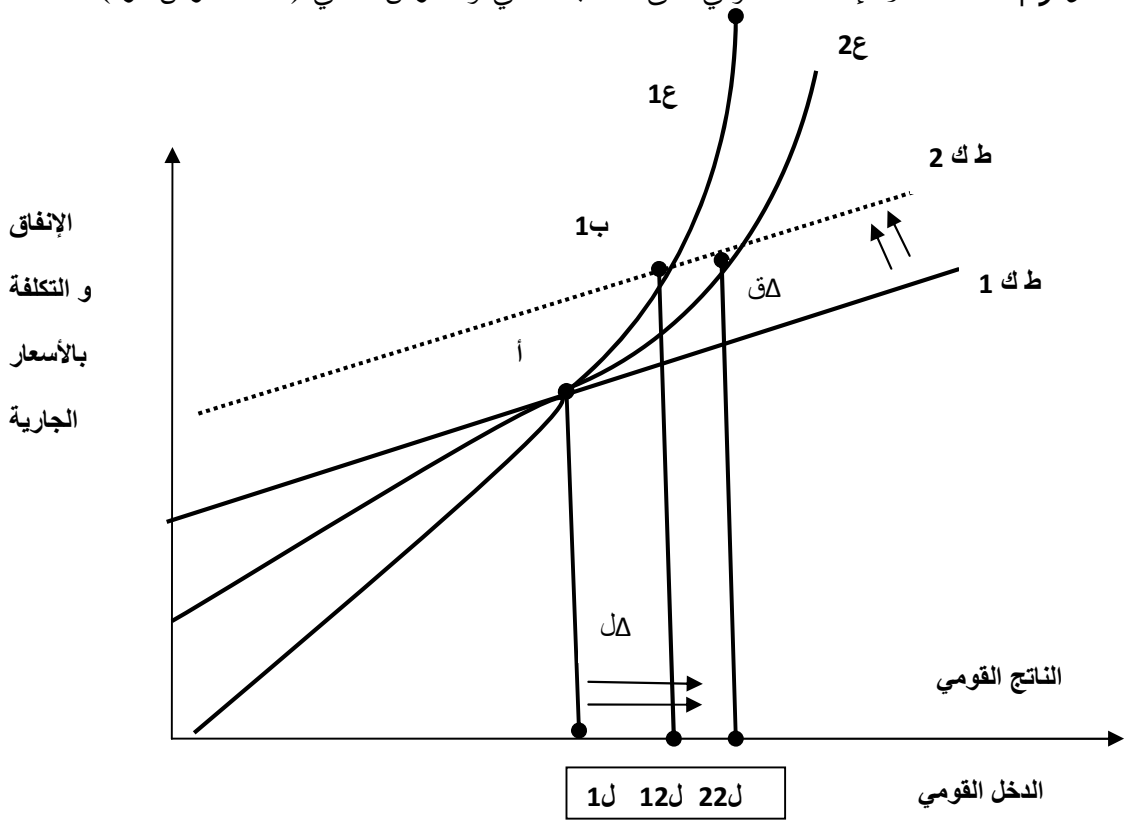

المصدر : المرجع السابق ، ص 497.

في الشكل الموضح أعلاه يتضح أن منحى العرض ع2 أكثر مرونة من منحنى العرض ع1 ، **وبزيادة الطلب الكلي ط ك1 ⟵ ط ك2** سوف يتغير وضع التوازن من أ ⟵ **ب1 إذا** كان منحنى العرض أقل مرونة **ومن (أ)⟵ ب2 إذا** كان منحنى العرض أكثر مرونة (ع2)، **كما يزيد الدخل القومي من ل1** إلى ل2**إذ كان العرض أقل مرونة ومن ل1** إلى ل2 في حالة منحنى العرض الأكثر مرونة .

ويتضح أيضاً أن الزيادة في الدخل القومي الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تكون أكبر نسبياً في حالة منحنى العرض الكلي أكثر مرونة[1].

جـ- حالة الإقتصاد الوطني لم يصل إلى مستوى التوظف الكامل وكان الإنفاق إستثمارياً:

[1]-احمد حسين الرفاعي،خالد واصف الوزني،**مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**،دار وائل للنشر التوزيع،عمان،2002،ص153

في هذه الحالة يتوقع أن يصاحب الإنفاق الحكومي في مراحله الأولى زيادة في الدخل الوطني وأيضاً إرتفاع في مستوى الأسعار، لكن من المتوقع أن تكون الزيادة في الدخل الوطني أكبر منها في حالة **الإنفاق** الإستهلاكي كما تكون زيادة الأسعار أقل عنها في حالة الإنفاق الإستهلاكي كما يصاحب الزيادة في هذا النوع من الإنفاق (إستثماري) زيادة في العرض الكلي وزيادة مرونته مما يؤدي إلى زيادة في الناتج الوطني ومستوى العمالة بشكل أكبر .

الشكل التالي يوضح هذه **الأفكار** :

شكل رقم 07 : تأثير الإنفاق العمومي على الدخل الوطني والإنتاج الوطني

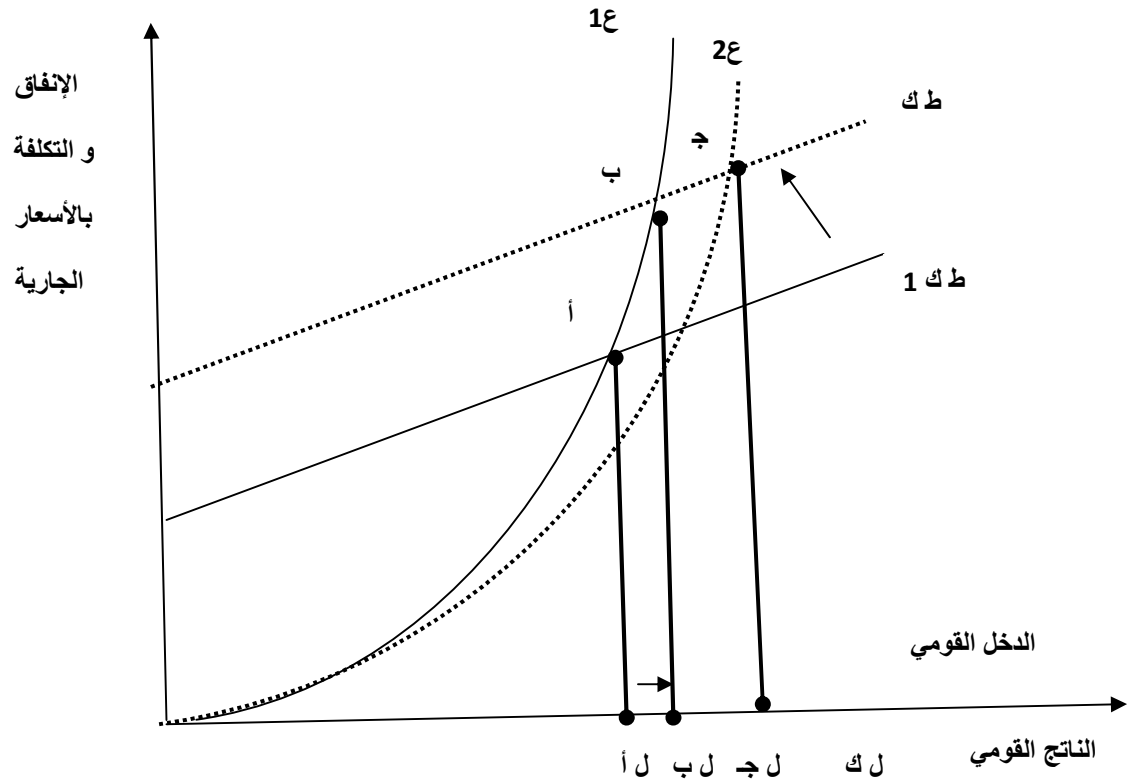

المصدر :حسين الرفاعي ،مرجع سابق، ص 498.

نستخلص من الشكل الموضح أعلاه ما يلي :

- النقطة (أ) تمثل وضع توازني قبل زيادة الإنفاق، ويتحدد مستوى الدخل التوازني بالمقدار **ل أ.**

- **زيادة الإنفاق العام الإستثماري سيزيد الطلب الكلي من ط ك$_1$ ⟵ ط ك$_2$ ويزيد العرض من ع$_1$** إلى ع$_2$.

نتيجة لهذا الوضع سيتحدد وضع توازني جديد عند النقطة (جـ) وينتقل الدخل الوطني من ل أ⟵ **ل جـ.**

- يتضح مما سبق أن الزيادة في الإنتاج والعمالة في حالة زيادة الإنفاق الإستثماري سوف تكون أكبر منها في حالة **الإنفاق الحكومي الإستهلاكي و**الزيادة في المستوى العام للأسعار سيكون أقل منها في حالة **الإنفاق الحكومي الإستهلاكي .**

المطلب الثاني: أثر النفقات الحكومية التحويلية

كما هو معروف فإن النفقات الحكومية التحويلية تتمثل في المنح والإعانات الحكومية للأفراد **و** المؤسسات سواء داخل البلد أو في الخارج، وفي هذا السياق يتم التمييز بين نوعين من النفقات الحكومية **التحويلية** وهما النفقات التحويلية الإقتصادية والنفقات التحويلية الإجتماعية .

أ- النفقات التحويلية الإقتصادية :

وتتمثل في المنح والإعانات التي تقدمها الحكومة للمنتجين في القطاع الخاص تحقيقاً لعدة أهداف منها[1]:

- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج من بعض السلع والخدمات .
- تشجيع القطاع الخاص على تخفيض التكاليف من بعض السلع والخدمات .
- حماية بعض المنتجين الزراعيين من إنخفاض دخولهم **وذلك من خلال ضمان حد** أدنى لسعر بعض المنتجات .

تحفيز نظام السوق الحر على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية في إنتاج بعض المنتجات.

وعليه فإذ كان الهدف من الإعانة هو تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار لبعض **المنتجات فإننا نكون بصدد الحالات التالية**[2]:

- الحالة الأولى: وهي بإفتراض أن الحكومة ورغبة منها في تشجيع الإنتاج قررت تقديم **إعانة نقدية** بمبلغ **ثابت لكل** وحدة من الإنتاج الذي يباع في سوق تنافسية فستكون النتائج حسب ما يوضحه الشكل الموالي :

[1]- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص103.

[2]- حسن عواضة، **المالية العامة دراسة مقارنة** ، دار النهضة العربية، بيروت ، بدون سنة نشر، ص385.

الشكل رقم 08 : أثر الإعانات الحكومية على السعر التوازني للمنتج

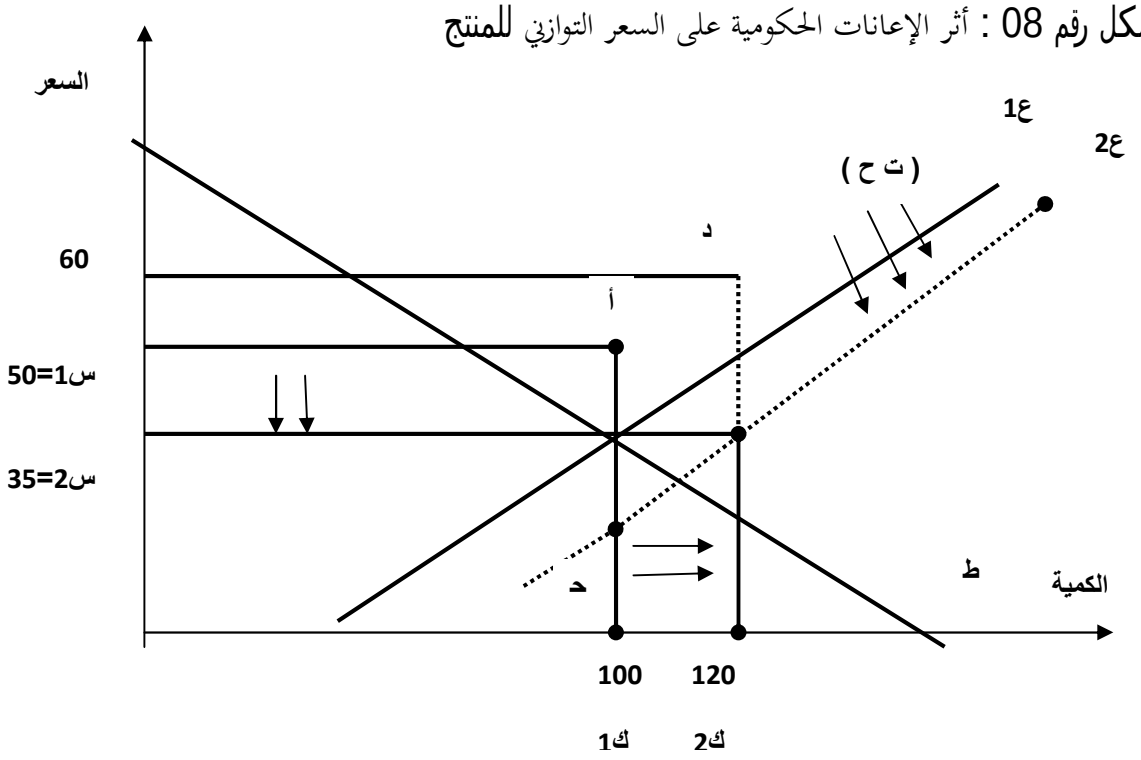

المصدر : حامد عبدالمجيد دراز ،مرجع سبق ذكره،ص435.

أي أن :

- زيادة الكمية المنتجة و المستهلكة من ك1 ⟵ ك2.

- إنخفاض السعر الذي يدفعه المستهلك من س1⟵ س2 وهذا يعني أيضاً :

- إرتفاع كمية الإستهلاك (ك2) ، الشراء بسعر أدنى (س2) ومن ثمة زيادة رفاهية المستهلك .

حيث أن مقدار الإعانة التي تتحملها الدولة لكل وحدة منتجة ومستهلكة هي أجـ = بـء

الحالة الثانية :

وهي بإفتراض الإعانة تمنح لسلعة أو خدمة تباع في سوق إحتكارية .

الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 09: أثر الإعانات الحكومية على التكلفة الحدية

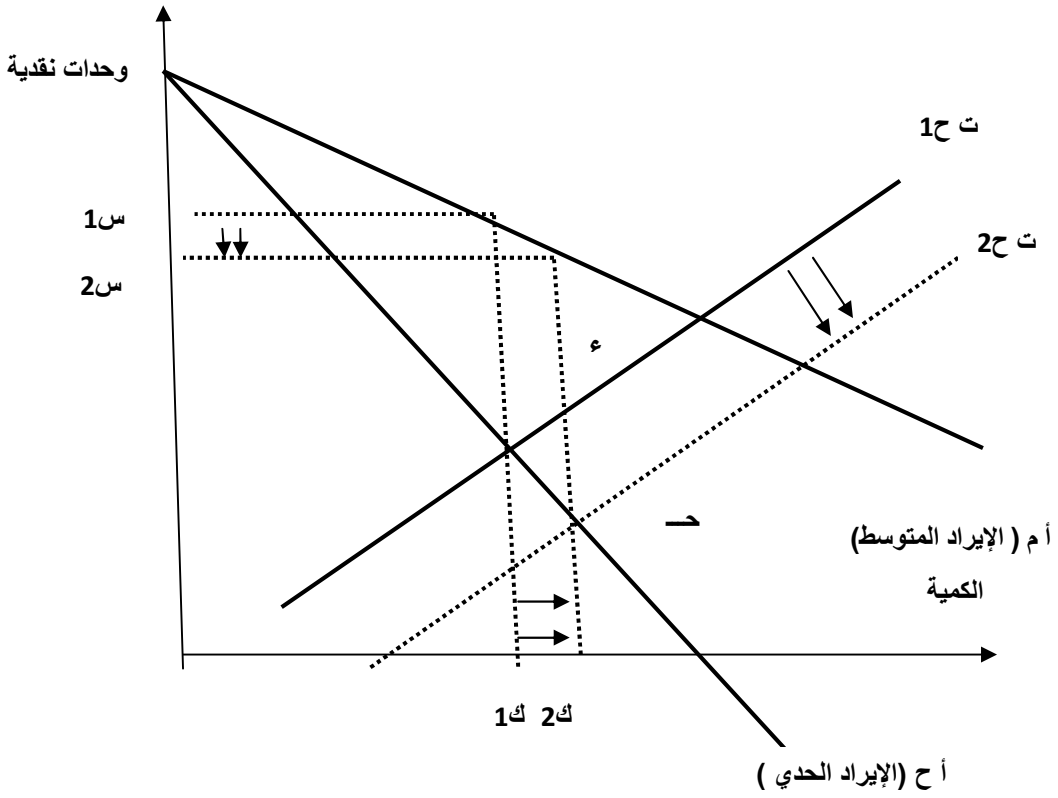

المصدر : سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق، ص 511.

من الشكل يتحقق وضع التوازن الذي يحقق أقصى بيع للمنتج **عندما يتعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية (ت.ح) فتتحدد كمية التوازن بالمقدار (ك1) وسعر البيع (س) .**

ومنه وبعد منح الإعانة بمبلغ ثابت لكل وحدة :

- تنخفض التكلفة الحدية للإنتاج وينتقل منحى التكلفة الحدية بأكمله نحو اليمين ويتحدد وضع توازني **جديد بتقاطع المنحى (أج) مع (ت ح) ، وعند هذا الوضع الجديد يتحدد حجم الإنتاج والإستهلاك بالمقدار ك2 الذي يباع بالسعر س2 .**

- إنخفاض السعر السوقي من س1 إلى س2.

إذا كان الهدف من منح الإعانة هو حماية **مداخيل** بعض الفلاحين من الإنخفاض (**تحديد سعر** أدنى)، حيث إذا إنخفض السعر دون حد معين تقوم الحكومة بدفع الفرق بين السعر السوقي و الحد الأدنى كإعانة نقدية، وقد تتدخل الحكومة في سوق المنتج مشترية للفائض الذي يظهر عند الحد الأدنى[1].

الشكل رقم 10: أثر الإعانات الحكومية على الوضع التوازني

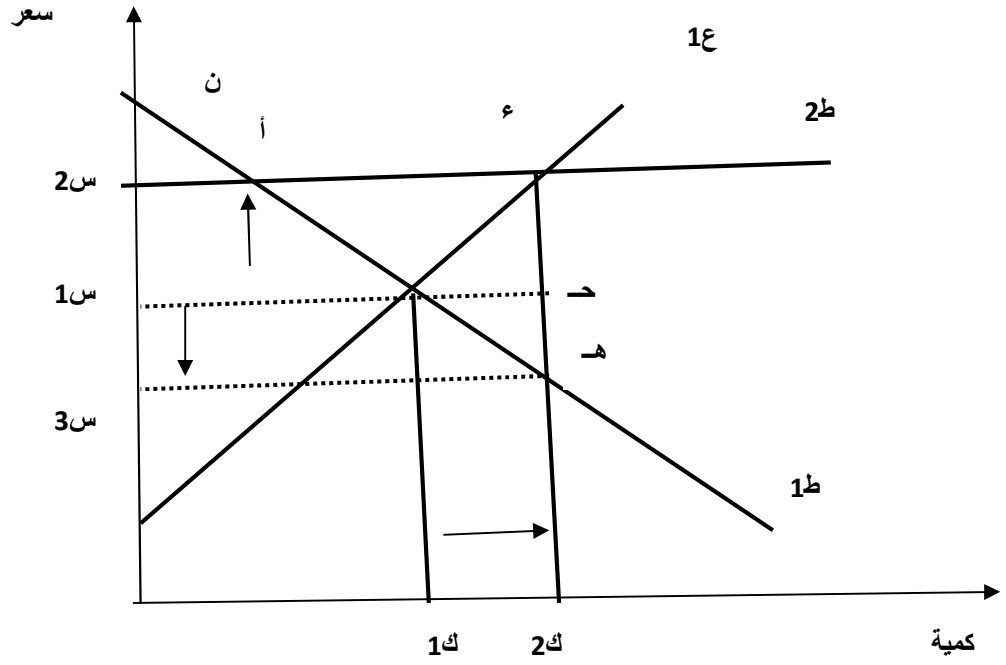

المصدر : المرجع السابق ، ص 514.

من الشكل :

- إفتراض سوق تنافسية حيث يتحدد حجم إنتاج التوازن وسعر السوق عندما يتقاطع منحى الطلب مع منحى العرض **حيث الكمية التوازنية** ك1 **والسعر السوقي** س1 :

- إذا إنخفض السعر عن س2 فسوف تتدخل الدولة بدفع الفارق في السعر.

- إرتفاع السعر الذي يحصل عليه المنتج – **بعد الإعانة - من** س1 إلى س2 **وقد شجع ذلك المنتجين على زيادة إنتاجهم من** ك1 ⟵ ك2 وبالتالي زيادة دخول المزارعين.

- إنخفاض **السعر الذي يدفعه المستهلكين من** س1 **إلـى** س3 مما شجعهم على زيادة إستهلاكهم **من** ك1 إلى ك2 .

[1]- حامد عبد ليد دراز، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص430.

ولفهم الآثار التي تحدث نتيجة هذا النوع من الإعانات نقدم الشكل التالي :

الشكل رقم 11 : أثر نظام الإعانات النقدية على سلوك نظام السوق

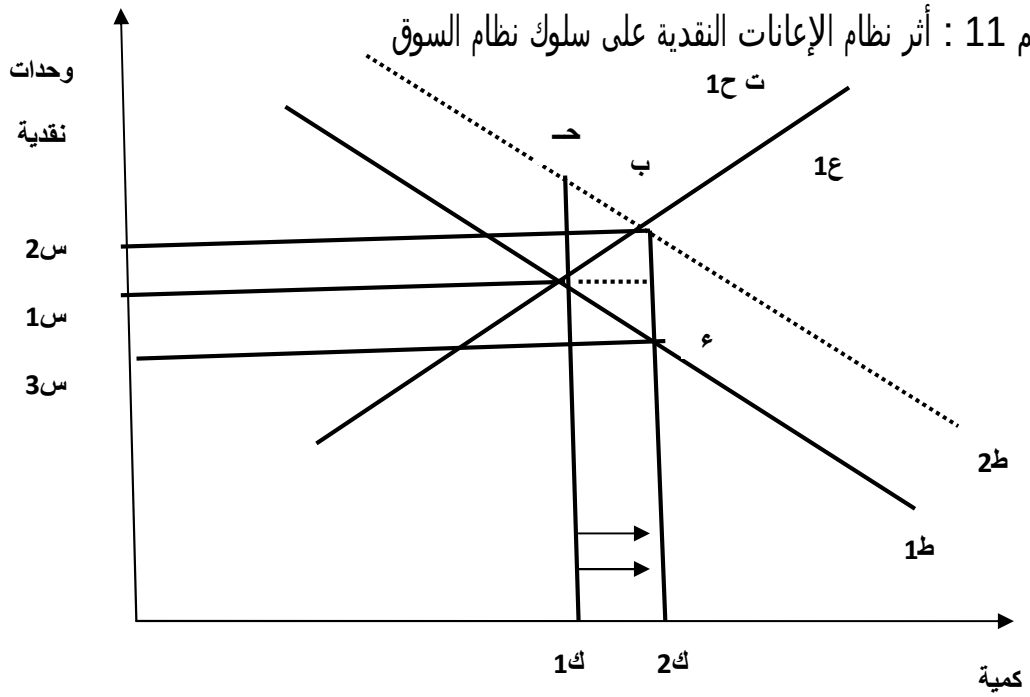

المصدر : سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 519.

من الشكل نميز بين وضعين :

الوضع قبل الإعانة :

- إن نظام السوق الحر يستطيع توفير كمية الخدمة ك1 .

- تقاطع منحنى الطلب ط1 مع منحنى التكلفة الحدية الخاصة ت ح1 (العرض) يعطي حيث يمثل السعر س1 السعر الذي يدفعه المستهلك وهو نفسه الذي يقبضه المنتج .

- يتحقق وضع التوازن الذي يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد عندما تتعادل المنفعة الحدية الإجتماعية* مع التكلفة الحدية الإجتماعية**.

أما بعد منح الإعانة : (الإعانة التصحيحية)

فتكون النتائج الإيجابية التالية :

---

*-المنفعة الحدية الإجتماعية: هي منفعة الوحدة الأخيرة أوالوحدة التي تشبع أقل الحاجات بحيث يمتنع الشخص عند الوصول إليها عن طلب وحدات إضافية جديدة من ذلك الشيء (سلع أو خدمة) إما لأن المنفعة تنعدم أو لأنه يفضل أن يشبع حاجات جديدة.

**- التكلفة الحدية الإجتماعية هي التغيير في التكلفة الكلية نتيجة تغيير الكمية المنتجة لوحده واحده اي اكا تكلفة إنتاج وحده واحده إضافية.

-بالنسبة للمستهلكين : زيادة الإستهلاك من ك1 ⟵ ك2 وإنخفاض الأسعار من س1 إلى س3.

بالنسبة للمنتجين : إنتاج كميات أكبر (ك2) والحصول على مقابل من الأسعار أعلى (س2) .

-بالنسبة للمجتمع ككل : سوف يتجه تخصيص الموارد في صالح الخدمة المعنية (تعليم مثلاً)، ومنه تحقيق الكفاءة عند الوضع التوازني الجديد وعند هذا المستوى تتحقق مكاسب كفاءة يمثلها بيانياً المثلث (أ ب ج) ومن ناحية أخرى فـ إن اتمـع سوف يتحمل تكلفة الإعانـة و التي يمثلها بيانياً مساحة المستطيل ب،د، س3 ، س2 .

ب– الآثار الإقتصادية للنفقات التحويلية الإجتماعية

وهي نفقات تخص مجموعة من البرامج ذات طبيعة خاصة تتضمن نفقات تحويلية في صورة نقدية أو عينية يستفيد منها الفقراء من افراد المجتمع وتسمى هذه البرامج ببرامج الرفاهية حيث ينظر إليها على انها وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل الوطني وزيادة رفاهية الطبقة المحرومة من المجتمع[1]، وتشمل هذه البرامج المالات التالية :

- برامج مساعدة الأسر التي لديها أطفال.
- برامج المساعدات المقدمة لكبار السن .
- برامج المساعدات تتضمن إعانات غذائية .
- برامج المساعدات الطبية.
- برامج مساعدات السكن .

1– الآثار المتوقعة لبرامج الرفاهية

إن الهدف الرئيسي من برامج الرفاهية هو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة المحرومة من المجتمع، غير ان تحقيق هذا الهدف ينجم عنه الكثير من الإختلالات في قرارات الإنفاق والإدخار وقرارات العمل، حيث يؤدي كل هذا في النهاية إلى خسارة في عنصر الكفاءة التي يجب أن تميز الإقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق فإنه على واضعي السياسات الإقتصادية أن يراعوا هذا التناقض الموجود بين الكفاءة والرفاهية بمعنى آخر فإن الآثار الإيجابية لهذه البرامج والمتمثلة في الإستقرار الإجتماعي والذي يج ب أن يسود اتمع تقابلها في الجانب الآخر تكاليف إجتماعية يجب تحملها .

[1]- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق،ص86.

وعليه يجب أن تكون هذه التكاليف في أدناها والمنافع الإجتماعية في إقصاها[1] .

2- الآثار الإقتصادية اللخدمات المقدمة في إطار هذا البرامج

- زيادة إجمالي الكمية المستهلكة من الخدمة المقدمة.

- إذا كانت الإعانات مقدمة إلى أصحاب الدخول المنخفضة مباشرة هذا يعني أن الكمية المستهلكة من الخدمة لدى هذه الفئة ستزداد وبالمقابل هذه الكمية ستنخفض لدى فئة الدخول المرتفعة لإرتفاع سعر هذه الخدمة .

- تخلق الإعانة الحكومية للخدمة حافزاً قوياً لدى المستفيدين منها على القيام ببعض الممارسات غير الأخلاقية طالما أن تكلفة الخدمة يتم دفعها من طرف ثالث وهو الحكومة (أو شركات التأمين مثلاً) فهذا الوضع سيدفع بالمستفيد من الخدمة إلى الإفراط في إستهلاكها .

ج - الآثار الإقتصادية للمنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي

ويقصد بها تلك الهبات النقدية بعملات قابلة للتحويل والتي تمنحها دولة ما إلى دولة اخرى وهي تدخل ضمن مجال المساعدات الخارجية التي تشمل عادة كافة القروض الممنوحة للعالم الخارجي بشروط سهلة كإنخفاض معدل الفائدة وتباعد فترة السداد[2].

وعموماً هذا النوع من الإعانات يكون تحت دافع سياسي أكبر منه إقتصادي في إطار العلاقات الدولية ويقتصر هذا النوع من الإنفاق العام على عدد محدد من الدول المتقدمة والتي تسمى الدول المانحة، وقد تتعدد أشكال الإعانة فقد ترتبط بمشروع معين، وقد تكون مشروطة أو غير مشروطة .

1- أثر المعونات الخارجية على ميزان المدفوعات الدولية

بالنسبة للدولة المانحة فان الإعانات النقدية هنا تمثل تدفقات نقدية خارجية تسجل في الجانب المدين لميزان المدفوعات ومن ثمة تؤدي إلى تخفيض الفائض أو زيادة العجز في ميزان مدفوعات[3]، وهنا نميز بين حالتين الأولى : إذا قامت الدولة الممنوح لها بإنفاق هذه المعونة في شراء سلع وخدمات من دولة أخرى غير

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق ، ص 527.

[2]- سمير فخري نعمة،مرجع سابق ، ص101.

[3]- حامد عبدالمجيد دراز،مجع سابق،ص451.

المانحة فـإن هذا يؤدي إلى إحتمالات حدوث ضغـوط خطيرة على مركـز عملة الدولة المانحة في سوق النقد الدولية[1] .

الثانية :إذا ما قامت الدولة الممنوحة بإنفاق هذه المعونة في شراء سلع وخدمات من الدولة المانحة فسيترتب عن ذلك زيادة في حجم الصادرات ومن ثمة إزالة أثر منح الإعانة من ميزان المدفوعات[2] .

ولكي تحقق الدولة المانحة زيادة خفيفة في حجم الصادرات فإن ذلك يتطلب إما زيادة حجم الإنتاج الوطني أو إنخفاض في حجم الإنفاق العام في الدولة المانحة .

وتتوقف زيادة حجم الإنتاج الوطني على مستوى العمالة ومرونة الجهاز الإنتاجي وهنا يتم التميز بين فترتين:

فترة الكساد :

إذا كان إقتصاد الدولة المانحة يمر بفترة كساد فإن إنفاق هذه الإعانات في شراء سلع وخدمات من الدولة المانحة سيؤدي إلى **زيادة الطلب الفعال على سلع التصدير، و**من ثمة زيادة النشاط الإقتصادي (مرونة **الجهاز الإنتاجي**) وإرتفاع الإنتاج الوطني .

فترة التضخم :

أما في حالة وجود جهاز إنتاجي غير مرن، وكانت الموارد الإقتصادية للدولة في حالة عمالة كاملة أو كانت تمر بفترة تضخم، فإن إزدياد الحجم الحقيقي للصادرات لا يمكن تخفيضه إلا عن طريق إنقاص حجم الإنفاق العام اي إتباع سياسة مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق هدا الهدف، حيث إذا لم تحقق هذه الإجراءات الهدف منها فإن الأمر سيؤدي بالنسبة للدولة المانحة إلى إرتفاع في مستويات الأسعار وإلى **ضغوط تضخمية.**

المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

للنفقات العامة آثاراً إقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة **الدخل وهي ما تعرف إقتصاديا بأثر المضاعف وأثر المعجل .**

ويطلق على أثر المضاعف الإستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الإستثمار المولد ويرتبط أثر النفقة العامة على الإستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لت**فاعل كل من المضاعف والمعجل** [1].

[1]- بسبب تراكم عملات الدولة المانحة بكميات كبيرة لدى البنوك المركزية للدولة الأخرى،علماً بأن تراكم الدولار بكميات كبيرة خارج الولايات المتحدة خاصة بعد سنة 1958 حتى الآن تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في الأزمة المالية لنظام النقد الدولي.

[2]- حامد عبد الحميد دراز ،مرجع سابق، ص ص 440،441 .

سنحاول التعرض لأثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف والمعجل على النحو التالي :

ا – أثر المضاعف

1– مفهوم المضاعف

بداية نشير إلى أن الإقتصادي " KAHN " هو أول من إبتكر وإستعمل مفهوم المضاعف في دراسة له حول أثر الإستثمار على خلق مناصب الشغل (1931)،حيث وجد أن القيام بالإستثمار في فترة ما وفي قطاع ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل على موجات تمس عدة قطاعات (الموردة للقطاع الأول) وخلال عدد من الفترات، في النهاية يكون حجم العمالة الإضافي أكبر من حجم العمالة الذي تم خلقه في القطاع الذي جرى فيه الإستثمار الأولي، أي يكون بصدد عملية مضاعفة[2].

ومن هنا يستنتج التعريف التالي : المضاعف هو المعامل العددي أو الرقم الذي يدل على عدد المرات التي يجاوز بها مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن إنفاق إستثماري إضافي معين مقدار هذا الإنفاق ذاته[3].

وبمعنى آخر هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وزيادة الإنفاق الوطني على الإستهلاك .

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية : :

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta y}{\Delta I}$$

حيث : Δy يمثل التغير في الدخل .

ΔI تمثل التغير في الإستثمار (الإنفاق الإستثماري)

لقد إقتصر "كينز " في تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الإستثمار في الدخل الوطني إلا أن الفكر الإقتصادي بعد "كينز" إتجه إلى تعميم هذه النظرية ليشمل التحليل أيضاً إستهلاك الإنفاق العام والتصدير.

فمضاعف الإنفاق الحكومي هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تاثير على الإنفاق الإستهلاكي

---

[1]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 79.

[2]- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 176.

[3]- أحمد جامع، **النظرية الإقتصادية** ، **التحليل الإقتصادي الكلي** ، دار النهضة العربية ، 1987 ، ص 303.

أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للإستهلاك ويزداد بإزدياده وينخفض بإنخفاضه ويمكن حساب المضاعف الحكومي من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1-\text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

أي أن المضاعف الحكومي = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$

2- آلية عمل المضاعف

تتمثل هذه الآلية في الظاهرة التي بموجبها تؤدي الزيادة المبدئية (أو نقصان) في معدل الإنفاق إلى زيادة (أو نقصان) أكبر في الدخل الوطني .

وهناك ميزتين هامتين من مزايا المضاعف و التي تحدد آلية عمله وهما[2] :

- أنه عملية تراكمية أي سلسلة من الجولات المتعاقبة من الإضافات على الدخل .

- تتوقف قيمة المضاعف على(كسر) الدخل الإضافي الذي ينفق على الإستهلاك وهو الميل الحدي للإستهلاك وذلك عند كل جولة متعاقبة .

إذن تعتمد قيمة المضاعف على قيمة الميل الحدي للإستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ أو الميل الحدي للإدخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ،فكلما زاد الميل الحدي للإستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف أي تتناسب معه تناسباً طردياً

3- شروط عمل المضاعف

لكي يتضاعف الدخل نتيجة لعمل المضاعف فإنه يشترط في الإقتصاد المعني :

- أن يكون بالإقتصاد المعني طاقة إنتاجية غير مستعملة أي أن عناصر الإنتاج والموارد الإنتاجية توجد في حالة تشغيل دون المستوى الكامل.

- وإذا كان الإقتصاد في حالة تشغيل كامل فإن الزيادة في الطلب المترتبة عن عمل المضاعف سوف تترجم عملياً في الزيادة في المستوى العام للأسعار (هي حالة تضخمية) ولتفادي هذه الوضعية يجب أن تكون هناك إستجابة من الجهاز الإنتاجي لهذه التغيرات في الطلب .

وفيما يلي نستعرض اثر المضاعف في حالة اقتصاد مغلق ثم في حالة اقتصاد مفتوح على النحو التالي :

أولا: المضاعف في ظل الإقتصاد المغلق

---

[1]- خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 102.

[2]- حسام داود وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2000، ص 204.

نكون بصدد الإقتصاد المغلق عندما لا يكون أثر للعلاقة مع الخارج، أي لا وجود لتأثير التجارة الخارجية (صادرات و واردات) ويمثل الطلب الكلي في الإقتصاد المغلق من خلال التدفق الدائري بالعلاقة :

$$Y=C+I+G$$

حيث: Y الدخل الوطني، C **الإنفاق الإستهلاكي، I الإنفاق الإستثماري وG الإنفاق الحكومي .**

الشكل رقم 12: أثر القطاع الحكومي على المستوى التوازني للدخل

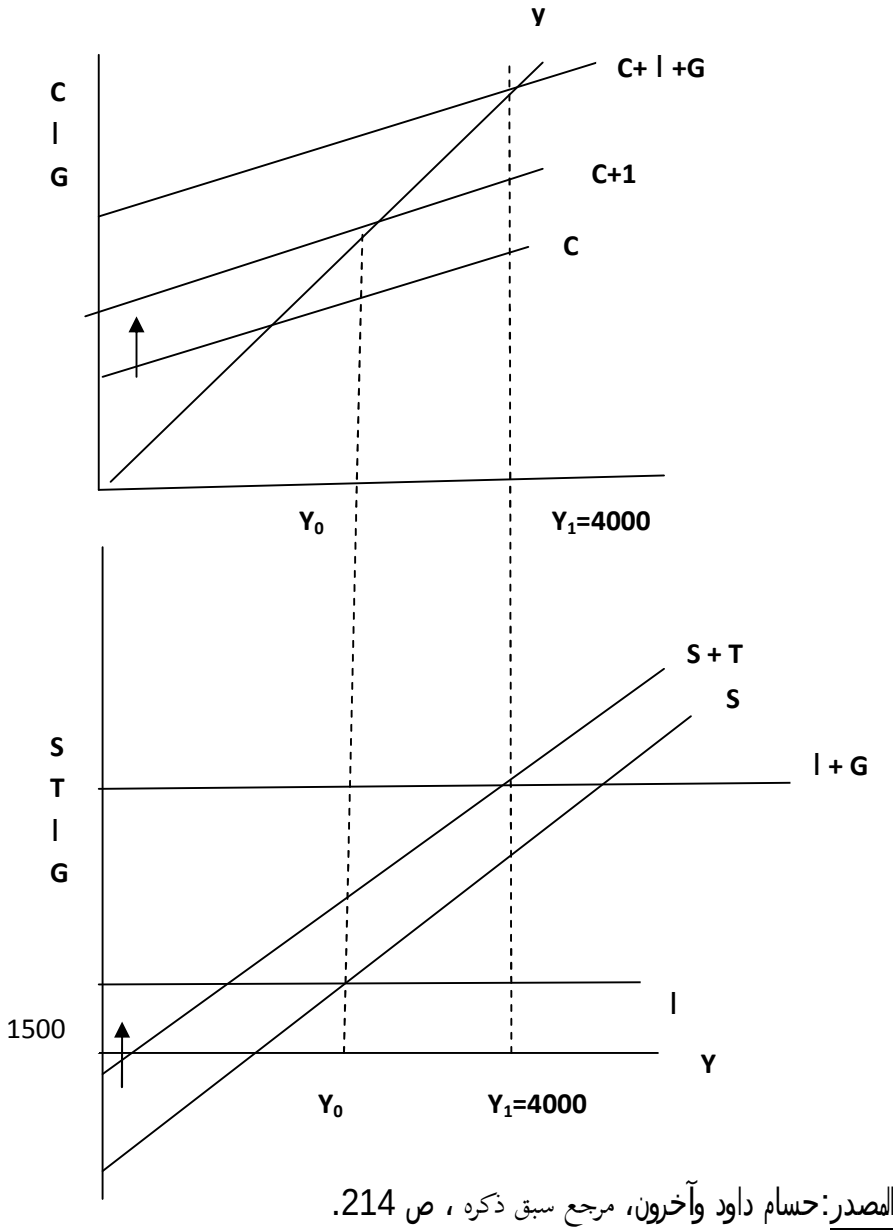

المصدر:حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 214.

حيث يتضح من الشكل أن وضع التوازن يتحقق عندما:

أ: الطلب الكلي = العرض الكلي

$4000 = Y_1 = C + I + G$

ب: الإستثمار = الإدخار

$1500 = S + I = G + I$

وبالتالي فإن لوجود القطاع الحكومي تأثير كبير على المضاعف في ظل الإقتصاد **المغلق من خلال إتباع** سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب) **أو سياسة مالية إنكماشية (تخصيص الإنفاق أو زيادة الضرائب)**،إذن سيكون في هذه الحالة مضاعف إنفاق حكومي، مضاعف ضرائب ومضاعف توازن الميزانية .

1- مضاعف الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والذي ينعكس مباشرة على المستوى المحلي والدخل التوازني بزيادهما بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروبة في مضاعف الإنفاق **فإذا** إفترضنا تغيراً مستقلاً في الإنفاق الحكومي G مع بقاء باقي العناصر ثابتة فإن التغير المناظر **للمستوى** التوازني للدخل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-C}$$

ويكون مضاعف الإنفاق هو $M = \frac{1}{1-MPC}$

حيث MPC **الميل الحدي للإستهلاك .**

2- مضاعف الضريبة : تستعمل الدولة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة) في تحقيق أغراض إنكماشية من خلال سياستها المالية وذلك لمعالجة بعض المشاكل الإقتصادية.

فالضريبة المجباة بكافة اشكالها هي بمثابة سحب من التدفق الدائري للدخل[1] .

وحتى يتضح لنا تحديد مضاعف الضريبة لابد من الإشارة إلى أن إدخال الضريبة في هذا التحليل يتخذ **شكلين :**

الحالة الضريبية الثابتة : **أي حجم الضريبة** T **مستقل من حجم الدخل** Y ففي هذه الحالة يكون

مضاعف الضريبة الثابتة = $\boxed{\frac{-c}{1-c}}$

الحالة الضريبية النسبية : قد تكون الضريبة مرتبطة بمستوى الدخل المكتسب مثل ضريبة الدخل، ففي هذه الحالة المضاعف يساوي= $\boxed{\frac{-c}{1-c+ct}}$

[1]- شادي الصرايرة واخرون، مبادىء الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2013،ص172.

3- مضاعف الميزانية المتوازنة

إن التغير في الطلب الكلي الناشيء عن تغير في الإنفاق الحكومي يطابقه تماماً تغير في الإيرادات المتحصلة في الضرائب وغيرها من المصادر، وهدا يعني ان الحكومة إذا ما إتبعت هده السياسة فإنها تريد إحداث توازن في الميزانية، بحيث يكون:

$\Delta g = \Delta T$ وبالتالي يصبح مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي[1] = مضاعف الإنفاق الحكومي +مضاعف الضرائب.

$$M = \frac{1}{1-c} + \frac{c-c}{1-c} = 1$$

ثانيا:المضاعف في ظل إقتصاد مفتوح

يتشكل مفهوم الإقتصاد المفتوح عكس مفهوم الإقتصاد المغلق وذلك بإدخال العالم الخارجي ممثلاً في الصادرات (X) و الواردات (M) .

1- **مضاعف التجارية الخارجية : ويضم :**

-مضاعف الصادرات : يتحدد مضاعف الصادرات بنسبة الزيادة في الدخل الوطني إلى الزيادة في الطلب على صادرات الدولة التي حققتها فحقن المزيد من الصادرات في التدفق الدائري للدخل يرفع الدخل الوطني بمضاعف معين للزيادة الأصلية في الصادرات .

وتتوقف قيمة المضاعف للتصدير على مايلي :

- الميل الحدي للإدخار MPS.
- الميل الحدي للإستراد MPM .
- الميل الحدي للضريبة MPT .

ومنه مضاعف الصادرات = $\frac{\Delta Y}{\Delta X}$

وبتتبع معادلات تعريف المستوى التوازني للدخل الوطني نحصل على قيمة المضاعف للصادرات حسب الصيغة التالية: $M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPC}$

وهي قيمة مماثلة تماماً لقيمة مضاعف الإستثمار أي أن زيادة الصادرات وزيادة الإنفاق الإستثماري لها نفس الأثر .

[1]- حسام داود ، مرجع سابق ، ص -ص 223،224.

– مضاعف الواردات :

بإفتراض أن الواردات دالة في الدخل الوطني مع وجود حد أدنى من الواردات(M_0) فإن دالة الواردات يعبر عنها ب. $M = M_0 + m\,y$

حيث M_0 = تمثل الميل الحدي للإسترداد .

وبإعادة صياغة المعاملات التعريفية لمستوى الدخل التوازني نحصل على مضاعف الواردات كما يلي :

$$M = \frac{1}{1-C+M} = \frac{1}{MPS+MPM}$$

حيث MPS **عبارة عن** (1 – C)

MPM **عبارة عن** **m**

وأخيراً يصبح مضاعف التجارة الخارجية (صادرات + واردات) كما يلي :

$$\text{مضاعف (تجارة خارجية)} = \frac{1}{MPM+MPS}$$

أي أن مضاعف الإقتصاد المفتوح يقل عن مضاعف الإقتصاد المغلق.

– تأثير المضاعف في الإقتصاديات النامية

لقد سبق وأن عرفنا شروط نجاح عمل المضاعف حيث يتضح أن هذه الشروط غير متوفرة في أغلب الإقتصاديات النامية وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن تأثير المضاعف في الدول النامية يكون ضعيفاً للأسباب التالية[1] :

1- إنخفاض مستوى الدخل وخاصة الدخل الفردي،حيث يؤدي إلى إنخفاض **مستوى الإستهلاك** (إعتماد المضاعف على الميل الحدي للإستهلاك) .

2- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية، أي أنه غير قادر على التكيف مع التغيرات التي تحدث على مستوى الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مما يعني وضعية تضخمية.

3- طبيعة الإستثمارات في الدول النامية :حيث أغلبها ذات مردود ضعيف .

2– أثر المعجل (المسارع) يهدف مبدأ المعجل إلى بيان تأثير التغير في حجم الطلب على المنتجات الإستهلاكية أو النهائية بصفة عامة على التغير في الطلب على أموال الإنتاج اللازمة للإنتاج هذه

[1]- محمود حسين الوادي ، **الإقتصاد الكلي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة 2007 ، ص ص127، 128.

المنتجات، وهكذا فهو يبين تأثير تغير الطلب الإستهلاكي والدخل الوطني على التغير في حجم الإستثمار **المولد** .

وقد قام الإقتصادي الفرنسي ألبرت أفتاليون عام 1909 بتقديم ولأول مرة مبدأ المعجل ثم تطرق إليه **أيضاً سنة 1913** وهو بصدد تفسير الأزمات الإقتصادية الدورية .

لكن عرض مبدأ المعجل بشكل كامل كان من طرف الإقتصادي الأمريكي ج.م.كلارك سنة 1917 وكان ذلك بجامعة كولومبيا،[1] وبشكل آخر يقصد بإصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي أثر زيادة **الإنفاق** أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية **يتبعها على** نحو حتمي زيادات في الإستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[2] ويعبر **رياضياً على المعجل بالعلاقة التالية** [3] :

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التعبير في الإستثمار}}{\text{التعبـير في الدخـل}} = \frac{\Delta 1}{\Delta Y}$$

– فرضيات عمل المعجل

إن مبدأ المعجل يستند في عمله على مجموعة من الفرضيات من الصعب تحقيقها في الحياة العملية وأهمها :

1- عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة أو غير مستغلة في الصناعة لكنه في حالة وجود مثل هذه الطاقة كما في اوقات التراجع فإن الصناعة ستواجه الزيادة في الطلب على منتجاها بزيادة درجة تشغيل طاقتها **الإنتاجية وليس بطلب أموال إنتاجية جديدة .**

2- وجود علاقة ثابتة بين رأس المال والإنتاج، بالرغم من هذا إلا أنه في كثير من المشروعات يمكن إحلال العمل محل رأس المال على الأقل إلى حد معين مما يجعل عملية الطلب على أموال الإنتاج أو الإستثمار أكثر تعقيداً مما يشير إليه مبدأ المعجل .

3- توقع المنظمين بان تستمر الزيادة في الطلب في المستقبل واها ليست زيادة عابرة لكن إذ لم يتحقق هذا الإكتفاء فسيعمد المنظمون إلى زيادة الإنتاج بصفة مؤقتة عن طريق التوسع في إستخدام عوامل الإنتاج المتغيرة، تشغيل الطاقة الإنتاجية الموجودة إلى أقصى حد ممكن .

---

[1]- أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص 329.

[2]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 81.

[3]- محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 130.

4- عدم تأثر الإستثمار المولد بمتغيرات أخرى بخلاف الطلب على المنتجات النهائية.

ومما يجدر التنبيه إليه هو أن "كينز " تجاهل مبدأ المعجل في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود " ولم يبين تأثيره على الإستثمار على الرغم من إهتمامه البالغ به لدى **الإستثمار وإنما ركز إهتمامه** في هذا الشأن على المضاعف والكفاية الحدية لرأس المال .

ج – التأثير المتداخل للمضاعف والمعجل (المؤرجح)

لقد حاول الكثير من الإقتصاديين الجمع بين تأثير كل من المضاعف و المعجل على الدخل القومي وذلك لما يترتب على عمل المضاعف من تغير في مقدار الإنفاق للإستهلاك بأضعاف ما يحدث من تغير في الإنفاق الإستثماري، وبالتالي زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة في هذا الإنفاق الأخير ولما يترتب على عمل المعجل من تغير في مقدار الإنفاق الإستثماري المولد بدوره يبلغ أضعاف ما يحدث من تغير في الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي في زيادة الدخل الوطني[1].

[1]- أحمد جامع، مرجع سابق، ص 335.

المبحث الرابع

دور سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي

تعتبر البيئة الإقتصادية المستقرة شيئاً لازماً لتحقيق الكفاءة الإقتصادية في إدارة الإقتصاد الوطني لذلك نجد أن سياسات الإستقرار تعمل على تحقيق الأهداف التالية : معدل مرتفع ومستقر لنمو الناتج الوطني الحقيقي، التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع، وإستقرار مستوى الأسعار، و مايميز هذه الاهداف انها متداخلة فيما بينها ومترابطة، فالتشغيل الكامل لموارد الإنتاج هو السبيل إلى تحقيق معدل النمو المرتفع للناتج القومي الحقيقي، كما أن غياب الإستقرار في مستوى الأسعار يعرقل النمو الإقتصادي بسبب سيطرة عدم التأكد على الأعوان الإقتصاديين .

المطلب الأول: الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي

أ – مفهوم الإستقرار الإقتصادي

يتعرض الإقتصاد الوطني إلى حالات من عدم التوازن أي حالة الإنكماش في الإقتصاد أو حالة تضخم أو حالة الكساد التضخمي، ففي حالة التضخم نكون بصدد قصور في العرض الكلي أي الحالة التي يفوق فيها الإنفاق الإجمالي الإنتاج الإجمالي .

أما حالة الإنكماش فهي معاكسة تماماً للحالة الأولى، أي قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي،[1] بمعنى أن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتضمن تحقيق هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات الى تحقيقهما وهما[2]:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة .
- تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار .

إن الإستقرار الإقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بظروف أخرى مواتية لإنجاح السياسة التنموية، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي، وذلك بين البطالة و الكساد من ناحية وبين التضخم وإرتفاع مستويات الأسعار من ناحية ثانية مما ينتج عنه مشاكل إقتصادية على مستوى الفرد أو

[1]- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2007 ، ص 72.

[2]- سلوى سليمان، السياسات الإقتصادية ، وكالة المطبوعات ، المطبعة الأولى ، الكويت، 1973 ص 162.

الوطن، ومن المؤكد أن لموضوع الإستقرار الإقتصادي أهمية بالغة في الدول النامية –**الجزائر مثلاً – وذلك لإرتباطه بموضوع التنمية الشاملة**، ومن ثمة فإن تحقيق الإستقرار الإقتصادي يجب أن يسير جنباً إلى جنب **مع موضوع التنمية الإقتصادية**[1]**، ويرتبط مفهوم الإستقرار الإقتصادي بمفهوم الدورة الإقتصادية**[*] حيث يشير التاريخ الإقتصادي إلى أن فترات التوسع الإقتصادي وإنخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو وإنكماش النشاط الإقتصادي ومن ثمة نمو **متباطىء للناتج** الوطني الحقيقي.

فما المقصود بالدورة الإقتصادية وما النظريات المفسرة لها ؟

ب– مفهوم الدورة الإقتصادية وأهم تفسيراتها في الآدب الإقتصادي الحديث

يشير تعبير الدورة الإقتصادية إلى حدوث تقلبات عامة حول الإتجاه العام لمستوى النشاط الإقتصادي كما يجب التنبيه إلى أن كلمة " دورة " مضللة وخادعة إذ لا تحدث هذه التقلبات بصورة منتظمة، وعموماً لهذه الدورة إتجاهان الأول توسعي يعبر عن االتحول من قاعدة الدورة إلى قمتها و الثاني إنكماشي يعبر عن الحركة من قمة الدورة إلى قاعدها (الشكل الموالي يوضح هدا المفهوم) **ويمكن قياس التقلبات الإقتصادية بإستخدام المؤشرات الإقتصادية الكلية (معدل البطالة، معدل العمالة**، معدل النمو ..إلخ).

الشكل التالي يوضح أطوار دورة إقتصادية مفترضة :

الشكل رقم 13: أطوار دورة إقتصادية مفترضة

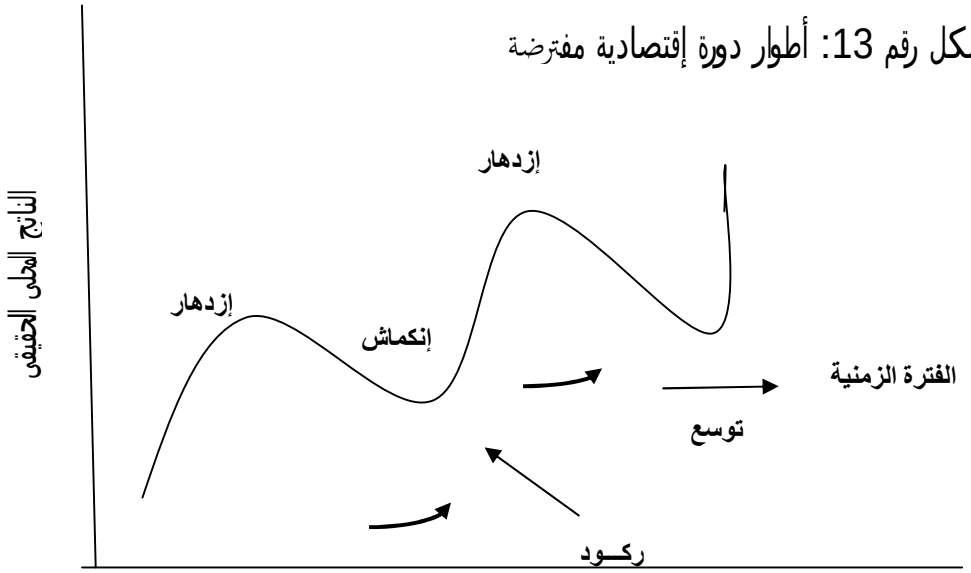

المصدر : وحيد مهدي عامر ،مرجع سابق ،ص 151.

[1]- دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[*] Circuit Economique

تعكس هذه الدورة المفترضة حركة الإقتصاد من الإزدهار إلى الركود ثم العودة مرة أخرى إلى الإزدهار، وهذا ما يميز الدورة الإقتصادية إذ أنا لا تأخذ الصورة المنتظمة في الحياة العملية، فقد تطول فترة الكساد، وقد تكون فترات التوسع قصيرة، لكن في الغالب يأخذ نمو الناتج الوطني الحقيقي إتجاهاً صعودياً في الآجل الطويل[1].

1- دورات جانب الطلب

لقد عزى الفكر الإقتصادي تقلبات النشاط الإقتصادي إلى تقلبات في الطلب الكلي لكن الفكر الكينزي فيما بعد أكد بأن التقلبات في الإنفاق المستقل (الإستثمار في قطاع الأعمال والنفقات الحكومية) هو المسبب لهذه الدورات، حيث يذهب الكينزيون إلى القول أن الإنكماش يبدأ في صورة أحد هذه النفقات المستقلة وتتزايد قوته بفعل المضاعف الذي يعمل على التفاعل بين الإنفاق المستقل والإنفاق الإستهلاكي كما يفسر الكينزيون حدوث الرواج الإقتصادي بزيادة الإنفاق المستقل ومساندة الزيادات التبعية في الإنفاق الإستهلاكي.

ويذهب كينز إلى القول بأن التغير في الطلب على النقود يشكل مصدراً للإختلال الإقتصادي.

لكن النقديون يرون بأن أغلب الدورات الإقتصادية تنشأ من صدمات نقدية تفرضها السلطة النقدية وبالتالي فإن هذه الصدمات هي مصدر الدورات الإقتصادية [2] .

2- دورات جانب العرض

إن الدورة الإقتصادية ظاهرة واسعة النطاق ومن ثمة لا يمكن تفسيرها من خلال أحداث تقع في الأسواق الجزئية، وفي هذا الإطار فإن إنخفاض الطلب على منتجات صناعة واحدة ليس دليلاً على حدوث إنخفاض عام، إذ لا ينشأ هذا الإنخفاض العام إلا عن قوة كبيرة تصيب قطاعات إقتصادية أخرى .

ومثل هذه القوة قد تنشأ في جانب العرض أو جانب الطلب فصدمات جانب العرض ليست شائعة بشكل كبير ربما الإستثناء الذي وقع هو الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار الطاقة بسبب الحظر الذي فرضته منظمة أوبك على صادرات النفط خلال أكتوبر 1973 (الحرب المصرية الإسرائيلية)[3] .

---

[1]- جيمس جوارتي، ،ريجاردابتروب ،**الإقتصاد الكلي الإختيار العام و الخاص** ،دار المريخ للنشر ، الرياض 1982 ، ص196.

[2]- Clotilde champeyrache,opcit,p178.

[3]- عبد الفتاح عبد الرحمان ،مرجع سابق ، ص 398.

ج – إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي

إن إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي قد يكون داخلياً أو خارجياً :

1– إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي

عادة ما يحدث الإختلال الداخلي عندما يتحرك إقتصاد البلد المعني بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية للإقتصاد مستغلة إستغلالا كاملاً دون إحداث ضغوط تضخمية، أما إذا كان الطلب الكلي متجاوزاً للناتج الممكن هنا من الأرجح أن تكون ضغوط تضخمية. وفي العديد من الدول النامية يكون الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازني هو مصدر الإختلال الداخلي، كما أن إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي قد يحدث عندما يعرف الطلب الكلي إنخفاضاً ملحوظاً عن الناتج الممكن وفي هذه الحالة يكون الإقتصاد بصدد معدلات بطالة مرتفعة .

2– إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي الخارجي

ويتجلى هذا الإختلال في إختلال ميزان المدفوعات، فوجود عجز في هذا الأخير يعني أن إجمالي حساباته تمثل رصيداً سالباً الأمر الذي يتطلب تركيبة من تدفقات رأسمالية داخلية، أما وجود فائض في هذا الميزان فإنه يمكن البلد المعني من تحقيق تراكم في إحتياطاته الدولية [1]، كما نشير أن هناك علاقة وطيدة بين الإختلال الداخلي و الإختلال الخارجي .

فالإختلال الخارجي ماهو إلا إنعكاس لوجود فجوة في الموارد الداخلية (المحلية) أي وجود إختلال بين الإدخار الوطني والإستثمار الوطني .

هذه الإختلالات يمكن معالجتها بعدة طرق منها على الخصوص السياسة المالية .

د– معالجة الإختلال وتحقيق الإستقرار الكلي

يحدث الإختلال الكلي في الإقتصاد (فجوة الناتج الوطني) إذ كان مستوى التوازن للدخل الوطني (الناتج الوطني الإجمالي) أكبر أو أقل من مستوى الناتج الوطني الممكن[2] وعليه هناك حالتين حسب الشكل الموالي:

[1]- وليد عبد الحميد العايب ، مرجع سابق ، ص63.
[2]- حسام داود ، مرجع سابق ، ص 195.

الشكل رقم 14: الإختلال الكلي للإقتصاد

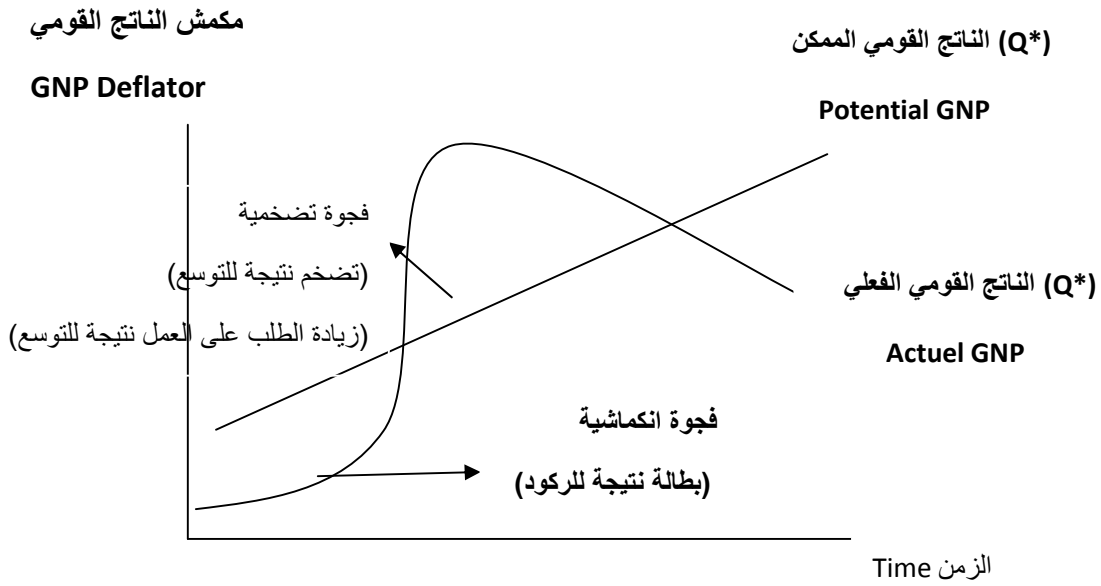

المصدر : حسام داود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 189.

أولا: حالة الركود

يلاحظ أن الناتج الوطني الإجمالي الممكن يكون أكبر من الناتج الوطني الإجمالي الكلي الفرق بينهما يسمى بفجوة الناتج الوطني الإجمالي .

الفجوة الإنكماشية :

إذ كان مستوى الطلب الكلي(الإنقاق الكلي) في الإقتصاد غير كاف لتحقيق مستوى التوظيف الكامل فإن التوازن سوف يتحقق عند مستوى أقل من الدخل (سوف يقع علىيسار خط التوظيف الكامل) كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم 15: الفجوة الإنكماشية

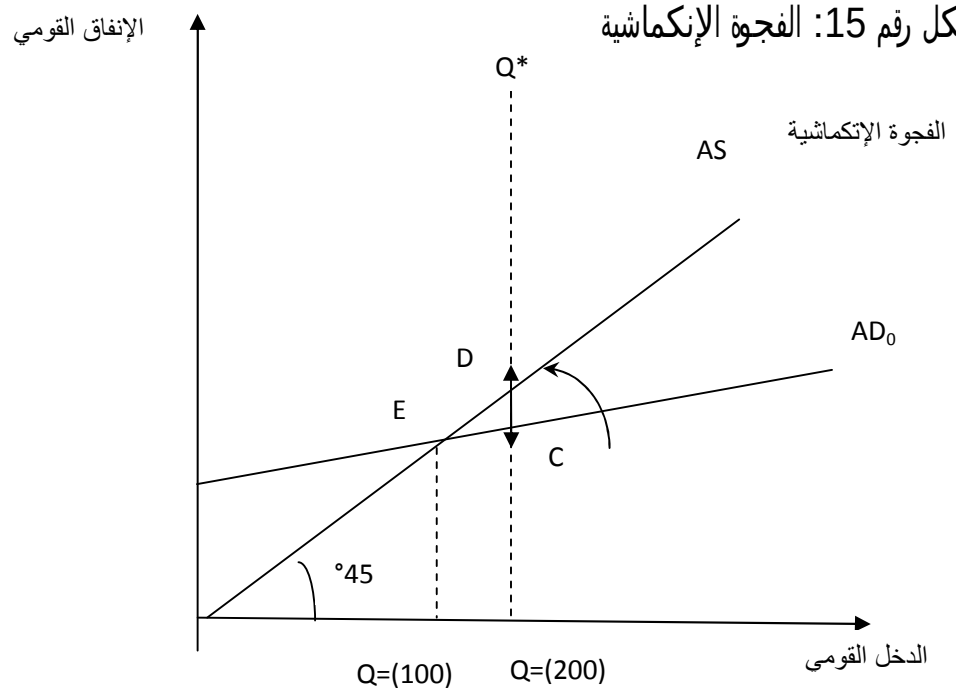

المصدر : حسام داود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 192

وفي هذه الحالة يتحقق توازن الإقتصاد مع وجود نسبة من البطالة و المسافة (DC) **أي بين خطي العرض الكلي و الطلب الكلي تمثل الفجوة الإنكماشية .**

ولإزالة هذه الفجوة والوصول إلى التشغيل الكامل للموارد على **الدولة إتباع سياسات مالية ونقدية من** شاها نقل منحنى الطلب إلى اعلى بحيث يكون هناك وضعا توازنيا جديدا.

ثانيا :حالة التوسع

في هذه الحالة يلاحظ أن الناتج الوطني الإجمالي الممكن يكون أقل من الناتج الوطني الإجمالي الفعلي **و**الفرق بينهما يسمى بفجوة الناتج الوطني .

الفجوة التضخمية

الشكل المبين أدناه يوضح هذه الفجوة حيث أنه إذا تحقق المستوى التوازني **للدخل** Q **على يمين خط التوظيف** Q^* **أي أعلى من مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل** Q^* **فإن الأفراد والمشروعات سيحاولـون شراء المزيد من السلـع والخدمات تفوق ما يمكنه إنتاجه بالإستخدام الكامل للموارد والنتيجة** وجود فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار ومن ثمة التضخم وهو ما يعبر بوجود فجوة **تضخمية.**

الشكل رقم 16: خط التوظيف الكامل

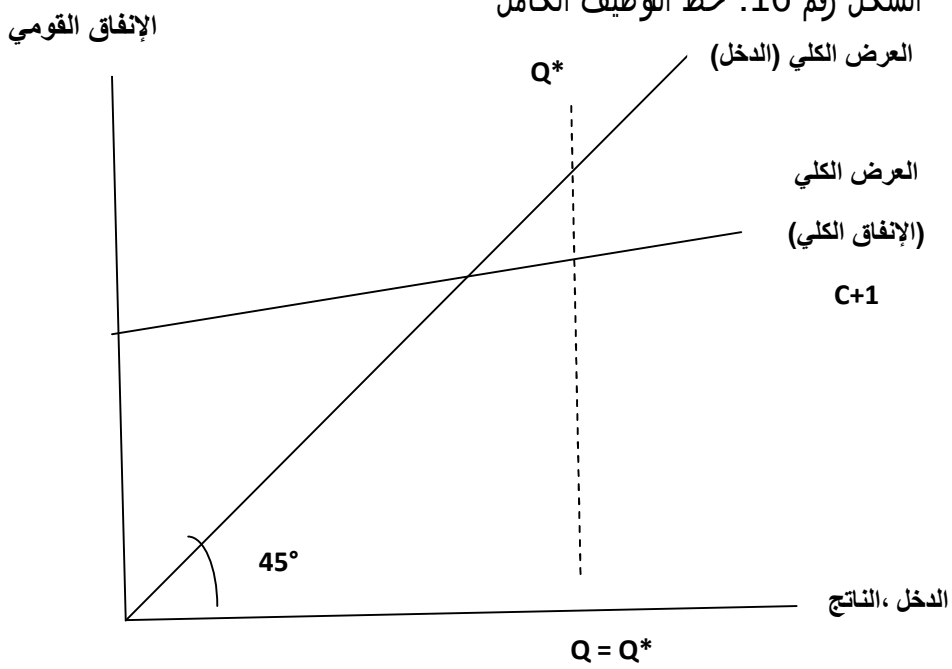

المصدر : المرجع سابق ، ص 190.

من الشكل : فان المسافة (BA) تمثل فائض الطلب الكلي أي الفجوة التضخمية.

ولعلاج هذه الفجوة فإنه يجب إتباع سياسات مالية ونقدية تسعى إلى تخفيض دالة الطلب الكلي إلى أسفل حتى تقطع خط العرض الكلي عند (A) لتكون هذه النقطة وضعاً توازنياً جديداً عن مستوى التوظيف الكامل .

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

يرى "كينز" أن السياسة المالية يمكن أن تكون أداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وأداة تنظيمه ليؤكد أن معدل الإنفاق العمومي يكفي لتحقيق التوظيف الكامل ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم من خلال إرتفاع الأسعار[1]، لذا يجب على واضعي السياسة المالية ما يلي :

1- إجراء تعديلات السياسة المالية في التوقيت المناسب.

2- دراسة أثر العوامل الإقتصادية والسياسية على توقيت وإتجاه التغيرات المالية .

[1]- وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 255

أ – حالات استخدام السياسة المالية

مما لاشك فيه أن التلازم بين البطالة والتضخم أو ما يعرف بالكساد التضخمي الذي يسود العديد من دول العام يصيب السياسة المالية لكينز بكثير من عدم الوضوح لذا يجب الاخذ بعين الإعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب .

فللسياسة المالية دوراً أساسيا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني[1].

وبشكل عام فإن اسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الإقتصادية في اي مجتمع من المجتمعات لا تخرج عن نوعين من الأسباب[2] (مع خصوصية اتماعات النامية) وهي :

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني .

- وجود قوى إحتكارية تخرج عن قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع إنخفاض في درجة المرونة للجهاز الإنتاجي .

وأدوات السياسة الإقتصادية –كما راينا سابقاً [*] -في تحقيق الإستقرار الإقتصادي هي بالأساس :

- أدوات السياسة المالية: من خلال تاثيرها على الطلب الكلي إنخفاضاً أو إرتفاعاً بإستخدام السياسة الضريبة و الإنفاقية .

- أدوات السياسة النقدية: وهي تلك التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي.

أولا: عجز في الطلب الكلي

أي أن المشكلة في هذه الحالة أن الطلب الكلي لا يتناسب (أقل) مع حجم العرض الكلي، وهذا يعني أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وهنا على الدولة أن تتدخل - بإستعمال السياسة المالية – للحد من تفاقم المشاكل الإقتصادية الناجمة عن عدم الإستقرار .

عن طريق السياسة المالية تقوم الدولة برفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل و الخروج من وضع الكساد والبطالة، ويتم ذلك بإستعمال السياسة الإنفاقية أو السياسة الضريبية أو إستعمالهما مع بعض .

---

[1]- مايكل ابدجمان،**الاقتصاد لكلي النظرية والسياسة** ،ترجمة محمد ابراهيم منصور،دار المريخ للنشر،الرياض ،1999،ص337.

[2]- دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 79.

[*]- تم شرح هذه الفكرة في المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا الفصل.

1- إستعمال السياسة الإنفاقية: حيث يتم التوسع في الإنفاق العمومي من خلال إقامة **مشاريع إستثمارية عامة**** أيضاً بالرفع من مستوى الإعانات الإجتماعية نفقات تحويلية إجتماعية سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخول ومن ثمة زيادة الإنفاق ولكن الزيادة تكون مضاعفة بفعل مضاعفة الإستثمار[1] ومن ثمة الزيادة في العمالة .

2- **إستعمال السايسة الضريبية وذلك من خلا**ل الآثر التعويضي للضرائب حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الإستهلاك وزيادة الإستثمار .

ولا بد من الإشارة في الأخير إلى أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من سياسة تخفيض الضرائب لأن مضاعف الإستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب[2] .

ثانيا :وجود فائض في الطلب الكلي (التضخم)

في هذه الحالة نكون بصدد أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (عدم إستقرار) **أي أن الإستثمار** أكبر من الإدخار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة، وفي ظل ظروف عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن الوضع **سيتميز بالتضخم وإرتفاع الأسعار .**

وفي هذه الحالة تستخدم السياسة المالية من أجل تخفيض الطلب الكلي وتعيده إلى المستوى المقبول وذلك بإمتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق سحب الطلب النقدي الزائد وذلك على أساس إحداث فائض في الميزانية **إما برفع معدلات الضريبة الموجودة أو إستحداث ضرائب جديدة .**

كما أنه في هذه الحالة تعمل السياسة الإنفاقية على ترشيد الطلب الإستهلاكي وذلك من خلال خفض بنود الإنفاق العام وهنا تعمل السياسة المالية للحد من التضخم على محورين الأول هو زيادة الضرائب **و**الثاني هو خفض الإنفاق العام .

ونظراً لصعوبة الضغط على الإنفاق العام –حاجات عامة – فإنه يلجأ إلى الزيادة في الضرائب في هذه الحالة .

---

[1]- وحيدي حسين – المالية الحكومية و الإقتصاد العام – الإسكندرية ،1988، ص 224.

[2]- دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 81.

**- حالة الجزائر إبتداءاً من سنة 2001.

ب– معالجة الإختلال الإقتصادي في الدول المتقدمة

إن السمة المميزة للنشاط الإقتصادي في النظم الرأسمالية هي حتمية تعرضها للتقلبات الإقتصادية ضمن ما **يعرف** بالدورة الإقتصادية كما سبق وأن أشير إلى ذلك، وتبعاً لهذا أظهرت الحاجة إلى سعي الدول إلى التحكم في مدى حدة هذه التقلبات والتحقيق من أثارها الإقتصادية والإجتماعية [1].

ومن هذا المنطلق فإن مواصفات وشروط الإستقرار الإقتصادي يختلف من الدول المتقدمة عنه في الدول النامية وذلك لإختلاف البنية الإقتصادية في كل منهما .

– مفهوم الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة

إن صورة الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة تتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار. وقد أضاف **الفكر الإقتصادي الحديث بعدا آخراً** للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في إستقرار **ميزان المدفوعات** الدولية وبالتالي فإن برنامج الإستقرار الإقتصادي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية* **وهي :**

- التشغيل الكامل وذلك إذ لم يتجاوز معدل البطالة 4% .

- **النمو السريع ومعدل** النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو **4% فمافوق.**

- **إستقرار الأسعار من خلال زيادة سيولة لا تزيد عن 1 %** في أسعار الجملة و **2 % بالنسبة لأسعار المستهلك .**

- **توازن ميزان المدفوعات .**

إذن المحاور الأساسية للإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة هي[2] **أولاً تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل** الموارد الإقتصادية، ثانياً تحقيق قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار، ثالثاً تحقيق نوع من **الإستقرار الإقتصادي الخارجي .**

جـ – معالجة الإختلال الإقتصادي في الدول النامية

إن ما يميز إقتصاديات الدول النامية هو إعتمادها على إنتـاج وتصديـر سلعة واحدة من السلع الأولية وبالتالي فهـــي **مرتبطـة بدرجـة** كبيرة بالتجـارة **الخارجية، وهـذا** ما يجعل هيكلهـا **الإقتصــادي** يعاني من **الإختلال .**

---

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 70.

* تم التطرق إليها بشيء من التفصيل في المبحث **الأول** .

[2]- أحمد علي الشيازي ، **السياسات الإقتصادية اليمنية ، سياسة الإنفاق العام** ، اليمن ، دار الطرفجي، 1990.

ولذلك هناك إختلاف واضح بين دعائم الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية وفيما يلي مقارنة بين بعض من أهداف السايسة الإقتصادية في كل منهما[1].

أ- مشكلة البطالة: يتم علاج هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أزمات الكساد (البطالة دورية) في حين في الدول النامية الأمر يتطلب البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بمختلف هياكل الإنتاج .

ب- مشكلة التضخم : هدف سياسات الإستقرار في الدول المتقدمة إلى تلافي الموجات **التضخمية** الناتجة عن الدورة الإقتصادية بينما في الدول النامية فهي ناتجة عن الإختلالات الهيكلية وإعتمادها على العالم الخارجي .

ج- ميزان المدفوعات: ففي الدول الرأسمالية فإن الإختلال في ميزان المدفوعات ناتج أساساً عن الصراع **والمنافسة القائمة بين التكتلات الإ**قتصادية الكبرى في السوق العالمي، بينما في الدول النامية فالسبب هو إختلال هيكلي داخلي بين حجم هيكل الإنتاج الوطني وحجم هيكل الطلب الكلي بين **قوى الإستهلاك وقوى الإدخار، بين حجم الإستثمار ومصادر التمويل .**

ولأجل تصحيح هذه الإختلالات تعمد هذه الدول إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير تعرف بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي والتي هي عبارة مجموعة من القواعد والتدابير والأدوات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي وإختلال التوازن الخارجي، وبالتحديد يعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع كبير في المديونية الخارجية[2]ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع و التطور في النظرية الإقتصادية الكلية وللجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي[3].

المطلب االثالث: سياسة الإنفاق العمومي كآداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي

إن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أصبح أمراً بالغ الأهمية قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية **و** الوصول إلى إستقرار الإقتصاد الكلي، وقصد تحقيق هذا الهدف تستعمل الدولة عدة أدوات لذلك، وربما أهمها هو سياسة الإنفاق العام فكيف ستعمل هذه الأداة لتحقيق هذا الهدف ؟

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 71.
[2]- الوضع الذي مر به الإقتصاد الجزائر مع بداية التسعينات .
[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص211.

أ– سياسة الإنفاق العام وتقلبات مستوى النشاط الإقتصادي

يخضع النشاط الإقتصادي إلى تقلبات تبعاً لحركة الدورة الإقتصادية فحسب الإقتصادي الأمريكي "**وسلي كاير ميتبشل** " تعتبر الدورات التجارية نوعاً من التقلبات توجد في النشاط الإقتصادي الكلي للدول التي تنظم أداءها أساساً في مشروعات أعمال[1]، **أما كينز فقد شرح مفهوم وخصائص الدورة الإقتصادية** " بالحركة الدورية " أي وجود حركة إلى أعلى وإلى أسفل في المقاييس الكلية للناتج الإقتصادي والدخل الجاري .

أما بالنسبة لكل من " Mitchell و Bruns " فإن الدورة الإقتصادية تتكون من أربعة أطوار مترابطة بشكل وثيق: الإنعاش و التوسع والإنكماش والكساد،وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 17: الدورة الإقتصادية

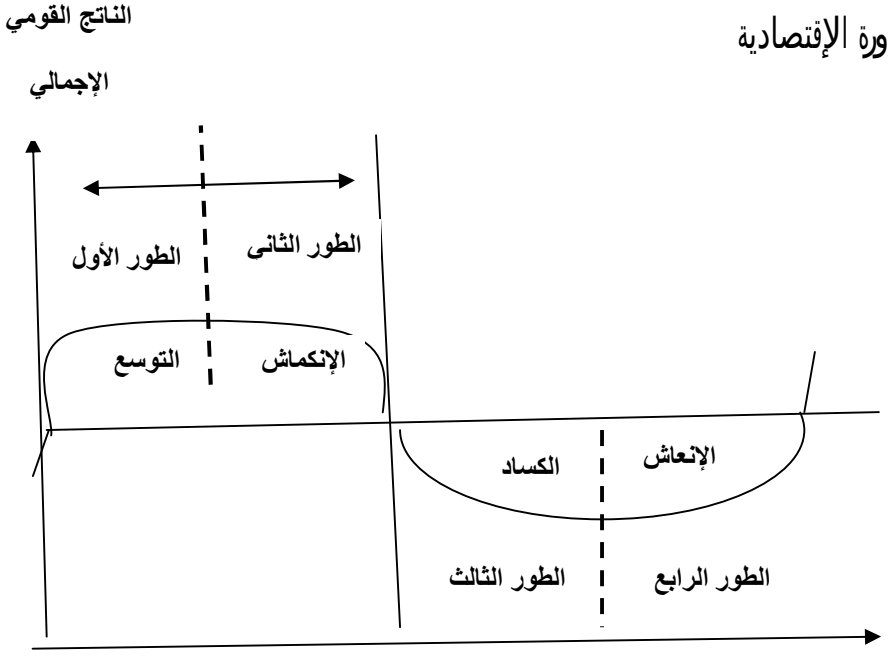

المصدر : وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 280.

وعموماً تختلف المدارس الإقتصادية في تحديد المسببات والقوى التي تدفع بإتجاه حدوث الدورات الإقتصادية والتقلبات في المجتمعات المتخلفة خاصة، وتندرج هذه المسببات تحت المدارس الأساسية التالية:

[1]- وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 279.

1- المدرسة النقدية

تعزو هذه المدرسة سبب حدوث التقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي إلى درجات التوسع والإنكماش في المعروض من النقود ووسائل الدفع عموماً.

2- المدرسة السيكولوجية

وتعزو سبب التقلبات في النشاط الإقتصادي إلى التقلبات التي تطرأ على سيكلوجية المنظمين والمستثمرين (التأرجح بين التفاؤل والتشاؤم) **ويتقاطع هـ**ذا التفسير مع التفسير الكينزي التي يعزو بدوره التقلبات في النشاط الإقتصادي إلى التقلبات في التنبؤ .

3- مدرسة قصور الإستهلاك

حيث حسب هذه المدرسة فإن ضعف القدرة الشرائية لفئات المجتمع الاجرية ومحدودي الدخل- **بسبب عدم التوزيع العادل للدخل**- يؤدي إلى إنكماش في حجم الطلب الكلي الفعال في المجتمع وبالتالي حالة من الإنكماش والكود الإقتصادي .

أما من جانب النظريات المفسرة فاننا نورد أهمها:

أ- نظرية الإبتكارات لشومبيتر: (JA .Schumpiter)[1]:

تقدم هذه النظرية تفسيرها لدورة النشاط الإقتصادي معتمدة على الإبتكارات، كما يقول " شومبتر " يكمن مفتاح تفسير الدورة الإقتصادية في الإنفجارات المتكررة للنشاط الإستثماري الذي يسود الإقتصادات الصناعية .

ب- رؤية "كينز" للدورة الإقتصادية

تقدم النظرية العامة لكينز تفسيراً للدورة الإقتصادية حيث أن هذه الأخيرة ليست أكثر من تقلب منتظم في المستوى العام للتوظيف والدخل والإنتاج .

وقد جاءت أفكار " كينز " في هدا المجال حول التغيرات في معدل الإستثمار وفي الكفاية الحدية[2]لرأسمال حيث أن سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأسمال هما ما يحدد معدل الإستثمار .

---

[1]- جوزيف شومبيتر (Joseph A lois Shumpeter) 1883-1950 :إقتصادي وعالم إجتماع ، أمريكي إشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الإقتصادية ويعود له الفضل في إبراز دور المستحدث entrepreneur وإبتكاراته في تطوير النشاط الإقتصادي .

[2]- يقصد بالكفاية الحدية لرأسمال النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من إستثمار معين خلال مدة حياته إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله .

ويركز كينز في تحليلاته على دور الكفاية الحدية لرأسمال في توسع أو إنكماش النشاط الإقتصادي فحسبه عامل الكافية الحدية لرأس المال هو المتسبب في أطوار **الدورة الإقتصادية إنتعاشا أو إنكماشا .**

ج- نظرية كالدور

ظهرت نظرية كالدور عام 1940 أي بعد ظهور النظرية العامة لكينز وهي تستند مباشرة إلى تحليل الإدخار والإستثمار في النظرية العامة ويستخدم كالدور دالة الإدخار : د=أ+ب X ل

حيث د: المدخرات، أ: ثابت، ب الميل الحدي للإدخار، ل: الدخل

ويقابلها دالة الإستثمار ذات الشكل: ر= ب+ ب ل . حيث ر: الإستثمار ، ب: ثابت، ر المبدأ الحدي للإستثمار .

فمن زاوية الدورة الإقتصادية فإن شرط الإستقرار هو أن الميل الحدي للإستثمار ينبغي أن يكون أقل من الميل الحدي للإدخار وبعبارة أخرى ينبغي أن يكون ميل دالة الإستثمار أقل من ميل دالة الإدخار .

ويستنتج كالدور أن دالتي الإدخار والإستثمار لا يمكن أن تكونا **خطيتين على الأقل بالنسبة ال** مستويات الدخل التي تتحقق خلال الدورة الإقتصادية .

د- موقف سامولسن وتداخل المضاعف والمعجل

يرى سامولسن[1] أنه بإفتراض تغير في الدخل (ل) فإن الإستثمار في أي فترة (رف) يختلف عن مستواه في الفترة السابقة (رف-1) وفقاً لمبدأ المعجل ومع ذلك فإرتفاع مستوى الإستثمار أو إنخفاضه سوف يؤثر على مستوى الدخل في الفترات التالية خلال المضاعف، غير أن أي تغير في مستوى الدخل من فترة لأخرى يجب أن يؤثر- **مرة ثانية من خلال المعجل**- على الإستثمار في كل فترة تالية، وعليه يرى سامولسن ان هناك إمكانية لسلسة لا نهاية لها من التغيرات في الدخل والإنتاج وفي الإستهلاك **والإستثمار** كنتيجة للطريقة التي يتداخل فيها **المضاعف و المعجل إذ كانت دالة الإستثمار العادية كما يقررها مبدأ المعجل كما يلي :**

$$رف = ر_1 - ر(ل_{و} - ل_{و-1})$$

حيث رف : الإستثمار في الفترة ف، $ر_1$: **ثابت، ر: المعجل،** ل ف = الدخل في الفترة ف، ل ف -1 : الدخل في الفترة السابقة.

[1]- ساموبلسن (Pauel A Samuelson) 1915 -2009 :إقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1970 من أهم مؤلفاته (الإقتصاد: التحليل التمهيدي) .

هـ- نظرية هيكس[1]

فبالنسبة لهيكس فإن نظرية المعجل ونظرية المضاعف جانبان لنظرية التقلبات تماماً كنظرية الطلب والعرض بالنسبة لنظرية القيمة .

ويقر هيكس بأنه طالما أن الدورات ظهرت تاريخياً في معرض النمو الإقتصادي فإن نظرية الدورة ينبغي أن تبنى في علاقة وثيقة بنظرية النمو الإقتصادي **ويرى هيكس بأن مسار النمو** التوازني الطويل الآجل **للإقتصاد يتحدد بمعدل نمو الإستثمار المستقل** وتعتمد نسبة التدخل التوازني على حجم المعجل **و** المضاعف ويفترض هيكس أن الإستثمار المستقل يميل إلى النمو عند معدل ثابت في الأجل الطويل ومع معجل ومضاعف ثابتين إلى حد ما، وبالتالي النمو التوازني هو الذي يحدد الدورات [2].

- سياسة الإنفاق الحكومي والدورة الإقتصادية

تساهم الدورة الإقتصادية في رسم حدود سياسية الإنفاق الحكومي ويبرز هذا بقدر ما يعكسه الإنفاق من إستجابة للتقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي والذي يوصف بحساسية **النشاط الحكومي**[3] .

حيث أن تأثير مستوى النشاط الإقتصادي على الإنفاق الحكومي يتجسد في علاقة طردية بينهما ومن ناحية أخرى نجد أن الإنفاق الحكومي يؤثر في مستوى النشاط الإقتصادي وهذا يفيد في رسم سياسة الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي[4] .

و الطلب الفعلي يجب أن يتحدد على المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة، **وعلى** الدولة في هذه الحالة المحافظة على هذا المستوى من خلال سياسة الإنفاق الحكومي.

ترتبط حساسية الإنفاق الحكومي بأسلوب النظام الإقتصادي وشكل الدولة، ذلك أنه في ظل الدولة **الحارسة فإن مسار الإنفاق الحكومي يأخذ مسار موازيا للنشاط الإقتصادي .**

أما في ظل الدولة المتدخلة فإن مسار الإنفاق الحكومي سيستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة **الإقتصادية لأن الدولة سوف تسعى لزيادة الإنفاق لمواجهة حالة الكساد وتتخذ إجراءات إنكماشية** ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الإنتعاش .

---

[1]- جون ريتشارد هيكس (John R Hicks) 1904-1989: إقتصادي بريطاني من إهتماماته الرفاهية الإقتصادية الإجتماعية لتطبيق المحاسبة ومن أشهر أعماله نموذج (LM/IS) .

[2]- وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 298.

[3]- عبد الرحمان نوزاد، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة** ،عمان،دار المناهج ،2006 ، ص 45

[4]- يقصد بالطلب الفعلي بالنسبة لكينز هو الطلب الفعلي المقرون بالقدرة على الشراء ، ويتكون من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار .

وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي ترسم من خلال الحساسية بين هذه الأخيرة ومستوى تقلبات النشاط الإقتصادي تبعاً لحركة الدورة الإقتصادية.

ب- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على مكونات الطلب الكلي: كما سبق بيانه فإن العديد من النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية تبين أن تناقص الميل الحدي للإستهلاك هو من الأسباب الرئيسية للتقلبات الظرفية التي تحدث في النشاط الإقتصادي، لأنه من الضروري إبقاء مستوى الإستهلاك في حالة تزايد حتى يبقى الإقتصاد ككل في مستوى متزايد من حيث الطاقة الإنتاجية[1].

وحسب كينز فإن التقلبات في الطلب الكلي هي السبب الرئيسي في عدم حدوث الإستقرار الإقتصادي وبالتالي فإنه من الضروري تحقيق إستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه لكي يسهل فيما بعد التغلب على أوجه التقلب الشديد في الإقتصاد .

أولاً: السياسة المالية وإدارة الطلب

1- حفز الطلب لمعالجة الكساد :حسب الشكل المبين أدناه يتضح أن هناك حالة إقتصاد إفتراضي يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل، حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وأن المستوى الأول للطلب الكلي $(C+ I +G_1)$ يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل آخر أي أن هناك فجوة إنكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظف الكامل (المسافة بين منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي) كما يوضحه الشكل التالي:

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 165

شكل رقم 18 : الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق **التوظف الكامل**

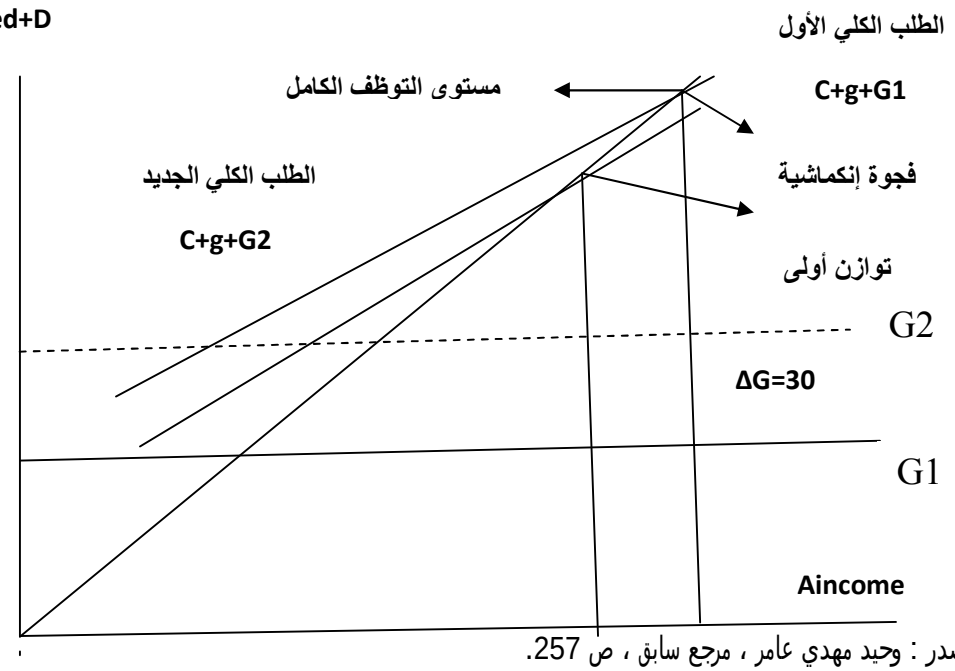

المصدر : وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 257.

- **حالة زيادة الإنفاق الحكومي :**

تعتبر زيادة الإنفاق الحكومي من أهم الطرق التي تستخدمها الحكومة في معالجة الكساد وتحفيز الطلب مع الإبقاء على الضرائب ثابتة فزيادة الإنفاق الكلي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات. فحسب الشكل المبين أعلاه فإن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من $(C+g+G_1)$ إلى $(C+g+G_2)$، وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الدخل ونظراً لكون هذا الإقتصاد **لديه موارد عاطلة (عمل المضاعف)** فإن زيادة الطلب الكلي سوف تزيد الإنتاج دون الأسعار حتى يصل الإقتصاد الوطني إلى **مستوى التوظف الكامل**[1] .

وفي هذا الصدد فإن المهم أن لايكون الإنفاق بديلاً عن الإستهلاك والإستثمار الخاص ومنه **يمكن التطرق** إلى مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي للإستثمار القطاع الخاص .

- **مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص**

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي حسب كينز – **من خلال المضاعف** - تولد مضاعفة في الإنفاق الكلي دون الإشارة إلى الطريقة التي يمول بها هذا الإنفاق وفي هذا الشان يميز بين الحالات التالية :

[1]- جيمس جوارتي وريجارداستروب ترجمة د.عبد الفتاح عبد الرحمن ، **الإقتصاد الكلي – الإختيار العام و الخاص** – دار المريخ ، الرياض السعودية 1982 .

– تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب والدين العام يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق **الخاص وهذا ما هو** معروف إقتصادياً بأثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص .

– **تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق خلق النقود – الإصدار النقدي-** فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج على النمو والتشغيل أفضل من الحالة الأولى لكن بشروط معينة وهي مرونة الجهاز الإنتاجي ومرور الإقتصاد بحالة الكساد، لكن لهذه الطريقة أثاراً تضخمية .

اما من جانب الإستهلاك فإنه من المعروف ان هناك تفاوت في توزيع الدخل على فيئات المجتمع فدائما هناك فئة ذات دخل ضعيف وهذا مايؤثر على الطلب الفعال ومن هنا تتدخل الحكومة عن طريق زيادة **الإنفاق الحكومي بشقيه التحويلي والإستثماري (منح إعانات نقدية، أو القيام بإستثمارات قصد خلق مناصب شغل)** ومن ثمة يكون الإنفاق الحكومي من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن **طريق زيادة الإستهلاك**[1].

جـ – السياسات المعاكسة للدورة الإقتصادية: يقصد بها تلك السياسات التي تؤدي إلى **تحريك الإقتصاد** في إتجاهات مضادة لفعل قوى الدورة الإقتصادية مما ينشط الإقتصاد في حالة الإنكماش الإقتصادي وتقييد الطلب أثناء لإزدهار الإقتصادي[2] .

1– السايسة المالية ومعالجة التضخم : يبين الشكل الموالي الضغوط التضخمية الناتجة بسبب فائض الطلب .

الشكل رقم 19: السياسة المالية الإنكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية

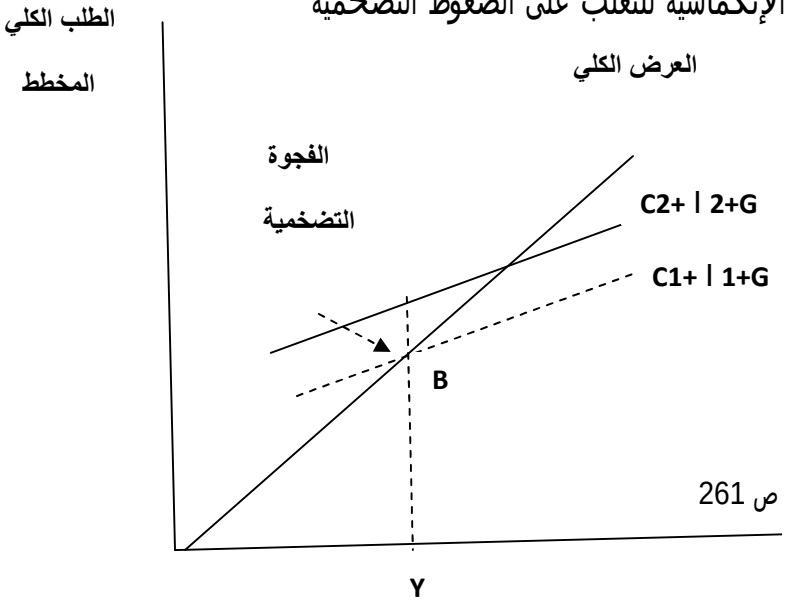

المصدر : وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق، ص 261

[1]- محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ،ص 84.

[2]- وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 260.

فعموماً إن كانت السياسات المضادة للتضخم سوف تعمل بالأسلوب الموضح في الشكل أعلاه فإنه من الضروري وضع السياسة الإنكماشية موضع التنفيذ قبل زيادة الأسعار، علماً أن التحليل الكينزي في هذا النقطة يفترض عدم مرونة الأسعار في الإتجاه الهبوطي .

2- السياسة المالية وعلاج عجز الموازنة: إن توازن الميزانية العامة ليست هدفاً في حد ذاته، فإحداث عجز في الموازنة العامة قد يكون علاجاً مناسباً في حالة مرور الإقتصاد بمرحلة الكساد ليتم إحداث فائض في الموازنة العامة يعد علاجاً مناسباً عندما يمر الإقتصاد بمرحلة رواج تضخمي وبالتالي فإن الضروف الإقتصادية هي التي توجه السياسات المالية لعلاج المشكلات الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد.

3 – السياسة المالية وإدارة العرض: من المعروف أن التحليل الإقتصادي للإنتاج والأسعار والتوظف قد ركز على جانب العرض في السوق وأعتقد التقليديون أن الإنتاج الكلي يتحدد بالعوامل التي تمارس أثارها على جانب العرض، حيث بين هؤلاء أن الزيادة في الطلب الكلي لا تغير من الإنتاج الكلي ولكنها تقود فقط إلى التضخم، كما زعموا أيضاً أن الإنخفاض في الطلب الكلي إنما يؤثر على مستوى الأسعار دون أن يحدث تغيراً في الإنتاج الحقيقي.

ومما لا يؤكد هذا الطرح بالنسبة للتقليدين هو الكساد العظيم و الإتجاهات الإقتصادية الإنكماشية الأخرى المتعلقة بالطلب الكلي، ورغم هذا فإن لهذا الرأي جانب من الصواب يكمن في الضروف الإقتصادية التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينيات فقد حددت عوامل العرض قدرة الإقتصاد الأمريكي على تنمية الإنتاج .

4- محددات العرض الكلي

في الواقع هناك ثلاثة محددات أساسية للعرض الكلي[1]:

- كمية (ونوعية) الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج.
- كفاءة إستغلال هذه الموارد.
- التقنية (التكنولوجيا) المستخدمة في الإنتاج.

5- الإنتقال في منحنى العرض الكلي: إن إنتقال العرض الكلي يكون نتيجة التغيرات في كمية الموارد المستخدمة وفي درجة الكفاءة في إستخدامها وفي مستوى الفنون الإنتاجية، ولايخفى أن تلك المحددات

[1]- جميس جوراتي ، مرجع سابق ، ص 324.

لمستوى العرض تتأثر بالإختيار الخاص والإختيار العام فضلاً عن قوة الطبيعة مثل الظروف السيئة للمناخ[1].

الشكل الموالي يوضح أثر زيادة العرض الكلي في إطار نموذج تدفق الدخل حيث تؤدي زيادة العرض الكلي (AS) إلى إنتقال منحنى العرض الكلي (AS_1) إلى اليمن مشيراً إلى تحقيق مستوى أعلى للدخل الحقيقي (Y بدلا من Y_1) فإذا زاد الطلب الكلي إلى ($C_2+ I_2+G_2$) فإن المستوى التوازني للدخل (g_2) يكون مصحوبا بأسعار مستقرة. أما إذا لم يزد العرض الكلي (ظل عند AS_1) فإن زيادة الطلب الكلي إلى($C_2+ I_2+G_2$) يؤدي إلى التضخم كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم 20 : إنتقال منحنى العرض الكلي

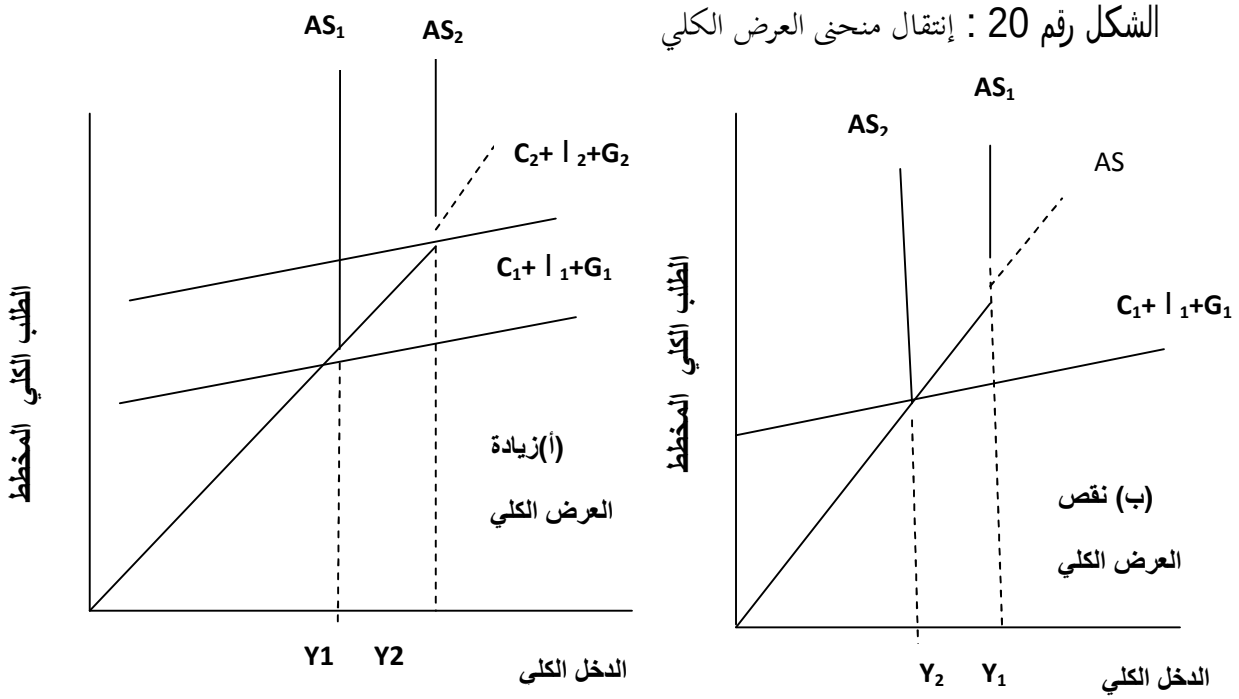

المصدر: جيمس جوارتني ، مرجع سابق ، ص 331.

ونخلص في النهاية أن السياسة المالية تؤثر على العرض الكلي بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تؤثر به في الطلب الكلي فهي تمارس أثاراً على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على الدخل الممكن التصرف فيه وتيار الإنفاق .

أما تأثيرها على العرض الكلي فيتم من خلال تغيرات المعدلات الحدية للضرائب التي تؤثر على درجة الجاذبية النسبية للنشاط الإنتاجي مقارنة بالفراغ و التجنب الضريبي .

[1] - نفس المرجع ، ص 330.

خلاصة الفصل الأول

لقد تناولنا في هذا الفصل ماهية السياسة الإقتصادية الكلية من حيث مفهومها وأنواعها ثم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها حيث يمكن تلخيص أهم النتائج على الشكل التالي :

- على السياسة الإقتصادية أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات .

- هناك ترابط (تداخل) بين الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية وهذا الترابط هو المعبر عنه بمربع كالدور.

- للسياسة الإقتصادية أدوات يجب إستخدامها بنوع من التنسيق وأهمها السياسة المالية والنقدية والتجارية.

أما فيما يخص سياسة الإنفاق العمومي كجزء من السياسة الإقتصاية فبعد إستعراض إطارها النظري وظوابطها فقد تم التوصل إلى ما يلي :

- تعتبر سياسة الإنفاق الأداة الفعالة في تحقيق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي .

- تستخدم سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

- هناك علاقة طردية بين مستوى النشاط الإقتصادي لكل مستوى الإنفاق الحكومي لكن لهذا الأخير ظوابط يجب إحترامها .

وللإنفاق العمومي أثاراً إقتصادية كلية منها المباشر ويتمثل في الأثر على الإنتاج والإستهلاك الوطنيين وكذا توزيع الدخل. أما الآثار غير مباشرة وهي تلك التي تحدث من خلال المضاعف و المعجل والتفاعل الموجود بينهما، وكإستنتاج فإن هذا الأثر تم من خلال الطلب الكلي الفعال والذي تتوقف نتائجه على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد المعني .

وأخيراً، وفيما يخص أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي فإنه تم التوصل إلى أن :

- هناك إختلاف بين مفهوم الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية لإختلاف الهيكل الإقتصادي في كل منها .

-تستعمل سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي وذلك من خلال التر كيز على المجالات الإقتصادية التي تكون سببا في الإختلال الإقتصادي الكلي .

الفصل الثاني

أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية

تمهيد :

يعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الدولة في النشاط الإقتصادي، كما أن سياسة الإنفاق العمومي تعتبر كأحد أهم أدوات السياسة المالية المستعملة لإدارة الطلب الكلي وتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية والمتمثلة في نمو إقتصادي مستقر ومتزايد بإستمرار، تخفيض في معدلات البطالة وتخفيض في معدلات التضخم و أخيراً تحقيق إيجابية وإستقرار في ميزان المدفوعات، ولذلك سنحاول في هذا الفصل إبراز أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، ثم على مستوى التشغيل، لنتطرق فيما بعد إلى ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العمومي وما التأثير الملاحظ، لنوضح في الأخير العلاقة بين التضخم و البطالة في إطارها النظري ونختم هذا الفصل بالتعرض لأثر الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي من خلال ميزان المدفوعات الدولية وعليه يشتمل هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني : أثر سياسة الإنفاق على التشغيل.

المبحث الثالث : أثر سياسة الإنفاق على التضخم.

المبحث الرابع : أثر سياسة الإنفاق على ميزان المدفوعات .

المبحث الأول

أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي

إن حجم الناتج المحلي الخام يتأثر بحجم الانفاق الكلي، ومن مكونات الانفاق الكلي نجد الانفاق العمومي كعنصر أساسي، ومنه فإن نمو هذا الناتج مرتبط بالعوامل التي تؤثر على حجم وطبيعة الإنفاق العمومي، لذلك سنحاول التطرق بداية إلى مفهوم النمو الإقتصادي ثم نتناول بالتحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الإقتصادي .

المطلب الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

أ- ماهية النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي هو أحد الأهداف الإقتصادية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم قصد تطوير إقتصادياها وتحقيق مستويات اعلى من الرفاهية الإجتماعية ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المحقق عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع[1].

وقد بينت الدراسات الإحصائية بأن هذه الزيادات تتحقق من مصدرين أساسيين وهما :

- التقدم التقني والمتمثل في الأساليب الجديدة و المتطورة لإنتاج السلع والخدمات .
- زيادة كمية ونوعية الموارد الإنتاجية وبخاصة رأس المال المادي والبشري .

1- الناتج الوطني الإجمالي

يعتبر الناتج الوطني المقياس الشائع في قياس الأداء الإقتصادي للمجتمع، ويعرف على أنه القيمة السوقية للسلع والخدمات تامة الصنع والمنتجة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة[2] .

أما الناتج المحلي الإجمالي فهو عبارة عن مجموع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع بواسطة عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة[3] .

2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاثة طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي :

---

[1]- نزار مسعيد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادىء وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006 ص 43.

[2]- وحيد مهدي عامر، مرجع سابق ، ص 09.

[3]- بسام الحجار، عبد الله رزق، **الإقتصاد الكلي**،دار المنهل اللبناني للدراسات ، 2010، ص 16.

– طريقة المنتج النهائي

حيث يتم حساب قيم التدفق السنوي لكل السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها جميع الوحدات الإنتاجية خلال عام على أساس الأسعار الجارية خلال فترة التقدير .

إذن فالناتج المحلي الإجمالي = قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغير في المخزون السلعي .

أو بصورة رمزية كالتالي[1]: $GDP = C + I + \Delta K$

حيث :C : قيمة السلع والخدمات الإستهلاكية النهائية .

I: قيمة الإستثمار الكلي المنتج محلياً .

ΔK : قيمة التغير في مخزون آخر المدة .

– طريقة الدخول المكتسبة : وحسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الدخول المقبوضة من قبل العائلات داخل التراب الوطني[2] .

وبمعنى آخر فإن الدخل الوطني هو مجموع مداخيل المواطنين نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج خلال عام سواء عملت هذه العناصر داخل الوطن أو خارجه.

– طريقة الإنفاق

إضافة إلى الطريقتين السابقتين يمكن تقدير الناتج المحلي في المجتمع عن طريق إحتساب الإنفاق النهائي فالإنفاق النهائي يساوي مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال عام وإستناداً إلى تقسيم قطاعات الإقتصاد الوطني الأربعة : عائلي، إنتاجي، حكومي و عالم خارجي، فإن كل قطاع منها يقوم بنوع معين من الإنفاق، بحيث يكون في مجموعة الإنفاق الكلي الفعلي على الناتج المحلي في المجتمع (حيث يساوى الإنفاق المحلي مع الناتج المحلي أو العرض الكلي) .

رياضياً يمكن صياغة الإنفاق الكلي كما يلي :

$$GDE = C + I + G + (X - M)$$

حيث:C : تمثل إنفاق وحدات القطاع العائلي على السلع و الخدمات الإستهلاكية.

[1] -John Sloman ,**Principes d'economie** , pearson Education, France ,2009 Opcit , p 405

[2]- بسام حجار ، مرجع سابق ، ص 28.

I: إنفاق قطاع الإنتاج على المعدات الإستثمارية .

G: إنفاق القطاع الحكومي .

X : قيمة الصادرات

M : قيمة الواردات .

إن الطرق الثلاثة السابقة الذكر تمكننا من كتابة المعادلة التالية[1]:

الناتج الوطني = الدخل الوطني = الإنفاق الوطني

ب– النمو الإقتصادي في الأجل القصير و الطويل

أولا: النمو الإقتصادي في الأجل القصير

بداية يجب التفرقة بين مفهومين أساسين للنمو الإقتصادي كثيرا مايكون الخلط بينهما وهما :

– النمو الإقتصادي الفعلي وهو المعبر عنه بنسبة مئوية من النمو السنوي، أي الناتج الوطني للبلد المعني وعادة ما يؤخذ بهذا المفهوم في الإحصائيات التي تعتمدها مختلف الهيئات والمنظمات في هذا المجال .

–النمو الإقتصادي المتوقع : وهو الذي يعبر عن سرعة نمو الإقتصاد أي أنه نسبة مؤية من النمو السنوي أخذا في الحسبان الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المعني، أي الطاقة القصوى المتوقعة لنمو الإقتصاد وهذا المستوى المتوقع يرتبط بعوامل أهمها :

– الزيادة في الموارد (طبيعية، بشرية، رأس المال) .

– إرتفاع مستوى الفعالية في إستعمال هذه الموارد نتيجة تحسينات تكنولوجية أو تنظيمية .

فعندما يكون النمو المتوقع أكبر من النمو الحقيقي (الفعلي) هذا يعني أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة مما ينتج عنه وجود بطالة (أو رأس المال ثابت فائض)، ومن أجل التقليل من هذا الفارق يجب أن يكون النمو الفعلي يتجاوز مؤقتاً النمو المتوقع وإنطلاقاً من هذا المفهوم تنبثق السياسات الإقتصادية المتعلقة بالنمو الإقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل .

فعلى المدى القصير يجب أن يكون النمو الفعلي قريب من مستوى النمو المتوقع قدر الإمكان، أما على المدى البعيد فإنه يجب أن يكون هناك عمل على مستوى محددات النمو المتوقع[2].

---

[1]- John Sloman, opcite , p 406.

[2] -Gérard Duchens , Patrick Lenain et Alfred Steinherr , **Macroeconomie** ; Pearson Education France , paris , 2009 , p24.

1- النمو الإقتصادي و الدورة الإقتصادية

إن النمو الإقتصادي المتوقع يتغير من سنة إلى أخرى نتيجة التطور التكنولوجي ومعدل الإستثمارات التي تقوم بها المؤسسات وكذا إكتشاف موارد طبيعية جديدة ...إلخ، كما أن النمو المتوقع عادة ما يكون أكثر إستقراراً من النمو الفعلي .

أما النمو الفعلي فهو أكثر تقلباً وذلك تبعاً للإنتعاش أو الركود وهنا يمكن التمييز بين عدة جوانب (حالات) منها :

- تباطؤ النمو حيث يرتفع (PIB) لكن بسرعة أقل من الفترة التي سبقت .

- كود يلازم انخفاض في (PIB) على المدى القصير .

-إنكماش يتمثل في إنخفاض PIBعلى المدى الطويل .

المحللون الإقتصاديون عادة ما يتكلمون على الركود لما (PIB) يتراجع لمدة ثلاثيين متتاليين على الأقل.

2- أسباب تقلبات (تذبذب) النمو الإقتصادي على المدى القصير

إن أسباب تذبذبات النمو الاقتصادي على المدى القصير هي تلك المرتبطة بعدم إستقرار الطلب الكلي و المتمثل في مجمل النفقات الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة من طرف الإقتصاد أي:

$$AD = C + I + G + X - M)$$

حيث أنه في حالة إرتفاع الطلب الكلي نكون بصدد حالة الندرة مما يحفز المؤسسات على الإنتاج ومنه يقل الفرق بين النمو الاقتصادي المتوقع و الفعلي .

أما في الحالة العكسية فإن إنخفاض في الطلب الكلي يجعل المؤسسات تخفض من الإنتاج و يرتفع المخزون من السلع، إذن الطلب الكلي والنمو الفعلي متغيرات مترابطة .

ثانيا : النمو الإقتصادي على المدى الطويل

حتى يكون هناك نمو إقتصادي على المدى الطويل يجب أن يكون النمو الإقتصادي المتوقع – الطاقة الإنتاجية للإقتصاد – في حالة إرتفاع والأمر هنا مرتبط بمحددات النمو على المدى الطويل من جهة وكذا سرعة النمو من جهة ثانية علماً بأن الإهتمام في هذه الحالة يكون في جانب العرض أكثر من جانب الطلب[1].

[1]- روبرت بارو (ROBERT J.BARRO) ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، **الإقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، الأردن 2013 ، ص 141 .

1– محددات النمو الإقتصادي على المدى الطويل : هناك محددين للإنتاج المتوقع وهما :

أ– كمية الموارد المتاحة في الإقتصاد .

ب– إنتاجية هذه الموارد .

– **الموارد المتاحة** : (رأس المال، عمل، أرض ومواد أولية)

رأس المال : إن إنتاج أي بلد مرتبط بمخزون رأس المال بمعنى إرتفاع مخزون رأس المال يؤدي إلى إرتفاع الإنتاج وبإفتراض إهمال إحلال الآلة في العمل فإن تغير مخزون رأس المال يساوي مقدار الإستثمار[1]،أي

$$\Delta K = I$$

حيث : ΔK تمثل التغير في مخزون رأس المال = الإستثمار.

ولتحديد الزيادة في الإنتاج الناتجة من الزيادة في رأس المال فإننا نتطرق إلى مفهوم الإنتاجية الحدية لرأس المال (PmK)*، حيث التغير في الإنتاج ΔY بالنسبة للتغيير في رأس المال (ΔK) أي تكلفة رأس المال تعطى بالعلاقة التالية

$$PmK = \Delta Y/\Delta K = \Delta Y/I$$

إن العلاقة بين معدل الإستثمار(i) ومعدل النمو المتوقع(g) تعطي بالعلاقة التالية :

$$gp = i \times Pmk$$

علماً بأن معدل الإستثمار مرتبط بجملة من العوامل منها : توقعات المؤسسات حول الطلب المستقبلي، ثقة المستثمرين الأجانب في الإقتصاد المعني، الربحية المتوقعة، النظام الضريبي للبلد المعني، معدل الفائدة، معدل النمو للفترات السابقة...إلخ .

العمل : إن إرتفاع عدد السكان النشيطين في بلد ما يؤدي إلى إرتفاع في إنتاج هذا البلد أي نمو إقتصادي على المدى الطويل والذي بدوره يرتبط بمعدل إرتفاع الولادات .

الأرض والمواد الأولية

إن أثر هذا العامل على النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة يعتبر محدود جداً ذلك أن إكتشاف مواد أولية جديدة يعتبر نادر الحصول، وبالتالي التأثير سيكون أكثر وضوحاً على المدى القصير لما يكون إستغلال هذه المواد في حدوده القصوى.

---

[1] – Michael Wickens **;Analyse macroeconomique approfondie**,editions de boeck universite,bruxelles,2010,p 55.

* الانتاجية الحدية لراس المال :وهي نسبة صافي العائد المتوقع من استثمار معين الى حجم هذا الاستثمار.

2- المردودية المتناقصة: يكون الإقتصاد بصدد مردو دية متناقصة في الإنتاج عندما يرتفع عنصر واحد فقط مما سبق بينما تبقى باقي العناصر ثابتة .

- زيادة (نمو) إنتاجية الموارد

إن الإختراعات الحديثة في الجانب التكنولوجي تسمح بإرتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال، أيضاً الإعتماد على الإعلام الآلي يسمح هو الآخر بإر تفاع الإنتاجية في عدة قطاعات أيضاً إرتفاع معدل التمدرس و التكوين على مدى مستمر يسمح بجعل رأس المال البشري أكثر إنتاجية .

ج - السياسات الإقتصادية وأفضل معدلات نمو: سنحاول في هذا العنصر الإجابة على سؤال جوهري وهو كيف يمكن للحكومات الحصول على افضل معدلات للنمو الإقتصادي .

الإجابة على هذا السؤال تكمن في نقطتين أساسيتين [1]:

أ- التأثير على العرض الكلي أو الطلب الكلي : فبزيادة الطلب الكلي(مثلاً خفض الضرائب والرسوم) فالمتوقع من الحكومة هو أن المؤسسات سوف تتحرك بزيادة الإستثمار أي زيادة العرض الكلي (ومنه زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد).

ب- الإختيار بين السياسات الإقتصادية التدخلية أو الليبرالية فهناك من جهة بعض الإقتصاديين يرون بأن أحسن وضع إقتصادي هو ذلك الذي يسمح للمؤسسة الخاصة بالنمو بشكل حر، ومن جهة أخرى هناك من يرى أن سياسة السوق الحر هو السبب في التقلبات الدورية للإقتصاد، وعليه يفضلون السياسة التدخلية التي من شانها التقليل من هده التقلبات .

المطلب الثاني:النمو الإقتصادي في النظريات الإقتصادية

في هذا المطلب سنحاول عرض خلاصة أهم نظريات النمو الإقتصادي وكذا النماذج الأكثر إستعمالا في هدا المجال .

أ- النظريات التقليدية في النمو

إن النظريات التقليدية في النمو هي تلك التي أتت قبل ظهور نموذج " سولو "[2] للنمو الذي يعتبر الإنطلاقة الأولى للدراسات الحديثة في نظريات النمو .

---

[1] -John Sloman ;opcit ; p418.

[2]- **سولو** (**R.Solow**) حائز على جائزة نوبل للاقتصاد نظير مساهمته الجادة في نظريات النمو الاقتصادي سنة 1956 ، حيث بنى دراسته على ثبات معامل الإنتاج لإعتماده على أسس دالة الانتاج النيوكلاسيكية في نموذجه.

1- نظرية النمو الإقتصادي عند الكلاسيك

تعتمد النظرية الكلاسيكية في نظرها إلى تحقيق نمو إقتصادي مستمر على مبدا اساسي وهو إزالة كل القيود الحكومية كي يتحقق التخصيص وتتوسع الأسواق، وهذا المبدأ جاء به **آدم سميت** ثم سار على نهجه كل من " ريكاردو وما لتيس واسيتوارت ميل"،وإعتمدت النظرية الكلاسيكسة على الأسس التالية[1] :

ا- سياسة دعه يعمل دعه يمر: كان الكلاسيك يؤمنون بضرورة وجود السوق الحرة في الإقتصاد التنافسي أي خلوه تماماً من التدخل الحكومي مع وجود منافسة تامة تسمح بالحصول على اقصى حد من المنفعة .

ب- تراكم رأس المال : أولى الكلاسيك أهمية كبرى للإدخارات وإعتبروها أساس تراكم رأس المال، وأن طبقة العمال قادرة على تحقيق هذا الهدف .

ج- الربح هو الدافع للإستثمار: ذلك أن الربح هو الذي يجعل العون الإقتصادي- بالمفهوم الحديث – يدخر ويستثمر أكثر.

د- إتجاه الربـح نحو الإنخفاض: قال الكلاسيك بأن الأرباح تميل نحو الإنخفاض مع زيادة تراكم رأس المال ويرى أدم سميت سبب ذلك هو زيــادة الأجور نتيجة التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال على إجتذاب العمال .

هـ – حالة السكون: يعتقد الكلاسيك ان الإقتصاد يعود إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم راس المال عندما تاخذ الأرباح في الإنخفاض .

وتقدم النظرية الكلاسيكية توضيحاً بيانيا للنمو من خلال الشكل التالي[2]:

شكل رقم 21 : التوضيح البياني للنمو عند الكلاسيك .

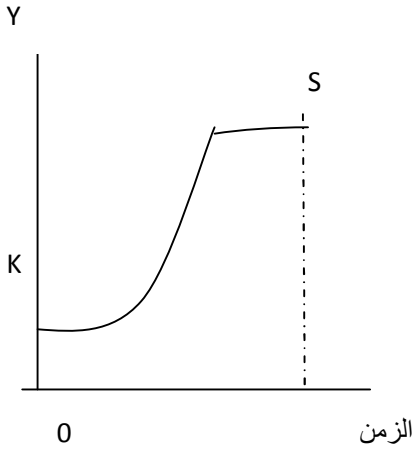

المصدر : عبد المجيد موساوي، ص 77

[1] -Gerard Duchense, opcit , p 592.

[2]- ضياء مجيد الموساوي ، **أسس علم الإقتصاد**، الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 ، ص ص 76،77 .

من الشكل يلاحظ أن عنصر الزمن مقاساً على المحور الأفقي وعلى المحور العمودي يقاس معدل تراكم رأس المال وهو عبارة عن التغير في الزمن، حيث يتضح أن الإقتصاد ينمو من النقطة(K) إلى النقطة (S) خلال الفترة (T) وبعد هذه النقطة يصل الإقتصاد إلى حالة السكون عند النقطة (S) حيث يتوقف النمو نتيجة إزدياد الأجور فيتوقف تراكم راس المال.

2- النظرية الكينزية والنمو الإقتصادي

بداية نشير إلى أن النظرية الكينزية في النمو لم تتطرق إلى حالة الدول النامية بل ترتبط بشكل واضح بإقتصاديات الدول الرأسمالية، وعلى هذا الأساس يثور السؤال حول: إلى أي مدى يمكن تطبيق أفكار كينز في هدا المجال على الدول النامية ؟ فلقد بنى كينز تحليلية على ان التغيرات في الدخل والإستخدام تعتمد على الإستثمار ويعتمد حجم الإستثمار على كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة[1].

إن النظرية العامة لكينز لم تتضمن أي نموذج منهجي للنمو الإقتصادي، فلقد ترك هذا الأمر لمن أتى بعده مثل (هارود ودومار)، (جون رو بنسون)، وآخرون والذين إعتمدو ا على الأدوات الكينزية ليقدموا نماذج للنمو الإقتصادي (سيتم التطرق لها لاحقاً).

وفي مقال لكينز تحت عنو ان " الإمكانات الإقتصادية لأحفادنا " ذكر جملة من الشروط للتطور الإقتصادي أهمها:

- القدرة على السيطرة على نمو السكان .
- الإار ة لتجنب حدوث النزاعات والحروب الأهلية .
- إعتماد الحلول العلمية وتطبيقاها .
- تحديد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين الإنتاج والإستهلاك .

وفي هذا الصدد يقول (شومبيتر) النظرية الكينزية عند التطبيق عبارة عن نبتة لا يمكن زرعها في تربة غريبة وإلا ستموت بل تصبح سامة قبل أن تموت، أما الإفتراضات التي بنى عليها كينز تحليلة وهي لا تنطبق على الدول النامية فهي[2]:

ا- البطالة الدورية: أي نقص في الطلب الفعال لكن البطالة في الدول النامية ليست بسبب نقص في الطلب بل هي بطالة هيكلية بسبب نقص في موارد رأس المال .

---

[1]- النظرية العامة في الاقتصاد ،الترجمة العربية ، ص ص 273،274

[1] - ضياء مجيد الموساوي ، مرجع سابق ،ص 80.

ب- التحليل قصير الأمد: أي أن التحليل ينطلق من أن العوامل الأساسية معطاة في الفترة القصيرة لكن هذه العموامل (عمل، مهارات، حالة التكنولوجيا..) متغيرة بالنسبة للدول النامية .

ج- إقتصاد مغلق: هذا المبدأ قد ينطبق على الدول الرأسمالية لكن الدول النامية فهي تعتمد في نموها أساساً على التجارة الخارجية أي العلاقة مع الخارج (تصدير مواد أولية) .

د- بطالة متزامنة مع رأس المال والعمل: أي هذه الحالة قد لا تنطبق على الدول النامية لأن هذه الأخيرة تعاني أصلا من نقص كبير في رأس المال والأدوات الأخرى.

وأخيراً يمكن إجمال أدوات التحليل التي يعتمد عليها كينز في تحليلاته في الطلب الفعال، و الميل إلى الإستهلاك، الميل إلى الإدخار، الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة والمضاعف، وأخيراً سياسة التمويل بعجز الميزانية .

3- النظرية النيوكلاسيكية والنمو الإقتصادي: إن إسهامات النظرية النيوكلاسيكية في مفهوم النمو الإقتصادي يتضح من خلال نموذج " شومبيتر " حيث يصنف هذاالنموذج ضمن نماذج النمو النيو كلاسيكية[1]، لكنـه يتميز بأنه يعطي إهتماماً خاصاً للتنظيم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد (Innovation) وفيما يلي نوضح أسس نموذج شومبيتر للنمو .

ا- الإفتراضات الخاصة بدالة الإنتاج: يمكن كتابة دالة الإنتاج بالنسبة لشومبيتر على النحو التالي :

$$Y = Y(L, K, M, T)$$

حيث : Y : الإنتاج، L: لعمل، K : رأس المال، M : المواد الطبيعية،T التنظيم والفن الإنتاجي وقد ركز " شومبتير " في تحليله على عنصر التنظيم وإعتبره أهم العناصر المفسرة للتغيرات الإقتصادية .

فالبنسبة لشومبيتر هناك دور ديناميكي للإبتكارات التكنولوجية أي الإختراعات والإبتكارات التي يـ **قوم ا لمقاولون،** فالبنسبة إليه المقاول المبتكر هو نقطة الإنطلاق في الإقتصاد الرأسمالي[2] .

---

[1] - عبد الرحمان يسري أحمد ، السيد محمد أحمد السريتي ، **النظرية الإقتصادية الكلية** ، قسم الإقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2009، ص 320 .

1-Pascal Bailly ;**la relation entre progrés téchnique et croissance chez schumpeter** ;papier de travail ;Pascal.Bailly@ac-gronoble.fr,p02.

*لقد اكد شومبيتر أن هناك موجات متتابعة من النمو حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج وعندما تنتهي يعود الإقتصاد إلى حالة السكون مما يدفع المنظم إلى البحث عن الابتكار والتجديد أي منافسة جديدة تؤدي إلى التطور والازدهار،.غير أن النظرية الكينزية جاءت بمفاهيم جديدة مخالفة لماسبق خاصة فيمايخص الإستقرار والتوازن الإقتصادي

ب–الإفتراضات الخاصة بالإستثمار

في هدال المجال يفرق شومبيتر بين الإستثمار التلقائي والإستثمار التابعي او المحفوز (Autonomous Investment ; Induced Investment) حيث أن الإستثمار(I) يساوي الإستثمار التلقائي(I_A) والإستثمار المحفوز(I_I) ومنه يتحدد الإستثمار المحفوز(I_I) بالربح و الفائدة وحجم رأس المال أي:

$$I_I = (P + i + k)$$

حيث : P :الربح، i :الفائدة، k :رأس المال.

أما الإستثمار التلقائي وهو أهم جزء بالنسبة لشومبيتر فهو المحدد لعملية النمو بالنسبة له، فهو يتحدد بعملية الإبتكار أو التجديد حيث يقدم علاقة الإستثمار التلقائي بعملية الإبتكار والتجديد على الشكل التالي : $I_A = Y(I)$

حيث (I) هي التجديد، أما بخصوص تمويل الإستثمار فإن شومبيتر أعطى أهمية خاصة للجهاز المصرفي حيث أن التمويل المصرفي من العوامل الأساسية في النمو الإقتصادي، وهذا لا يعني إلغاء دور الإدخارات الحقيقية في عملية التمويل، بل إعتبر شومبيتر أن المدخرات دالة للأرباح والأجور وسعر الفائدة حسب العلاقة التالية: $E = y(p, s, i)$

حيث :E :المدخرات الإختيارية، P :الارباح ،S :الأجور،i :سعر الفائدة .

ج– الإفتراضات بدور المنظم في عملية التجديد

يعتقد شومبيتر أن النمو الإقتصادي يحدث حينما تتدفق جرعة من الإستثمار التلقائي في الإقتصاد، فهو يعتقد أن عملية النمو تعتمد على حدوث إختلالات وقتية في ظروف نظام ساكن ومثل هذه الإختلالات تحدث نتيجة الإستثمار التلقائي والذي يتم نتيجة التجديد.

وعملية التجديد هذه يقـوم بـا المنظـم، فهذه الفكـرة تعتبر من أهـم مـا جـاء به شومبيتر في نظريـة النمو الإقتصادي أي أن حسب شـومبيتر المنظمين يشكلـون عنصـراً إنتاجيـاً يمكن أن يـزداد أو ينخفـض د اخل المجتمع .

ولأهمية المنظم في تجديـد عملية النمـو الإقتصـادي تكلم شومبيتر عـن العوامل المحددة لعرض المنظمين ومن أهمهما :

- معدل الأرباح السائد .

- المناخ الإجتماعي (التباين الطبقي، المستوى الإقليمي)[1].

ب– نماذج النمو الإقتصادي

إن تاريخ نماذج النمو والتنمية الإقتصادية مر بمراحل عديدة، من أدم سميت وريكاردو و مالتس وماركس إلى التيارات الفكرية المعاصرة، وكما سبق الإشارة إليه فإن النظرية العامة لكينز لم تتضمن أي نموذج إقتصادي واضح بل ترك الأمر لمن جاءوا بعد كينز، معتمدين على الأدوات الكينزية في بناء نماذجهم ومن أهمها :

1 – نموذج (هارود – دومار)

يقوم هذان النموذجان بتحليل متطلبات النمو المستقر في الإقتصاديات المتطورة، ومن هنا تحدد متطلبات للنمو المستقر (Steady) والتي تعتمد على الدور المزدوج للإستثمار .

فمن جهة الإستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الإستثمار على الدخل والتي تحدد بقيمة المضاعف .

ومن جهة ثانية أن الإستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال زيادة التجهيزات الرأسمالية، حيث تطلق على الحالة الأولى مفهوم أثر الطلب، وعلى الحالة الثانية مفهوم أثر العرض[2] .

أ– نموذج دومر(Evsey Domar):

حاول دومر الإجابة على السؤال التالي: ماهو المعدل المطلوب للزيادة في الإستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الإستخدام التام والإجابة عن هذا السؤال تتم بربط الطلب الكلي بالعرض الكلي من خلال الإستثمار .

– الأثر المزدوج للإستثمار : حسب دومر فإن كل إستثمار إضافي له أثرين: في الفترة القصيرة على الدخل من جانب الطلب وفي الفترة الطويلة الآجل على القدرة الإنتاجية من جهة العرض .

الأثر الأول : (الأثر الكينزي) وهو يمس جانب الطلب وموضح من خلال المضاعف الكينزي الإستثماري

$$\Delta Q^d = \frac{\Delta I}{s}$$

حيث : ΔQ^d : التغير في الطلب

[1] Pascal Bailly, opcit,p02

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ،ص 89.

ΔI : التغير في الإستثمار

S :الميل الحدي للإدخار

هذا يعني أن أثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للإدخار (S)ودالة مباشرة لتغيرالإستثمار[1].

الأثر الثاني : (جانب العرض)

وبإفراض أن (δ) هي الإنتاجية الحدية لرأس المال فإن $\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$

حيث ΔY : التغير في الدخل

ΔK : التغير في رأس المال

ويقدم دومر شرط التوازن في السوق بموجب العلاقة التالية:

$$\Delta I = [\frac{1}{S}] = I\delta \square \frac{\Delta I}{I} = S\delta$$

إذن فللمحافظة على التشغيل الكامل لابد من رفع الإستثمار بمعدل نسبي سنوي هو$S\delta$ ومن ثمة فإن الدخل يضاعف بنسبة ثابتة .

ب– نموذج هارود (Harred Roy Forbes)*:

هذا النموذج هو إمتداد للنظرية العامة الكينزية للتوازن الساكن في المدى الطويل فقد حاول هارود أن يبين كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في **الإقتصاد ويعتمد نموذج هارود على ثلاثة معدلات للنمو:**

1- **معدل النمو الفعلي** (G): حيث يعبر عن التغيرات الدورية قصيرة الأجل في معدل النمو ويعبر عنه بالعلا قة التالية : $g=\frac{\Delta Y}{Y}$

حيث : ΔY : التغير في الدخل

Y : لدخل الوطني

ويمكن التعبير عنه أيضاً بـ : $gC = S$

حيث (G) تعبر عن معدل نمو الإنتاج في فترة محددة ويمكن كتابتها على الشكل ($\Delta Y / y$) ، أما (C) فترمز للإضافة الصافية لرأس المال أي (S/Y) وبإحلال هذه النسبة في المعادلة السابقة نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta K} = \frac{S}{Y} \text{ or } \frac{1}{Y} = \frac{S}{Y}$$

[1] -Beatriz Betegon,Harrod-Domar, **Dossier d'histoire de l'analyse de la croissance économique**, http://www.vcharite.univ-mrs.fr

* - هارود (R.F.Harred) : من 1990 إلى 1978 إقتصادي إنجليزي من مقالاته : " Theory An Essayon Pynamique" و الذي إعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العامة لكينز ومن ثمة سمي أيضاً بنموذج كينز للنمو .

أي الإستثمار المحقق يساوي الإدخار المحقق $I = S$ □

2- **معدل النمو المرغوب فيه** (G_W): ويعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الإقتصاد ومنه :

$$G_W = C_V = S$$

حيث: G_W : يرمز إلى معدل النمو المرغوب فيه أو يعبر عنه بـ : $(\frac{\Delta Y}{Y})$

أما C_V : ترمز إلى رأس المال المطلوب (من أجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب فيه أي $(I/\Delta Y)$

و الرمز δ فيعبر عن نفس المدلول السابق أي(S/Y) .

وعليه فإن المعادلة $G_W . C_r = S$ تشير إلى أنه إذا أريد للإقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى (G_W) **حيث يتم إستغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل فلا بد للدخل أن ينمو بمعدل**(S/C_r) في السنة أي: $G_W = S/C_r$

3- **معدل النمو الطبيعي**: وهو معدل يأخذ بالإعتبار الزيادة في السكان والتطور التكنولوجي. ويعبر عنه بالمعادلة $Gn.Cr = Or \neq s$

حيث (Gn) **يمثل معدل النمو الطبيعي .**

2– نموذج جون روبنسون[1]

بعد الحرب العالمية الثانية تحول الإهتمام من النقص في الطلب الفعال إلى موضوع التنمية، وعليه كان الهدف هو كيفية زيادة المصادر الإنتاجية خلال المدى الطويل وذلك لعدم كفاية نظرية الكلاسيك التي تم بالتحليل الساكن المتوازن .

ونظرية كينز إهتمت فقط بالتحليل قصير الأمد، وعليه ترى **(ميسز روبنسون) أن معدل النمو** في نموذج **هارود** -دومار يتأثر بعاملين الأول هو الأحوال التكنولوجية والثاني هو الميل نحو الإدخار، و**تضيف أن** هناك إهمال لعامل مهم من عوامل التنمية وهو معدل تكوين رأس المال .

حيث يتناول هذا النموذج مشكل السكان وأثره على معدل تراكم رأس المال، ومنه فإن صافي الدخل القومي في هذا النموذج يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية زائداً الأرباح الكلية. ويمكن التعبير عنه كما يلي : $Y = WN + PK$

[1]- Joan Robinson (1903-1983)لها إسهامات في الفكر الإقتصادي حيث كانت ضمن فريق عمل ساعد كينز في إعداد كتابه المعروف " النظرية العامة للشغل و الفائدة " (1936) حصلت على ديبلومها في الإقتصاد من جامعة كمبردج عرفت بإنتقادها لفكرة المنافسة التامة في إطار التوازن العام لفلراس (walras).

حيث : (Y) صافي الدخل القومي، (W) **معدل الأجر الحقيق**،(N)**عدد العمال المستخدمين** (P) **معدل الربح**،(K) **حجم رأس المال.**

وتقول ربونسن أن معدل نمو رأس المال ($\Delta K/K$) **ومعدل نمو السكان** ($\Delta N/N$) هما ما يحدد معدل النمو في الإقتصاد،حيث عندما يكون $\Delta N/N = \Delta K/K$ يكون الإقتصاد في **حالة توازن عند الإستخدام التام ويطلق على** هذا التوازن إسم العصر الذهبي الذي يعني نمو مستقر[1].

– محدودية الإستفادة من نموذجي هارود ودومر في إقتصاديات الدول النامية

قد لا يمكن إعتماد هذين النموذجين في الدول النامية وذلك للأسباب التالية :

1- يستهدف النموذج حماية الإقتصاد المتطور من السقوط في هاوية الكساد الدوري ولم يستهدف توجيه برامج التصنيع في الإقتصاد النامي .

2- **يعتمد النموذج على نسبة عالية من الإدخار ومعامل**رأس المال الإنتاجي في حين أنه في الدول النامية **معظم الناس يعيشون على حد الكفاف .**

3- يرى البرفيسور " هيرشمان[2]" **أن القيمة الحالية والمستقبلية للنموذج تعتمد على الميل للإدخار**[3] **وعلى** راس المال وهما منخفضان في الدول النامية .

4- البطالة الهيكلية:حيث أن الدول النامية تعاني من بطالة هيكلية وليس من نقص في **الطلب .**

5- يقوم النموذج على عدم تدخل الحكومات في الإقتصاد لكن الأمر غير ذلك تماماً في الدول **النامية .**

6- **التجارة الخارجية:حيث يعتمد النموذج على إقتصاد** مغلق لكن في الدول النامية هناك الإعتماد **على الخارج.**

الخلاصة لا يمكن الاستفادة بشكل كبير من هذا النموذج في الدول النامية وعليه يقترح البروفيسور" هيرشمان "على الدول النامية أن تعتمد على **نفسها لحل مشاكلها العالقة .**

3– نموذج بارو -Baroo [4]- **(دور الدولة في النمو الإقتصادي)**

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 103-104.

[2]- Alberto –Hirshoman هريشام إقتصادي أمريكي مولود في برلين (1915) حائز على دكتوراه في الإقتصاد 938 ،كان خبير في مخطط مارشال، إهتم في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعلوم السياسية، له عدة مؤلفات، عمل في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .

[3]- أحمد عساف ، علاء الدين صادق ، **الإقتصاد الكلي** ،دار الفكر ، 2013، ص 85.

[4]- Rebert Barro روبرت بارو المولود في نيويورك سنة 1944 وهو إقتصادي معاصر من مؤسس التيار الرأسمالي اليبيرالي في مجال الإقتصاد الكلي الكلاسيكي عرف بأعماله في مجال محددات النمو الإقتصادي، **حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1995 صدر له مقال مشهور سنة 1974 برهن فيه على أن أهم مصادر تمويل الإنفاق هي الديون والظرائب سنة 990 ، بين بأن من أهم عوامل النمو الإقتصادي ضمان حق الملكية، وحرية التجارة المحلية والخارجية .**

لقد إهتم بارو بالرأس المال العمومي والمتمثل في نفقات الدولة على الهياكل القاعدية النقل، التعليم الصحة والأمن فالنمو يكون نتيجة الإنفاق العمومي (إستثمارات عمومية) أي أن نشاطات الدولة هي مصدر النمو الداخلي .

4- نموذج سولو[1] للنمو

تم إنشاء هذا النموذج خلال الخمسينيات من القرن الماضي من قبل روبرت سولو (جائزة نوبل 1987)،وجرى تمديد هذا النموذج خلال الستينيات من قبل دافيد كارس(1965) وكوتمبانس(1965) وأصبح يعرف بإسم النموج النيوكلاسكي للنمو وكان أساس هذا النموذج في الواقع يوجد في العمل الذي قام به رامسي سنة 1920 إلى درجة أنه كان يسمي بنموذج رامسي لكن رامسي لم يعمر إلا 26 سنة(1930). ومن الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج إهماله لأثر التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي وأيضا إهماله لدور رأس المال في النمو بينما تم التركيز على نسبة العمل إلى رأس المال.

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق على النمو الإقتصادي

لحجم الإنفاق الكلي إرتباط بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد مكونات الإنفاق الكلي، فالإنفاق الإستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنجزها الدولة مما ينعكس على النمو الإقتصادي، أما الإنفاق التحويلي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع للآخر بهدف إحداث التنمية المتوازنة[2].

وعادة ما يستعمل مصطلح الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الإقتصادي حيث :

$$GDP = C + I + G + (x - m)$$

وحيث(C):الإستهلاك،(I):الإستثمار،(G):الإنفاق الحكومي،(M – X):صافي الصادرات،كما تتأثر سياسة الإنفاق الحكومي بطريقة التمويل المعتمدة .

أ- مدى فعالية طريقة تمويل سياسة الإنفاق االعمومي وأثرها على النمو الإقتصادي

إن تأثير زيادة حجم الإنفاق الحكومي على مستوى الناتج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي وذلك حسب الحالات التالية:

[1]- (Robert Merton Solow) مولود في 924 ، إقتصادي أمريكي، معروف بنظريته حول النمو الإقتصادي –نموذج سولو – حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1987.

[2]-فؤاد عبد الرحمان نوزاد، مرجع سابق ، ص 63

1- فعالية سياسة الإنفاق العمومي في حالة التمويل المحلي للإنفاق العمومي

إن من أبرز أشكال التمويل المحلي هو بيع السندات الحكومية أو الإقتراض من الجهاز المصرفي، غير أن تواضع الأسواق المالية في الدول النامية قد يجعل بيع السندات قليل جداً إلى درجة إعتباره مصدراً محدوداً ولا يعتد به .

كما أن الإقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث أثاراً إيجابية وخاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية، وذلك عكس الإقتراض الأجنبي،كما أن التوسع النقدي لتمويل النفقات يؤدي إلى زيادة الإيرادات وذلك بإفتراض ثبات التوقعات التضخمية .

وهكذا فإن الحد الأقصى للإنفاق الحكومي يتحدد بمصادر تمويليه حيث يكون تحكم الحكومة في بعض المصادر محدودا فإنها تلجا في هذه الحالة إلى زيادة الإيرادات من المصادر الآخرى، فإذا وقع الإختيار على التمويل التضخمي فعلى الحكومة تحمل معدل تضخم أكبر .

2- فعالية سياسة الإنفاق العمومي في حالة التمويل الخارجي للإنفاق العمومي

ففي حالة عدم كفاية المصادر التمويلية المحلية تلجأ الدولة إلى التمويل الأجنبي وذلك لتغطية العجز الهيكلي بين الإدخار و الإستثمار، وفي هذا الصدد قد نكون بصدد عجز توأم* أي وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات[1] .

وفي هذا الصدد فإن التمويل الخارجي قد يتم بثلاث طرق وهي:

- المنح: وقد تتخذ شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، وهي لاتحتسب كدين عمومي وعادة حجمها منخفض.

- القروض بشروط ميسرة: وهي تلك التي تمنحها الهيئات النقدية الدولية بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بالسوق ولأجل طويل .

- الإقتراض التجاري: وهذه الطريقة تتوقف على توفر البنوك على السيولة، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الإقتراض من الخارج وبالتالي عندما ندخل قطاع التجارة الخارجية علينا إعتماد المعادلة التالية [2]: $Gd + Gi = E + CA$

[1]- سيتم التطرق لمكونات ميزان المدفوعات في المبحث الرابع .

*: dificits jumaux

[2]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 133.

حيث Gd: يمثل الإنفاق الحكومي على السلع المحلية و(Gi): يمثل الإنفاق الحكومي على السلع الخارجية و(E): يمثل حصيلة الإيرادات العامة، أما (CA): فيمثل العجز في ميزان التجاري.

علماً بأنه خلال التسعينيات لجأت معظم الدول النامية إلى الإقتراض من الخارج ولكن بسبب نمو الإنفاق الحكومي لم تستطع هذه الدول الوفاء بإلتزاماتها المالية مما سبب لها الكثير من الإضطرابات الإجتماعية وحتى السياسية[1] .

3- تمويل الإنفاق الحكومي بالإعتماد على الإيرادات الريعية

إن هذا النوع من التمويل يميز بالخصوص الدول النفطية(حالة الجزائر)، حيث تعتمد في توجيه مسارها الإقتصادي على الإيرادات النفطية، فحين زادت هذه الإيرادات تعاظمت بالمقابل النفقات العامة، علماً بأن أغلب الإنفاق العمومي في هذه الحالة كان إنفاقاً إستهلاكياً ولم يكن إنفاقاً إنتاجياً، وبالتالي لازال الإعتماد على النفط لم يستغل بطريقة سليمة قصد بناء إقتصاد إنتاجي بدلاً من الإقتصاد الريعي .

ونظراً لتعرض أسعار النفط لكثير من الهزات في الأسواق العالمية وتأثير ذلك على إقتصاديات الدول المعنية عمدت هذه الأخيرة إلى إستحداث صناديق قصد إدارة هذه العوائد النفطية وذلك باللجوء إليها في فترات إنخفاض الأسعار ومن أمثلة ذلك الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية وصندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر[2].

الخلاصة أنه إضافة إلى مصدر التمويل للإنفاق العام، فإن هناك عدة عوامل أخرى تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق وذلك في تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ومن بينها نوع الإنفاق (إستثماري، إستهلاكي) .

ب- محددات تاثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج من خلال عاملين أساسين :

1- العرض الكلي

يساهم الإنفاق العمومي بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة المقدرة الإنتاجية للإقتصاد(العرض الكلي من السلع والخدمات)، وذلك وفقاً لما يتوفر عليه من عوامل إنتاجية والمتمثلة في اليد العاملة ورأس المال

[1]- فادي خليل، **عجز الموازنة في الدول العالم الثالث وأساليب معالجته –حالة سوريا** ، مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الإقتصادية ، 2004 ، عدد واحد ص 103.

[2]- أنشىء هذا الصندوق سنة 2000 بموجب المادة 10 من قانون المالية لسنة 2000 .الجريدة الرسمية ، رقم 37

والموارد الطبيعية والفن الإنتاجي[1] وفي نفس السياق وحسب النظرية الكلاسكية فإن الإنتاج في الإقتصاد يمكن تحديده من خلال المعادلة التالية : $Y = A.F(K,L)$

حيث : (K): تمثل رأس المال،(L):العمالة،(A):العامل الفني التكونولوجي، ومن أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة:دالة إنتاج **كوب دوغلاس** (COBB-DOUGLAS)وذلك كما يلي: $Y = A.K^{\alpha}L^{1-\alpha}$

حيث أن α تشير إلى نصيب رأس المال في قيمة الإنتاج، أما $(1-\alpha)$ فترمز الى نصيب العمالة .

وفي هذا المجال أوضح " بارو (BARRO) أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي وذلك بشرائها جزءاً من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياها من اجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص .

وبالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني يتجلى من خلال دوره في زيادة حجم الموارد الإقتصادية ورفع درجة تأهيلها ويساهم الانفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية تبعاً لإختلاف طبيعة هذا الإنفاق:

- فالإنفاق الإستثماري يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس على نمو الناتج .

- أما الإنفاق التحويلي الإقتصادي فيعمل على تحويل عناصر الإنتاج من قطاع لآخر قصد إحداث التنمية المتوازنة .

أما الإنفاق التحويلي الإجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل مما ينعكس على زيادة الناتج .

2- الطلب الكلي الفعال: على إفتراض ثبات القدرة الإنتاجية للإقتصاد فإن حجم الناتج الوطني يتوقف على الطلب الفعال أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الإستهلاك والإستثمار، ومن هنا فإن الإنفاق العمومي يؤدي إلى التأثير على مستوى التشغيل الكلي وفي مستوى الناتج الوطني الإجمالي عن طريق تأثيرهما على مستوى الطلب الكلي الفعال وعموماً فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتوقف على عنصرين أساسين :

[1]- أحمد علي البشاري ، **السياسة الإقتصادية اليمنية ، (سياسة الإنفاق العام)**، دار الطرفجي ، 1990 ص 23.

- تأثير **الإنفاق العمومي على الطلب الفعلي الذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته (جانب الطلب الكلي)** .

- تأثير الطلب الفعلي على الناتج الوطني الذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي(جانب العرض الكلي)[1].

جـ – تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي : إن تأثير هذه السياسة يتضح **من خلال التحليل التقليدي لمنحى(IS – LM)**، فمنحنى (IS) يبين مختلف نقاط أسعار الفائدة والناتج الذي يتحقق عند توازن سوق السلع ويتميز هذا المنحى بميل سالب لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى **زيادة الإنفاق الإستثماري.**

أما المنحى (LM) فيبين من جهة أخرى نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عنده سوق النقد، وميل هذا المنحى موجب فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى إنخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية.

الشكل الموالي يوضح التوازن الإقتصادي حسب نموذج (IS – LM):

الشكل رقم 22 : التوازن الإقتصادي حسب نموذج (IS – LM)

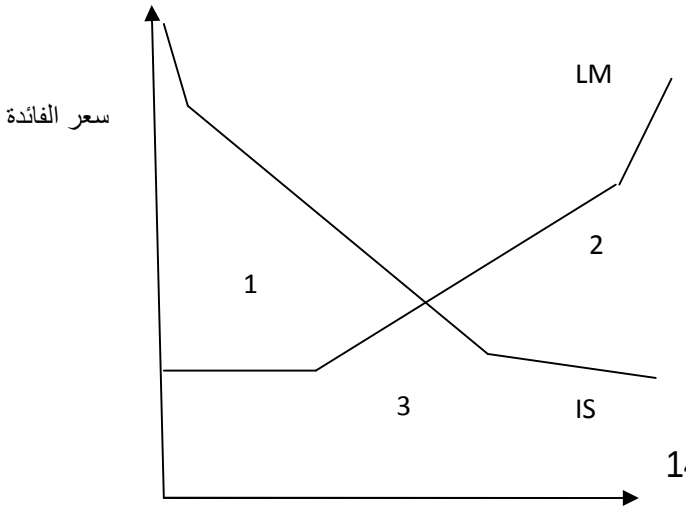

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق،ص 141

إن المنحى مقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية:

المنطقة الكينزية (1) حيث يكون منحنى (IS) شبه عمودي و المنحنى(LM) **شبه أفقي حيث تكون دالة** اللإستثمار غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة .

[1]- أحمد علي البشاري ، مرجع سابق ، ص 24.

-المنطقة الكلاسيكية (2) : **حيث يكون المنحى** (IS) أفقياً و المنحنى (LM) **شبه عمودي حيث يكون الإستثمار حساس لسعر الفائدة كما يقربه الكلاسيك و النيوكلاسيك.**

-المنطقة الوسطى (3) **وهي تجمع بين وجهة نظر الطرفين**[1]**،حيث** يمكن تحليل هذا التاثير على المديين القصير و الطويل .

1- أثر سياسة الإتفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الآجل القصير

فحسب النموذج الكينزي فان تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير سلباً على مجملات الطلب وعلى **حجم الدخل** مباشرة وهو يؤدي إلى إنخفاض حجم العمالة (نشوء مضاعف سلبي) ويؤدي أيضاً إلى إنخفاض في معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف.

الشكل الموالي يوضح تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل رقم 23 :أثر الزيادة / التخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

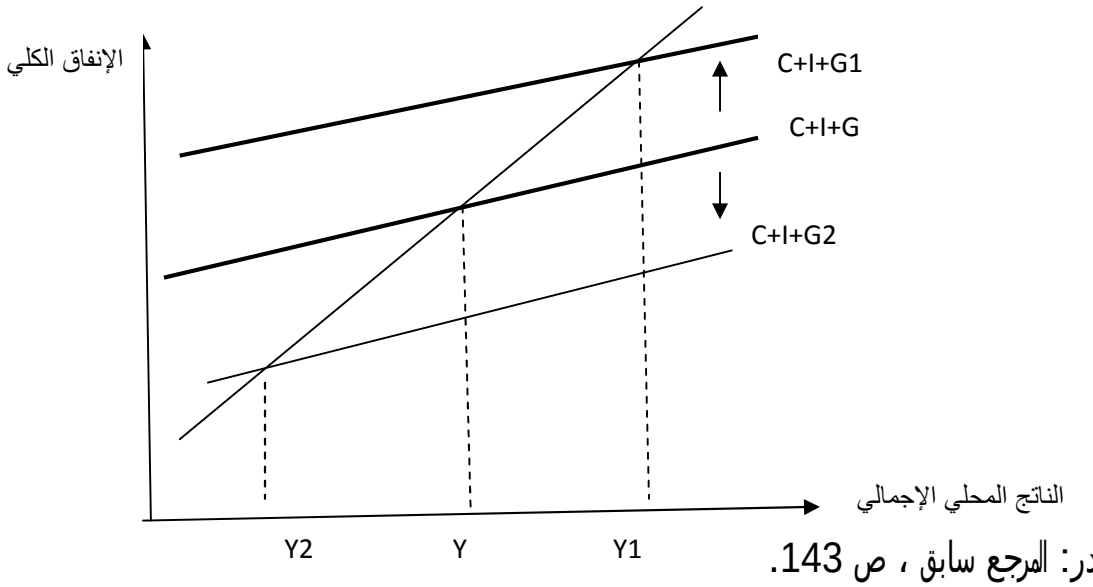

المصدر: المرجع سابق ، ص 143.

فمن خلال الشكل نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى G_1 تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى (C + I + G_1) **مما يؤدي تقاطع الخط 45 °** في نقطة **أعلى.**

أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلى (G_2) فهذا يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى (C + I + G_2) مما يؤدي إلى تقاطع المنحى في نقطة أقل من المستوى السابق وبالتالي فإن تدخل الحكومة **يكون حسب الظرف الإقتصادي الذي يمر به الإقتصاد (فجوة إنكماشية او تضخمية).**

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 144.

2- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل

تعمد الدولة إلى تطبيق سياسة إنفاقية كهدف إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية على المدى البعيد (زيادة الإنتاج)، وذلك بتوجيه الموارد المتاحة إما مباشرة عن طريق الإستثمار العام وإستغلال الموارد الطبيعية، إرساء البنى التحتية أو بشكل غير مباشر عن طريق تسهيل إنتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من النشاط الإقتصادي[1].

أو توجيه الموارد التي هي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى .

وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الأجل الطويل[2]، ولقد تناولت النماذج الإقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل و التي إرتبطت بنظريات النمو الحديثة، وفي إطار هذه النظريات فان مختلف الدراسات أضافت الإنفاق العمومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل، وذلك من خلال تأثير مختلف أنواع هذا الإنفاق على الإنتاجية ونمو الناتج.

وأخيراً نشير إلى أن الإستثمار الحكومي له أثاراً إيجابية على النمو الإقتصادي في الآجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة.

3- الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق العمومي على نمو الناتج الإجمالي المحلي: إن سياسة الإنفاق العمومي وبفعل عامل الزمن سوف تتفاعل لتولد تأثيراً على الدخل والإستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والعجل[3] فحسب كينز فإن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للإستهلاك مرتفع من شأنه تحفيز الطلب المحلي ومن ثمة زيادة الإنتاج و الدخل كما هو موضح في المخطط التالي .

---

[1]- حميدي الصباحي، **دراسات في الإقتصاد العام ، نظرية المالية العامة و السياسات المالية** ، دار النشر المغربية،1982 ، ص 146

[2]- علي كنعنان ،**إقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية** ، منشورات الحستين ، سوريا ، الطبعة الأولى 1997 ص 219

[3]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 148

مخطط رقم 06 : أثر المضاعف و المعجل

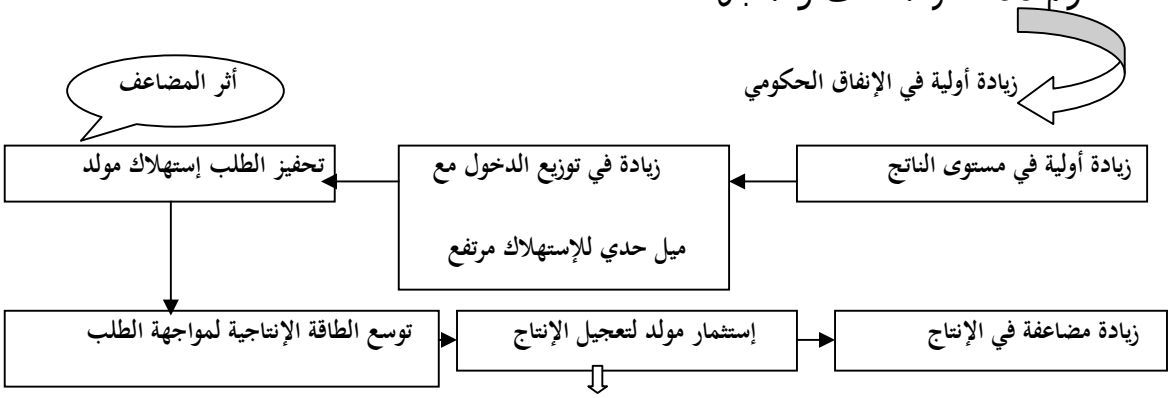

يوضح هذا المخطط التلخيصي أن زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإستثماري منه سوف يولد زيادة في الدخل ثم زيادة في توزيع الدخول، ثم تحفيز الطلب وتمتص السلع المعروضة ومنه يتشجع المنتجون لزيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) وتعجيل الانتاج من خلال توسيع الطاقة الانتاجية (أثر المعجل)، ولقد سبق وأن عرضنا كيفية عمل كل من المضاعف و العجل في المبحث الأول .

وخلاصة ما سبق عرضه هو أن الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي والمتمثلة في مبدأ المضاعف و المعجل يتطلب توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنخفاض وهذه الخاصية (المرونة) تجعل من تطبيق النظرة الكينزية في مجال الإنفاق العمومي على الدول النامية من الصعوبة بمكان، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

المبحث الثاني

أثر سياسة الإنفاق العمومي على التشغيـــل

إن معضلة التشغيل كانت ولا تزال من بين القضايا الهامة التي حركت أقلام المفكرين والإقتصاديين **والفلاسفة**، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من إهتمامات الحكومة فحسب، بل إمتدت إلى **المنظمات الإجتماعية المهنية سواء الدولية أو المحلية**.

وفي هذا الصدد[1] يعتبر التوظف الكامل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية، فما المقصود بالتوظف (التشغيل) الكامل ؟

المطلب الأول: الإطار النظري للتشغيل

أ–ماهية العمالة الكاملة

يقصد بمصطلح العمالة الكاملة " أنا ذلك المستوى من العمالة الذي يتحقق من خلال الإستخدام الكفء لقوة العمل مع قبول وجود معدل عادي من البطالة[2] الذي ينتج عن التغيرات والظروف الهيكلية **للهيكل الإقتصادي** [3].

ومن هذا فإنه لا يقصد بالعمالة الكاملة أن يتمتع كل فرد من أفراد القوة العاملة بالتوظف بحيث لا يوجد أي عامل عاطل، لكن تعني إيجاد الفرصة لكل من يرغب في العمل، فتتحقق العمالة، حتى وإن وجدت بطالة إختيارية تتراوح نسبتها بين **3% و4 %** من القوة العاملة، ويرجع تقدير هذه النسبة والسماح بها إلى إعتراف الإقتصاديين بسوء تنظيم سوق العمل، مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتناسب **وكفاءته: أي أن العمالة الكاملة تتحقق بالرغم من وجود بعض العمال العاطلين .**

المفهوم التقليدي للتشغيل

يقصد بالتشغيل بالمفهوم التقليدي على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"[4]

وما يعاب على هذا المفهوم أنه لا يأخذ في الحسبان الإختصاصات والشروط التأهيلية التي يجب أن يتوفر **عليها العامل كما لايراعي المؤسسة** المستخدمة (لا يحددها) والمكونة لليد العاملة المؤهلة .

---

[1]- تاجر محمد علثم ، مرجع سابق ،ص 324.

[2]- في و.م.أ هذا المعدل قد يصل إلى 5 أو 6%.

[3]- وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 158.

[4]- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد–حالة الجزائر–ديوان المطبوعات،2010، ص 36

المفهوم الحديث للتشغيل

إن مفهوم التشغيل ليس معاكساً للبطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الإستمرارية في العمل وضمان التعيين و المرتب للعامل تبعاً لإختصاصه ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها، مع ضمان حق العامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات المهنية الجماعية .

ولقد حدد (MARC Olivier) مفهوما دقيقاً للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

-إستخدام جزء من عمل إجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل .

-إستعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والإستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل[1].

وعلى العموم وفي مجال إعطاء مفهوم حديث للتشغيل فإنه تم التوصل إلى أن التشغيل هو إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق التكوين والتدريس، الحق في الإمتيازات عبر مساره المهني (ترقية، راتب ..) الحق في الإمتيازات من الخدمات الإجتماعية والتأمين والتقاعد حسب القوانيين السارية المفعول .

ب– البطالــة في المدارس الاقتصادية:

تعتبر البطالة ظاهرة إجتماعية كاملة سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً[2]، كما أن إنتشار هذه الظاهرة يعتبر مؤشراً لضعف الأداء الإقتصادي الوطني، وقصور الجهاز الإنتاجي[3]، ولا شك أن البطالة هي معضلة حقيقية للإقتصاد المعاصر.

وقد تعاقبت مدارس إقتصادية مختلفة على تفسيرها ومحاولة التصدي لأثارها الإقتصادية والإجتماعية والتنموية[4]، ولذلك سنحاول في هدا العنصر تبيان مفهومها وكيفية قياسها وكدا تفسيراها عبر مختلف المدارس الإقتصادية وكذا أنواعها .

أولا :معني البطالة

لقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل على أنه "كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى "

---

[1]- ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، 37.

[2]- إسماعيل عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 151

[3]- مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2008، ص 232.

[4] - بسام الحجار، مرجع سابق ، ص 321.

أو بمعنى آخر أن العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون للعمل، **والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب**[1].

وتقاس البطالة بما يسمى بمعدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين من قوة القوة العاملة إلى إجمالي القوة العاملة، وذلك كما يلي :

$$\text{معد البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ثانيا : مفهوم البطالة في المدارس الإقتصادية

تعتبر البطالة **مشكلة ذات** أبعاد تاريخية وجغرافية واجهت العالم قديماً وحديثاً فهي **ترتبط بمراحل التطور الإقتصادي ولعل تنوع أشكال وأنواع البطالة (كما سنرى لاحقاً) هو أحد العناصر المفسرة** لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها عبر التاريخ سوف نتطرق في هذا العنصر لأهم المدارس التي تناولت تفسير البطالة .

1-البطالة عند الكلاسيك

يركز الكلاسيك تحليلاهم في شان البطالة على المدى الطويل ويربطون ذلك بالمشكلة السكانية وتراكم راس **المال والنمو الإقتصادي وكذا الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، كما أن الكلاسيك يؤمنون بمبدأ التوازن** العام بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له[2]، كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطىء لسوق العمل وفي حالة وجودها فإن آلية الأجر كفيلة بإستعاب اليد العاملة العاطلة[3].

فبالنسبة لجانب الطلب على العمل فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي و وفقاً لقانون تناقص الغلة فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظف ومنه سيلتزم الأمر زيادة في الأجر الحقيقي .

أما بالنسبة لجانب عرض العمل فهو مثل الطلب عليه يعتمد على الأجر الحقيقي ومن العرض والطلب يتكون سوق العمل فعند تعادل الطلب مع العرض على العمل يتحدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل) ومنه يتحدد المستوى التوازني للتوظف .

الشكل الموالي يوضح عملية التوازن في سوق العمل في حالة جمود الأجور .

[1]- إسماعيل عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 151.

[2] - أي قانون ساي للمنافذ .

[3] - ناصر دادي ، مرجع سابق ، ص 20.

شكل رقم 24 : نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

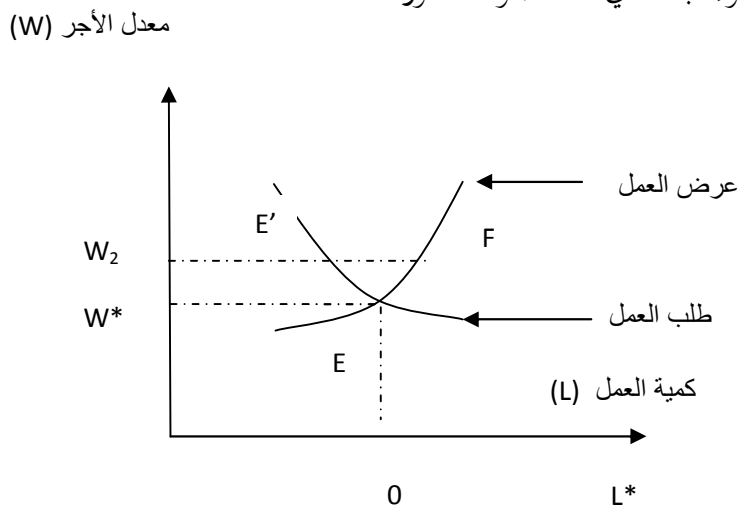

المصدر : ناصر دادي عدون،مرجع سابق، ص 21.

حيث أن : E : نقطة التوازن بين العرض و الطلب على العمل

OL^* : كمية العمل في التوازن

OW^* : معدل الأجر في التوازن

و الخلاصة أن الكلاسيك لا يستبعدون حدوث بطالة و لكن يصنفوا ضمن البطالة الإختيارية حيث أن العمال هم من يرفض العمل عند مستوى معين من الأجور.

2-البطالة عند النيوكلاسيك

يرى المفكرون الإقتصاديون النيوكلاسيك أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة التامة[1] وذلك على أساس جملة من الفرضيات وأهمها :

- تجانس وحدات العمل .
- حرية تنقل اليد العاملة .
- بيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع .

وإن حجم قوة اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق حيث تعطى دالة الطلب على العمل بالشكل التالي:[2]

$$Dt = y\left(\frac{W}{P}\right) \quad f\left(\frac{W}{P}\right) < 0$$

[1]- مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2009 ، ص 240.

[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 22.

حيث : Dt : الطلب على العمل، $(\frac{W}{P})$ الدخل الحقيق، W :معدل الأجر الإسميP : المستوى العام للأسعار .

وهده الدالة تعرف على اها دالة متناقصة بدلالة الاجر الحقيقي .

أما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيق $(\frac{W}{P})$ وحسب الشكل التالي :

$$Qt = y(\frac{W}{P}) \quad f(\frac{W}{P}) > 0$$

كما أن النيوكلاسيك نبهوا إلى وجود بطالة دورية وهيكلية يتوجب معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل[1].

والخلاصة أنه بالنسبة للنيوكلاسيك فإن وجود البطالة سببه إرتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل[2] ، من جهة والمساواة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الإسمي من جهة آخرى، وبالتالي يتحقق الأجر الحقيقي، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي بطالة إرادية .

3- البطالة في الفكر الماركسي

يرى كارل ماركس والمنتمون إلى مدرسته الفكرية أن الرأسمالية تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن وذلك عن طريق زيادة الإستثمارات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج،أي زيادة في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة في الأجور والنتيجة أن يحدث قصور في الطلب الفعال ومنه فائض في عرض السلع يؤدي إلى التقليص من العمال ومنه بطالة إجبارية .

فبالنسبة إلى ماركس الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الإستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الإرتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة .

4-البطالة في الفكر الكينزي

كان الكلاسيك والنيوكلاسيك ينظرون إلى الإدخار والإستثمار على اهما وجهان لعملة واحدة ،التعادل بينهما أمرا طبيعيا، لكن التحليل الكينزي أدخل بعض العوامل التي تؤثر عليهما، حيث أن إختلالهما يؤدي

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سابق ، ص 241.

[2] - الإنتاجية الحدية للعمل وي قصد ا نسبة المخرجات إلى المدخرات وبصفة عامة يعرف مصطلح الطاقة الإنتاجية بأنه حجم عدد الوحدات التي يتم إنتاجها خلال فترة معينة .

إلى إضطربات في الدخل الوطني فحسبه إذا إفترضنا أن حجم الإدخار أكبر من حجم الإستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي تراكم السلع وبالتالي إنخفاض الأسعار ومنه إنخفاض الأرباح ويقل الناتج مما يعني تزايد الطاقة العاطلة أي حدوث بطالة .

أما إذا إفترضنا أن حجم الإستثمار أكبر من حجم الإدخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي وعليه سوف ينخفض مخزون السلع وتتزايد المبيعات وترتفع **المبيعات والأرباح، وتشغل** الطاقات العاطلة مما يعني إنخفاض في مستوى البطالة [1].

ويضيف كينز أنه للرفع من مستوى الإستثمارات يجب تدخل الدولة من خلال سياسة إستثمارية عامة تعوض النقص في إستثمارات القطاع الخاص .

أما الكينزيون الجدد فقد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى المستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية إنطلاقاً من نماذج النمو الكينزية مثل:نموذج هارود، كالدور جون روبنسون وغيرها، والتي إستخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء وتحليل هذه النماذج مع إعطائهم للبعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الإقتصادية

5– تفسير البطالة وفق منحنى فيلبس(1958 A .N.Philips)

إن منحنى فيلبس يعبر عن" وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل إرتفاع الأجر الإسمي ومعدل البطالة"[2].

ولقد ساهمت أبحاث كل من "ليبسي" (1960-R-Lipsey) **وبول ساموبلسون** (P.Samuelson) **وسولو** – R.M-Solow - بتطوير هذه الفكرة إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يفسره منحنى فليبس، الشكل الموالي:

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 25.

[2]- دانيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992، ص 225.

شكل رقم 25 : منحنى فليبس

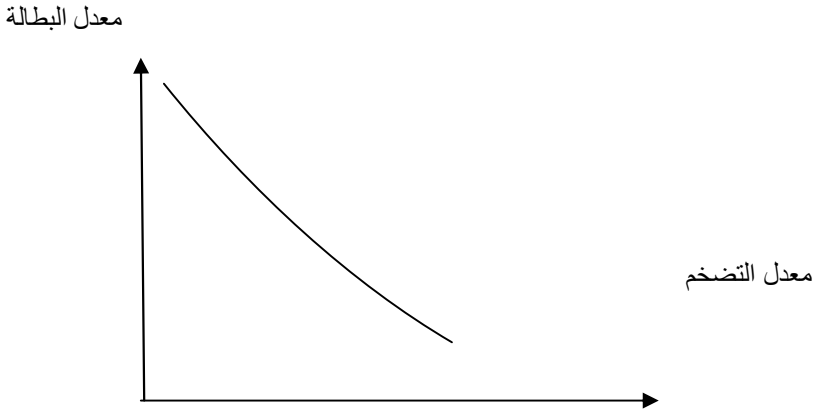

المصدر : ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 28

فمن خلال تحليل فليبس يمكن إستخلاص بأنه: من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك إرتفاع معدل التضخم ومن هنا على الحكومات أن تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وأن تقبل ما يعادلها من معدل البطالة ومعدل التضخم ومن ثمة تقوم برسم سياستها النقدية والمالية .

لكن مع بداية التسعينيات لوحظ تزامن إرتفاع معدل البطالة مع إرتفاع معدل التضخم (أوما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation)[1] وهذا ما شكل نقداً لاذعاً لهذا المنحنى .

ج – اهم النظريات المفسرة للبطالة

1– النظريات النقدية في تفسير البطالة

يرى رواد هذه النظريات أن سبب البطالة هو عامل نقدي بحت وأن علاجه يكمن في إستعمال أدوات السياسة النقدية، ومن أبرز هؤلاء المفكرين نذكر:هوتري (Howtrey) وفيكسل (Viskell) من مدرسة شيكاغو،حيث يذهبان إلى القول بأن البطالة إختيارية وليست إجبارية وأن مواجهتها تكمن في عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق" .

أما فريدمان فإنه يقول لا يمكن قبول منحنى فيلبس إلا في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن هذا المنحى يأخذ شكلاً مستقيماً عمودياً يحدد معدل بطالة طبيعية ويبين عدم فعالية السياسة الإقتصادية في مكافحة البطالة إلا في المدى القصير[2].

[1]- رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة** ، مطابع الرسالة ، الكويت 1997، ص 183.

[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 30.

2- النظريات الحديثة في تفسير البطالة والتشغيل

لقد تناولت المدارس السابقة (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية **والكينزية**) **مشكلة البطالة من خلال وجود** سوق تنافسية للعمل، تتقاطع فيه منحنيات الطلب والعرض بحيث يتحدد الآجر التوازني ومنه مستوى التشغيل التقريبي، لكن زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة مع بداية التسعينيات جعل هذا التفسير عاجزا عن إعطاء الجواب الكافي لهذه الظاهرة، فظهرت بعض النظريات تحاول إعطاء تفسير من زوايا أخرى لمشكل البطالة ومن أهمها[1] :

ا- نظرية رأس المال البشري

ومؤسسها (Beher shull) **سنة 1964**، ويركز تفسيره على تكوين رأس المال البشري حيث أن الفرد يضحي بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدرته وتأهيله.

ب – نظرية تجزئة سوق العمل

وظهرت على يد (D.B Doernbevg ,MPiore) خلال فترة الستينيات تفسر وجود البطالة إلى تجزئة قوة العمل على أساس العرق، والنوع، و السن والمستوى التعليمي وتعطي خمسة أسواق رئيسية وهي :

الأسواق الداخلية (موارد بشرية داخل المؤسسة)- السوق الخارجية (يد عاملة من خارج المؤسسة) – السوق الأولية – تضم الوظائف الأكثر أجراً وإستقراراً – السوق الثانوية:تضم الوظائف الأقل أجراً **وإستقراراً** – السوق الرئيسية (تضم المؤسسات الكبرى ذات الفنون الإنتاجية الكثيفة) .

ج- نظرية البحث عن العمل

وتفسر البطالة بين الوافدين الجدد لسوق العمل بعدم دراستهم لسوق العمل (خاصة الشباب) فهم ينتقلون من وظيفة إلى أخرى (وجود بطالة) أي بطالة إختيارية .

د- نظرية البطالة الهيكلية

فقد ظهرت هذه النظرية خلال التسعينيات من القرن الماضي بسبب تطور المستوى الصناعي حيث تعرضت بعض الفئ**ات للبطالة بسبب عدم قدرتها على التأقلم مع الفنون الإنتاجية الحديثة .**

[1]- ليلى الخواجة ، دراسة تحليل ظاهرة البطالة السافرة، علاقتها بسوق العمل في مصر ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 ، ص 192.

هـ – نظرية إختلال التوازن[1]

جاءت لتفسر معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال تسعينيات القرن الماضي حيث قام الفرنسي (E.Molinvand) بتحليل البطالة على أساس سوقين وهما سوق السلع **وسوق العمل حيث يفسر** وجود البطالة بسبب عجز هذين السوقين عن التغير بالسرعة المطلوبة لتحقيق التوازن المطلوب.

المطلب الثاني: تصنيف البطالة

لقد صنف الإقتصاديون البطالة إلى **أصناف** أساسية حسب النظريات الاقتصادية التي تناولتها **وأن التمييز بين** أنواعها يعتبر **أمرا** في غاية الأهمية وذلك لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن من جهة ومن جهة ثانية **قصد التعرف على السبل الكفيلة للحد منها .**

أ– انواع البطالة : إن أهم هذه الأ**نواع تتمثل فيما يلي** :

1– البطالة القسرية

ويمكن تعريفها على اها تتمثل في وجود قوة عمل قادرة وراغبة في **العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملاً** ولمعالجة هذا النوع من البطالة يجب تدخل الدولة بإتخاذ إجراءات وتدابير (سياسة) معينة[2].

2–البطالة الإحتكاكية

وهي بطالة تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال، كما تحدث حسب الوقت الذي **يقضيه الباحثون عن العمل للحصول على فرصة عمل**[3]**، وقد تنشأ أيضاً نتيجة** التقلبات العشوائية للطلب فهي بطالة مؤقتة تتوقف مدها على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق **العمل .**

3–البطالة الهيكلية

هذا النوع من البطالة يحدث طوعياً نتيجة جملة من الاسباب منها على الخصوص:

- البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحات الأشخاص العاطلين.
- توافر الوظائف الملائمة في اقاليم جغرافية تصعب الإقامة بها.
- تفاوت الأجور بين المناطق والمنشآت المختلفة[4].

---

[1] - دانيال أرنولد ، مرجع سابق ، ص 207،210.

[2]- محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 164.

[3] - **جيمس** جوارتي ، مرجع سابق ، ص 202.

[4] - **هوشيار معروف ،مرجع سابق** ، ص 211.

ومن زاوية أخرى تحدث نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الإقتصاد الوطني مردها حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجع إلى تغير في المستوى التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات في سوق العمل نفسه .

3- البطالة الدورية

وتحدث كنتيجة حتمية للتقلبات الدورية للنشاط الإقتصادي – الدورة الإقتصادية – حيث تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الإتجاه النزولي وبالتالي تنضم مجموعة من العمال إلى العاملين **العاطلين أصلاً** .

ويتطلب علاج هذا النوع من البطالة إتباع سياسات إقتصادية تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ففي الأولى **نلجأ** إلى زيادة مستوى الطلب الكلي (تشجيع التصدير، الإنفاق الحكومي، إنقاص الواردات **و** الضرائب) أما في الدول النامية فإنه من الضروري إستغلال الموارد العاطلة قصد زيادة الدخول ومن ثمة زيادة الإنتاج ومن ثمة زيادة الطلب الكلي[1].

5- البطالة المقنعة

ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن مؤشراها إنخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر او دون الصفر[2]وقد تستمر هذه البطالة لفترة طويلة إلى غاية حدوث تغيرات او تحولات جدرية في الإقتصاد والمجتمع وإدارة الدولة .

6- البطالة الإجبارية

وهي حالة تسريح العمال لأسباب مختلفة وبالتالي لا يجد الداخلون إلى سوق العمل فرص للشغل .

7- البطالة التكنولوجية

وتحدث نتيجة إدخال تكنولوجيات حديثة تحل محل العمل اليدوي وبالتالي تسريح عدد من العمال، وهذا النوع يظهر بشكل جلي في **إقتصاديات الدول النامية**[3] .

[1]- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 234.

[2]- **هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 213.**

[3] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 238.

ب– أثر سياسة الإنفاق العمومي على مكونات الطلب الكلي

أولا : سياسة الانفاق العمومي واثرها على الإستثمار الكلي

إن الإنفاق الحكومي بمختلف أشكاله له أثاراً إيجابية على جمع **الإستثمار الكلي، حيث يمكن إستخدامه** كوسيلة فعالة قصد معالجة ظاهرة الكساد وكذا نقص الإستثمارات الخاصة ويكون هذا الإنفاق أكثر إيجابية خاصة إذا كان منتجاً[1]، **ومن هذا المنطلق فإن سياسة الإنفاق العمومي قادرة على زيادة مرونة** الجهاز الإنتاجي، ومن ثمة التأثير إيجابياً على زيادة الدخول الفردية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإدخارات الفردية التي تنعكس على معدل الإدخار الوطني[2].

إن الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق العمومي على الإستثمار يتوقف على عدة عوامل أهمها[3]:

- درجة النمو الإقتصادي .
- الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الوطني .
- الميل الحدي لاستهلاك غالبية السكان .

ونظراً لإستخدام الدولة لأكثر من وسيلة قصد التاثير في حجم الإستثمار، فإنه من الضروري ضمان التنسيق بين هذه الوسائل وبين حالة الركود المراد معالجتها حيث :

1- في حالة الركود الخفيف فإنه يجب اللجوء إلى المخزون الذي يؤدي إلى زيادة تباعد فترات الرواج ويؤدي تراكمه إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط الإقتصادي ويكون ذلك عن طريق الإستثمارات العامة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة.

2- أما في حالة الركود الحاد فإنه على الدولة تحسين ربحية الإستثمارات وتشجيع الإستثمارات الأخرى **و** القيام بإستثمارات عامة على المدى الطويل ذات كثافة رأسمالية عالية .

3- وفي حالة الركود العام عندما لا توجد فرص إستثمارية في فروع كثيرة من النشاط الإقتصادي ففي هذه **الحالة الإستثمار الخاص لا يكفي** لوحده بل على الدولة إعتماد خطة شاملة في مجال الإستثمارات تؤدي إلى رفع مستوى التنمية بشكل عام[4].

---

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 165.

[2] - محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ، ص 166.

[3] - وحيد مهدي عامر ، مرجع سابق ، ص 166 رقم (2).

[4] - محمد باهر عثلم ، **المالية العامة ، أدواتها الفنية وأثارها الإقتصادية** ، ص 303-305.

ثانيا:سياسة الإنفاق العمومي والإستهلاك الكلي

إن الإستهلاك هو ذلك الجزء الذي لا يدخر أي ينفق في الحصول على السلع والخدمات، ومن الناحية الرياضية فإن الإستهلاك هو دالة متزايدة بمعدل متناقص، أي كلما زاد الدخل زاد الإستهلاك لكن بمعدل متناقص، ففي المجتمع هناك دائما فئة تتميز بكونها لا تحصل على الدخل اللازم **لإشباع حاجاتها، فعلى** مستوى هذه الفئة تتدخل الحكومة قصد مساعدة هذه الفئة في الحصول على الدخول اللازمة لها ومن ثمة فهي تؤثر على الطلب الكلي .

وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي التحويلي أو الإنفاق الإستثماري قصد خلق فرص عمل جديدة ومنه دخول جديدة أي قوة شرائية إضافية، وبهذه الطريقة يكون الإنفاق العمومي عاملا **أساسيا** في زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق التأثير على الإستهلاك[1]وفي نفس السياق تؤدي زيادة الإنفاق العمومي التحويلي إلى تحقيق أثر المضاعف بسبب إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى الطبقة المعوزة[2].

إن هدف سياسة الإنفاق العمومي هو تشجيع الإستهلاك ومنه وإنطلاقاً من معادلة الدخل القومي المبسطة كما سنرى يمكن إستنتاج معادلة الإستهلاك الرئيسية وذلك كما يلي :

$$Y = C + I \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث : Y : الدخل ، C : الإستهلاك ، I : الإستثمار.

فإذا كان هناك زيادة في الإنفاق فإن هذا سيؤدي حتماً إلى التغير في طرفي المعادلة نتيجة أثر المضاعف حيث تصبح المعادلة كما يلي : $\Delta C = \Delta Y + \Delta I$ ..... (2)

حيث : Δ تمثل مقدار التغير .

وكما هو معلوم فإن سياسة الإنفاق العمومي تؤدي إلى الزيادة في الإستثمار بطرقتين أساسيتين وهما :

طريقة الإستثمار المحرض، وطريقة الإستثمار المستقل .

فالطريقة الأولى (المباشرة) حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تشجع الإستثمار المستقل (Aut DI) أي التجديد في المعدات الآلات قصد تحقيق أكبر ربح ممكن .

أما الطريقة الثانية فتكون من خلال الإستثمار المحرض (ΔI Ind) أي الذي تولده زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي .

[1] - محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ، ص 84.

[2] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 175.

ويمكن الجمع بين هذين المتغيرين من خلال المعادلة التالية :

$$\Delta C = (\Delta Y - md\,\Delta I) - Aut\,\Delta I$$

فكلما صغرت أهمية ($Aut\,\Delta I$) كلما كان تأثير السياسة المالية على الإستهلاك كبيراً .

المطلب الثالث: تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

كما سبق توضيحه فإن لسياسة الإنفاق الحكومي أثراً واضحاً في التأثير على الطلب الكلي والإستهلاك الكلي سواء من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الإستثمارات وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العمومي تهدف إلى تنمية الدخل من جهة والمحافظة على إستقراره من جهة ثانية **وذلك من خلال :**

- إنتهاج سياسة توسيعية في الإنفاق العمومي بالإضافة إلى الإستثمار الخاص مما يؤدي في المحصلة إلى **زيادة الطلب الكلي .**

2- تغير سياسة الإنفاق العمومي حسب تقلبات الدورة الإقتصادية ففي حالة الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يجبر الدولة القيام بسياسة تعويضية[1] **من خلال زيادة إنفاقها مستعملة الدين العام والإصدار النقدي كمصادر تمويلية**[2].

فيمكن للدولة الحد من ظاهرة البطالة بإستعمال سياسة الإنفاق العمومي وذلك بإتباع سياسة إنفاقية توسعية قصد تحقيق الإنعاش الإقتصادي وذلك من خلال :

1- الإعانات الإقتصادية للمنتجين التي تزيد في تشغيل الموارد المتاحة .

2- قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة وبنى تحتية مما يسمح بخلق فرص عمل جديدة .

3- الإنفاق التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين لما له من أثر في زيادة إنتاج المستفيدين منه .

وعموماً تحتل سياسة الإنفاق العمومي موقعاً أساسياً ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك في حالة السياسة الظرفية أو السياسة الهيكلية، المخطط الموالي يبين **ذلك.**

[1] - **سياسة تعويضية** :وهي نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي حيث أنه ليس الهدف هو تغطية النفقات العامة فقط ولكن أيضاً التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد الوصول إلى توازن إقتصادي كلي.

[2] - محمد الصادق بركات ، **مرجع سابق ،ص** 328.

مخطط رقم 07: موقع سياسة الإنفاق العمومي ضمن سياسات مكافحة البطالة

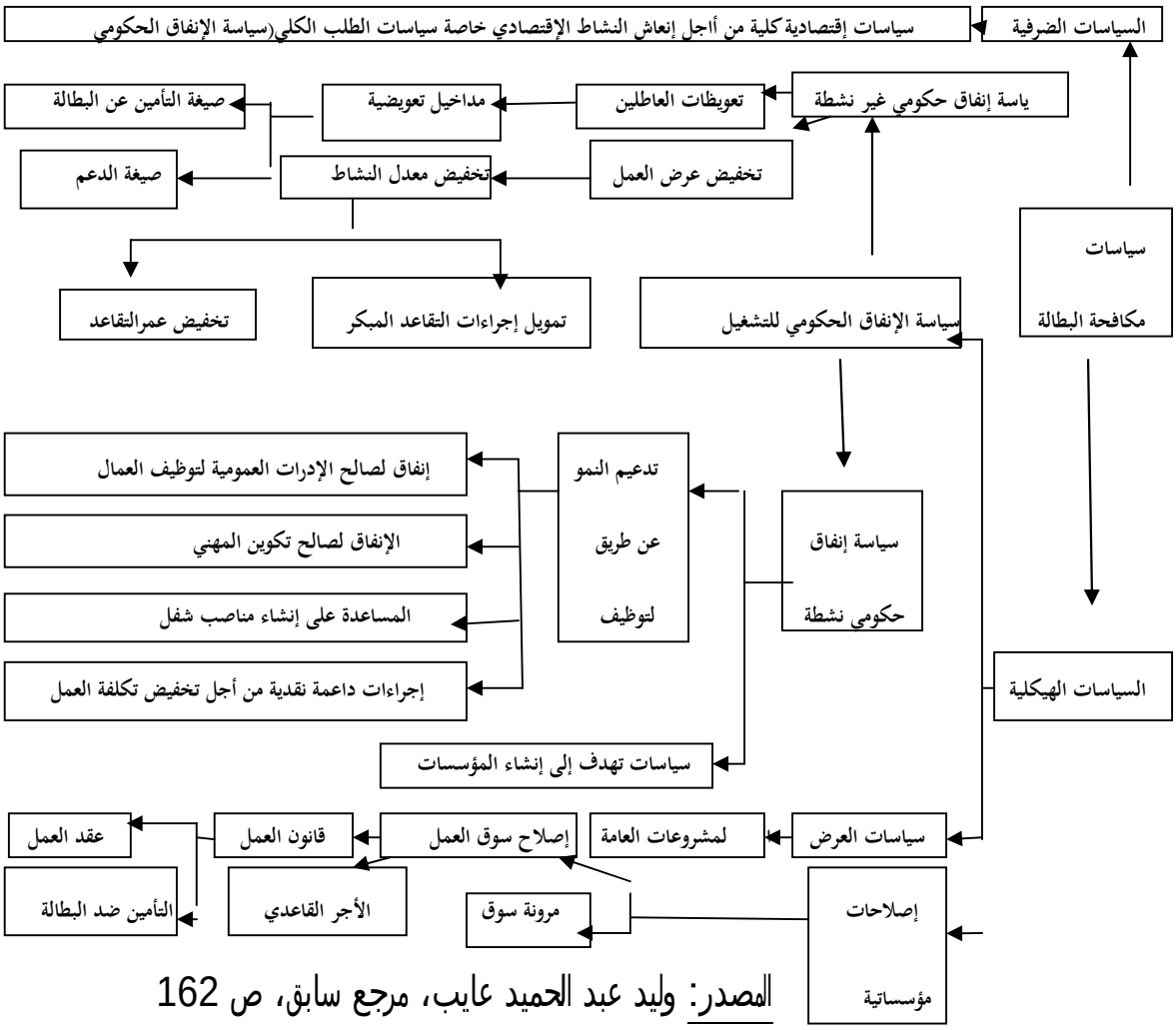

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 162

أ– الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل :

قصد التأثير الإيجابي على مستوى التشغيل تلجأ الحكومات إلى إعتماد سياسة إستثمارية ترتكز على المشروعات العامة والبنية التحتية وذلك بهدف معالجة فترات الكساد الناجمة خاصة عن نقص في الإستثمارات الخاصة، ولكن نجاح هذه المشروعات مرهون بأن تعد هذه المشاريع في فترات الرخاء لتنجز مع بداية فترات الكساد وهنا تبدأ إشكالية آجال التنفيذ .

وأيضاً الأمر مرتبط بضرورة التقليل من الواردات التي تمنع التسرب في الإنفاق إلى الخارج. لكن هذه الطريقة - المشروعات العامة – اثبتت التجارب انها تتطلب وقت طويل جدا قد تمتد على مدى فترة الكساد ونفسها ، ولتجنب هذا الأمر يتم اللجوء إلى سياسات قصيرة الآجل وذلك من خلال توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حتى تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات العامة .

ب– الآثار الظرفية القصيرة الآجل لسياسة الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل : لتوضيح الآثار التوسيعية الظرفية لسياسة الإنفاق العمومي من خلال المنحنى الذي صاغه (Samuelson و Honsen) نورد الشكل الموالي :

شكل رقم 26 : الأثار التوسعية الضرفية للسياسة الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل

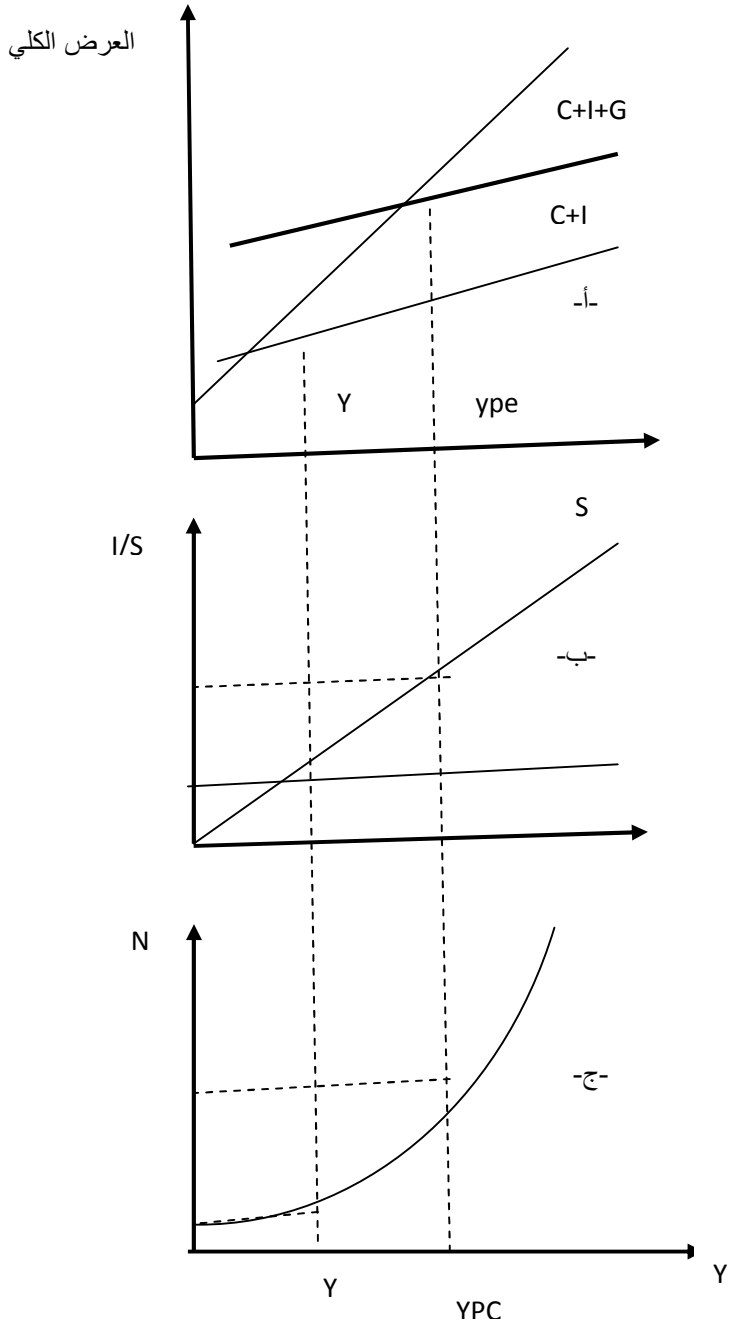

المصدر : المرجع السابق، ص 164.

نلاحظ من المنحنى الأول تمثيل التوازن الإقتصادي الكلي (إلتقاء منحنى العرض الكلي والطلب الكلي في النقطة (Y) التي يوافقها مستوى التشغيل (N) **وهو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ومن أجل**

إمتصاص البطالة الإجبارية لابد من زيادة مستوى النشاط الإقتصادي بـ (ΔY) ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، في حين يوضح المنحنى الأوسط أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج و العمالة مرتبطة بميل منحنى الإدخار وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة **أساساً بالميل الحدي للإدخار .**

وعلى هذا الأساس فإن الإنفاق العمومي يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على إستمرارية النشاط الإقتصادي للمستثمرين سواء كان ذلك في شكل إعانات للأفراد قصد زيادة القدرة الشرائية ومن ثمة طلب جديد على **السلع و الخدمات المنتجة او من خلال إع**انات للمنتجين قصد تجاوز فترات الازمة .

كما تظهر أهمية الإنفاق العمومي خلال فترات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الإستثماري ومن ثمة رفع مستوى التشغيل .

المبحث الثالث

أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم

لظاهرة التضخم أسباب ومصادر مختلفة، فهناك من يرجع هذه الأسباب إلى قوى الطلب وهناك من يرجعها إلى قوى العرض، ذلك أنه من أهم الصدمات التي تواجه التضخم هو التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي خاصة في مكونه الأساسي وهو الإنفاق العمومي. وتمثل السياسة النقدية المصاحبة لزيادة الإنفاق العمومي أحد العوامل الرئيسية لحدوث تضخم الطلب، سنحاول من خلال هذا المبحث معالجة مفهوم التضخم وأسبابه وعلاقته بالإنفاق العمومي على النحو التالي :

المطلب الأول:المفهوم النظري للتضخم والنظريات المفسرة له

أولاً : مفهوم التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية مما سيجعل تحديد مفهوم التضخم أمراً ليس بالسهل، وعليه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولاً عاماً في الفقه الإقتصادي.

فإذا تعاملنا مع التضخم على أنه ظاهرة نقدية فيمكن تعريفه على أنه "الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بسبب زيادة كمية النقود"[1] وواضح أن هذا التعريف يتماشى مع نظرية كمية النقود ومعادلة الأرصدة النقدية* لكن إذا ما أضفنا أهم فرض تقوم عليه هاتين النظريتين وهو التشغيل الكامل فإن التعريف يصبح كالآتي "الإرتفاع في مستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات".

أما إذا أردنا تقديم مفهوماً للتضخم من زاوية الآثار المترتبة عنه فإنه يمكن القول أن التضخم هو"حالة يكون فيها تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات بصفة عامة أكبر بشكل متواصل وربما متزايد من قيمة حجم الإنتاج المتاح، على أساس الأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات بصفة عامة "[2].

كما يمكن إعتبار أن المظهر العام للتضخم هو الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد وعليه يمكن

---

[1] - السيد متولي عبد القادر ، إقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2010 ص 207.

[2] - أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص 420.

*تعني معادلة الأرصدة النقدية طريقة ثانية لشرح النظرية الكمية لكلاسيكية، وجاء الكلاسكيون الجدد كتطوير علمي لمعادلة فيشر،وسماها مارشال طلب النقود لأجل التفضيل النقدي.

تقديم عرض مختصر لاهم محاولات تعريف التضخم لبعض المفكرين المعروفين في هدا المجال كما يلي[1]:

- بيرو : التضخم هو إزدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع و الخدمات .
- كورتير : التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض عندما **تأخذ الأسعار بالإرتفاع .**
- ليرنر : زيادة الطلب على العرض .
- رونيس : إرتفاع غير منتظم للأسعار .
- مارشال : التضخم هو الإرتفاع المستمر في الأسعار .
- بيجو : تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج .

معدل التضخم

إن معدل التضخم يعبر عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار، ويجري حسابه وفق المعادلة التالية[2]:

$$\frac{Pt-Pt1}{Pt1} = \times 100$$

حيث يرمز: P_t، P_{t1}، لمستوى الأسعار في السنة الجارية و السنة التي سبقتها على التوالي، وبتعبير آخر يمكن حسابه كما يلي :

معدل التضخم =المستوى العام للأسعار (في **السنة الجارية**) – المستوى العام للأسعار في السنة **السابقة**

المستوى العام للأسعار للسنة السابقة

وعادة ما يتم إعداد ما يسمى بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما لتوضيح أسعار السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة حيث :

$$\text{حساب الأرقام القياسية} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الحالية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثانياً: النظريات المفسرة للتضخم

تاريخياً قدم الإقتصاديون العديد من النظريات محاولين من خلالها تفسير طبيعة وأسباب ظاهرة التضخم ويمكن تلخيص أهم النظريات حسب تسلسلها الزمني في أربعة مجموعات رئيسية وهي: تفسيرات فائض الطلب ظهرت مع بداية الخمسينيات ثم تفسيرات النظرية السوقية للتضخم مع بداية الستينيات ثم تلى

[1] - بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص141.

[2] - إسماعيل عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 163،164.

ذلك تفسيرات النظرية غير السوقية للتضخم وأخيراً النظرية المعاصرة في تفسير التضخم وفيما يلي ملخص كل نظرية[1] :

أ- تفسيرات فائض الطلب

في هذا الإطار هناك نظريتان لتفسير أسباب التضخم وهما :

1- نظرية التضخم بجذب الطلب

يعرف تضخم الطلب على أنه "عبارة عن كمية كثيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع " أي هناك ميل للأسعار نحو الإرتفاع فبإفتراض أن هناك توازناً إقتصادياً عند نقطة ما تشير إلى مستوى أسعار ومستوى دخل محدد، فإذا زادت إحدى المكونات الخارجية مما يؤدي إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين بمضاعف ما لهذا التغير الخارجي وعند كل مستوى للاسعار يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة، وعليه فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى اليمين وتحفز هذه الحركة في منحنى الطلب الكلي الأسعار نحو الإرتفاع وبسبب هذا الفائض في الطلب الكلي تبدأ الأسعار في الإرتفاع ونصل إلى توازن جديد خلال عملية يتقلص فيها الطلب الكلي ويتمدد فيها العرض الكلي .

2- نظرية التضخم بدفع النفقة

تنطلق هذه النظرية من تضخيم التكاليف، ذلك أن التغير في الأجور النقدية له أثر على المستوى العام للأسعار أي إرتفاع نفقات الإنتاج، ولما كان التوظف والإنتاج يرتبطان طردياً من خلال دالة الإنتاج فإن هذا يعني أن كل مستوى للإنتاج سوف يلزمه مستوى أعلى من الأسعار وعليه ينتقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى .

ب- تفسير النظريات السوقية للتضخم

ترتكز هذه النظريات على أن الأسعار تمثل متغيرات سوقية وبالتالي فإن التضخم ماهو إلى إنعكاس لما يحدث في السوق، وفيما يلي عرضا مختصراً لأهم النظريات التي قدمت تفسيراً لظاهرة الإرتفاع العام للأسعار.

1- نموذج الفجوة التضخمية

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه (كيف يتم تسديد نفقات الحرب) فالفجوة التضخمية هي الحالة التي يكون فيها الطلب التجميعي – الإنفاق الكلي – أعلى من العرض التجميعي

[1] - السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 209 وما بعدها .

عند مستوى التوظيف الكامل ويؤخذ بمفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي (C + I + G) **على العرض الكلي** (Yf) عند مستوى الإستخدام التام كمافي الشكل الموالي[1]:

شكل رقم 27 : الفجوة التضخمية وفائض الطلب

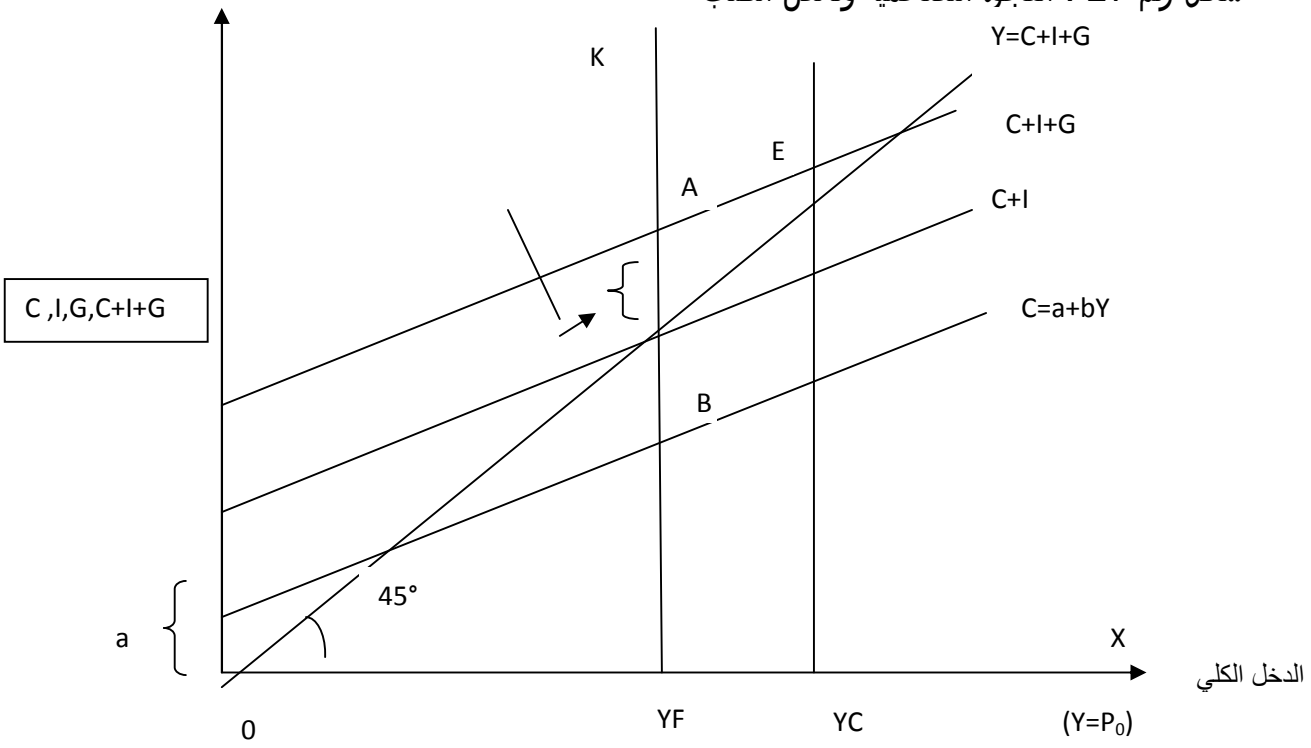

المصدر : ضياء مجيد موسوي، مجع سابق، ص 113

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الفجوة التضخمية تتمثل في المقدار (C + I+ > YF) **أي أن الطلب** الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الإستخدام التام.بمعنى أن الفجوة التضخمية هي فائض في **القوة الشرائية** .

أما العمود المستقيم (Y_{FK}) فهو يمثل مستوى الدخل عند الإستخدام التام فإذا كان منحنى الطلب **الكلي هو** (C + I + G) **ودالة الإستهلاك هي**(C = a + by) **فإن الفجوة التضخمية هي المسافة** (AB) **و**التي تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار، وعلاج هذه الحالة يكون برفع الدخل النقدي من (YF) إلى (YC) .

النتيجة: إن هذا النموذج يبين أن التضخم ينشأ من الضغط الذي يحدثه فائض الطلب على السلع **والخدمات عند مستوى الشغل الكامل .**

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 112-113.

2- نموذج منحنى فيلبس البسيط (Simpel phillips Curve Model)

في دراسة شهيرة " لفيليبس " عن الإقتصاد البريطاني خلص إلى أن هناك علاقة بين معدلات الأجر النقدي ومعدل تغير البطالة حيث صاغ هذه الفكرة في منحناه والمسمى بمنحنى فليبس .كما هو مبين في الشكل الموالي :

شكل رقم 28: منحنى فليبس البسيط

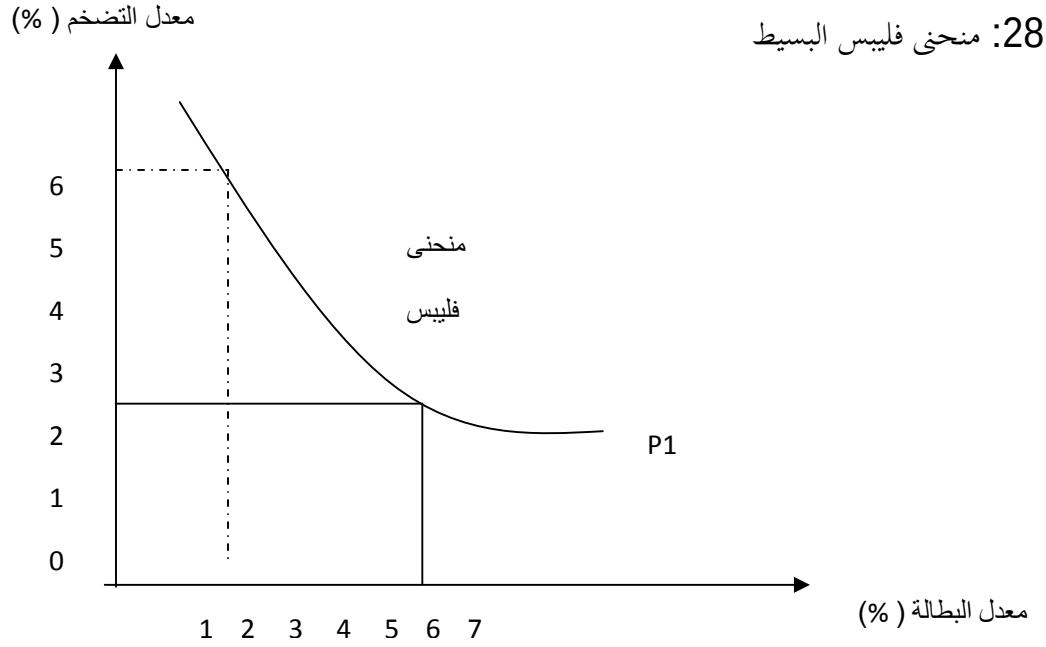

المصدر : متولي عبد القادر،إقتصاديات النقود و البنوك ، ص 213 .

فقد أكد هذا المنحنى العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ومحتوى هذه العلاقة أن إنخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى أعلى وبالتالي إرتفاع مستوى الأسعار[1].

أيضاً يبين هذا المنحنى أن ميله سالب (العلاقة عكسية) وكذا هذه العلاقة هي علاقة غير خطية بمعنى أن إنخفاض معدل البطالة سوف يتقابل بزيادة أكبر في معدل التغير في معدل التضخم .

3- نموذج التوقعات (منحنى فليبس المطور): لقد قدم كل من ميلتون فريدمان (1968) وإديموند فيلبس (1967) تطويراً لمنحنى فليبس البسيط هذا التطوير يمكن شرحه بالمنحنى الموالي :

[1] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 145.

شكل رقم 29: منحنى فليبس المطور

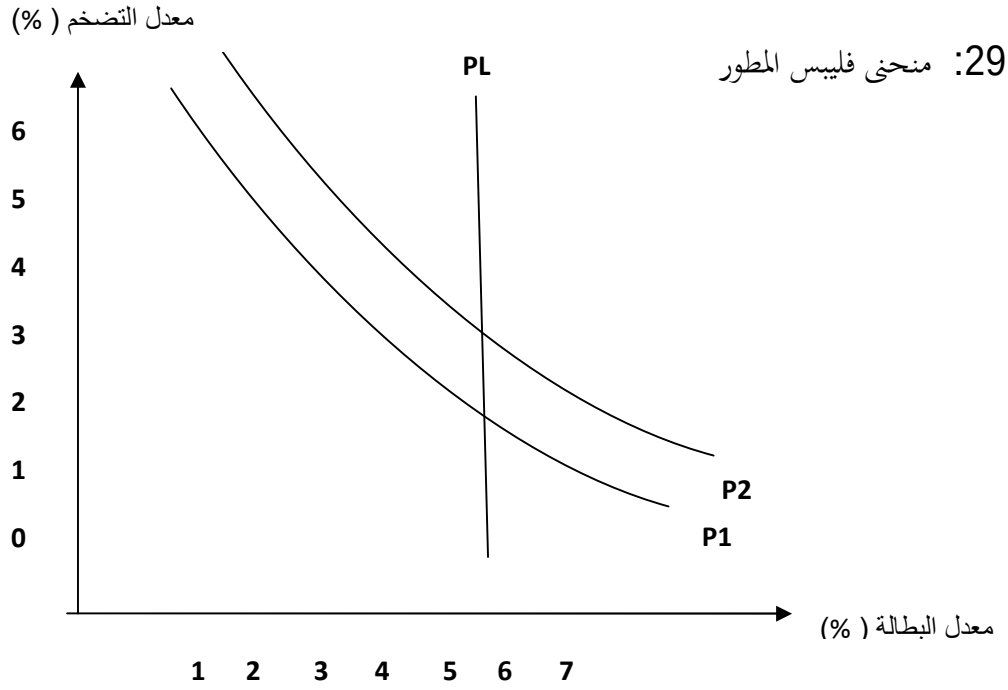

المصدر : متولي عبد القادر،**مرجع سابق، ص** 215 .

يلاحظ من الشكل أن محاولة دفع معدل البطالة إلى أدنى مستوى من المستوى الطبيعي يؤدي إلى إنحراف المنحنى إلى أعلى في المدى القصير من P_1 إلى P_2 وهكذا ففي المدى الطويل يتحول المنحنى إلى منحنى رأسي (عمودي) (PL) عند المعدل العادي للبطالة .

والإستنتاج هو أن :

- العلاقة العكسية (بطالة، تضخم) تنطبق فقط في المدى القصير .
- إنتقال المنحنى في الأجل القصير يغير من توقعات الوحدات.
- إن إنخفاض معدلات البطالة عن المعدل الطبيعي يكون عند إحداث تغير متواصل في توقعات الوحدات الإقتصادية للتضخم في المستقبل (أو ما يعرف بتعجيل التضخم)،

وطبقاً لهذا النموذج فإن معدل التضخم الحقيقي يتوقف على معدل التضخم المتوقع .

4- نموذج التوقعات الرشيدة: قدم الإقتصادي"روبرت لوكاس"[1] في بداية التسعينات مفهوماً آخر للتوقعات عرف بمفهوم التوقعات الرشيدة، حيث أكد أن معدل التضخم الحالي يتوقف على توقعات الافراد التي تعتبر توقعات رشيدة لاها تأخذ بكل المعلومات المتوفرة(حالية وماضية).

[1]- Rebert ELukas **روبرت لوكاس**: إقتصادي أمريكي مولود في 1937/09/15، أحد مؤسسي الفكر الكلاسيكي الجديد، ينتمي إلى **مدرسة شيكاغو حائز على جائزة نوبل سنة** 1998 ، ساهم في بروز نظرية التوقعات الرشيدة .

ج – تفسير النظريات غير السوقية للتضخم

إن أنصار هذه المدرسة التي تعتمد على المتغيرات غير الإقتصادية، والتي تفسر التضخم من خلال تحليل سلوك وحدات التجارة والأسعار يعتقدون أن الأسعار والأجور تتحدد بشكل مستقل عن حالة الطلب في أسواق السلع والخدمات والعمل .

وفي هذا الإطار تقوم الوحدات التجارية من خلال القوة الإحتكارية بزيادة نصيب الأجور كمكون للدخل القومي وحماية مستويات المعيشة، فقد تستطيع أي مجموعة من العمال الحصول على زيادة ملموسة في أجورها بمجرد إنتمائها لمركز تفاوضي قوي، فهذه الزيادة غير الطبيعية في الأجور سوف تؤدي إلى وجود فجوة بينها وبين الآخرين مما يدفع هؤلاء للمطالبة بزيادة الأجور وهكذا سيؤدي هذا الوضع إلى الإتجاه الصعودي للأسعار بسبب زيادة الأجور، ومن هذا يلاحظ أن أسباب ظاهرة التضخم في هذه الحالة تعود لصراع الطبقات ومقاومة الإتحادات العمالية وغيرها.

د – تفسير الهيكليين للتضخم

الهيكليون إتجاه جديد في تفسير ظاهرة التضخم رافضين بذلك إعتبار التضخم ظاهر ة نقدية بحتة، وإنما هي ظاهرة إجتماعية إقتصادية تتجلى من خلال مجموعة من الإختلالات الهيكلية للنشاط الإقتصادي حيث يعزي التضخم حسبهم إلى:

1- أسباب نقدية مرتبطة بتمويل الميزانية العامة والتوسع في الإئتمان .

2- عوامل هيكلية تظهر في إختلال العملية الإنتاجية .

3- طابع التوجيه الحكومي وفعاليته من خلال تضارب سياسة الأجور مع سياسة الأسعار.

4- نمط الإنفتاح على العالم الخارجي حيث يتم إتباع سياسة الإحلال محل الواردات مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتج المثيل في السوق المحلي .

5- التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية حيث أن مرونة الطلب على صادرات الدول النامية من الأسواق الخارجية منخفظة وبالمقابل إنعدام مرونة الطلب المحلي، مما يؤدي إلى عدم إستقرار وضعية البلد من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى رفع القدرة على الإستراد ومنه إرتفاع معدل التضخم[1].

[1] السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 217.

هـ- النظرية المعاصرة في تفسير التضخم

من خلال المناخ الإقتصادي الذي ساد الدول الرأسمالية خلال فترة السعينيات أعادت مدرسة شيكاغو من خلال رائدها " فريدمان " نظرية أهمية النقود للحياة في صورة جديدة، وذلك نتيجة ظهور التضخم الكودي حيث صاحب الإرتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة وهو الوضع المناقض لمفهوم منحنى "فليبس" .

ففي هذا الإطار تقوم نظرية فريدمان على مبدأين أساسين وهما :

1- تطور التغير في النسبة بين كمية النقود و الناتج هو المؤثر في مستوى الأسعار .

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الارصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية .

وبهدا يقول فريدمان ان التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دوراها في نفس الإتجاه وينعكس ذلك في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني، الأسعار **وذلك بنسب متفاوتة .**

وبالتالي فإن مصدر الإرتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الامثل الدي يحقق الإستقرار في المستوى العام للاسعار، هدا الحجم الامثل يتمثل في المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني و التغير في سرعة **دوران النقود**[1].

المطلب الثاني:أنواع التضخم واثاره الاقتصادية

لقد سبق أن عرضنا أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم وفيما يلي نتطرق لأهم أنواع التضخم .

أ- انواع التضخم

1- التضخم الأصيل أو الصحيح كماسماه " كينز ":

وهو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج، ولذلك فإن الأثر ينعكس في إرتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع إرتفاع الأسعارحتى قبل الوصول إلى حالة الإستخدام الكامل[2].

[1] - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 146-147.

[2] - إسماعيل عبدالرحمان ، مرجع سابق ، ص 170.

2- التضخم الزاحف (التدريجي)

ونكون بصدد هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بشكل تدريجي عموماً في حدود 2% [1] **سنوياً** ، مما يجعل هذا النوع من التضخم مقبول لدى الأفراد، وأيضاً هذا ما يجعله ظاهرة عامة في الإقتصاديات الصناعية لأن الإستقرار لأسعار قد لايلازم النمو الإقتصادي .

3- التضخم المتسارع: وهذا النوع تكون فيه معدلات إرتفاع الأسعار متزايدة أكثر من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر .

4- التضخم الجامح: ففي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة جداً قد تصل إلى 200% كما حصل في بعض البلدان التي عرفت أوضاعاً إقتصادية وسياسية خاصة[2].

5- التضخم المكبوت: هذا النوع من التضخم يصف حالة من ظبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة بحيث تدخل السلطات يثبت الأسعار عند حدود معينة لا تعكس الدافع الحقيقي في حالة ما إذا تركت دون تدخل .

وكخلاصة فإن التضخم حالة إقتصادية مقلقة ولعل أخطر أنواعه هو التضخم المتسارع و الجامح حيث أن من نتائج هذا الوضع فقدان الثقة من طرف الأفراد في عملة البلد ومن ثمة تضطرب الأوضاع الإقتصادية السياسية وحتى الأمنية للبلد المعني.

[1]- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 218.

[2] - حسام داود ، مرجع سابق ، ص 248.

ب – الآثار الإقتصادية للتضخم

يرى البعض أن التضخم أمر ملازم للتنمية والنمو، ذلك أن التضخم هو أشبه ما يكون بالأزير المزعج للطائرة النفاثة، إذن أنه ليس أمراً حسناً في الطائرة إلا أنه ضروري لعمل أية آلة قوية، لكن هناك من يخالف هذا الرأي ويقول بوجود نمو إقتصادي مقبول بل رخاء إقتصادي بدون تضخم.ومن هذا الإختلاف في الأراء يصبح من الضروري التعرض للأثار التي يتركها التضخم حيث يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي[1]:

1– آثار التضخم على توزيع الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع :تظهر هذه الآثار عشوائية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وعموماً هناك حالات أربع[2]:

1- الدخول النقدية ترتفع بمعدلات أقل من معدلات إرتفاع الأسعار مما يؤدي إلى إنخفاض في الدخول الحقيقية .

2- ثبات الدخول النقدية وإزدياد الأسعار مما يؤدي إلى إنخفاض في الدخول الحقيقية بشكل كبير وضار.

3- الدخول النقدية ترتفع بمعدلات تساوي معدل إرتفاع الأسعار إلى ثبات مستوى الدخول النقدية (حالة النقابات، التنظيم) .

4- إرتفاع الدخول النقدية بمعدلات أكبر من معدل إرتفاع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي وهي حالة أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية وغيرهم .

أما فيما يخص توزيع الثروة

فإن هناك فيئتين من المجتمع تتاثر بشكل مباشر من حالة التضخم الدائنيين والمدنيين ذلك ان إرتفاع الأسعار يمكن المدنيين من تسديد ديونهم بواسطة نقود اقل قيمة من تلك التي حصلوا عليها، وبالمقابل فإن الدائنيين سيتلقون نقوداً تقل في القيمة القوة الشرائية عن تلك التي أقرضوها أول مرة .

أثار إقتصادية أخرى[3]

1- يترتب على التضخم إضعاف الثقة في العملة وإضعاف الحافز للإدخار أي التفضيل السلعي على التفضيل النقدي .

2- يترتب على التضخم إختلال في ميزان المدفوعات بإتجاه وجود عجز به نتيجة زيادة الطلب على الإسترداد وإنخفاض حجم الصادرات أي الزيادة في التضخمية في الإنفاق الحكومي.

---

[1] - حسام داود ، مرجع سابق ، ص 251.

[2] -أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص 466.

[3] - إسماعيل عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 171.

3- حدوث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الإقتصادية لصالح القطاعات الإستهلاكية خصوصاً، ويبتعد هذا الجهاز عن الرشادة الإقتصادية وتفسير ذلك أن القطاعات الإستهلاكية ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب القطاعات الإنتاجية والإستثمارية والتي هي قطاعات النمو الإقتصادي[1].

4- إن التضخم يؤدي إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج حيث يتم تحويل رؤوس الأموال إلى عملات أجنبية حماية لها.

5- يترتب على إستمرار إرتفاع الأسعار إرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية وإستحالة تحديد تكاليف إنشاء وإنجاز المشروعات بصورة دائمة .

ج – سياسات علاج التضخم

يؤدي التضخم – كما سبق توضيحه – إلى إحداث أضرار إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية،وقصد الحد من هذه الأضرار أو تجنبها تقوم الحكومات بإتخاذ تدابير في هذا الشأن، ولأن التضخم يعني تفوق الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الإستخدام التام[2] فإن علاجه يتطلب التساوي بينهما ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم سياسات مكافحة التضخم إلى ثلاثة أنواع :

1– السياسة النقدية وأدواتها

وهي سياسة يستخدمها البنك المركزي وهدف إلى التقليل من كمية النقود المعروضة بحيث يقوم البنك المركزي ببيع ما لديه من سندات حكومية وهذا في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة .

- للحد من قدرة البنوك التجارية من التوسع في الإئتمان وخلق النقود يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني .

- رفع أسعار الفائدة على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية مع رفع سعر إعادة الخصم على الكمبيالات[3].

[1]- سوزي عادلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 141.

[2] - ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 115.

[3] - حسام داود ، مرجع سابق ، ص 254.

2- السياسة المالية وأدواتها[1]

تتمثل السياسة المالية المضادة لظاهرة التضخم في التقليل من الإنفاق الحكومي وزيادة الإيراد الحكومي من الضرائب ويتوقف الفائض المطلوب في الميزانية على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها .

كما قد تلجأ الدولة إلى الإقتراض من الجمهور قصد إمتصاص الفائض النقدي الدي بحوزهم، كما يفترض ان لا تقوم الدولة بإنفاق هده القروض في مشروعاها المختلفة – حبس أكبر جزء ممكن عن الإنفاق- **إذ** ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، **ويرى الإقتصاديون ضرورة إستخدام** وسائل السياسة المالية جنباً إلى جنب مع **وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم .**

3- الإجراءات المباشرة

قد تكون هده الإجراءات إختيارية وإجبارية وعموما تهدف الإجراءات المباشرة إلى حث الافراد على رفع حجم إدخاراهم والتقليل من إنفاقهم الإستهلاكي، لكن الملاحظ حسب كثير من الإقتصاديين ان **الإجراءات الإ**ختيارية غير فعالة، ومنه تصبح الإجراءات الإجبارية أكثر نجاعة فقد تتدخل الدولة بجملة من التدابير – بالرغم من وجود معارضة لها في المجتمعات الحرة - ومنها تحويل التضخم المفتوح إلى تضخم مراقب كوضع حد على الأسعار، إستخدام نظام البطاقات في توزيع بعض المواد النادرة، **وإنتاج بعض** السلع الأساسية على حساب سلع كمالية، كما يوضع أيضاً نظاماً لمراقبة الأجور ..إلخ[2].

المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة وموقع الإنفاق العمومي منها

أ- الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة

كان فيشر" I.Ficher " في بدالة القرن العشرين السباق إلى الإشارة لوجود علاقة متناقضة بين التضخم و البطالة، غير أنه خلال سنة **1958 نشر الإقتصادي النيوزلندي** (A.W.Philips) **مقالاً يبين فيه أن** هناك إرتباطاً سلبياً بين معدل البطالة ومعدل التضخم موضحاً في الشكل الآتي[3]:

[1] - ضياء مجيد الموساوي ، **مرجع سابق** ، ص 120.

[2] - إسماعيل عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 175.

[3] - **هوشيار معروف ، مرجع سابق** ، ص ص214،215 .

شكل رقم 30: العلاقة بين التضخم و البطالة

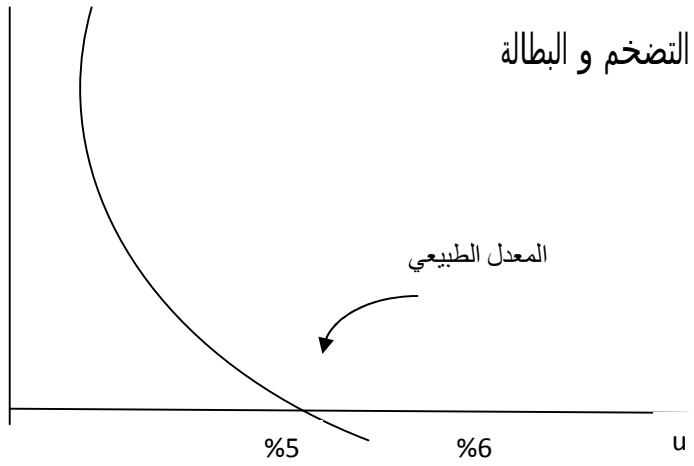

المصدر : هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 215.

فكما هو واضح من الشكل أعلاه أن منحنى (philips) يقطع المحور الأفقي ما بين 5 % و6 % وذلك عندما يكون معدل التضخم (i) معدوم، وهنا يتحقق الإستقرار عندما يكون معدل التضخم الفعلي مساوياً لمعدل التضخم المتوقع، وهذا يعتبر المعدل الطبيعي للبطالة،حيث تنتفي البطالة الدورية ويسود عنده ما يعرف بمعدل التضخم غير المعجل، لكن مع هبوط البطالة فإن معدل التضخم يتسارع حيث تظهر المنافسة من قبل أصحاب الأعمال على الوظائف المعروضة، مما يدفع معدلات الأجور إلى الأعلى فينمو التضخم بوتائر متسارعة (ما يعرف بمعدل التضخم المعجل) .

ففي نفس السياق قام فيليبس (1958) من خلال الدراسة السابقة الذكر من إختبار فرضية أن الأجور الإسمية والبطالة ترتبطان عكسياً، فإذا إفترضنا أن (Un) هو معدل البطالة الطبيعي والذي يتماشى مع حالة التشغيل الكامل وأن (U)هو البطالة الحقيقية فإنه إذ كان :

Un=U : هي حالة توازن مصاحبة لحالة التوظيف الكامل وليس هناك أي ضغط على الأجور الإسمية و(U) هو معدل الأجر غير المستثير للبطالة .

U > Un : هناك حالة أقل من التشغيل الكامل والبطالة تدفع معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاض .

U < Un : هي حالة أكبر من التشغيل الكامل وهناك ضغوط لإرتفاع معدل الأجر الإسمي .

ب– سياسة الإنفاق العمومي وموقعها من منحنى فيليبس

نستنتج مما سبق عرضه أن على الحكومات إختيار الوضع الأفضل والأنسب للسياسة الإقتصادية المطبقة وذلك من خلال المراجحة بين إستقرار الأسعار والسماح بإرتفاع معدلات البطالة من جهة أو التضحية

بهذا الإستقرار قصد تخفيض معدلات البطالة من جهة ثانية، لكن حدوث ظاهرة الركود التضخمي خلال سنوات السبعينيات والثمنينيات أدخل بعض الشكوك في صدق منحنى فيليبس لذلك سنقدم بعض القراءات المتباينة لهذه الفكرة[1] :

أ– القراءة الكينزية لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيلبس

حسب الرؤية الكينزية فإنه نتيجة لسياسة التوسع في الطلب الكلي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادات في الناتج و التشغيل والأسعار،ومنه ستنخفض معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية،والنتيجة التي يتم التوصل إليها هي أن النموذج الكينزي يقر بوجود إحلال بين البطالة والتضخم بشكل متبادل كما يلي :

- إن معدلات نمو عالية في الطلب سيقابلها مستويات منخفضة من البطالة ومستويات عالية من التضخم

- أما معدل نمو بطيء في الطلب فهو يعني معدلات تضخم منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة .

فإذا كان هذا التحليل صحيح على المدى القصير فإنه غير ذلك على المدى البعيد حيث أن منحنى فيليبس على المدى الطويل هو خط رأسي – كما سبق توضيحه –أي أن هناك حد أدنى لمستوى البطالة يمكن للإقتصاد المواصلة عنده على المدى الطويل حيث لا يمكن للدولة أن تدفع بمعدل أدنى منه دون إستثارة التضخم.

ب– القراءة النيوكلاسيكية لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيليبس

إن رواد هذه المدرسة يعتمدون في تحليلهم على مايعرف بفرضية التوقعات الرشيدة[2] المستخدمة في تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي، مع إفتراض مرونة تامة في الأجور والأسعار، فإرتفاع الأسعار ينتج عنه فوراً إرتفاع في الأجور وذلك لغياب الخداع النقدي[3]، بحيث يطالب العمال برفع الاجور الحقيقية ومساواها بالأجور الإسمية، ويقر هذا النموذج بأن السياسة غير المتوقعة هي فقط التي لها تاثير على الناتج .

---

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 188.

[2] - تتطلب الكثير من نظريات الإقتصاد الكلي المعاصرة إفتراض التوقعات الرشيدة (Rational expectations) في جميع المتعاملين في الإقتصاد وينص هذا الإفتراض على ان العمال والمستهلكون والموردون يتخذون قراراهم بناءا على كل المعلومات المتوفرة والخبرات السابقة التي مكنهم من تكوين قراءة رشيدة للأوضاع المستقبلية .

[3] - يرى فريدمان انه إذا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها بالاسعار والدخل فإن كمية الطلب على النقود لا بد ان تتغير بنفس النسبة ، ولا يمكن للعمال في ظل تقلبات الأسعار أن يقيموا علاقة بين معدل الأجر الحقيقي ومقدار العمل ، وعليه فهم يكتفون بالبحث عن أعلى أجر إسمي، رغم إخفاء هذا الأخير للقدرة الشرائية للعمل .

ج– فعالية سياسة الإنفاق العمومي المتوقعة وغير المتوقعة

إذا عمدت السلطات العمومية إلى زيادة الإنفاق العمومي فإن ذلك سيؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين وبالتالي **إحداث نقطة توازن جديدة،** وبالتالي يرتفع كل من الناتج **والمستوى العام** للأسعار، حيث أن هذا الإنتقال غير متوقع .

أما إذا توقع الأفراد هذه الزيادة من الحكومة في الإنفاق العمومي قصد تخفيض معدلات البطالة – **سياسة إنفاقية متوقعة لرشادة التوقعات** – **فإم يعلمو**ن أن إرتفاع منحنى الطلب الكلي سيؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار مما يجعلهم يطالبون برفع الأجور، مما ينقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي فإن الناتج لن **يزيد بسبب سياسة الإنفاق القوي التوسعية المتوقعة.**

و الخلاصة هي أن عدم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، ذلك أن سياسة الإنفاق العمومي متوقعة وبالتالي **لا أثر على الإستقرار الإقتصادي .**

ج– المواءمة بين السياسة النقدية والسياسة الانفاقية

إن تمويل الإنفاق العمومي عن طريق الإقتراض يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة إستثمار القطاع الخاص **لكن يمكن لواضعي السياسات الإقتصادية أن يتجنبوا ذلك من خلال المواءمة بين سياسة الإنفاق العمومي** و السياسة النقدية، حيث يتم زيادة المعروض النقدي بحيث يبقى سعر الفائدة عند مستواه الأول لكن الزيادة في الكتلة النقدية قد يؤدي إلى أخطار تضخمية لذلك سنحاول فيما يلي إبراز أهمية التمويل **النقدي – إصدار نقدي** – للإنفاق العمومي كعنصر أول ثم سنحاول إبراز أثر هذا التمويل النقدي في **إطار النموذج الكلي (طلب كلي – عرض كلي).**

1– التمويل عن طريق الإصدار النقدي

من الثابت أن موضوع تشغيل الموارد الإقتصادية، وإستقرار المستوى العام للأسعار هما العنصران **المحددان** للإستقرار الاقتصادي وفي هذا الصدد يؤكد"كينز" أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الإقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، في حين يرى إقتصاديون آخرون أن هذا النوع من التمويل ضروري للدول النامية حتى يتم الرفع من معدل تشغيل الموارد الإقتصادية .

لكن فعالية إستخدام هذه السياسة تتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي بهده الدول،دلك ان المشكل الذي تعاني منه هذه الدول هو نقص في الموارد الإقتصادية وليس نقص في الإستغلال.لذلك

ينصح الكثير من الإقتصاديين بأن إستعمال هذه السياسة يكون فقط في حالة وجود مؤشرات **على مرونة الجهاز الإنتاجي**[1].

ومن هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق العمومي عن طريق الإصدار النقدي يكون من خلال التأثير على الطلب الكلي، وحسب رؤية كينز دائماً فإن آلية إنتقال التأثير تكون من خلال سعر الفائدة . حيث أن التوسع في الإصدار النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وجذب الإستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي حتى نقطة التشغيل الكامل، أي أن أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى الخصم . وحسب هذا التحليل فإنه من الضروري إدخال السوق النقدي في تحليل أثر المزاحمة .

2- التمويل في إطار العرض الكلي والطلب الكلي

إن من أهم الصدمات التي تواجه التضخم هو التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي – سبق شرح هذه **الفكرة** – خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العمومي حيث أن تمدد الطلب المستثير للتضخم يقع عندما يرتفع الطلب الكلي على نحو أكثر سرعة من مستوى الإنتاجية المتوقعة للإقتصاد، **مما يؤدي الى إلى رفع الأسعار لموازنة قوى العرض والطلب الكليين،كما تمثل السياسة النقدية المصاحبة لزيادة الإنفاق العمومي أحد العوامل الرئيسية لحدوث تضخم الطلب** [2].

أما ضغط التكلفة المستثير للتضخم فينجم عن رفع التكاليف خلال الفترات التي تشهد معد**لات بطالة مرتفعة وإستغلال ضعيفاً للموارد**[3] وبالتالي يطالب العمال برفع الأجور ولأن العمال يحصلون على هذه الزيادات فإن هذا يشجعهم مرات أخرى على المطالبة برفع الأجور وهذا ما يؤدي إلى أن منحنى العرض سيرتفع مرة ثانية إلى أعلى وترتفع معدلات التضخم والنتيجة هي الإستمرار في إرتفاع الأسعار(**التضخم**)[4].

---

[1] - احمد علي المجدوب ، **السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي مقارنة مع الإقتصاد الوضعي** ، السودان ، هيئة الأعمال الفكرية ، 2000 ص 248.

[2] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 181.

[3]- بول ساموبلسون ،**علم الإقتصاد** ، ترجمة هشام عبد الله ، عمان أ الدار الأهلية ، 2006 .

[4]- سامي خليل ، **النظريات و السياسات المالية و النقدية** ، الكويت ،كاظمة للنشر ، 1982 ، ص 516.

المبحث الرابع

أثرسياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات)

يمكن القول أن التوازن الخارجي لأي إقتصاد يتجسد في وضعية ميزان مدفوعات البلد المعني، فلقد عان الإقتصاد العالمي خلال عقد الثلاثينيات من مشكلات إقتصادية عديدة أسفرت عن إيار النظام النقدي العالمي وتدهور أسعار الصرف وبروز مشكلة البطالة المفرطة مما أدى إلى حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات الدول .

ويشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع، ولذلك تعد المعلومات المدونة به ضرورية لكل أعوان الدولة الإقتصاديين[1].

وفي هذا السياق فإن فعالية السياسة الإقتصادية المطبقة تتباين من كون الإقتصاد مغلق أومفتوح ففي الإقتصاد المغلق تقوم الدولة بإتباع سياسة إنفاقية عمومية توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الإقتصادي وإمتصاص البطالة، لكن الفعالية في حالة الإقتصاد المفتوح تفقد جزء من أثرها ذلك أن الواردات تؤثر سلباً على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، وقد يظهر ذلك من خلال الإختلالات التي تلاحظ على ميزان المدفوعات فما مفهوم ميزان المدفوعات وما حالات الإختلال التي تميزه ؟ وكيف تتم معالجتها .

المطلب الاول: الإطار النظري لميزان المدفوعات الدولية

أ– مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية، وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي للبلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

أما إذا أردنا تعريف ميزان المدفوعات فإننا نجد أن له تعاريف متعددة، ولكنها كلها متقاربة فقد عرّف من قبل العديد من الاقتصاديين على أنه: "حساب تسجل فيه بصورة منتظمة قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تجرى بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة عادة سنة"[2].

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 154.

[2] - بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص 345.

كما عرّفه صندوق النقد الدولي على أنه[1]: "مجموعة من الحسابات التي تهتم ضمن فترة زمنية محددة بتسجيل نظامي لما يلي:

1- **الصفقات الواقعة** على السلع والخدمات بالإضافة إلى المداخيل التي يجري تبادلها بين **الإقتصاد الداخلي** لبلد ما وسائر بلدان العالم الأخرى.

2- عمليات تحويل الملكية وباقي التغير في الأصول بالذهب النقدي العائد للإقتصاد المذكور وفي الأصول بحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى التسليفات المالية التي يسديها هذا الإقتصاد إلى الخارج و**الإلتزامات** المالية التي تترتب على ذلك **الإقتصاد إزاء الخارج .**

3- **قيود"التحويلات دون مقابل" وقيود المقابل المخصصة من وجهة النظر المحاسبية لموازنة الصفقات** والتغيرات المشار إليها أعلاه التي لا تتوازن عكسيا.

وهذا التعريف يبدو أنه يتطابق إلى حد كبير مع مكونات ميزان المدفوعات.

المكونات: يتكون ميزان المدفوعات أساسا من حسابين رئيسيين هما: حساب العمليات الجارية وحساب **رأس المال والعمليات المالية**[2].

أ– حساب العمليات الجارية

ويشمل هذا الحساب مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، إضافة إلى **تدفقات مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات، وعليه فهو يتضمن حسابات فرعية وهي:**

1– حساب السلع والخدمات

ويتكون من تدفقات السلع المنظورة (البضائع)أي الميزان التجاري، وتدفقات السلع غير المنظورة **(الخدمات) أي ميزان الخدمات،** وذلك بين البلد المعني وبقية بلدان العالم.

2– حساب مداخيل عوامل الإنتاج

ويتضمن هذا الحساب (ميزا ن) مداخيل عوامل الإنتاج[3] **أي مداخيل العمل ورأس المال والملكية، أي** تدفقات الأجور بين المقيمين وغير المقيمين،ومجموع الفوائد المطبقة على الديون الخارجية وكذا مجمو ع **الأرباح المحققة من قبل الإستثمار** الأجنبي.

---

[1] - تعريف في المؤلف الشهير (Mannuel de la Balance de Paiement 1977)

[2] - الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص 242.

[3] - أو حساب الدخل الأولي حسب مفهوم (FMI) .

3- حساب التحويلات

وهي تدفقات مالية وعينية بين الدول، تتم بدون مقابل، وهي هبات وإعانات، ويستثنى منها التحويلات التي تسجل في حساب رأس المال[1].

ب- حساب رأس المال والعمليات االمالية[2]

ويتضمن هذا الحساب أساسا مجموع التدفقات المالية بين الدول التي تستهدف التمويل والاستثمار في هذه الدول، يتكون حساب رأس المال والعمليات من مجموعة من لحسابات الفرعية وهي:

1 – حساب معاملات رأس المال

يضم هذا الحساب التحويلات التي تتم بين بلد وبقية العالم، والتي تأخذ شكل رأس المال مثل الهبات والإعانات الرأسمالية.

2- القروض الخارجية

وهي مجموع القروض الخارجية التي يتم التعاقد بشاها بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين، ويتم عادة اللجوء إلى القروض الخارجية عندما لا تكفي مدخرات البلد الداخلية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل هذا البند في قيام غير المقيمين بإنجاز إستثمارات حقيقية بشكل مباشر في البلد المعني أو قيام المقيمين في هذا البلد بإنجاز استثمارات مباشرة في الدول الأخرى.

يسجل الاستثمار الوارد في الجانب الدائن لهذا الحساب ويسجل الاستثمار الذي يقوم به المقيمون في الجانب المدين لهذا الحساب.

4- الإستثمار في المحفظة

فقد يعتبر هذا الإستثمار من النوع غير المباشر، ذلك أنه يتمثل في شراء الأوراق المالية، وبالتالي فهو حيازة لجزء من المؤسسات القائمة في البلد (شراء الاسهم) او عبارة عن شراء جزء من ديوها (شراء سندات).

إذن فدخول رأس المال إلى البلد يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب، بينما يسجل خروج الإستثمار في الأوراق المالية إلى البلدان الأخرى في الجانب المدين لهذا الحساب.

[1] - محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص 329.

[2]- سمير فخري نعمة ، مرجع سابق ، ص ص 72،73 .

يضاف إلى هذه الحسابات حساب آخر (ثالث) ليس له معنى إقتصادي واضح وهو حساب الخطأ والسهو[1]، ويهدف إلى ضمان التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات على إعتبار أن التسجيل في هذا الميزان يتم على أساس قاعدة القيد المزدوج.

– التوازن في ميزان المدفوعات

يمكن عرض ميزان المدفوعات وفق طريقتين، الأولى طريقة نموذجية والثانية تحليلية، فالطريقة النموذجية تعكس تسجيل العمليات وفقا لمبدأ القيد المزدوج (دائن- مدين) وتسمح هذه الطريقة بإظهار التوازن المحاسبي، ففي هذه الطريقة ليست هناك قاعدة تبين متى يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي، أما العرض التحليلي لميزان المدفوعات فيتم إعداده انطلاقا من العرض النموذجي لكنه **عرض ذو** أهمية كبيرة من حيث التحليل الاقتصادي[2].

إن فكرة التوازن الاقتصادي والتي تعتبر أول خطوة في تحليل ميزان المدفوعات هي فكرة تحصر التحليل في نطاقه الإحصائي والمحاسبي .

وبالتالي يبقى هذا التحليل ضيقا بالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه هذا الميزان عن الوضع الإقتصادي الخارجي وحتى الداخلي للبلد، ومن هنا يتم عادة اللجوء إلى وسائل أخرى في التحليل بين أرصدة ميزان المدفوعات والمتغيرات الكلية الأخرى للإقتصاد.

إن اهم مؤشرات التحليل في هدا المجال هي تلك الخاصة بالتجارة الخارجية في عمومها، وبشكل عام يتم تحليل ميزان المدفوعات بإستعمال مجموعة من المؤشرات حيث كل مؤشر يستخدم في زاوية معينة من ميزان المدفوعات، وفيما يلي نورد أهم هذه المؤشرات:

ب– مؤشرات تحليل ميزان المدفوعات

1– معدل التغطية: يهدف هذا المؤشر إلى تحديد درجة تغطية واردات الدولة من بقية العالم بواسطة صادراتها، ويقاس بهده العلاقة:

حجم الصادرات/ حجم الواردات ×100

[1] -Erreurs et Omissions

[2]- سمير فخري نعمة ،**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاستها عل ميزتن المدفوعات**،دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان ، 2011، ص70.

فإذا زادت النسبة عن 100% هذا يعني أن الصادرات تمول – تغطي- بالكامل الواردات، أي هناك رصيد فائض والعكس صحيح.

2– معدل الانفتاح: باستعمال الواردات والصادرات يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى إنفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج، وذلك بواسطة النسبة التالية:

$$\frac{\text{حجم الصادرات} + \text{حجم الواردات}}{2} = \text{حجم إجمالي الناتج الداخلي}$$

فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على وجود إندماج أكبر في الإقتصاد العالمي.

3– حصة السوق: يهدف هذا المؤشر إلى قياس الحصة السوقية للإقتصاد الوطني في بلد ثان مقارنة مع الحصة الكلية للمنافسين في سوق هذا البلد.

المؤشر=(حجم صادرات الاقتصاد الوطني إلى البلد$_1$/ الحجم الكلي لواردات البلد$_1$× 100).

ويعبر هذا المؤشر على درجة التجارة الثنائية للإقتصاد الوطني مع كل دولة أجنبية مأخوذة بشكل منفرد.

في حين النسبة التالية:

(حصة الاقتصاد الوطني في سوق البلد$_1$/ حصة الاقتصاد الوطني في السوق الدولية× 100).

فهي تقيس الحصة النسبية للإقتصاد الوطني في سوق بلد معين مقارنة مع الحصة التي يمتلكها في جميع الأسواق الخارجية.

معدلات التبادل: تعتبر من أهم المؤشرات في تحليل التجارة الخارجية لبلد ما.

ويتم حسابه بالعلاقة التالية: (مؤشر تغير الصادرات/ مؤشر تغير أسعار الواردات).

فإذا كانت هذه النسبة منخفضة هذا يعني أن هناك تدهور في وضعية علاقة البلد مع الخارج أو إرتفاع النسبة يعني وضعية حسنة.

ج – إختلال ميزان المدفوعات الدولية:

يمكن أن نستنتج مما سبق عرضه أن تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل الذهب تخلق حقوقا والتزامات مالية، وأن هذه الحقوق والالتزامات تجعل دولة ما إزاء غيرها من الدول، إما دائنة أو مدينة.

وإذا ما أخذنا الخلاصة الكاملة للمقبوضات التي تستلمها الدولة المعنية بكافة مقيميها من الدول الأخرى وبكافة مقيميها أيضا – لمدى سنة- نجد انها تعادل في النهاية الخلاصة الكاملة للمدفوعات التي تقدمها

هذه الدولة إلى الدول الأخرى، أي تعادل بين جانب الحقوق وجانب الديون، ومنه ميزان المدفوعات يكون دائما في حالة توازن كأي عملية ذات قيد مزدوج [1].

غير أنه بالرغم من هذه الحقيقة (توازن) إلا أنه هناك إختلالا قد يميز ميزان المدفوعات، وذلك لعدة أسباب منها:

- قلة الإهتمام بتخطيط التجارة الخارجية.
- سيطرة غير منظمة للقطاع الخاص.
- تشوه آلية السوق والتداخل المزمن للتقلبات الإقتصادية المنعكسة عن الدول الأخرى ذات التعاملات مع الدولة المعنية، وهكذا فإن الإختلالات في ميزان المدفوعات تتفاوت من حيث النوع والحجم والإتجاه في تأثيرها على الإقتصاد الوطني، وهنا نميز بين مرحلتين:

الأولى: حدوث إختلالات سلبية، أي عجز في ميزان المدفوعات وينعكس هذا العجز على النشاط الإقتصادي ويتمثل في إنتشار الإنكماش والكساد بمعدلات أكبر بسبب مضاعف التجارة الخارجية* فتتدهور مستويات المعيشة وتنتشر البطالة الدورية.

أما الثانية: فهي الإختلالات الإيجابية، وتعني الفائض في الميزان، غير أن هذا الفائض – إذا لم يرافق بإجراءات معينة- سيسبب إنتشار التضخم بكميات تراكمية، فترتفع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة.

وأخيراً نشير إلى أنه لا توجد نسب معينة قياسية ثابتة لتقرير المعدل الذي يكون عنده العجز والفائض من مظاهر الإختلال، إذ أن العجز مهما يكن معدله فلا بد من إزالته وإن الفائض مهما يكن حجمه فإنه يجب إمتصاصه وذلك لتفادي ظهور نتائج سلبية على الإقتصاد الوطني[2].

المطلب الثاني: المناهج المستخدمة في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

تهدف هذه المناهج إلى إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات في مستوياته المختلفة (الميزان التجاري والحساب الجاري على وجه الخصوص) إنطلاقا من إحداث التغييرات الضرورية على مستوى متغيرات الإقتصاد.

وتتضمن طرق تصحيح الإختلال ثلاثة مناهج أساسية وهي[3]:

---

[1]- عدنان ثاية النعيمي ، مرجع سابق ، ص 65.

[2] هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص323

[3] عزيزي فريدة ، المناهج المستخدمة لتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات ،م.ج.ع.ق.س ، ص 206.

*- مضاعف التجارة الخارجية = التغير الكلي في الدخل /التغير في صافي التعامل الخارجي.

أ– منهج المرونات

ويسمى هذا النهج أيضا بطريقة المرونات الحرجة وتعرف هذه الطريقة بشرط "مارشال لارنير(Marchall-lerrner) ففي إطار سياسة تعديله للإختلال تكـون سياسة تخفيـــض العملـــة (في حالة نظام الصرف الثابت) أو تدهور العملة (في حالة نظام الصرف العام) وتعد هذه الطريقة ناجعة في إستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عندما يكون مجموع القيم المطلقة لمرونة أسعار الواردات مضافا إليه مرونة مجموعة أسعار الصادرات أكبر من الواحد.

ففي ظل هذه المعطيات يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى تراجع أقوى في الواردات في مقابل زيادة الصادرات مما يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات[1].

وأهم ما يعاب على هذه الطريقة هو:

- إن دوال هذه الطريقة هي دوال تكون في المجال الكلي للإقتصاد في حين أن أثر هذه الطريقة يكون على سلع معينة أي إقتصاد جزئي.

- عدم أخذها بعين الإعتبار للجانب النقدي للإقتصاد يجعل قصورها عميقا بالنظر للطابع النقدي لميزان المدفوعات، ولتجاوز هذه العيوب جاءت المقاربة عن طريق الإستيعاب لاخدها في الحساب المجال العام للتوازن الإقتصادي.

ب– منهج الإستيعاب – الدخل

كما سبق الإشارة إليه فإن منهج المرونات تجاهل تأثير الدخل لذلك يرى كل من ALexander،وBlack أن منهج الإستيعاب يعالج هذا النقص في إطار كنيزي بسيط[2].

فوفقاً لهذه المقاربة يمثل ميزان السلع والخدمات علاقة بين إجمالي الناتج الداخلي (PIB) وطاقة الإستيعاب لهذا الإقتصاد حيث:PIB=C+I+(X-M).....(1)

بحيث : C: الإستهلاك الكلي (عام وخاص)، I: الإستثمار الكلي (عام وخاص)، M الواردات X : الصادرات. ويمثل الاستهلاك الكلي والإستثمار الكلي طاقة الإستيعاب في الإقتصاد أي A=C+I.....(2)

---

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 257.

[2] - عزيزي فريدة ، مرجع سابق ، ص 209.

وإذا كانت (X-M) تمثل صافي الصادرات والميزان التجاري وميزان الخدمات فيكون رصيد حساب السلع والخدمات كمايلي : (X - M)=PIB - A.....(3)

أي أن رصيد حساب السلع والخدمات يساوي الفرق بين إجمالي الناتج الإجمالي وطاقة الإستيعاب .

وبإضافة كل من صافي مداخيل عوامل الإنتاج (RNF) وصافي التحويلات الجارية (TCN) إلى طرفي المعادلة (3) نحصل على العلاقة التي تربط بين رصيد الحساب الجاري (CA) وإجمالي الدخل الوطني (RNDB) المتاح كما يلي :

PIB+RNF+TCN-A= (X-M)+RNF+TCN .....(4)

وحسب المفهوم السابق يمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي :

R*N*DB-A=CA.....(5)

أي أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات هو الفرق بين إجمالي الدخل الوطني المتاح وطاقة الإستعاب الإقتصاد .

إذن المعادلتان (3) و (5) تعطي لنا معلومات هامة حول طبيعة العلاقة بين مختلف أرصدة الحساب الجاري ومستويات الناتج الوطني ومن ثمة مختلف السياسات الواجب إتباعها لتسوية أوضاع ميزان المدفوعات[1].

فإذا كان هناك عجز على مستوى ميزان السلع والخدمات (معادلة 03) أو على مستوى الحساب الجاري (معادلة 05) فإن ذلك سببه عوامل داخلية أي وجود تجاوز لطاقة الإستعاب مع الطلب الداخلي .

ولتصحيح هدا الوضع يمكن للسلطات العمومية إتباع سياسة ظرفية قصيرة المدى تهدف إلى تقليص الطلب الداخلي بإستعمال أدوات ملائمة مثل السياسة النقدية والسياسة المالية أو سياسة الميزانية أي سياسات تسيير الطلب .

كما يمكن الإعتماد على سياسات هيكلية طويلة المدى هدفها الرفع من قدرة الإنتاج الوطني (تحرير الأسعار، الإصلاح المالي، سياسة تجارية ..إلخ[2]) ويسمى هذا النوع بسياسات تسيير العرض .

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 259.

[2] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 163.

جـ- المنهج الضريبي (المقاربة الضريبية لميزان المدفوعات)

تعتمد هذه المقاربة على التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام وتسمى أيضاً هذه المقاربة بطريقة الإدخار الإستثمار في مجال ميزان المدفوعات .

فوفق هذا المقاربة هناك علاقة بين الإدخار الداخلي ورصيد حساب السلع والخدمات من جهة والإدخار الوطني ورصيد الحساب الجاري من جهة ثانية وذلك كما يلي :

بالنسبة للعلاقة الأولى : يمكن طرح الإستهلاك الكلي (C) من إجمالي الناتج الداخلي (المعادلة 01) **فنحصل على متغير جديد هو (Si) الإدخار الداخلي بحيث: (Si=PIB-C) فنكون بصدد معادلة توازن جديدة :**

$$PIB-C-I=(X-M)\ldots\ldots\ldots\ldots(06)$$

ومنه :$$Si-I=(X-M)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

تبين المعادلة (07) أن رصيد ميزان السلع والخدمات يساوي الفرق بين الإدخار الداخلي والإستثمار .

أما العلاقة بين الإدخار الوطني ورصيد الحساب الجاري فتكون من خلال إضافة مداخيل عوامل الإنتاج (RNF) وصافي التحويلات (TCN) إلى طرفي المعادلة رقم 06 **فتكون :**

$$PIB+RNF+TCN-C-I=(X-M)+RNF+TCN\ldots\ldots\ldots\ldots(08)$$

الطرف الأيسر يمثل (RNDB) إجمالي الدخل الوطني المتاح. و الطرف الأيمن هو رصيد الحساب الجاري (C-I) **وعليه يمكن إعادة كتابة المعادلة كما يلي :**

$$RNDB - C-I= CA \ldots\ldots\ldots\ldots(09)$$

وبما أن الفرق بين (RNDB) **و**(C) هو الإدخار الوطني (S_n) فإننا نحصل على :

$$S_n - I = CA\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

فمن المعادلات السابقة يستنتج أن:

المعادلة رقم (07) تشير إلى أن عجز ميزان السلع والخدمات يعني عدم كفاية **الإدخار الداخلي.**

بينما المعادلة (10) تشير إلى **أن عجز الحساب الجاري يعكس عجز** الإدخار الوطني مما يعني ضرورة **اللجوء** إلى الإدخار الأجنبي.

فإذا إعتبرت(S_g) **إدخار حكومي،** (S_P) **إدخار خاص، و**(I_p) **إستثمار خاص و** (I_g) **ادخار حكومي فإن:**

$$I=I_P + I_g \quad و \quad S_n = S_P + S_g$$

$$(S_P + \frac{T}{g}) - (S_P - \frac{T}{g}) = CA \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$ وعليه :

و عند ضم الإدخار ونفقات الإستثمار حسب كل قطاع نحصل على:

$$(S_P - I_P) + (S_g - I_g) = CA \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

هذه العلاقة تبين لنا مصدر العجز في الحساب الجاري إن كان سببه عجز إدخار القطاع الخاص أم **القطاع العمومي.**

فإذا ترافق عجز الحساب الجاري مع عجز في الإدخار العمومي فهذا يعني أن هناك **عجز على مستوى** المالية العامة، حيث يجب اتخاذ تدابير لتقليص العجز الموازني.

د – المنهج النقدي

يتناول هذا المنهج الدور الهام والفعال للسياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، **وكان أول من** أشار في تحليله لهذه المقاربة النقدية لميزان المدفوعات هو (Hume،1752) ثم قام بإكمالها بشكل واضح **الإقتصادي**(Polack،1957)[1].

وقد اتضحت معالم هذا النموذج في منتصف السبعينيات على يد مجموعة من **الإقتصاديين بصندوق النقد** الدولي (FMI)، ثم مجوعة من الإقتصاديين في إطار مدرسة شيكاغو بزعامة (F.Fredman). **ويمكن** إبراز الخصائص الأساسية لهذا المنهج النقدي كما يلي[2] :

1- يشير المنهج إلى أن مشكلة إختلال ميزان المدفوعات ناتجة عن عدم التوازن بين العرض النقدي والطلب على النقود في الإقتصاد الوطني.

2- يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية.

3- يجب النظر لهذا المنهج على أنه **نموذج للتحليل الإقتصادي الكلي الذي يركز على الإحتياطات النقدية.**

4- يركز هذا النموذج على المدى الطويل في إبراز آثار السياسة النقدية و**إ نعكاسها على مستوى توازن ميزان المدفوعات.**

[1]- يعرف هذا النموذج أضاً بإسم بولاك نسبة إلى جاك بولاك " Jacques Polak" الموظف بصندوق النقد الدولي ، الذي صاغ هذا النموذج المنشور في عام 1957 في الورقة التي حملت عنوان : Mometary analysis of uncome Formation and payments problems staff papers NOL 6 (Novembre ,pp1-50.

[2]- عزيزي فريدة ، مرجع سابق ، ص 215.

وفي هذا الصدد ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات (B_P) على أنه التغير في صافي الإحتياطات النقدية الدولية (ΔF) وهذه الأخيرة تعادل مبدأ ميزان العمليات الجارية (B_C) مضافاً إلى رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية (B_K) وذلك حسب العلاقة التالية:

$$B_P = \Delta F = B_C + B_K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ولدينا : $\Delta F = F\,(M_D \,.\, M_S)$

ومنه : $\Delta F = M_D - M_S \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

ويمكن التعبير عن كل من الطلب على النقود والعرض النقدي كمايلي:

$$M_D = KPYi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$M_S = h(F+D) = Hh \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

فالمعادلة (3) تعني أن الطلب على النقود هو دالة في كل من المستوى العام الأسعار مستوى الدخل الوطني، سعر الفائدة .

أما المعادلة (4) فتعني أن عرض النقود مساوي للفائدة النقدية (H) في مضاعف خلق الودائع (h).

ففي حالة التوازن يجب أن يكون:

$$M_D = M_S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ويلاحظ أن عدم التوازن في هذه الحالة قد يكون نتيجة القروض الداخلية أي بوجود سياسة نقدية توسعية إذ أن كل من سعر الفائدة والإحتياطات الدولية والإئتمان الداخلي تشكل عوامل مستقلة هامة تؤثر على الطلب و العرض من النقود، وكما هو معروف فإن توجيه هذه العوامل هو من إختصاص السلطة النقدية (البنك المركزي) وذلك قصد الوصول إلى الوضع المرغوب فيه بالنسبة لميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي

في الإقتصاد المفتوح هناك معيارين أساسيين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق العمومي وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، ذلك أن سعي السلطات العمومية لتحقيق الإستقرار الداخلي قد ينعكس سلبا على الإستقرار الخارجي، مما يصعب من مهمة واضعي السياسات الإقتصادية.

أ- فعالية سياسة الإنفاق العمومي في ظل نظام الصرف الثابت :

سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح فعالية سياسة الإنفاق العمومي في ظل نظام الصرف الثابت1 حيث أن سياسة إنفاق حكومي توسعية تؤدي داخلياً إلى زيادة الناتج وزيادة معدلات الفائدة وخارجيا إلى إنخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية، وزيادة رصيد حساب رأس المال، وإذا كان إنخفاض رصيد

الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال، فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية أقل فعالية في اقتصاد مفتوح إذا ماقارناها بالاقتصاد المغلق.

فنتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تتعلق إذا بحساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة[1] والتي هي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رأس المال. وهنا قد توجد حالتين: الأولى وتكون نتيجة حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية حيث في هذه الحالة يكون هناك أثر مزاحمة كاملة وليس هناك أي زيادة في الدخل.

أما الحالة الثانية وهي عندما تكون حركة كبيرة لرؤوس الأموال الدولية حيث أن الدخل سيزيد بشكل كبير مع انخفاض أثر المزاحمة لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الدولية، والنتيجة[2] هي أن سياسة الإنفاق الحكومي في ظل اقتصاد مفتوح و في ظل نظام صرف ثابت تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الدولية كبيرة نسبياً ولكن ما لم تولد تضخماً .

ب– فعالية الإنفاق العمومي في ظل نظام الصرف المرن

تتم الموائمة في ظل نظام الصرف المرن من خلال الأسعار و تتم الموائمة آليا حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إنخفاض[3] العملة الوطنية وهذا ما يمنح ميزة أساسية للسلع الوطنية، فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات، وكما رأينا في ظل نظام الصرف الثابت أن هناك حالتين فإن وجود هاتين الحالتين في ظل نظام سعر الصرف المرن يعطي نتائج مخالفة لما سبق حيث أنه وفي ظل اقتصاد مفتوح ونظام صرف مرن فإن سياسة الإنفاق العمومي تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الضعيفة نسبياً حيث يمكن تلخيص هذه الحالات كما يلي:

[1]- زيادة الناتج تؤدي إلى إنخفاض رصيد الحساب الجاري وإرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة رصيد حساب رأس المال .

[2] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 195.

[3] - هناك فرق بين مصطلح إنخفاض Dépréciation و تخفيض dévaluations حيث أن الأول يكون في نظام الصرف العائم أما الثاني فيكون في نظام الصرف الثابت .

ملخص لفعالية سياسة الإنفاق العمومي في ظل نظام الصرف الثابت والمرن حيث درجة حرية **إنتقال رأس المال.**

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الإنفاق العمومي	
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	**سياسة فعالة**	مزاحمة صغيرة
نظام الصرف المرن	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	**سياسة فعالة**	مزاحمة صغيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة غير **فعالة**	مزاحمة كبيرة

نلاحظ من خلال الجدول الحالات التي يكون فيها أثر المزاحمة كبيراً و بالتالي فإن النتيجة التي توصل **إليها كل من مندل (1963) وفليمنج** هي أن مزاحمة سعر الصرف تحدث في ظل إقتصاد مفتوح و في ظل ثبات المستوى العام للأسعار وثبات توقعات أسعار الصرف عندما تقوم الدولة بتمويل إنفاقها بالدين العام ، و تكون أكثر حدة في حالة نظام الصرف المرن حركة كبيرة لرأس المال (كما هو موضح في الجدول **سابقا)، كما أن** هذه السياسة غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة لرأس المال ونظام الصرف القائم و حركة كبيرة لرأس المال.

و من أجل تجنب هذه الحالات فإن الحل يتمثل في ضرورة التفاعل بين سياسة الصرف الأجنبي[1] **وسياسة الإنفاق العمومي، فالسياسة النقدية التوسعية مع سياسة** مالية توسعية يمكن أن تخفض الضغط على أسعار الفائدة، و تزيل إمكانية حدوث أثر المزاحمة من خلال ما يعرف بالتلطيف النقدي **أو السياسة النقدية المصاحبة .**

جـ- أثر سياسة الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي

إن سياسة الإنفاق العمومي الممولة من طرف الضرائب أو الدين العام لا يمكن أن تساهم في تحقيق الإستقرارالإقتصادي المنشود بشكل فعال والذي ينعكس لنا في متغيرين أساسين[2] **وهما عجز الموازنة وعجز** الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ولذلك فإن وجود درجة من التفاعل والتنسيق يعتبر من الأهمية بمكان خاصة في الدول النامية، لذلك **يمكن دراسة العلاقة بين هذين العنصرين من خلال فرضية العجز التوأم .**

[1] - سياسة الصرف الأجنبي تعد جزء من السياسة النقدية .

[2] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 198، 199 (بتصرف)

- مدلول العجز التوأم :

لقد توصل كل من (godly و Cripps) في منتصف سنوات السبعينات في بريطانيا أن هناك إفتراض **يقضي بأن عجز** الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عجز **الحساب الجاري** في ميزان المدفوعات[1]، وتختلف المدارس الإقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي. غير أن التحليل الأكثر شيوعاً هو التحليل **النيوكينزي " لمندل فلمنج " والذي أكد أن** إرتفاع العجز المالي سيؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة الأمر **الذي يسمح بدخول رأس المال** مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من عجز الحساب الجاري (في ظل نظام صرف **عائم** وحرية كبيرة في تنقل رأس المال) هذا من **جانب الطلب .**

أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق العمومي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار **مما يخفض** تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي، فمن خلال ما سبق نلاحظ العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الإستثمار والإدخار ومنهج ميزان المدفوعات (وهذا ما تم شرحه **فيما سبق) .**

–الإنفاق العمومي وقنوات إنتقال العجز التوأم

إن أول من أشار إلى الأثار المترتبة لسياسة الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي **هو فليمينج، حيث يعد** نموذج فليمينج من النماذج التي فسرت ما يسمى بالعجز التوأم وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس **الأموال الدولية ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار على حجم الإقتصاد، حيث تعد الحالة** التي تصدق بها فرضية العجز التوام هي عندما يكون نظام الصرف مرن مع حركة كبيرة لرؤوس الاموال **و**فيما يلي أهم هذه الفرضيات والآثار المترتبة عنها[2].

1– حالة سعر الصرف المرن مع حركة كبيرة لرأس المال:من نتائج تطبيق سياسة إنفاقية عمومية توسعية هو إرتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى دخول رأس المال في الأجل القصير، وهذا يساهم في إرتفاع **قيمة العملة** ،هذا الإرتفاع يؤدي إلى إنخفاض تنافسية العملة الوطنية فتنخفض الصادرات و تزيد الواردات مما يفاقم العجز في الحساب الجاري.

[1] - هذه النظرية لقيت إنتقادات كينزية حيث نسبت هذه الفرضية للمدرسة الكلاسيكية الحديثة التي إنتقدت سياساتStop and goالتي قامت بها بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية .

[2] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق، ص 202.

2- حالة سعر الصرف الثابت مع حركة كبيرة لرأس المال: بما أننا في نظام الصرف المرن فإن إنخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع الصادرات ويثبط الواردات وهذا يلغي العجز في الحساب الجاري، ومنه إنخفاض العملة يقود إلى زيادة الدخل و زيادة الإدخار الخاص **و**بالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي ذلك أن سياسة الإنفاق العمومي مولت عن طريق الإدخار الخاص والمزاحمة.

3- حالة سعر الصرف الثابت مع حركة كبيرة لرأس المال

إن اتباع سياسة إنفاقية عمومية توسعية يؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة **الواردات ودخول رأس المال وهذا ما يؤدي** أيضا إلى فائض في الطلب على العملة الوطنية[1] **و كنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة.**

فإرتفاع الدخل في هذا المستوى يؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب إرتفاع الواردات، كما أن إرتفاع الدخل يؤدي أيضا إلى زيادة الإدخار الخاص ومنه فإن العجز التوأم نسبي[2] **لأن الدخل الناتج عن** سياسة الإنفاق العمومي يؤدي إلى الإدخار الخاص.

4- حالة سعر الصرف الثابت وانعدام حركة رأس المال

في هذه الحالة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض سعر صرف العملة، وبما أننا في نظام سعر الصرف الثابت تقوم السلطات بسحب من إحتياطاتها الاجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع إنخفاضها وهذا ما يؤثر سلباً على عرض النقود، و بالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي ذلك أن الإنفاق العمومي لم يمول لا بالادخار الأجنبي ولا بالإدخار الخاص ولكن مول من خلال مزاحمة الإستثمار **الخاص.**

[1] - وبما أننا في نظام صرف ثابت فإنه يجب على السلطات النقدية شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية ، مما يزيد في عرض العملة الوطنية وبالتالي عودة سعر الفائدة إلى مستواه الأول .

[2] - وليد عبد الحميد العايب ، مرجع سابق ، ص 202 (بتصرف)

خلاصة الفصل الثاني

تم التعرض في هذا الفصل إلى أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الكلية وذلك من خلال توضيح أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي :

- تؤثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي من خلال القدرة الإنتاجية (العرض الكلي) والطلب الكلي الفعال .

كما أن هذا التأثير يتضح من خلال التحليل التقليدي لمنحنى IS-LM

فالتأثير على المدى القصير يؤدي إلى التأثير السلبي على مجملات الطلب وعلى حجم الدخل ويؤدي إلى خفض حجم العمالة أما على المدى الطويل فهو يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج .

- إن تطبيق النظرية الكينزية في مجال الإنفاق العمومي على الدول النامية من الصعوبة بمكان نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

أما فيما يخص التشغيل فإنه سياسة الإنفاق العمومي تحتل مكانة هامة ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك في حالة السياسة الظرفية أو السياسة الهيكلية .

- إنتهاج سياسة إنفاقية عمومية توسعية إضافة إلى الإستثمارات الخاصة تؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب الكلي ومنه الرفع من مستوى التشغيل، أي تحقيق إنتعاش إقتصادي .

كما عالج أيضاً هذا الفصل أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم حيث خلصنا إلى:

- إن التضخم قد ينشأ نتيجة الضغط الذي يحدثه فائض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل .

- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة هذه العلاقة معبر عنها بمنحنى فليبس .

- يمكن معالجة ظاهرة التضخم عن طريق التقليل من الإنفاق العمومي من جهة وزيادة الإيراد الحكومي من جهة ثانية .

- هناك أثارا سلبية لتمويل الإنفاق العمومي عن طريق الإصدار النقدي .

وأخيراً فإن لسياسة الإنفاق العمومي أثاراً على التوازن الخارجي وتمثل فيما يلي :

- ففي نظام سعر الصرف الثابت فإن سياسة الإنفاق العمومي التوسعية تؤدي داخلياً إلى زيادة الناتج وزيادة معدلات الفائدة، أما خارجياً تؤدي إلى إنخفاض رصيد حساب العاملات الخارجية وزيادة حساب رأس المال .

- أما في حالة سعر الصرف المرن فإن سياسة الإنفاق العمومي تكون أكبر فعالية في حالة إقتصاد مفتوح وحركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال .

الفصل الثالث

التوازن الإقتصادي الكلي وإستراتيجية الحفاظ عليه

تمهيد

تعتبر نظرية التوازن الإقتصادي أداة فعالة لاغنى عنها في تحليل الظواهر الإقتصادية خاصة في عصرنا الحالي، وذلك بقدرها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعة توجيهها أحسن توجيه .

فلقد تطور مفهوم التوازن فمن التوازن الحسابي بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهو ما يتناسب مع الدور المحدود التي كانت تقوم به الدولة في مجال النشاط الإقتصادي إلى توازن إقتصادي يشتمل عناصر أهم وأكبر، وبالتالي فهو ليس توازناً رقمياً بل هو كيفي يعتمد على النوع بالإضافة إلى الكم.

فمن الناحية العملية يمكن لآلية الإنفاق العمومي أن تستعمل في التأثير على الوضع التوازني للإقتصاد ككل وذلك قصد تحقيق مستوى العمالة الكاملة والرفع من معدلات النمو الإقتصادي وإستقرار الأسعار و الأجور وكذا العدالة في توزيع الدخل، ذلك أن شرط التوازن بالنسبة للإقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في إطار المعطيات الإقتصادية المتوفرة كما أن التوازن الكلي يعتبر محصلة بتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثل في الأسواق السلعية والعمالية والنقدية حيث يتم الربط بينها في إطار أوسع وهو السياسة الإقتصادية الكلية، لذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للتوازن الإقتصادي .

المبحث الثاني : نماذج التوازن الإقتصادي .

المبحث الثالث : التوازن الداخلي والتوازن الخارجي .

المبحث الرابع : إستراتيجية الحفاظ على التوازن الكلي .

المبحث الأول

الإطار النظري للتوازن الإقتصادي

إن مفهوم التوازن الإقتصادي يختلف بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، حيث تطور هذا المفهوم و أصبح هذا التوازن يأخذ شكل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي، وقبل إستعراض آراء الإقتصاديين قديمهو حديثه في موضوع التوازن يجدر بنا ان نتطرق إلى مفهوم التوازن وإستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين ثم التطرق إلى تأثر التوازن الكلي بمتغيرات الطلب الكلي .

المطلب الأول: ماهية التوازن في الفكر الإقتصادي

أ – مفهوم التوازن الإقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الإقتصاد، وقد إهتمت النظريات الإقتصادية في الاعلب الاعم من تحليلاها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

و لا يختلف الإقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الإقتصادي للتوازن بينما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، و من ثمة وسائل تحقيقه. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالإستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة لهئ[1].و قد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

– التوازن هو الحالة الإقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما،إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم إستمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الإقتصادية في الإقتصاد القومي إلى إختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الإتجاه ليعود التوازن الإقتصادي لسيرته الأولى[2].

و مرد ذلك أنه في النظرية الإقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب...الخ، بحيث تتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير ياخد قيما مختلفة تتغير صعودا او هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة

[1] -دنيال ارلوند، **تحليل الازمات الاقتصادية** ، ترجمة عبدالامير شمس الدين،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروتن1992،ص141.

[2] – مبارك حجير، **التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية**، مكتبة الأنجلو مصرية، بدون سنة نشر ص 51.

معينة او مستوى معين، و هده القيم المختلفة تتاثر بعدد لاهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الإقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني...الخ.

كما عرف أيضا على أنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير،وعندما يبتعد الإقتصاد عن حالة التوازن، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل ومستوى الإنفاق مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو تخفيض مستوى إنتاجها[1].

فمما سبق يتضح التركيز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات بالاعتماد في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الإستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الإقتصادي العام بمفهوم الإختلال والتي عرفت إختلال التوازن بأنه الإختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الإحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع اي ان الإقتصاد هنا يكون في حالة إختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن إختلال التوازن الإقتصادي العام ينعكس في مجالين إقتصاديين هما إختلال التوازن الإقتصادي الداخلي و إختلال التوازن الخارجي.

و من هنا يتضح أن التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي و عندما لا يكون هناك دوافع للتوسيع أو الإنكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة [2] .

و أخيراً نخلص إلى أن التوازن مبدأ قديم في الإقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق (السلع و الخدمات، النقد، العمالة) .

بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أنماط هذا التوازن.

ب – أنماط التوازنات الإقتصادية

للتوازن الاقتصادي أشكالا مختلفة بإختلاف وجهة نظر الإقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى و من هذه الأشكال نذكر ما يلي:

---

[1] . ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص125.

[2] – دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر–1990–2004**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 102.

1 – التوازن الجزئي والتوازن الكلي:

التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات و السلع على المستوى الوطني ثابتة أي إنعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الإدخار مع الإستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الإقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

أما التوازن الجزئي فيهتم بدراسة الوحدات أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، اما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداها مع نفقاها.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الإنخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للإرتفاع في الأسواق التي تواجه تضخماً.

2 – التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأجل

– التوازن قصير الأجل هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخـزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يـؤدي إلى إختـلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية[1].

– أما التوازن الإقتصادي على المدى الطويل فيتحقق في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج ،فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، بحيث تؤخذ الفنون الحديثة في الإنتاج بعين الإعتبار في العملية الإنتاجية، فيؤدي هذا الى تغير في العلاقات بين عوامل الإنتاج (مثل نسبة اليد العاملة ورأس المال)[2]،

وبالتالي المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير يتطلب ضرورة مساواة الإدخار مع الإستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة إستثمار اليوم دائما عن إدخار الأمس[3]، اي مع مرور الايام يستلزم ان يكون الإستثمار اكبر من الإدخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

[1]–محمد مبارك حجير ، مرجع سابق، ص44.

[2] – صقرأحمد صقر، **النظرية الإقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص 115.

[3]– فايز ابراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 78.

3 – التوازن الساكن و التوازن الحركي

يكون التوازن في حالة سكون عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة فيكون بذلك النظام الاقتصادي خاليا من التراكمات وتظل معدلات الانتاج والاستهلاك ثابتة ومتساوية، كما لاتتغير الأسعار والمخزون ولاصافي الإدخار.

و نظرا للإنتقادات التي وجهت لهذا النوع من التوازن تم إستخدام نوع اخر من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة تم ما يلبث ان يفسح المجال امام إختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الإختلال الأول[1].

4– التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه **كينز** أين قسم التشغيل إلى مستويات و إعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الإحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره اقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الإقتصاد الوطني[2].

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين و المستهلكين تجنباً لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الإستخدامات بصورة تضمن دفع الإقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح بإستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الإجتماعي.

إن التوازن الإجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الإقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي، و في الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الإقتصادية العامة فيزيد من حجم الإستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابياً في التأثير في الإقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

---

[1]– مبارك حجير، ، المرجع السابق، ص 13

[2]– شريف محمد ، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2010،ص75.

بعدما إستعرضنا مفهوم التوازن واشكاله نحاول في هده النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي[1].

المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي: إن تطور مفهوم التوازن بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث – ومن خلال مراحل التطور هذه — أدى بالتوازن إلى التغير من طبيعته شيئاً فشيئاً. وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

أ– التوازن في الفكر التقليدي: إن أهم مامیز الفكر التقليدي الحرية الإقتصادية التي هي حسب إعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الإقتصادية و إعادة التوازن في حالة إختلاله.

و قد إفترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات وإستبعاد الإكتناز، وإستحالة حدو ث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض و الطلب) يتم بواسطة آلية السوق لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساوياً لسعر التكلفة أين تكون القوى الإقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح ان الفكر التقليدي وبهدف التوازن الإقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على عنصرين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية وإستناداً إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في إستخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي[2]. ففي ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي و التوازن الخارجي يتحقق التوازن الإقتصادي الكلي.

1– التوازن الداخلي

إن المساواة بين الإدخار والإستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها ان تكون مخزنا للقيمة، بمعنى انها ليست وسيلة لنقل القيم عبر فترات الزمن و بذلك فإن عدم

[1] – صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 31.

[2] – سامي خليل، **اقتصاديات النقود و البنوك** شركة كاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1982، ص 193.

تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، و إنما يعني نقص إنتاج فرع لآخر، والخلاصة هي أن التوازن الداخلي هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة و التضخم[1].

إن إختلال التوازن الاقتصادي الداخلي يعتبر مؤشر مهم في تفسير الإختلالات الإقتصادية بغرض توجيه السياسة الإقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الإقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية :الإستهلاك والإنتاج ،الإدخار والإستثمار، توازن الميزانية العامة والتوازن النقدي.

2- التوازن الخارجي

يعتبر الإقتصاديون بأن التوازن الإقتصادي الخارجي هو التوازن في ميزان المدفوعات ،ويجمع هؤلاء على أن توازن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهداف السياسة الإقتصادية الكلية،ولقد حظيت فكرة التوازن الخارجي بإهتمام كبير في فكر كل من **آدم سميث** من خلال التخصص وتقسيم العمل، و كذلك **ديفيد ريكاردو** من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية [2].

وحسب الكلاسيك فإن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الإتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداهم بالحرية الإقتصادية عموما، وبهدف نقل الاثار المترتبة عنها إلى إقتصاديات الدول الأخرى إستند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الإقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما ادى بهم إلى بعض الإفتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الإرتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب إستيراداً وتصديراً .

مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل. و من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أن هناك إرتباط وثيق بين شقي التوازن – الداخلي و الخارجي– حيث أن إختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى إختلاله في الآخر، غير أن

[1]–رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 10

[2]– فايز ابراهيم الحبيبي، المرجع السابق، ص 20.

هذه المدرسة في تحليلها إعتمدت على الوحدة الإقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما إفترضت عالما يرتكز على الحرية الإقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الإقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الإحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنه قد ينجم عنها آثاراً إقتصادية وإجتماعية تنعكس سلباً على الإقتصاد الوطني.

ب- التوازن في الفكر الكنزي

بدا كينز نظريته برفض الإفتراض الاساسي الدي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والدي يقول ان المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل[1] .

إن منهج كينز يعتمد على محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية على إيجاد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير[2]، حيث كانت تجتاح العالم أزمة إقتصادية كبرى بدأت عام 1930 وإستمرت طوال الثلاثينيات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن إنخفاض الأجور يؤدي إلى إنخفاض الطلب الفعلي، حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة إنخفاضها ينخفض معها الدخل كما أن إنخفاض دخل العمال يؤدي إلى إنخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع، كل هذا يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن إنخفاض الأجور يؤدي إلى إرتفاع الأرباح، ومن هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي. إن منهج التحليل الكنزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للإقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الإستخدام إمكانية حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي إستبعدته النظرية التقليدية. يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- إقتصاد مغلق- وأوضح أن الطلب الإستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا إعتبره دالة في الدخل مهملاً بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل- قانون كينز السيكولوجي- في حين يتحدد الطلب الإستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المنتجين، و مدى تغطيته لتكاليف الإستخدام، ولذا إعتبر أن قرار الإستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة

[1] - علي لطفي، إيهاب نديم، **مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي**، مكتبة عين الشمس، 1996، ص 89.

[2] - سامي خليل، مرجع سابق، ص 198.

السائد في السوق وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي[1] :

1- التوازن الداخلي

تنطلق النظرية الكنزية من أن المساواة بين الإدخار والإستثمار شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للإدخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الإستهلاكية، في حين يعتبر الإستثمار أنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية [2] :

الدخل $Y=E=C+I=C+S$ ➔ $S=I$

S:الإدخار، I: الإستثمار، C: الإستهلاك، E: الإنفاق .

إن فكرة المساواة بين الإستثمار والإدخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الإدخار.

هنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الإستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الإدخار. إن شرط التوازن في النظرية الكنزية يتمثل في التساوي بين طلب الإستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لإفتراض ثبات حجم الإستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الإدخار المحقق في الفترة الحالية مع الإستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الإدخار يتعادل مع الإستثمار تلقائياً على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الإكتناز وليس جزء للإدخار، و يرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والإستثمار إنما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها. و نخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول يتحقق بتوازن الإدخار مع الإستثمار و بالمعنى المقصود عند الكلاسيك.

---

[1] – ضياء مجيد موسوي: **النظرية الاقتصادية– التحليل الاقتصادي الكلي**–، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص 357.

[2] – صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص184.

أما الثاني : يتحقق لما يتساوى الإدخار المحقق في الفترة الحالية بالإستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة وهذا ما إنشغلت به النظرية الكنزية.

2- التوازن الخارجي

لقد إعتمد الإقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الإقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لإعتبارها أساس تصميم جل السياسات الإقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي[1].

و كما لاحظنا سابقا أن كينز حث على ضرورة مساواة الإدخار مع الإستثمار لتحقيق التوازن في إقتصاد مغلق وحتى إن كان بهدا الإقتصاد بحاوز الإستثمار للإدخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الإستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الإقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، و هذا ما توضحه المعادلات التالية :

$$Y=C+S=C+I \rightarrow S=I$$

$$Y= C+S+T = C+I+G \rightarrow S+T=I+G$$

$$Y=C+S+T+M=C+I+G+X \rightarrow I+G+X-M=S+T$$

Y : الدخل، T : الضرائب، G : الإنفاق الحكومي، C : الاستهلاك،

I : الاستثمار، M : الواردات، X : الصادرات.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات[2]:

الدخل و التوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية و المستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي إرتفاع الطلب إلى إرتفاع الأسعار في الداخل، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات و هكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل و تتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد[3].

---

[1]- فليح حسن خلف ، **الإقتصاد الكلي** ، عالم الكسب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص ص 382،383 .

[2]- دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 111

[3] - محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1977، ص 133.

مما سبق يتضح أن كينز في تحليله للتوازن الخارجي إفترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات و الطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإن تغيرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحل محل تغيرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أن معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعا ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. و نخلص في الأخير أن المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنما تتم من خلال تغيرات الدخل الوطني، كما أن إستمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

بعد إستعراضنا لموضوع التوازن الإقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين إتضح أن كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلا كمتغيرات تابعة لتغيرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيرات مستويات الدخل عند الكنزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكنزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيرات الدخل الوطني و هكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائما بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي[1].

بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الإقتصادي عند كل من الكنزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند *جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن الإدخار و الإستثمار على النحو التالي :

– توازن الإدخار و الإستثمار(عند جيمس ميد):

بالنسبة **لجيمس ميد** فأن الإدخار و الإستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلا إذا إستهدفا في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك. كما تنشد في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لإستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يتفق **ميد** مع **كينز** عند إنطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الإثنين ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطورات والتفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الإستثمارية والإدخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الإنكماش اي النقص الحاصل

[1] – بريش السعيد ، **الاقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر توزيع ، الجزائر،2007، ص205.

*جيمس ميد:1907-1995: إقتصادي بريطاني له عدة مؤلفات منها التحليل الإقتصادي و السياسة، له أبحاث في تحليل ميزان المدفوعات، حاصل على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1977.

في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساساً بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الإقتراض والإستثمار في الوقت نفسه والإنكماش عند **ميد** يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الإدخار الفعلي عن الإستثمار المتوقع. كما قد تكون نقطة البداية عند **جيمس** وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الإدخار الممكن أقل من الإستثمار الفعلي.

مما سبق يتضح أن رؤية ميد لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيراً عن دورها عند كينز، من ناحية تأثيرها في معدل الإستثمار، غير أن القرارات الإستثمارية التي يتخذها الرأسماليون غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة و خاصة في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الإستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني وإكتشاف موارد جديدة وبصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من شانها التأثير في مجرى الإستثمار.

و أخيراً وبعد تحديد نقطة البدء من طرف ميد (MEAD) فقد إستعرض جملة من السياسات الملائمة لكل إنطلاقة، ففي حالة الإنكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسيعية، و سياسة الأسعار الرامية إلى زيادة الإستثمار بهدف إحداث التوازن بين الإدخار والإستثمار.

أمافي حالة الرواج فإنه يتبع السياسة الإنكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الإستهلاكي و الحكومي[1].

و اخيرا و نظرا لإرتباط الاهداف الإقتصادية ببعضها البعض وبهدف تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي يجب إستخدام الطرق والأساليب التي تساعد على تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي حيث أن الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف يبعدنا عن الوضع الأحسن والأفضل، ويبقى الإقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون عليه فيما لوكان عند وضع التوازن.

المطلب الثالث: التوازن الإقتصادي الكلي والإستقرار الإقتصادي

إن عدم الإستقرار الإقتصادي من منظور " كينزي " هو نتيجة التقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حلة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى عندما يعمل الإقتصاد عند طاقته القصوى فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم .

[1] - درواسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 115.

ومن هنا فإن إدارة الطلب الكلي بشكل سليم تمكن من تحقيق التوظف الكامل والإستقرار الإقتصادي.

ورغم هذا التركيز على جانب الطلب في دراسة الإستقرار الإقتصادي إلا أنه وحسب التقليديون فإن الإنتاج الكلي يتحدد بالعوامل التي تمارس أثارها **على جانب العرض**[1].

وبالتالي فإن الأساس في تحليل الناتج والتضخم والنمو ودور السياسات هوالطلب الكلي والعرض الكلي، وفيما يلي سنعرض مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي والتقابل بينهما لما لهذا التقابل (التوازن) **من أثر على الإستقرار الإقتصادي الكلي .**

أ– الطلب الكلي (Aggregate Demande (AD:

الطلب الكلي هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والمؤسسات والحكومة **و**العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن : C : تمثل طلب القطاع العائلي أي الإنفاق الإستهلاكي الخاص .

I : تمثل طلب قطاع الإعمال أي إجمالي الإنفاق الإستثماري الخاص .

G : تمثل طلب القطاع الحكومي أي الإنفاق الإستثماري العام .

(X-M) : تمثل صافي الطلب الخارجي على السلع و الخدمات.

وبالتالي يعكس الطلب الكلي مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة على الناتج القومي الإجمال[2].

دالة الطلب الكلي :

وتعـ في بأنا الدالـة التي تربـط ما بين الكميات المختلفـة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار.

الشكل الموالي يوضح ذلك :

[1] - جيمس جوارتي ، مرجع سابق ، ص 323 .

[2] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمدابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 308.

شكل رقم 31 : الطلب كلي والمستوى العام للأسعار

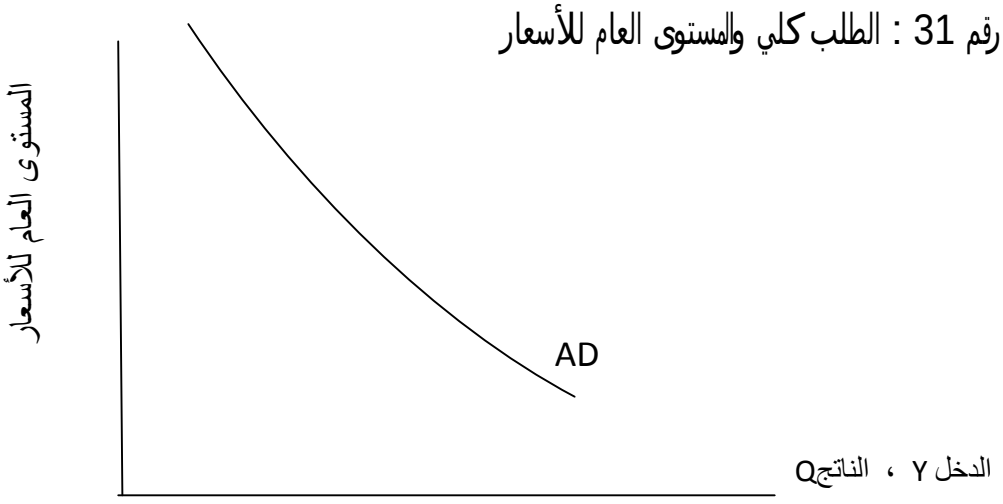

المصدر:حسام داود ، مرجع سابق ، ص 144

يبين المنحنى أعلاه العلاقة العكسية بين الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار أي عند إنخفاض المستوى العام للأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزداد .

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

1- أثر السياسة المالية التوسعية والإنكماشية على الطلب الكلي

الشكل الموالي يبين هذا الأثر حيث زيادة الإنفاق العمومي سيؤدي بمنحنى الطلب بالإنتقال من AD_0 إلى اليمين AD_1 أو عن نفس المستوى العام للأسعار P_0 فإن مستوى التوازن للناتج والدخل يكون أكبر وهذا واضح بواسطة النقطة B ونفس الشيء يحدث في حالة تخفيض الضرائب، أما في حالة إتباع الحكومة لسياسة مالية إنكماشية فإنه يحدث عكس ما سبق[1].

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي)،ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ص 289.

الشكل رقم 32 :أثر السياسة المالية التوسعية والإنكماشية على الطلب الكلي

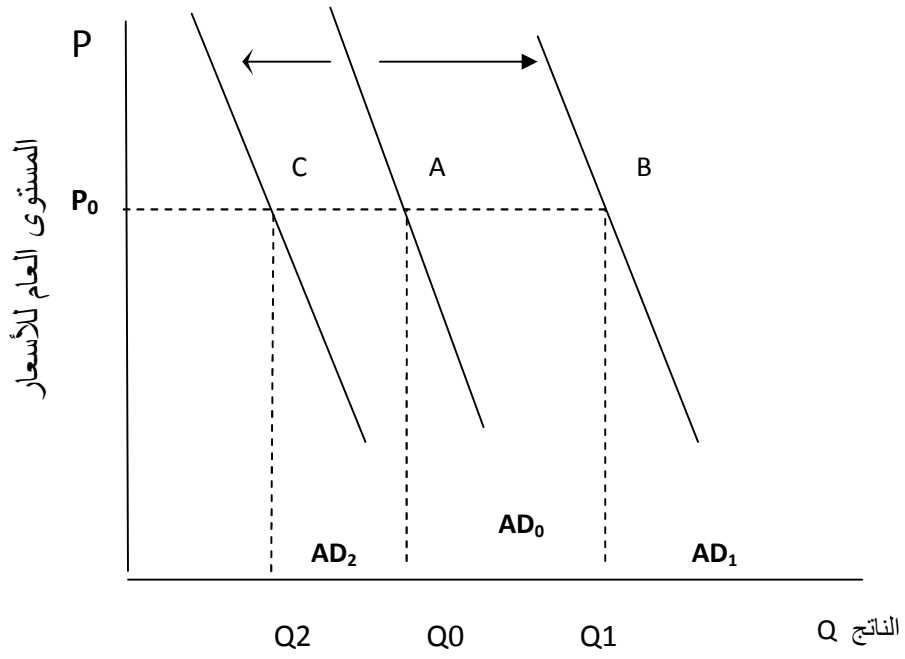

المصدر:حسام داود ، مرجع سابق ، ص 146

2- أثر السياسة النقدية التوسعية (زيادة عرض النقود) على منحنى الطلب الكلي

الشكل الموالي يوضح بان زيادة حجم النقود في المجتمع سوف يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_0 إلى AD_1 وبالتالي فإنه عند المستوى العام للأسعار P_0 فإن مستوى توازن الناتج والدخل يكون أكبر وهذا موضح بواسطة النقطة B في الشكل الموالي:

الشكل رقم 33: أثر زيادة عرض النقود على منحنى الطلب الكلي

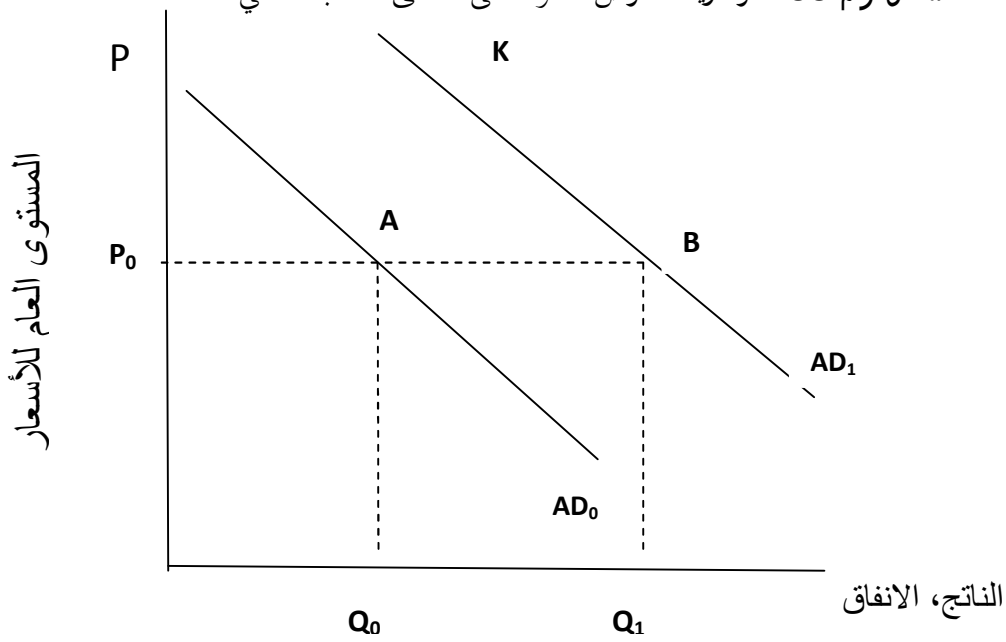

المصدر: مصطفى سلمان، مبادىء الإقتصاد الكلي، ص 147.

أما في حالة التقليل من حجم النقود المعروضة (سياسة نقدية إنكماشية) فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأسفل إتجاه اليسار وبالتالي فعند النقطة (P_0) **فإن مستوى توازن الناتج و الدخل يكون أقل .**

ب– العرض الكلي (Aggregate Supply)

يعرف العرض الكلي بأنه[1]مقدار الناتج الوطني الذي يكون قطاع الأعمال على إستعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار الشكل الموالي يبين منحنى العرض الكلي :

[1]- مايكل بدجمان ، **الإقتصاد الكلي : النظرية و السياسة** – ترجمة محمد إبراهيم منصور - دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999 ص 83.

الشكل رقم 34 : منحنى العرض الكلي

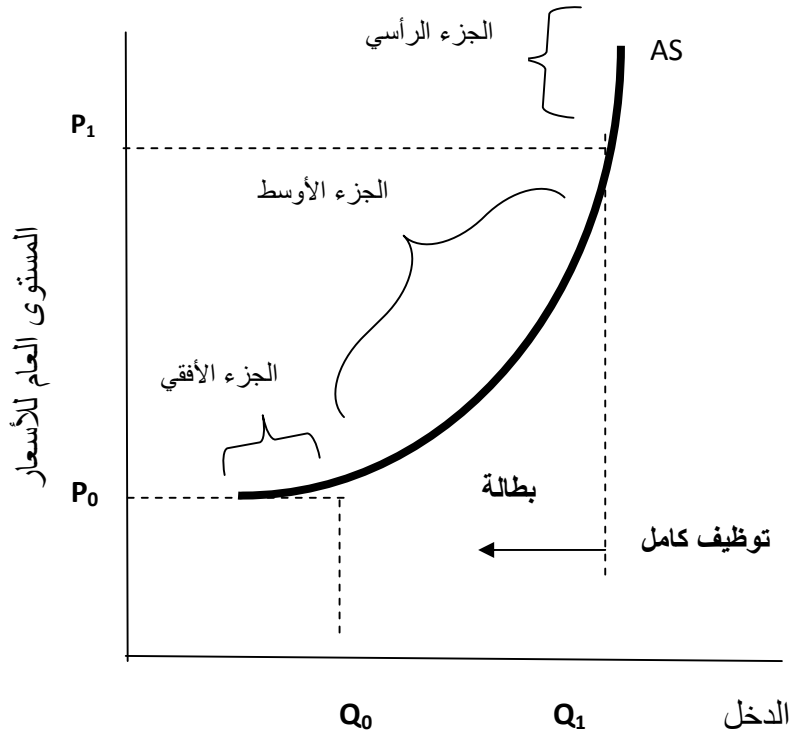

المصدر:المرجع السابق ، ص 151.

يلاحظ من الشكل إن الجزء الأول (الأفقي) حيث أن زيادة أو إنكماش الناتج الوطني دون أي يغير من **المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالمدى الكينزي .**

أما الجزء الأوسط : كل زيادة أو إنخفاض في الناتج الوطني يؤدي إلى زيادة أو إنخفاض في مستوى الأسعار

الجزء الرأسي: حيث لا يمكن زيادة الناتج أكثر وكل زيادة تؤدي إلى إرتفاع مستوى ا**لأسعار ويسمى إصطلاحاً بالمدى الكلاسيكي .**

منحنى العرض الكلي الكلاسيكي والكينزي : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يمثل الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي عمودياً موضحاً بأن نفس المقدار من السلع سوف **يعرض مهما كان المستوى العام للأسعار**[1] .

[1]- أسامة بشير الدباغ ، **البطالة و التضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية)**، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن 2007 ، ص 51.

- أما منحنى العرض الكلي الكينزي فيمثل الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي أفقياً موضحاً بأن منشآت الأعمال سوف تعرض عند المستوى العام للأسعار السائدة أي كمية من السلع والخدمات تطلب ،الأشكال التالية تبين ذلك .

شكل رقم 35 : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي

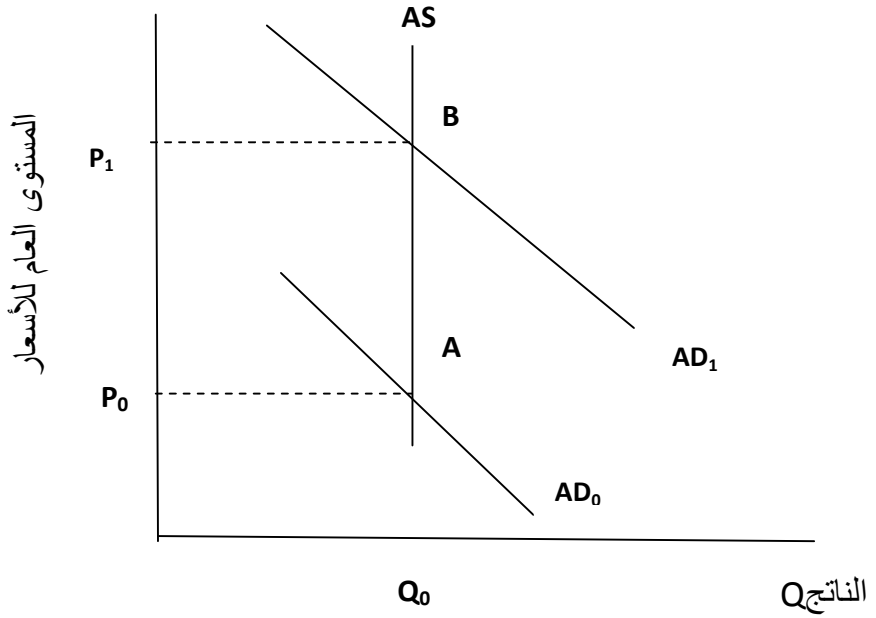

المصدر:المرجع السابق ، ص 155.

شكل رقم 36 : منحنى العرض الكلي الكينزي

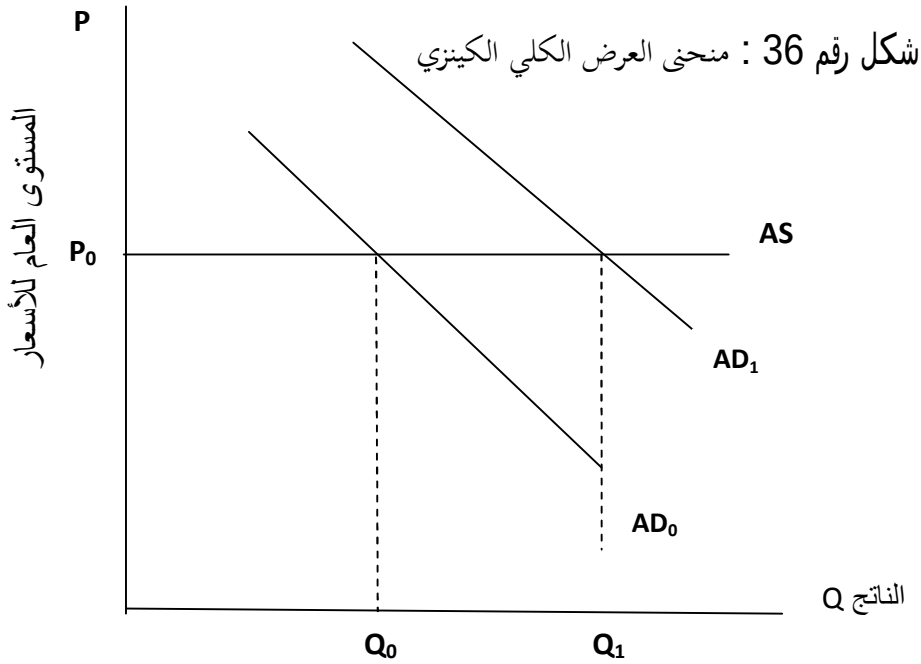

المصدر : المرجع السابق ، ص 159

أثر كل من السياسة المالية والنقدية على منحنى العرض الكلي

أ- أثر السياسة المالية التوسعية *: إذا كانت نقطة التوازن في الشكل الموالي هي (A) فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب إلى AD_1 وبالتالي يعني ذلك زيادة أسعار الفائدة وزيادة الأسعار أيضاً .

شكل رقم 37 :أثر السياسة المالية التوسعية الحالة الكلاسيكية

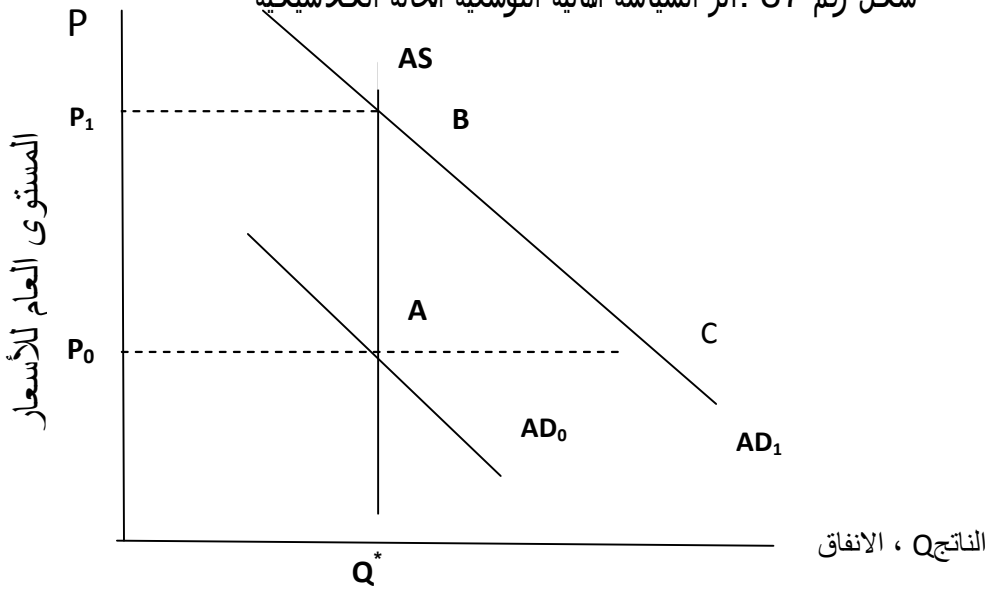

المصدر:مصطفى سلمان، مرجع سابق، ص 156.

ب- أثر السياسة النقدية التوسعية :

بنفس الطريقة وفي الشكل الموالي فإذا كانت النقطة (A) تمثل التوازن فالسياسة النقدية التوسعية سوف تنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (AD_1) وبالتالي يحدث زيادة في مستوى الأسعار (P_0 إلى P_1) كما هو موضح في الشكل الموالي .

* تسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية ، حيث أن زيادة الإنفاق أو التقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و الناتج الكلي الإجمالي .

شكل رقم 38 :أثر السياسة النقدية التوسعية الحالة الكلاسيكية

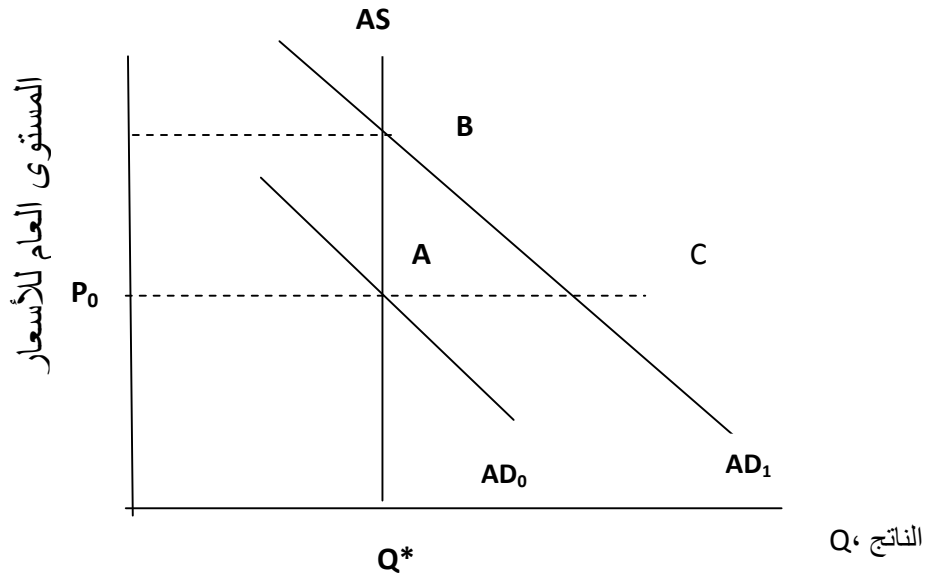

المصدر:المرجع السابق، ص 158.

– أثر كل من السياسة المالية والنقدية على منحنى العرض الكلي في النموذج الكينزي

بفرض أن نقطة التوازن في الشكل الموالي هي (A) فالسياسة المالية التوسعية ستنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (AD_1) مما يؤدي إلى زيادة الناتج من Q_0 إلى Q_1 وكذلك سعر الفائدة .

الشكل رقم 39 :أثر السياسة المالية التوسعية الحالة الكينزية

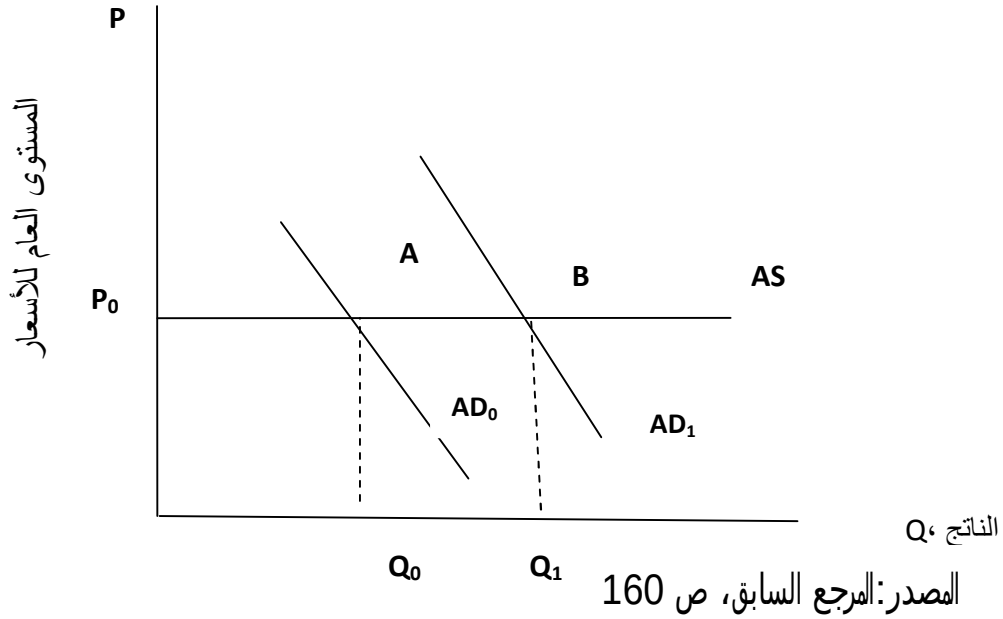

المصدر:المرجع السابق، ص 160

أما إذا حدث توسع في السياسة النقدية (زيادة عرض نقدي) وبالتالي فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى إتجاه اليمين (AD_0 إلى AD_1) **وتنتقل نقطة التوازن من A إلى B حيث يزداد مستوى توازن** الدخل و الناتج ، ومقدار التوسع في الناتج إنما يتوقف على مضاعف السياسة النقدية[1].

جـ- التوازن الكلي: إن تلاقي الطلب الكلي مع العرض الكلي يعطي حالة التوازن الكلي، فإذا كان العرض الكلي هو الناتج الوطني من **السلع والخدمات، والطلب الكلي هو طلب المجتمع لتلك السلع و** الخدمات فإنه إذا تحقق التعادل ما بين ما ينتج من سلع وخدمات وما يطلب منها فإن الإقتصاد ومتغيراته من دخل وإستخدام تكون أيضاً في حالة توازن[2].

إذن يتحدد التوازن الكلي للإقتصاد عندما تتلاقى رغبات وقدرات القطاعات الأربع لشراء كميات الناتج الوطني الحقيقي مع رغبات المنشآت الإنتاجية في تقديم هذا القدر من الناتج .الشكل الموالي يوضح هذه الحالة .

الشكل رقم 40 : التوازن الكلي في الإقتصاد

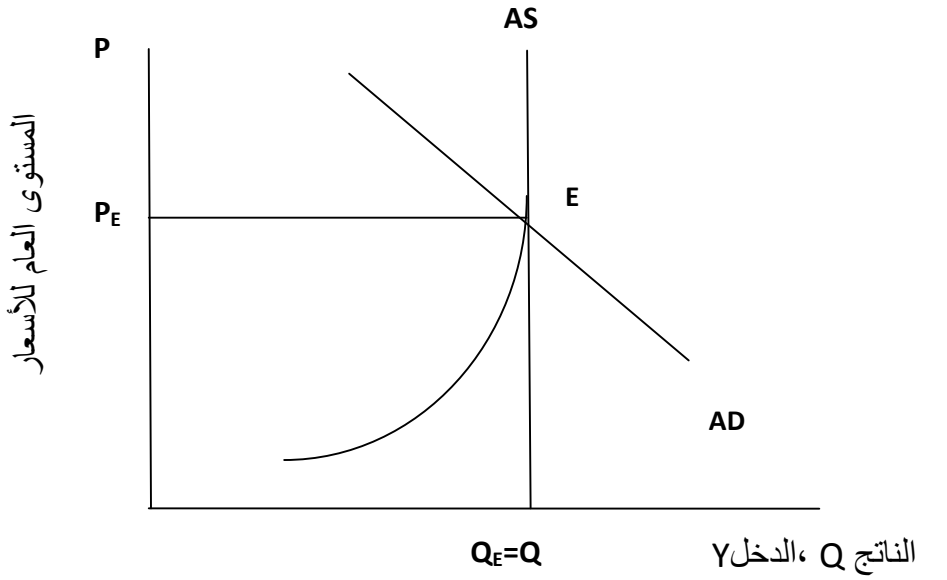

المصدر:عماد السعيدي، مبادىء الإقتصاد الكلي، ص 165.

يوضح الشكل الموضح أعلاه ، أن التوازن الكلي يتحقق بتلاقي منحنى الطلب الكلي (AD) **و العرض الكلي** (AS) **أي عند النقطة** -E – **و أن النقاط** PE **و** QE يمثلان المستوى العام للأسعار التوازني

[1] - حسام داود ، مرجع سابق ، ص 321.

[2] - محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 85.

ومستوى الناتج الوطني الحقيقي التوازني على التوالي، فرغم بساطة النموذج السابق إلا أنه يشير إلى حقيقة مهمة وهي إمكانية تحقيق التوازن الكلي (توازن الإقتصاد الوطني) عند أي نقطة على منحنى العرض الكلي أي هناك أكثر من إحتمال كما هو موضح في الشكل الموالي .

شكل رقم 41 :بعض إحتمالات مستويات التوازن للناتج القومي

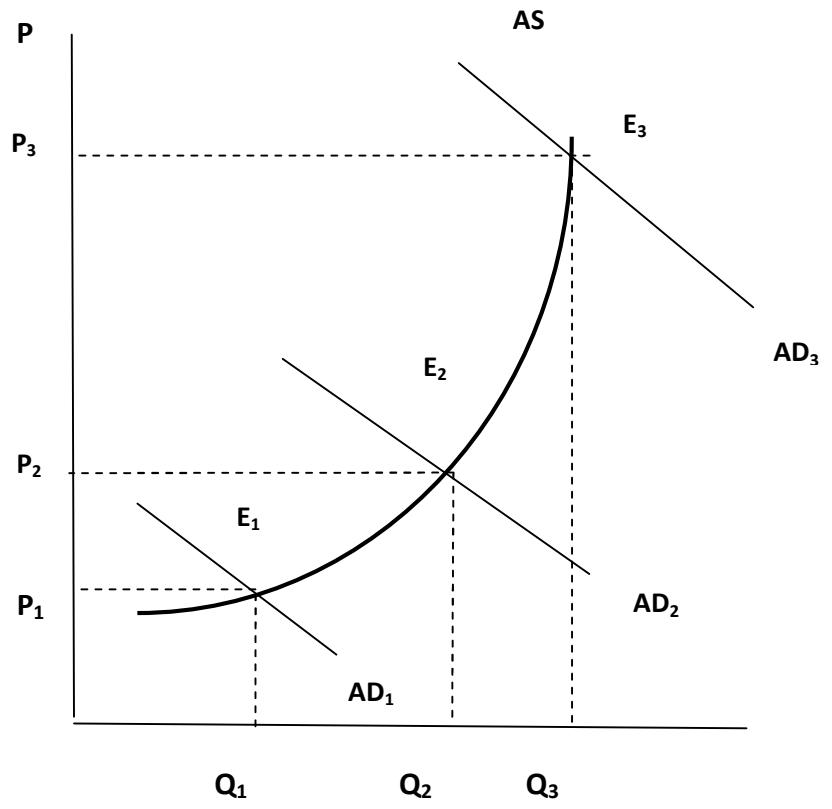

المصدر:المرجع السابق ، ص 166.

الحالة الأولى : تلاقي منحنى الطلب الكلي (AD_1) مع منحنى العرض الكلي (AS) **داخل المدى "** الكينزي " اي توازن رغم وجود موارد معطلة في المجتمع (اي وجود بطالة) .

الحالة الثانية : تلاقي المنحنيين (AD_2) **مع** (AS) في جزئه الأوسط .

الحالة الثالثة : تلاقي المنحنى (AD_3) **مع** (AS) **داخل المدى الكلاسيكي يتحقق التوازن مع وجود مستوى أعلى من الأسعار**[1] .

[1] - حسام داود ، مرجع سابق ، ص 165.

المبحث الثاني

نماذج التوازن الإقتصادي

يتحقق التوازن العام على مستوى الإقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في الأسواق الأ**ربعة الأساسية و هي سوق السلع والخدمات، السوق النقدي، سوق العمل وسوق الأوراق المالية،** (في آن واحد) ، ومنه فإن تحقيق التوازن في **سوق** واحد فقط يعد شرطا ضرورياً لتحقيق التوازن العام و لكنه غير كاف[1].

إن الإرتباط الموجود بين كل من الإنتاج (سلع وخدمات) وسوق النقد فإن توازنهما في ان واحد **يؤدي** إلى **تحقيق التوازن الكلي.**

المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات

إن عجز التحليل الجزئي عن تحقيق التوازن العام من خلال التوازنات الجزئية يفرض ضرورة موضوعية لدراسة التوازن الإقتصادي العام، لنفترض مثلا أن عرض النقود قد إزداد في **حين بقي الطلب عليه ثابتاً والتحليل** الجزئي في سوق النقود بفرض إنخفاض سعر الفائدة، لكن إذا نظرنا إلى الأثر غير المباشر – **أثر الدخل-** لهذا الإنخفاض في سوق السلع والخدمات فنلاحظ أن إنخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على **النقود من أجل المعاملات وكذلك زيادة** الإستثمارات، فيزداد الدخل بمقدار يحكمه المضاعف وهذا بدوره **يؤثر على سعر الفائدة**[2].

بينت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحدد بناءاً على تقاطع الإدخار مع الإستثمار ولكن ضمن حلقة مفرغة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة لم تفضي في النهاية إلى تحديد سعر الفائدة،في حين يرى **كينز أن سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود على أن يعرف مستوى الدخل و**لكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الإستثمارات والذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة لنصل إلى **نفس الحلقة المفرغة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.**

مما سبق يتضح أن النظريتين تنقسمان بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية حيث تعتبر النظرية **الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحقق بواسطة القوى الحقيقية للإ**دخار والإستثمار، في حين يرى كينز أن

[1]- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 231.

[2] - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 350 و 353.

سعر الفائدة ظاهرة نقدية[1] تتعلق بتفضيل السيولة وعرض النقود في حين يعتبر **أن العلاقة بين الإدخار** والإستثمار هي التي تحدد المستوى التوازني للدخل.

أ- التوازن حسب المنظور الكلاسكي

يعتمد النوذج الكلاسيكي للتوازن الإقتصادي الكلي في تحليله على الفترة القصيرة وعلى الإنتاج **كنقطة إنطلاق، حيث أن الدالة تعتمد على عنصر إنتاج واحد وهو العمل ومع إ**فتراض ثبات جميع العناصر **الأخرى تكون الدالة كما يلي:** y=y(L)

حيث : L **العمل، ومن هنا يطرح السؤال هل الطلب يكون دائماً قادراً على إمتصاص العرض من السلع** والخدمات خلال الفترة المعتبرة ، أم لا ؟ الجواب يكون في مضمون قانون ساي .

1- قانون ساي أو قانون المنافذ

وفحوى هذا القانون أن "العرض يخلق طلبه الخاص **به**"وبالتالي لا يمكن أن يحدث بالإقتصاد الكلي فائض في الإنتاج أو قصور في الطلب، ويضيف الكلاسيك أنه يمكن حدوث بعض الإختلالات البسيطة التي تعالج بآلية الأسعار[2].

2-النظرية الكلاسيكية للإدخار والإستثمار والفائدة

فحسب الكلاسيك دائماً الجزء المدخر من الدخل الجاري- في إقتصاد نقدي طبعاً **– لايمثل قصوراً أو** نقص في الطلب الكلي لأنه حسب رأيهم الإدخار هو شكل من أشكال الإنفاق، وبتعبير آخر أن كل إدخار لابد وأن يتحول إلى إستثمار وبصورة آلية وبالتالي لا وجود لحالة النقص في الطلب **الكلي .**

إن تحويل الإدخار إلى إستثمار يجري تحت تأثير معدل الفائدة (% **i) فهو أساس النوذج الكلاسيكي .**

إن الإستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (i) في حين أن العرض تابع متزايد لمعدل **الفائدة (i)** هكذا فإنه وفي المدى القصير يمكن التعبير عن هذين **التابعين كما يلي**[3]:

$$I=I(i): \qquad I'(i)<0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$S=S(i): \qquad S'(i)>0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[1]- فليح حسن ، مرجع سابق ، ص 196.

[2]- بسام الحجار عبد الله رزق ، مرجع سابق ، ص 142 .

[3] - بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 90.

التـــوازن :

فمن أجل الوصول إلى حالة التوازن فإنه حسب النظرية الكلاسيكية لا بد أن يكون الإستثمار والإدخار **الحقيقي متساويان.**

أي (3)..... I (i) = S(i) ويمكن توضيح ذلك حسب البيان التالي :

شكل رقم 42 : منحنى الطلب على الإستثمار ومنحنى عرض الإدخار

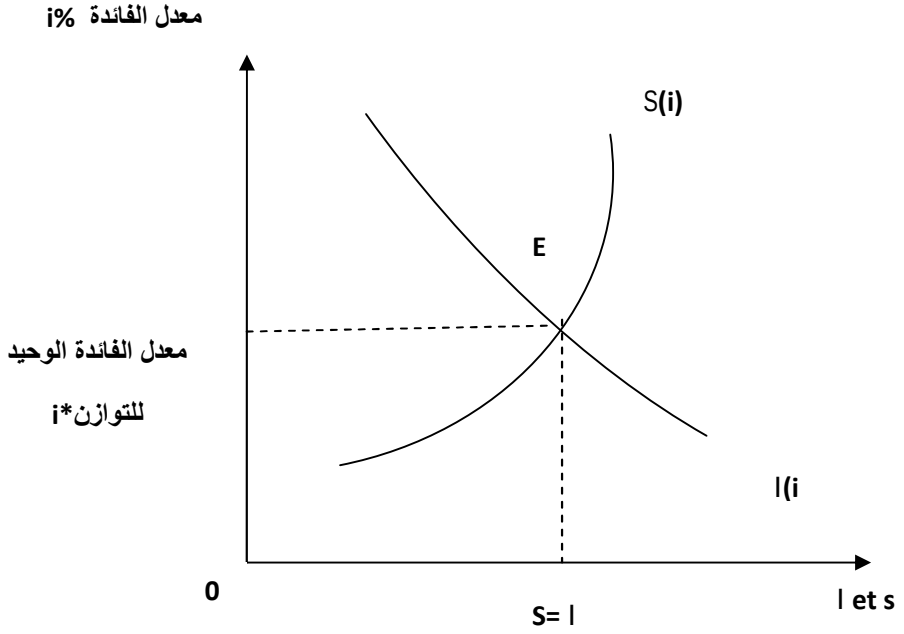

المصدر:بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 91

يلاحظ من الشكل أن معدل الفائدة الذي يحقق التوازن هو نقطة تقاطع منحنى الطلب على الإستثمار S(i) ومنحنى عرض الإدخار I(i) .

وما أن الإستهلاك (C) ، والإدخار (S) والإستثمار لا يعتمد فقط على معدل الفائدة (i) و إنما أيضاً على الدخل الحقيقي فإن إدخال هذا الأخير لا يغير من النموذج الكلاسيكي[1] **، حيث تصبح معادلة التوازن كما يلي :**

I(y , i) = S (y ,I) .....(4)

وللإشارة فإن معدل الفائدة (i) يكمن دوره في تأمين ضمان المساواة بين الإستثمار (I) **و الإدخار** (S) أي التوازن في سوق السلع و الخدمات ومعدل الفائدة التوازني **(* i) هو معدل وحيد .**

[1] G.Allen Heorie, **Macro- economique**, collection U , paris 1994.p 107.

وأن معدل الفائدة (i) لا يؤثر على مستوى العام للأسعار (P) و لا على الدخل (y) ولا على سوق العمل .

ب– التوازن حسب المنظور الكينزي

– التوازن في سوق السلع و الخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات **–مع ثبات المستوى العام للأسعار- عند تعادل الطلب والعرض** الكليين في هذه السوق[1] .

الطلب الكلي= الدخل الوطني(من وجهة نظر الطلب) = الإستهلاك الخاص+ الإستثمار الخاص+ الإنفاق **الحكومي(على السلع و الخدمات)+ الصادرات.**

$$Yd=C+I+G+X.....(1)$$

العرض الكلي= الدخل الوطني(من وجهة نظر العرض)**= الإستهلاك + الإدخار + الضرائب + الواردات.**

$$Ys = C+S+T+M.....(2)$$

بما أن العرض الكلي = الطلب الكلي فإن :

$$YD = YS \rightarrow C+I+G+X = C+S+T+M$$

و للتبسيط نفترض : الميزانية متوازنة => T = G

الإقتصاد مغلق => S = I ص72مذكرتي

فيبقى لدينا الإستثمار = الإدخار، أي S = I وهو شرط التوازن *

بإفتراض أن الطلب على الإستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة (r) فإن دالة الإستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للإستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الإستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم 3 **الجزء -أ-** و يمكن كتابة معادلته (مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الإستثمار) كما يلي:

$$I = I(r).....(3)$$

[1] ضياء مجيد المسوي، مرجع سابق، ص 209 و 221.

***شرط التوازن هذا** يفيدنا بأن توازن سوق السلع والخدمات يتم عندما يكون الجزء غير المستهلك من الدخل متساوياً إلى ما خطط المنتجون إستثماره في رأس المال الثابت (محمد شريف إلمان ص 167).

الشكل رقم 43: التوازن في سوق السلع و الخدمات

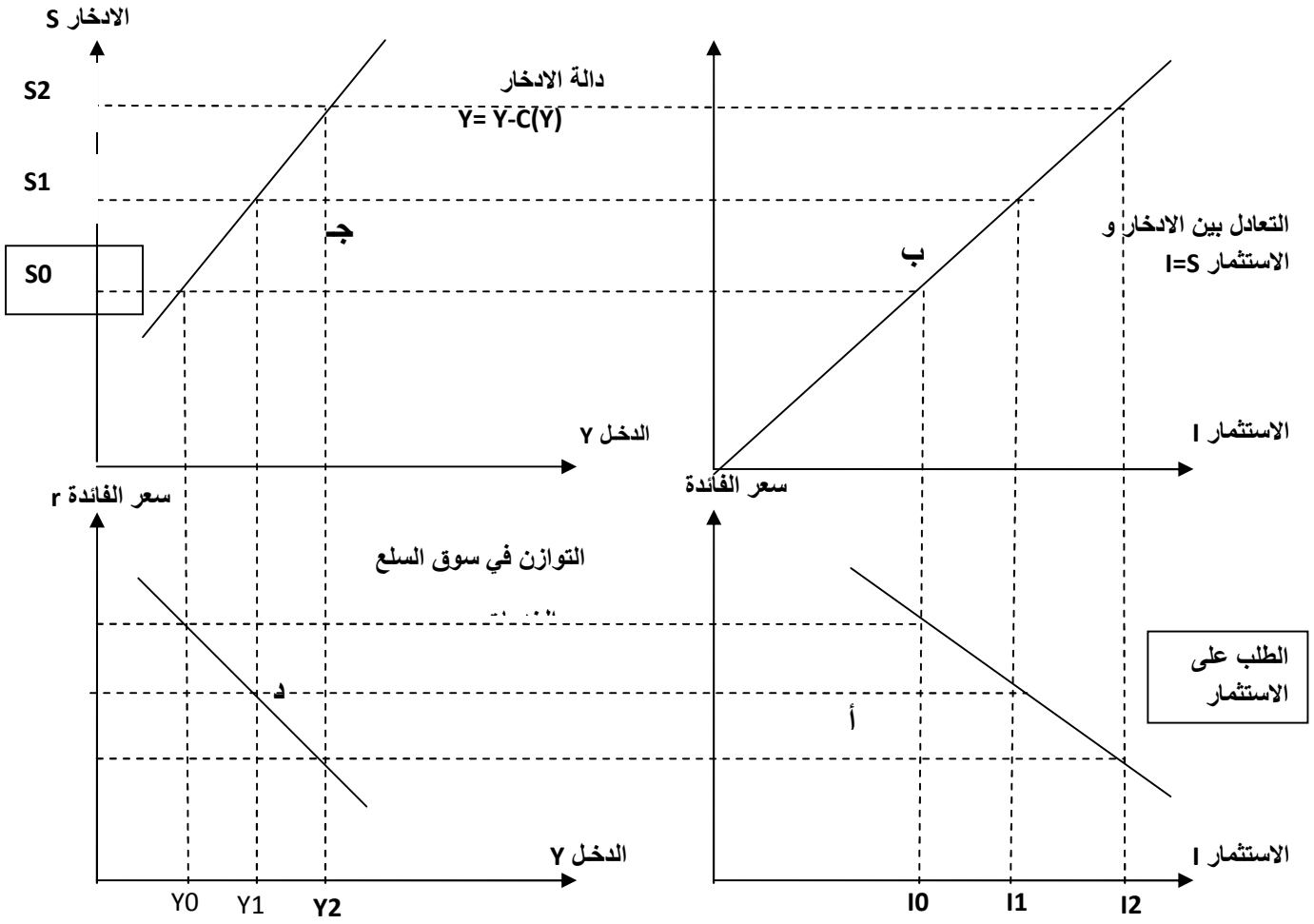

المصدر:- فليح حسن خلف ، مصدر سابق ، ص 197.

أما بالنسبة للإدخار (S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الإستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى عليه كما يلي:

$$C = C(y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

فعندئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي:

$$S = Y - C(y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

هذا يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج(السلع و الخدمات) هو التساوي بين الإستثمار المخطط (I) والإدخار المخطط (S) و المبين رياضياً كما يلي[1]:

$$I(r) = Y - C(y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

[1] - دراوسي مسعود: مرجع سابق ،ص117.

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما انها تفترض ان يكون سعر الفئدة (r) و كذلك مستوى الدخل الحقيقي (y) عند مستوى مناسب يحقق هذه المعادلة. حيث يتضح من الشكل (3) أن سعر فائدة معين (r_0) يتحقق مع إستثمار محدد (I_0) عند مستوى دخل معين (y_0) ، عند إنخفاض سعر الفائدة (r_1) فإن الطلب على الإستثمار يرتفع إلى (I_1)، ويكون مستوى الدخل التوازني (y_1) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الإستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط في الجزء (ب) من نفس الشكل (3)، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة بين الإدخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيرا الجزء (د) يمثل منحنى (IS) و الذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (y) وسعر الفائدة (r) و المحققة للتعادل بين الإدخار والإستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق السلع و الخدمات.

فمن منحنى (IS) نلاحظ ما يلي:

- يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة.

- من الشكل (3) أن منحنى (IS) هابط سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني، لأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الإستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الإستثمار ومستوى الدخل فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، و لما زادت مرونة الإدخار ومرونة الإستثمار وكلما إشتد الميل الحدي للإستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل إنحداراً.

- بإعتبار أن منحنى (IS) قد إشتق من شكل دالتي الطلب على الإستثمار ودالة الإدخار فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة فإن مرونة المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضاً، وذلك لأن ضعف المرونة سيجعل التغير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيفاً، ومن جهة أخرى فإن ميل دالة الإدخار يؤثر طرداً بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة.

إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الإستثمارية فإن منحنى الكفاية **الحدية للإستثمار** سينقل إلى اليمين مما يجعل منحنى (IS) **ينتقل هو** الآخر نحو اليمين **بالمقدار نفسه مضروباً** في **مضاعف الإستثمار.**

وكذا لو إنتقلت دالة الإدخار يمينا نتيجة تغير ميول المستهلكين وتوقعاهم بإتجاه إيجابي للإدخار فإن المنحنى (IS) **سيتجه يميناً بنفس المقدار مضروباً بقيمة مضاعف الإدخار.**

-إن التحليل السابق كان في إقتصاد مغلق وميز انية متوازنة ولنقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية G≠T وكذلك يضاف إلى الإستثمار الإنفاق الحكومي G **والصادرات** X **فيكون** (I+G+X) في حين **تصبح دالة الإدخار بعد إضافة الواردات** (S+T+M) وإن هذا التوسع في المتغيرات يجعل المنحنى (IS) معبراً عن مستوى أسعار الفائدة والمستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين على السلع والخدمات في الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود

ا – حسب المنظور الكلاسيكي

إن تاريخ النظرية النقدية كله عبارة عن محاولة لإدماج النقود في النظرية الإقتصادية بحيث تسمح لنا بالحصول على نتائج مقبولة عن طبيعة الإقتصاد النقدي الذي نحن فيه في العصر الحالي[1].

ذلك أن الكلاسيك قد ركزوا على كمية النقود في تحليهم للطلب على النقود .

أ– النظرية الكمية للنقود

لقد مرت هذه النظرية بعدة **مراحل**[2] فمن مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق من الشكل $MV=PT$ بحيث : M تمثل كمية النقد المتداولة في وقت ما، (V) سرعة دوران وحدة النقد في المتوسط خلال نفس الفترة،(P) **المستوى العام للأسعار،** (T) حجم المعاملات خلال نفس الفترة و التي تسمى بمعادلة التبادل، إلى علاقة تابعة **أوسببية** $PT = MV$ ، **وهي تصف العلاقة بين** (M) **و** (P) بحيث يكون $P = P(M)$ بحيث **يكون** (P) **دالة لكمية النقد** (M) وهي دالة متزايدة ثم تحولت من معادلة تعتمد على (T) **أي حجم** المعاملات إلى **معادلة تعتمد على**(y) **الدخل،وذلك على يد** "(AC.Pigou) **بيجو،** marchal)**مارشال**

$MV = Py$:

[1]- بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 92.

[2] - محمد شريف ألمان، مرجع سابق ، ص 126.

وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد :

$M_d=KPY$ ، وتسمى بمعادلة كمبردج حيث $K=\frac{1}{V}$ **هي** مقلوب سرعة الدوران وهو ثابت على المدى القصير، **وعليه فإذا كان** (KPY) **يمثل الطلب على النقد** (M^d) **فإن** ($\frac{1}{V}$Py) **يمثل عرضه** (M^S).

وإذا كان الطلب على النقد متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي، فإن عرضه يعتبر متغيراً خارجياً $M_S=M_0$ **فهو من تحديد السلطات النقدية .**

التـوازن :

يكون التوازن عندما يتساوى عرض النقود (M^S) **مع الطلب عليها** (M^d) بحث :

بالقيمة الإسمية : $M^d = KP^*Y = \frac{1}{V}P^*Y = M^S = M_0$

أو بالقيمة الحقيقية : $\frac{Md}{P} = Ky = \frac{1}{V}\ y = \frac{MS}{P} = \frac{M0}{P0}$

حيث P تمثل مستوى الأسعار العام التوازني .

ويمكن تمثيل التوازن بيانياً كما يلي :

الشكل رقم 44 : التوازن النقدي

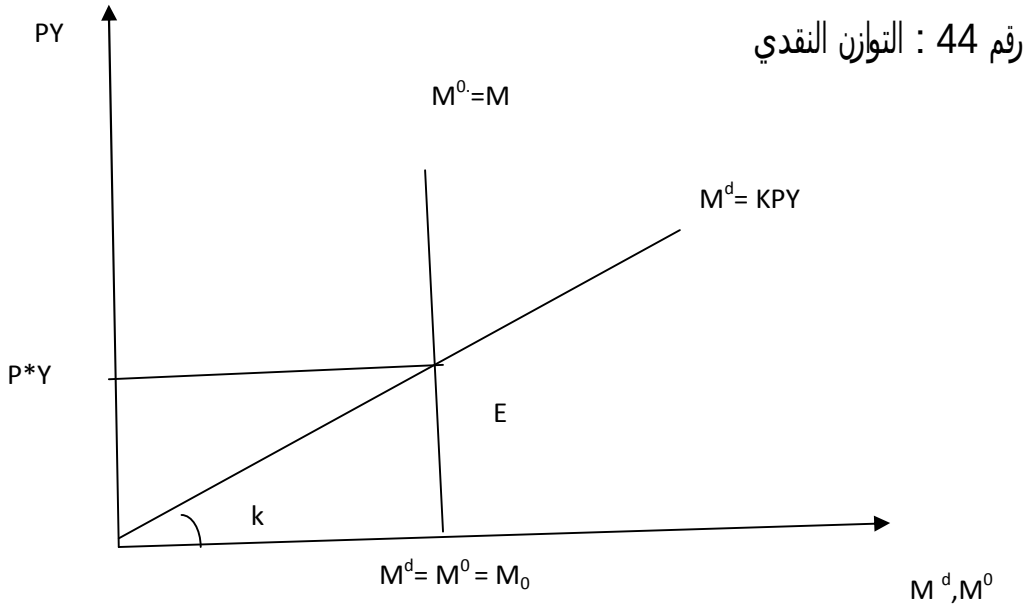

المصدر : محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 128.

ب– حسب المنظور الكينزي

– التوازن في سوق النقود[1]: يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب و **العرض*** **الكليين فيه و**بالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود (M^D) **فيعتمد على مستوى الدخل النقدي** وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (M^S) ثابتا تحدده السلطات النقدية (البنك المركزي).

وعليه فإن شرط التوازن في هذا السوق هو $M^S = M^D$**، وبما أن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات** (L1 **، كما قد يكون دف المضاربة** **(الإكتناز)** (L2)**، فيمكن صياغة ذلك رياضياً كما يلي:** $L1(y)+L2(r)=M^D=L1+L2$ **فيكون شرط التوازن:** $M^S=M^D=L1(y)+L2(r)$

و تشير العلاقة السابقة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل **الحقيقي (y) وسعر الفائدة (r)** وتعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى (LM) والذي هو موضح في الشكل الموالي.

[1] - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق ,ص 265.

* إن النظرية الكينزية الحديثة ترى أن عرض النقود تحدده السلطة النقدية ولذلك يعتبر معطي (معين) أي ثابت .

** المضاربة التي يقصدها كينز هي المضاربة في سوق الاوراق المالية وبالتحديد السندات.

الشكل رقم 45: التوازن في سوق النقود

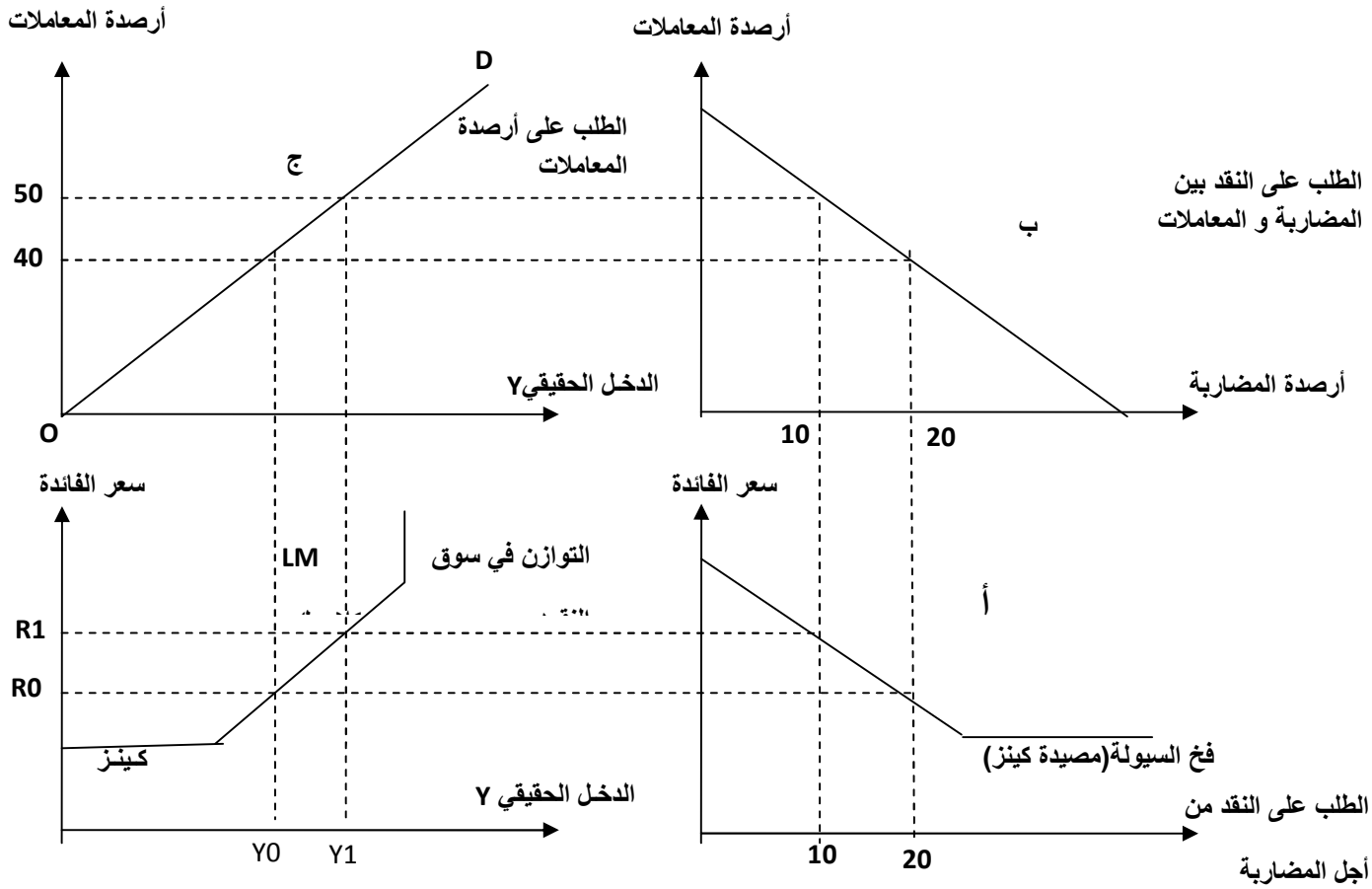

المصدر:- فليح حسن خلف ، مصدر سابق ، ص 201.

يبين الشكل السابق الجزأ "أ" العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة (r)، أما الجزء "ب" فيبين كيفية إنقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود مثلا 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r_1) مقدار10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو50 مليار وحدة نقدية.

فلو إنخفض سعر الفائدة إلى (r_0) فإن أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية و هكذا.

أما الجزء "ج" يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق (y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات و يوضحها الخط البياني OD .

فعند تحديد الدخل الحقيقي (y_0) فإن المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي وبين الخط OD **توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. ومعرفة الأرصدة المتاحة** للمعاملات في الجزء "ب" يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة (r_0) **تبقى أرصدة المعاملات** 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازني في سوق النقود، ولابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y_0)، **أما عندما يرتفع سعر الفائدة** (r_1) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى (y_1).

أما الجزء "د" يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي "y " وسعر الفائدة "r " والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود و المتمثل في المنحنى (LM).

فمن منحنى (LM) **نلاحظ مايلي:**

أ- إن شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق (y) **والزيادة** في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع إفتراض ثبات عرض النقود فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة.

ب- يعتمد منحنى (LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحنى الطلب على النقود لاجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللاهاية، لاهائي المرونة وموازيا **للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأن الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضاً**، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبداً ويطلق عليه إسم فخ السيولة أو مصيدة كينز*، **وأن** هذا الجزء من منحنى (LM) **يطابق التصور الكنزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام** 1929 .

ج- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين (LM) يصبح هذا الأخير موازياً للمحور **العمودي، لأن عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات فيواصل سعر الفائدة** إرتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها و يطلق على هذه المساحة إسم المنطقة التقليدية

*مصيدة كينز أو فخ السيولة عند كينز هي الحد الادنى لمعدل الفائده الذي يكون عند تفضيل السيولة لا نهائيا،وسماها كينز التفضيل المطلق للسيولة

(الكلاسيكية) لأن النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.[1]

د- بين الحالتين الكنزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM) متزايداً مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.

و- إن زيادة عرض النقود أي التوازن قد إختل في سوق النقد ولكي نعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بإنخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى إنتقال المنحنى (LM) إلى اليمين ويحدث العكس تماماً (إنتقال منحنى (LM) إلى اليسار في حالة إفتراض إنخفاض العرض النقدي).

التوازن في الإقتصاد الوطني (منحنى IS ، ومنحنى LM)

لقد سبق و أن بينا العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج (منحنى الإستثمار – الإدخار)، كما بين أيضاً العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق النقد (منحنى العرض – منحنى الطلب على النقود).

وفي ما يلي نوضح كيفية حدوث التوازن العام في الإقتصاد الوطني والذي يحدث عندما يتحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد في آن واحد[2].

فبالرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد إلا أن هناك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين معاً، وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) مع منحنى التوازن النقدي (منحنى LM) وذلك كما هو مبين في الشكل الآتي :

[1]-. عبد القادر خليل، مبادىء الإقتصاد و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012،ص 294.

[2]- عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 253.

شكل رقم 46 : التوازن الآني في سوق الإنتاج و السوق النقدي

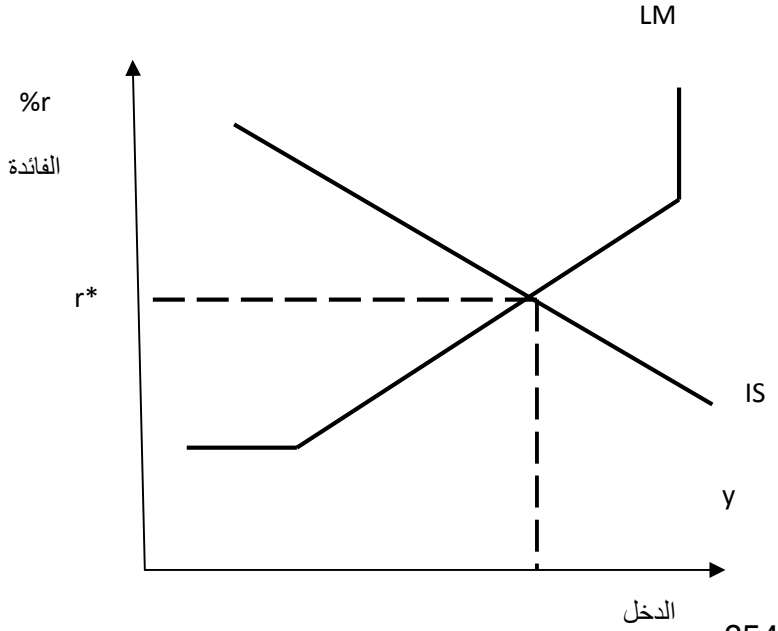

المصدر: عمر صخري ، مرجع سابق، ص 254.

نرى من الشكل أعلاه أن التوازن في الإقتصاد الوطني (توازن آني لسوقي الإنتاج والنقد) يحدث عندما يكون هناك دخل توازني (y^*) ومعدل فائدة توازني (i^*).

ج – أهمية السياسة المالية والنقدية على الإستقرار الإقتصادي

إن الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل إستقرار ذاتية، لانها تخفض التقلبات في الدخل دون الحاجة إلى إتخاذ إجراءات أخرى، أي تمارس أثراً إستقرارياً على الإقتصاد[1].

مما سبق تحليله يمكن التوصل إلى أن هناك رأيين حول تأثير السياسة المالية والنقدية على الإستقرار الإقتصادي[2] .

– رأي المدرسة الكلاسيكية

لقد ركز الكلاسيك ومن بعدهم النقديون على دور السياسة النقدية في علاج المشاكل الإقتصادية المعاصرة وذلك بتوجيه كل الإدخار إلى الإستثمار عن طريق سعر الفائدة المحفز .

– رأي المدرسة الكينزية

لقد أكد كينز على عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الإقتصادي المطلوب ذلك أن الإقتصاد

[1]- مايكل أبجمان ، حميد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 127.

[2] - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص ص 101،100.

في حالة الكساد سيقع في مصيدة السيولة التي تمنع إستجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود .

وبالتالي فالحل بالنسبة له يكمن في السياسة المالية التي تحقق أهداف **السياسة الإقتصادية وتحقق الإستقرار** الإقتصادي وذلك في حالتين :

أ- في حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي .

ب - أما في حالة التضخم فيتم تخفيض الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار علماً بأن كينز لا يلغي تماماً دور السياسة النقدية بل يعتبرها مكملاً للسياسة النقدية .

1- أثر الزيادة في الإنفاق العمومي

ففي حالة ان الدولة قررت الزيادة في حجم نفقاتها للرفع من مستوى الدخل فإنه سينتقل المنحنى (IS) كما هو مبين أدناه إلى اليمين أي (IS_1) وهذا يؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة وعليه نحصل على توازن جديد ممثل في (y_1) **وسعر فائدة توازن** (R_1) وبالتالي سي**نخفض جزئياً الإستثمار، ومنه زيادة الإنفاق قد تعو**ض جزء من هذا الإنخفاض .

أما الطريقة الثانية لمعرفة أثر زيادة الإنفاق العمومي التوازن العام هي لجوء الحكومة للإقتراض لزيادة حجم النفقات من خلال قيامها ببيع السندات الحكومية مع ثبات عرض النقود سيؤدي هذا إلى إرتفاع مستوى **الطلب الحكومي على النقود ومنه إرتفاع أسعار الفائدة وتبعاً لذلك يرتفع الدخل .**

الشكل رقم 47 : أثر الزيادة في الإنفاق العمومي

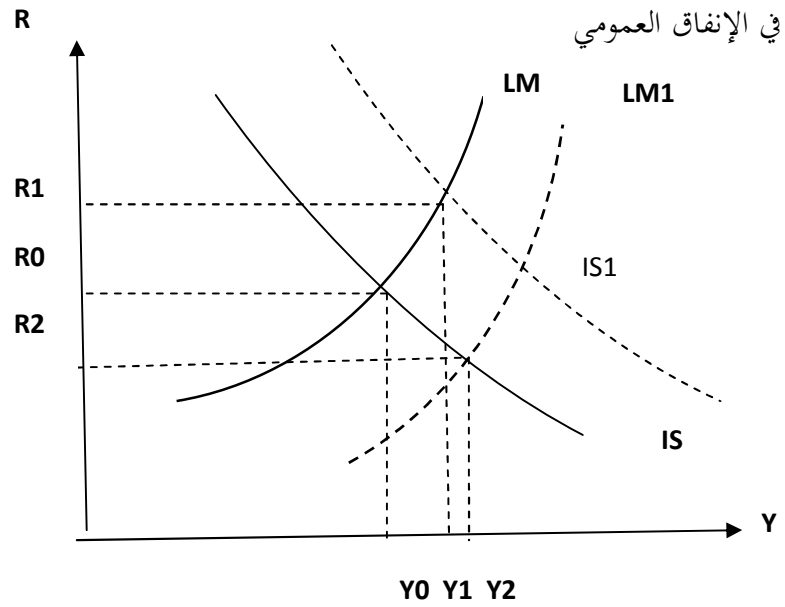

المصدر : بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص 103.

من الشكل نلاحظ أن إرتفاع مستوى توازن الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وهو ما يؤدي إلى إرتفاع العائد الحكومي مما يدفع الحكومة إلى تغطية جزء من نفقاتها عن طريق **الإيراد** .

2-أثر زيادة العرض النقدي

إن أثر الزيادة في العرض النقدي يظهر من خلال **تدخل السلطات** النقدية التي ترتفع من مستوى الدخل **بزيادة حجم المعروض** النقدي بدلاً من زيادة الإنفاق العمومي ونتيجة لهذا سيتحول منحنى (LM) (الشكل أعلاه) إلى اليمين فينخفض سعر الفائدة بفعل زيادة النقود مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار ومنه **يرتفع الدخل** .

ولهذا يلاحظ أن هناك أثر مختلف بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الأولى ونتيجة الإرتفاع الإنفاق العمومي تؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة أما الثانية سيؤدي إلى إنخفاض في سعر الفائدة .

ولذلك ينصح بإستعمال السياستين معاً قصد الوصول إلى التوازن الإقتصادي العام وبالتالي تحقيق مستوى من الدخل وسعر الفائدة .

أثر السياستين المالية والنقدية على الإستقرار الاقتصادي

إن الإستقرار الإقتصادي الكلي يتطلب تساوي كل من الطلب الكلي لسوقي الإنتاج والنقد مع العرض الكلي لذ ك ا لسو يق، وهذا ما دف إليه السيستان المالية والنقدية .

فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي – **حالة تضخم** – فسيترتب على ذلك حدوث بطالة، العكس تماماً عندما تزيد الحكومة من الإنفاق العمومي أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي – **حالة كساد - تظهر مشكلة إرتفاع المستوى العام للأسعار** ومن ثمة تظهر بوادر التضخم من جديد وهذا ما يعرف بمنحنى فليبس الذي يحلل **إشكالية الإختيار بين البطالة والتضخم** .

فلهذا تعتبر السياسات المالية والنقدية بمثابة آليات يتم إستخدامها بمهارة في ضبط وتوازن السياسة الإقتصادية العامة للدولة [1] .

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص 108.

المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل

أ–من منظور كلاسيكي

إن حجم الإستخدام لليد العاملة سواء في إطار الإقتصاد ككل أو في إطار المؤسسة الفردية، يعتمد على وضعية العرض والطلب على العمل، وللوصول إلى وضعية التوازن في سوق العمل، يجب مقابلة العرض للطلب .

1– عرض العمل (L^s)

في رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابياً بمعدل الأجر الحقيقي[1] (w)، فإذ كان معدل الأجر الإسمي (w) ومستوى الأسعار (P) فإن معدل الأجر الحقيقي يتحدد بالعلاقة التالية[2] $w = \frac{W}{P}$

ومنه دالة عرض العمل تكون كما يلي :

$$L^S = L^S(w) = L^S\left(\frac{W}{P}\right)$$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالبيان التالي :

شكل رقم 48 : منحنى عرض العمل

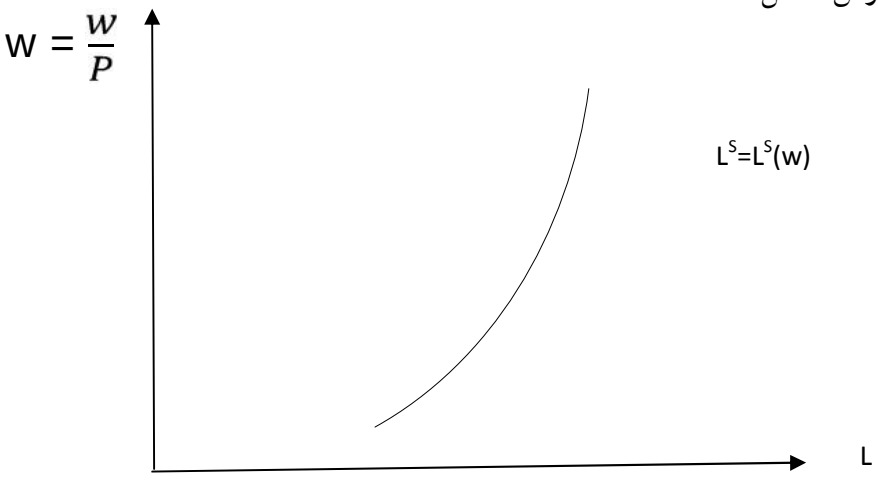

المصدر : محمد شريف إليمان ، مرجع سابق ، ص 95

يلاحظ من هذا المنحنى أنه يعبر عن علاقة طردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي .

كما يجب التذكير بأن العمال في النظرية الكلاسيكية غير معرضين لما يسمى بالخداع النقدي أي أن العامل يكون قادراً على التميز بين الأجر الإسمي و الأجر الحقيقي[1] .

[1] - ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العمل –القوة الشرائية للأجر الإسمي أو النقدي .

[2] - عمر صخري، مرجعسابق ، ص94.

2- الطلب على العمل ($\mathbf{L^d}$): إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل **الأجر الحقيقي** وهذا يعني أن الطلب على العمل ذو علاقة عكسية للأجور الحقيقية، فإذا رمز للطلب **على العمل** (L^d) والأجر الإسمي (w) **والأجر الحقيقي** ($\frac{W}{P}$) **و** (P) للمستوى العام للأسعار فإننا نحصل على :

$L^d = L^d (w)$ L^d $(\frac{W}{P})$

ومنه يكون الشكل البياني لهذه **العلاقة كما يلي :**

شكل رقم 49 : الطلب على العمل

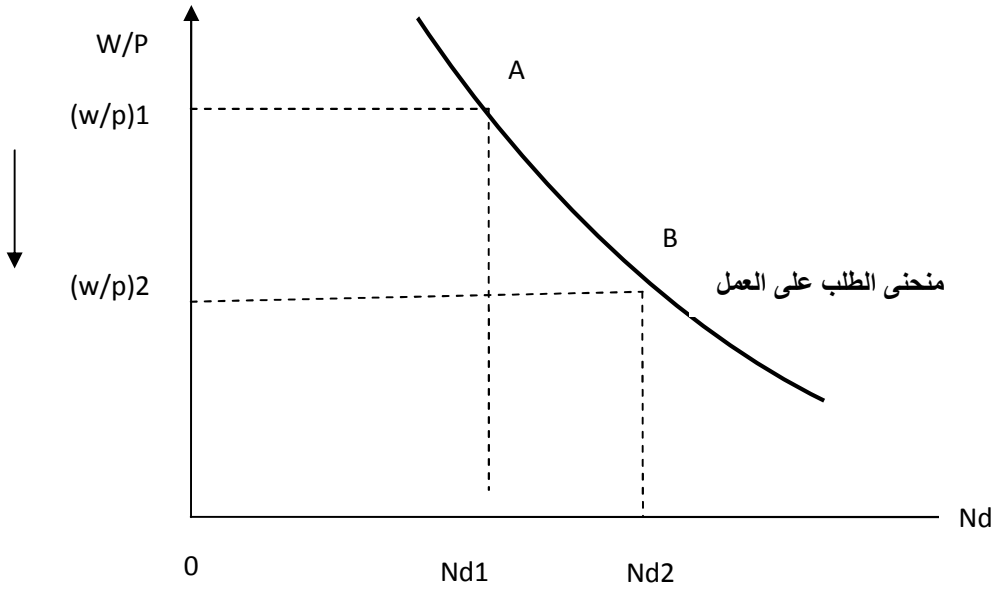

المصدر : بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 82

نلاحظ من المنحنى أن العلاقة عكسية بين كمية العمل L^d **والأجر الحقيقي** ($\frac{W}{P}$) **مع ملاحظة أنه يتحقق** بشرط التوازن المنتج في سوق العمل عندما يتساوى مردود الوحدة الأخيرة من العمل أو الإنتاجية الحدية للعمل بتكلفتها أو بمعدل الأجر أي $P.\frac{dy}{dL} = w$

[1] - بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 84.

3- توازن سوق العمل

إن فرضيات المدرسة الكلاسيكية من المنافسة الحرة والسعي وراء تحقيق أكبر ربح أو دخل ممكن يقتضي التوازن في **سوق العمل، حيث يكون التوازن عندما يتساوى عرض العمل** (L^{s*}) **والطلب عليه** (L^{d*}) ويتحدد في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي (w^*) **الذي يقبله كل من العمال والمنتجين**[1].

ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي :

شكل رقم 50 : التوازن في سوق العمل

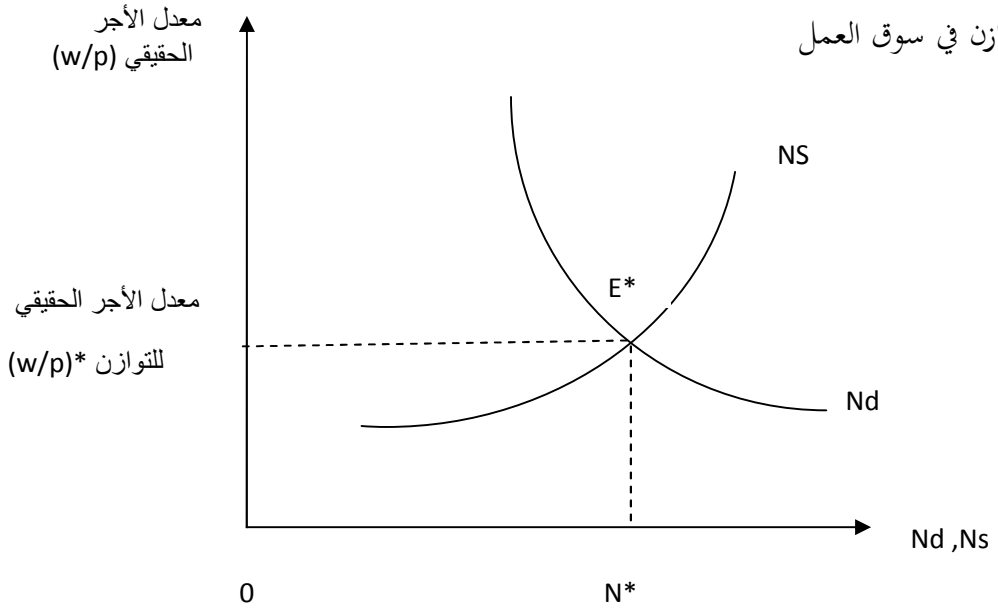

المصدر: بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 84

إن نقطة (E) تقاطع المنحنيينلدالتي عرض العمل والطلب عليه تحدد لنا توازن **السوق ومنه يتحدد توازن الإستخدام التام، ومعدل الأجر التوازني** (w^*) .

وعملية التوازن تتم بموجب آلية السوق حيث أن معدل الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) قابل للتغير وفقاً لقانون **العرض والطلب** .

- **فعندما يكون** $L^d > L^s$ فهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$)
- **وعندما تكون** $L^d < L^s$ فهذا إلى إحتمال إنخفاض مستوى الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$)

ويمكن توضيح ذلك بيانياً .

[1] - محمد الشريف إلمان ، مرجع سابق ، ص 101.

الشكل رقم 51 : منحنى التوازن والأجر الحقيقي

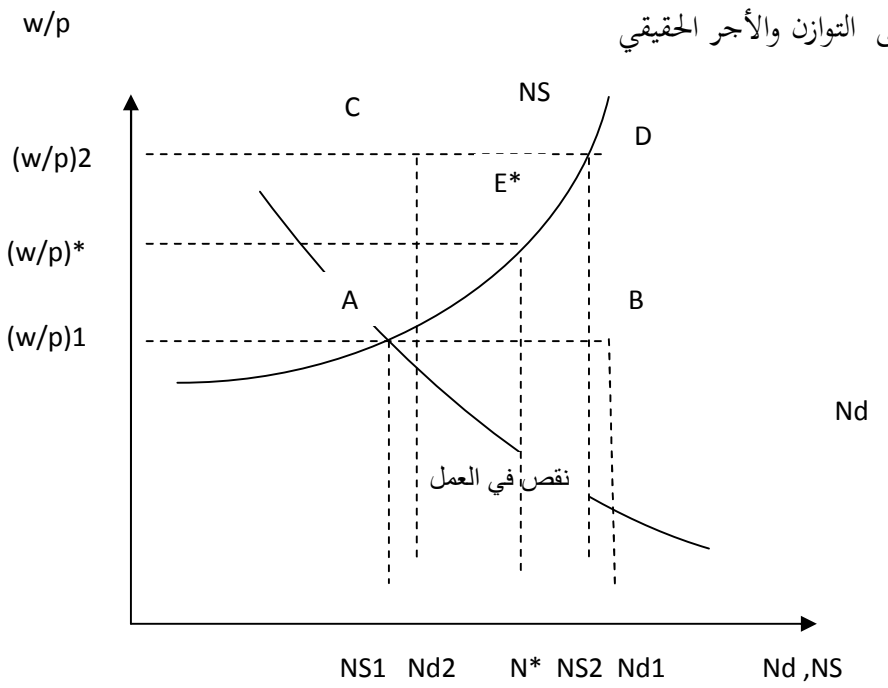

المصدر : المرجع السابق، ص 85.

من الشكل يلاحظ أنه عندما كان $L^{d}_{1} > L^{s}_{1}$ هذا يعني هناك نقص في عدد العمال يقاس بالمسافة AB مما يؤدي إلى رفع حقيقي $(\frac{W}{P})$.

أما عندما تكون $L^{s} > L^{d}$ هذا يعني أن هناك عرض أكبر من الطلب (فائض في العمل) أي بطالة تقدر بالمسافة CD مما يؤدي إلى خفض معدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$.

ب– من منظور كينزي

ليحدث التوازن في سوق العمل لا بد من تساوي الطلب على العمل (L^{d}) والعرض عليه (L^{s}) أي $(L^{d} = L^{s})$ وفيما يلي توضح ذلك :

1–الطلب على العمل (L^{d})

فيما يخص الطلب على العمل فإن كينز تبنى وجة نظر الكلاسيك والتي تغير أن الطلب تابع متناقص لمعدل الاجر الحقيقي$(\frac{W}{P})$ هي :

$L^{d}= f(w/p)\ f'(w/p) <0$

حيث نرمز لعنصر العمل بـ N فإنه ومن أجل تحقيق أقصى ربح للمنتج فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يكون فيه الناتج الحدي الطبيعي للعمل متعادلاً مع الأجر الحقيقي (W/P) أي:

$f(N) = W/P$

أي أن الناتج الحدي للعمل F(n) يساوي التكلفة الحدية (W/P) وأن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصاً ($F'(N) < 0$) فإن العامل الوحيد الذي يسبب الزيادة في الطلب على العمل هو تخفيض معدل الأجر الحقيقي (W/P) .

2- عرض العمل

فيما يخص عرض العمل (L^s) فإن هناك خلاف واضح بين الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي حيث يرى كينز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P)

أي وجود وهم نقدي .

كما يرى كينز أيضاً أن معدل الأجر الإسمي (W) ليس كامل المرونة بإتجاه الإنخفاض حيث أن هناك حد أدنى لا يجب النزول عنه وهو ما يسمى الحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG) وهذا الحد الأدنى للأجر الإسمي أو النقد يرمز لها $(\overline{W})$.

3- التوازن: يتحقق التوازن بالمساواة بين عر ض العمل والطلب عليه أي : $L^s (W/P) = L^q (W/P)$

الشكل الموالي يوضح وضعية التوازن :

شكل رقم 52 : التوازن في سوق العمل من منظور كينزي

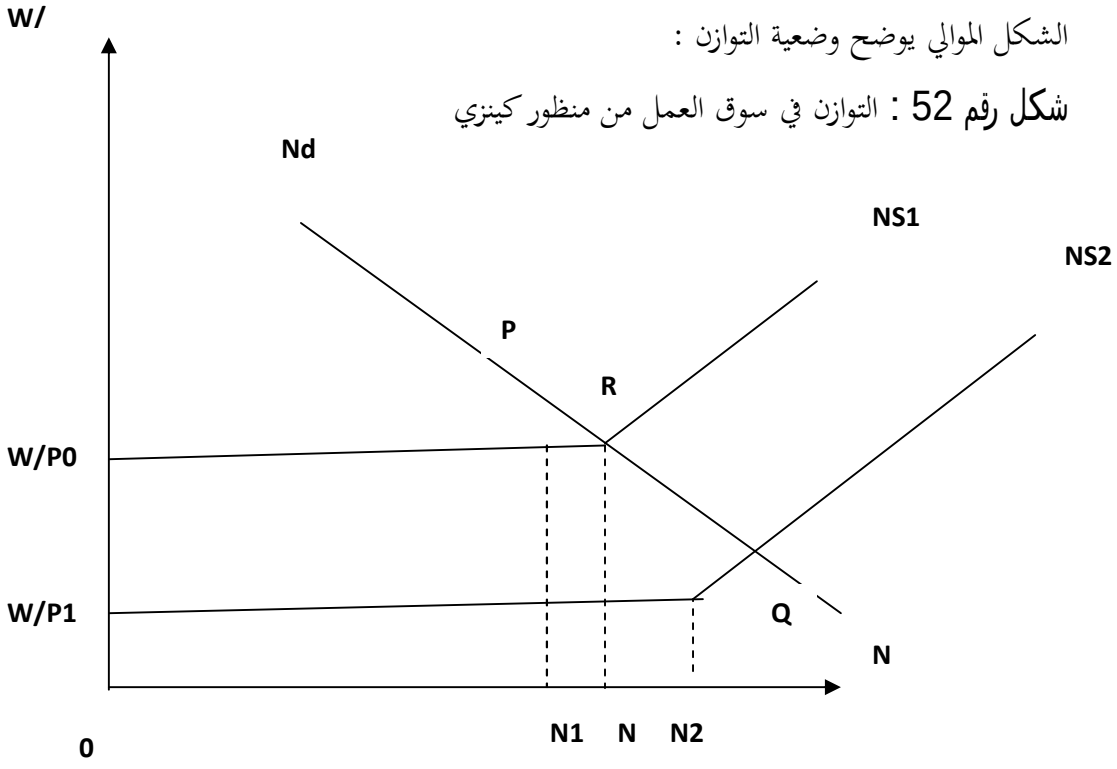

المصدر : المرجع السابق ، ص 222.

يلاحظ من الشكل أن تقاطع منحنى الطلب على العمل وعرضه يكون في النقطة التي تقابل حجم **الإستخدام** (N_1) ولكن بما أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل ($\overline{w}/P_0$) يساوي ($\overline{N}$) **فإن المسافة بين** (N_1 و $\overline{N}$) **تقيس مستوى البطالة الإجبارية (أي عدم وجود فرص عمل) .**

إن عدد العمال (N_1) يحقق توازن سوق العمل ($L^d=L^s$) **ولكن هذا التوازن هو توازن الإستخدام الناقص** أي هناك من يريد أن يعمل عند الحد الأدنى للأجر ($\overline{w}$) ولم يجد ذلك .

إن الزيادة في الأسعار يؤدي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى ($\overline{w}/P_0$)**المستوى** ($\overline{w}/P_1$) ومنه إنتقال منحنى العرض نحو الأسفل من L^s_1 إلى L^s_2 يساوي بالتالي نقطة تقاطع أخرى هي (Q) .وفي هذه الحالة فإن (Q)**تقابل مستوى إستخدام** L_2 أكبر من I و النتيجة تخفيض مستوى البطالة[1].

[1] - بريش السعيد ، مرجع سابق ، ص 223.

المبحث الثالث

التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

لقد عرف الفكر الإقتصادي نماذج عدة للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام وطبقت هذه النماذج فترة الستينيات وأصبحت أداة أساسية لتحليل السياسات بخصوص كفاءة تخصيص الموارد و التفاعل بين مختلف الأسواق .

ففي هذا السياق فقد تطور مفهوم إطار التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على تحقيق التعادل بين النفقات والإيرادات إلى مفهوم أوسع يشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي كما سبق التطرق إليه فيما سبق .

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التوازن المالي الداخلي للدولة والتوازن الخارجي لها وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: التوازن المالي للموازنة العامة للدولة

يقصد بالتوازن المالي بصفة عامة ما تحدثه المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب، مما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية والعناصر الإقتصادية التي يتكون منها هيكل االإقتصاد الوطني، أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (المحاسبي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الإقتصادي للمالية العامة[1]، وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم الميزانية العامة وما ينتج عن عدم توازنها .

أ– مفهوم الميزانية العامة للدولة ونظرية توازنها

أولا: المفهوم

كلمة موازنة في اللغة تعني المساواة أو المقابلة وهي مشتقة من كلمة ميزان، غير أن كلمة ميزانية كانت تعني حقيبة نقود او محفظة عامة وكانت تستخدم لحفظ كشوف إيرادات الدولة ونفقاتها[2].

فالميزانية بالمفهوم المالي الحديث تعني نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة وهي تخضع لرخصة من السلطة التشريعية ومنه يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة كما يلي[3]:

[1] - درواسي مسعود ، مرجع سابق .

[2] - خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 255.

[3] - محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 383.

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ".

ثانيا :نظرية توازن الميزانية العامة

تتضمن هذه النظرية قاعدة هامة وهي قاعدة توازن الميزانية أي تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع إجمالي نفقاتها تعادلا تاما ويحتوي مفهوم توازن الميزانية على مفهومين واحد تقليدي والاخر حديث[1].

أ- المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الميزانية

ويعني التوازن وفق هذا المفهوم تساوي جهة نفقات الدولة مع جملة إيراداتها مساواة حسابية تامة، وبالتالي فإن عدم المساواة يعني إما فائضاً يكون مدعاة للأسراف والتبذير، أو عجزاً أي نقصاً في الموارد مقارنة بالنقصان وهنا قد يغطى هذا النقص عن طريق القروض مما يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد والتي كانت ستوجه في غالبها إلى الإستثمار، إضافة إلى أن هذا الأجراء قد يحمل الأجيال القادمة عبأ التسديد في المستقبل .

وإن تم إستدراك هذ النقص بالإصدار النقدي فإن هذا الإجراء يعطي أثاراً تضخمية.إذن فتوازن الميزانية بهذا المفهوم مستمد من الفكر الكلاسيكي الذي يرى ضرورة التعادل الحسابي بين الإيرادات والنفقات.

- المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية

إن الفكر المالي الحديث يميل إلى إستبدال فكرة التوازن المالي بفكرة التوازن الإقتصادي العام حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية فهذا الإستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم (Déficit systématique) فماالمقصود بهده النظرية[2]؟

نظرية العجز المؤقت والمنظم :

وتتمثل هذه النظرية في أنه في فترات الركود والكساد تنتشر البطالة وهي نابجة عن العجز الحقيقي الذي يعانيه الإقتصاد وليس عجز الموازنة بالمفهوم المحاسبي وتخفيض هذا العجز يتطلب زيادة حجم الإستثمارات ، ونظراً لحالة الركود فإن زيادة حجم الإستثمارات لن يقدر عليه الأفراد بل الدولة في هذه الحالة وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي بمنح إعانات للعاطلين عن العمل وزيادة الإستثمارات لمواجهة الزيادة في الطلب ومن ناحية أخرى عليها بتخفيض الإقتطاعات العامة (الجباية) وهذه الإجراءات مجتمعة تؤدي إلى حدوث

[1] - محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 416.

[2] - زينب حسين عوض الله ، مبادىء المالية العامة ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2008، ص 332.

عجز في الميزانية ولكنه عجز مقصود أو منظم لأنه سيؤدي بعد فترة إلى عودة التوازن الإقتصادي وبالتالي التوازن المالي.

ب– أسباب العجز الموازني و أنواعه

بصفة عامة تكمن أسباب العجز الموازي في مجموعتين أساسيتين وهما[1].

1–مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام

ونجد من بينها نظرية **العجز** المنظم المشار إليها أعلاه والتي هي تعبير عن أفكار لنيدل (L'NDAL) **كينز** (Keynes)، وميردال (MYRDAL) وإضافة إلى ما سبق شرحه فإن زيادة الإنفاق العام في أوقات الكساد خاصة يؤثر مباشرة على الدخل خاصة في الدول المتقدمة وذلك لكون جهازها الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات وبالتالي زيادة التشغيل حتى وإن يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم .

مجو عة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة

تنطبق هده المجموعة على إقتصاديات الدول النامية حيث تتصف بما يلي :

- ضعف الدخل الوطني ومنه ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد عليه .
- إتساع حجم الإقتصاد الموازي من جهة ونقص تأهيل الإدارة الضريبية من جهة ثانية يؤدي إلى ما يسمى بالتهرب الضريبي .
- كثرة الإعفاءات الضريبية دون توسع في الوعاء الضريبي .
- عدم إستقرار الإيرادات العامة بسبب عدم إستقرار الأوعية الضريبية .

ولكن للعجز الموازني أنواعاً ومن ثمة هناك أساليب في تقديرها .

– أنواع العجز الموازني

هناك عدة أنواع منها على الخصوص[2]:

1– العجز الجاري

ويقصد به عند البعض مجموع الإنفاق دون الإنفاق الإستثماري وبالتالي فالعجز الموازني هو الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية .

---

[1] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 205.

[2] - رمزي زكي،الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الميزانية العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر،القاهرة ،1992،ص106.

وعموماً العجز الموازني الجاري يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالقروض.

2- العجز الأساسي: وهو يتضمن العجز الجاري كما سبق توضيحه دون فوائد الديون حيث يعمل العجز الأساسي على إستبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية .

ويقاس بالعلاقة التالية :

العجز الأساسي = العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً .

3- العجز التشغيلي

وهو العجز الذي يأخذ بعين الإعتبار الآثار التضخمية ذلك أنه يربط بين الديون وفوائدها بالأسعار الجارية **ومثل هذا الربط يرفع من القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا** إستخدم صافي متطلبات **القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) .**

4- العجز الشامل

ويتكون هدا النوع من العجز من مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام .

5- العجز الهيكلي

وهو العجز الذي يحتمل أن يستمر وقتاً أطول إن لم تتخذ الحكومة إجراءات معينة لإزالته، وهو عموماً يتمثل في العجز الشامل مصححاً بإزالة العوامل الظرفية أو العوامل المؤقتة لإنحرافات المتغيرات الإقتصادية (إيرادات، نفقات) .

ويؤسس العلاقة التالية :

العجز الهيكلي = العجز **الشامل** – العجز الضرفي .

ج – آثار سياسة العجز الموازني

يمكن للعجز الموازني أن يحدث أثاراً منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي وذلك على النحو التالي[1] :

أ-الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني

فحسب المنظور الكينزي فإن لمبدأ المضاعف أثر على سياسة العجز الموازني، ذلك أن زيادة الإنفاق العام

[1] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 211،212.

تشجع على الإستهلاك والإستنتاج وكذا الإستثمار وبالتالي سياسة الميزانية هي سياسة طلب وليس سياسة عرض كما تصنفها السياسة الليبرالية ومن بين الآثار أيضاً :

الآثر على تدعيم إستهلاك العائلات

يعتبر طلب العائلات عنصراً هاماً في النمو الإقتصادي فزيادة هذا الطلب يكون من خلال الرفع من الدخل المتاح للعائلات ويكون هذا ممكناً نتيجة لسياسة التحويلات التي تفترض إرتفاعاً في الإنفاق العمومي .

الأثر على إنتعاش إستثمارات المؤسسات

يرى كينز أن إرتفاع الإستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة، ويسمح الإّستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل بحيث أن الإدخار الإضافي يوازي الإستثمار الإضافي .

ويتعاضم أثر المضاعف بفعل أثر المسارع (المعجل) وتسمح هذه الآلية (مضاعف – معجل) بالتوسع بفضل علاوة للمدنيين .

في المنظور الكينزي إذن تسمح المديونية بإنعاش الطلب وتؤدي بفعل المعجل إلى إرتفاع أكثر للإستثمار وهذه هي نتيجة الطلب المتوقع، يؤدي هذا الإرتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى إرتفاع أكثر أهمية في الإنتاج .

ولا يتوقف أثر المضاعف عند حدود الميزانية غير المتوازنة وإنما يتعداه إلى الميزانية المتوازنة ويعرف تحديداً هذاالأثر بالأثر(HAVELMOO) والذي يعني أنه في حالة الميزانية المتوازية فإن التغير في الإنفاق العام (ΔG) بمقدار معين يحدث نفس المقدار في تغير الدخل القومي(ΔY) بمعنى أن المضاعف يساوي الواحد.

ب– الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني : من أهم الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني نذكر[1]:

1– أثر الإزاحة (المزاحمة)

إن تمويل العجز الموازني بالمديونية العمومية من شأنه أن يحد من إمكانية لجوء الخواص إلى الإقتراض نتيجة إرتفاع معدلات الفائدة وهذا يعني أن التدخل العمومي يزيح الإستثمار الخاص .

وفي إقتصاد مفتوح فإن إرتفاع معدل الفائدة من شأنه أن يجلب رؤوس أموال أجنبية ومن ثمة قد يكون هذا حلاً لأثر المزاحمة .

[1] براهيم متولي حسن المغربي،**الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجزمن منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي**،دار الفكر الجامعي ،مصر،2010،ص ص308،311.

2- تدهور الحسابات الخارجية

إن العجز الموازني يمكن أن يتزامن مع عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويسمى هذا الشكل بـ"**العجوزات التوأم** التي تثيرها (في ظل نظام صرف مرن) الحركية الدولية لرؤوس الأموال، **ذلك أن دخول** رؤوس الأموال الأجنبية بفعل إرتفاع معدلات الفائدة (نتيجة العجز الموازني) يدفع بسعر صرف العملة الوطنية للتحسن وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية .

3- الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية

إن فعالية السياسة الميزانية تعتبر محدودة في إقتصاد مفتوح، ذلك أن إرتفاع المداخيل الجارية سيمكن العائلات من إستخدام الفائض في شراء السلع من الخارج، وبهذه الطريقة المؤسسة الاجنبية (التجارية) هي المستفيد من أثر المضاعف كما أن أثار السياسة الميزانية تكون جد محدودة في الدول النامية وذلك لكونها منفتحة في اغلبها على الخارج لعدم تنوع إنتاجها [1] .

5- التفكير بالمنطق الكينزي فقط

إن فعالية السياسة الميزانية تتوقف على مدى إعتماد الأعوان الإقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكينزي ،**فحسب (فريدمان)** سوف يتوقعون زيادة مستقبلية في الضرائب المفروضة على الدخل اي انهم يحددون **إستهلاكهم على أساس مداخيلهم المتاحة الجارية، ومن هنا فإن الإنعاش** الموازني لا يمكنه الإعتماد إلا على الخطأ في توقعات الأعوان .

ومثل هذه النظرية تتصدع أمام نظرية التوقعات العقلانية التي **وضعها موت** (Muth)1961 وطورها في 1972 **لوكاس وسارجان** والتي تعتبر أن الأعوان بإستخدامهم الأفضل للمعلومات المتوفرة لديهم يقومون في المتوسط بتنبوءات وتوقعات صحيحة .

6- مشكل التأخرات

إن فعالية العديد من أدوات السياسة الإقتصادية قد تتلقلص بفعل التأخرات التي قد **تحصل، وتكون فيها** السياسة الميزانية حجر الزاوية فيما بين الفترة التي يكون فيها التدخل ضرورياً (حفز الطلب مثلاً) والفترة التي يحدث فيها التدخل أثره (مستوى الإنتاج مثلاً) تمر فترة زمنية يمكن توضيحها حسب هذا المخطط :

---

[1]- Clotide Champeyrache **Introduction générale à l'économie, macroéconomi**e, opct p 182

*تقاس درجة إنفتاح إقتصاد ما بالعلاقة التالية : درجة الإنفتاح = $\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$

مخطط رقم 08 : تأخر السياسة الإقتصادية

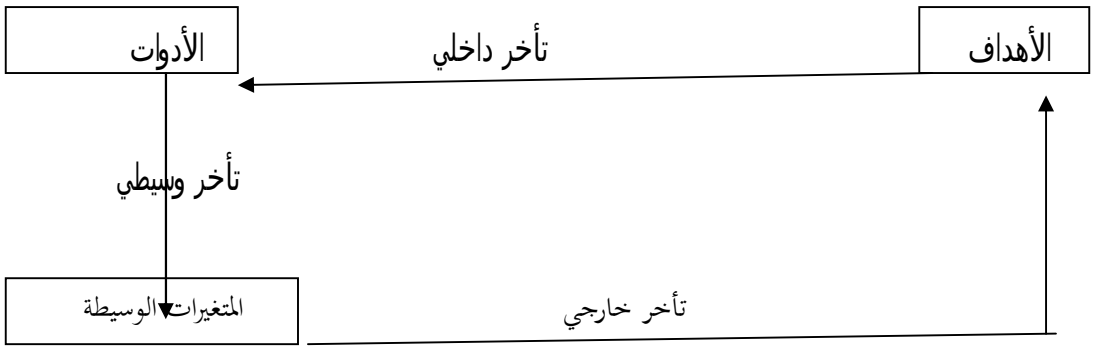

المصدر : عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 217

يلاحظ أن الفترة المعنية تنقسم إلى :

أ- التأخر الداخلي: وهو الذي يحمل إلى مقرري السياسة الإقتصادية وينقسم إلى تأخر الإدارات (فترة جمع المعلومات والمعطيات) وتأخر الإداري (الزمن الضروري) لإتخاذ القرار المناسب .

ب- **التأخر الوسيط:** ويمثل فترة ما بين إتخاذ القرار المناسب وفترة الإحساس بأثره على المتغيرات الخاصة بالتاثير على سلوك الأعوان الإقتصاديين (متغيرات وسيطة).

ج- **التأخر الخارجي: وهو** الوقت الذي يمر بين كهاية التاخر الوسيط والوقت الذي تكون فيه اثار التدابير المتخذة محسوسة على مستوى الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية[1].

المطلب الثاني: آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر عجز الموازنة العامة في العديد من الدول من أكبر المشكلات التي تلازم إقتصادياها ومن ثمة اصبح لزاماً عليها إيجاد الآليات المناسبة للحد من هذا العجز ومن بين هذه الآليات نذكر الآلية التي تعتمد على جانب النفقات، الآلية التي تعتمد على جانب الإيرادات .

أ–آلية علاج العجز الموازني عن طريق النفقات

إن من أبرز السياسات لإقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على مواز **نتها العامة هي السياسة الإنفاقية** حيث اها تعتبر من اهم السياسات المحفزة للنشاط الاقتصادي، **ولقد أخذت سياسة الإنفاق العمومي** هذه المكانة منذ أزمة 1929 العالمية إلى آخر أزمة مست الإقتصاد العالمي - **وهي أزمة 2008 – حيث** أنه ومن أجل تخفيض العجز الموازني الذي أصبح يميز إقتصاديات الدول المتأثرة بالأزمة تم الإعتماد على **سياسة تقشفية لتخفيض هذاالعجز.**

[1] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 351.

ولقد سبق وأن وضحنا في مبحث سابق (الثاني) مفهوم سياسة الإنفاق العمومي وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وفي هذا العنصر سنحاول إبراز الكيفية التي يتم بها الضغط على النفقات العمومية من أجل تخفيض العجز الموازني وذلك على النحو التالي[1]:

1- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الإنفاقية التأثير على حجم الإنفاق العام سواء بالزيادة أو **بالتخفيض وذلك تماشياً مع الوضع الإقتصادي الذي يسود البلد،** فيمكن لهذاه السياسة أن تكون توسعية ولكن يجب أن لا يتعدى هذا التوسع حدوداً معينة، **وقد تكون سياسة إنكماشية ولكن لا يتعدى أيضاً** فترة معينة لأن للدولة حد أدنى من الإنفاق يجب أن لا تنزل دونه .

2- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

إن الوضعية الإقتصادية للدولة هي من يحدد هيكلة بنية الإنفاق العام، فعادة ما يتم هيكلة النفقات حسب القطاعات المهمة في الحياة الإقتصادية للدولة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تعاني من شح في مواردها **المالية، فتقوم بإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على أساس الأولويات الإنفاقية** التي تقوم بها الدولة وعادة ما يكون على الشكل التالي :

- **نفقات موجهة للخدمات العامة .**
- **نفقات موجهة للأمن والدفاع .**
- **نفقات موجهة للخدمات الإجتماعية .**
- **نفقات أخرى .**

وبالتالي فإن هذه الهيكلة تعتبر من أهم أدوات السياسة الإنفاقية التي تعتمد عليها لتحقيق الأهداف المرجوة

ب- ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة

إن ترشيد الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى **در** جة ممكنة و القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة[2].

---

[1] - **لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة الجزائر – تونس** ; أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة 2014، ص 133 .

[2] -**حسن عواضة – المالية العامة** – دار النهضة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 412.

1- ضوابط ترشيد الإنفاق العام

من بين الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام نذكر[1] :

-الإبتعاد عن الإسراف والتبذير .

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة (أي تحقيق أكبر نفع ممكن بما هو متاح من إيرادات) .

- فرض رقابة على الإنفاق العام (رقابة في صرف المال العام وحسن إستغلاله)[2]، أما مجالات ترشيد الإنفاق العام فتخص عادة الرواتب والأجور، النفقات الإستثمارية النفقات التشغيلية .

2- تخفيض الإنفاق العام

تعتبر أداة تخفيض الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة الإنفاقية التي تطبق قصد علاج العجز الموازني وذلك في سياق أنه سبب العجز الموازني هو تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أي زيادة الإنفاق العمومي، وينم إستخدام هذه الوسيلة من خلال تاثير الإنفاق العام على الطلب الكلي، حيث أن تاثير الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة للدولة يكون بتأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم 53 : تأثير الإنفاق على الطلب الكلي .

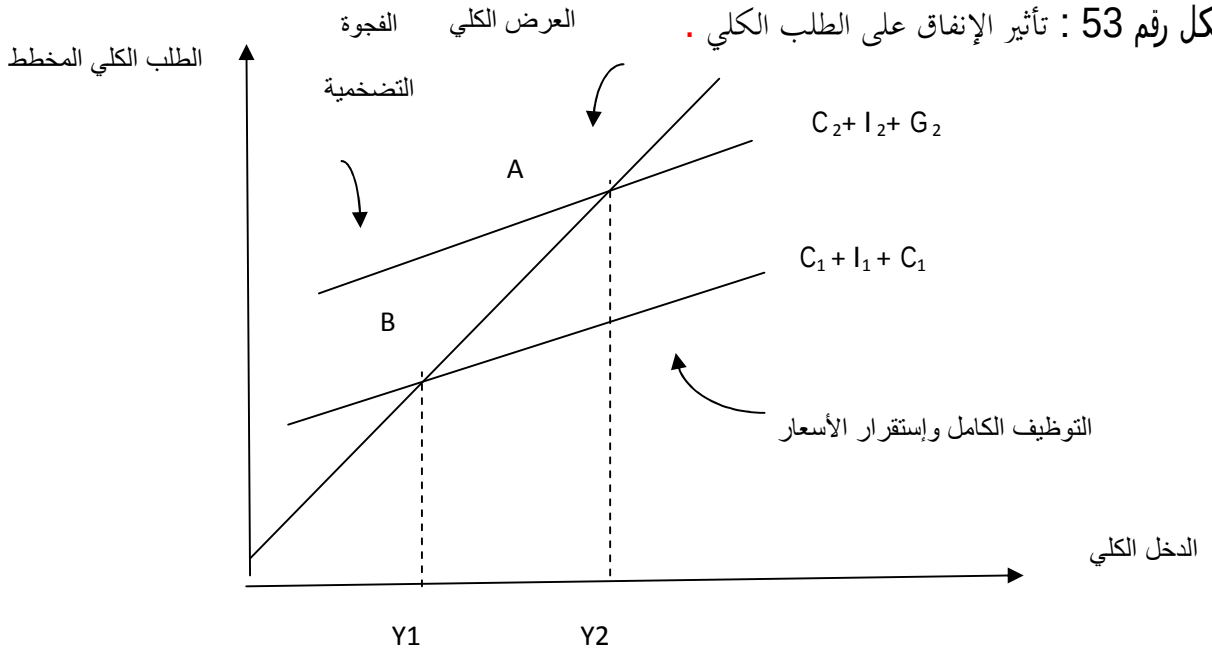

المصدر : جيمس جوارتني، مرجع سابق، ص 308

[1] - إبراهيم أحمد عبد الله ، **المالية العامة و المالية الإسلامية** ، مطبعة جامعة الشلين الخرطوم ، 1996 ص 71.

[2] - لحسن دردوري،مرجع سابق ،ص139.

فمن خلال الشكل إذا إفترضنا أن الوضع التوازني عند (A) **وأن الطلب الكلي يتكون من** ($C_1+I_1+G_1$) ولم يستطع العرض الكلي اللحاق بالطلب سوف يؤدي ذلك إلى ظهور الفجوة **التضخمية، وإذا ما إستمرت زيادة الطلب وتوقف العرض** عن الزيادة يؤدي ذلك إلى التضخم غير المرغوب فيه، لذا يجب على الدولة التدخل وتخفض حجم الإنفاق حتى يتراجع الطلب إلى النقطة التوازنية وتتراجع الأسعار ويتراجع حجم الدخل وبالتالي يمكن معالجة هذا الإختلال بواسطة تخفيض الإنفاق العام.

ومن أهم السياسات التي ترمي إلى تخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الموازنة العامة **للدولة نذكر**[1] :

- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي .
- تخفيض الدعم الإقتصادي (للمؤسسات الإقتصادية) .
- **الضغط على النفقات الموجهة للصحة و التعليم .**
- إعادة النظر في سياسة الدولة في مجال التشغيل .
- إبتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الإستثمارية .

ج–آلية علاج العجز الموازني عن طريق الإيرادات العامة

تعتبر الإيردات العامة من أهم الأدوات المستخدمة لعلاج العجز في الموازنة العامة وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في علاج هذا العجز وفي تمويل الإنفاق العام، وتختلف آليات إستعمال الإيرادات حسب طبيعة العجز وحسب الوضع الإقتصادي للدولة، ولكن في كل الأحوال يجب إستعمال هذه **الأدوات إستعمالاً صحيحاً وإلا أدى ذلك** الى الوقوع في مشاكل إقتصادية صعبة الحل مثل إزدياد المديونية أو الوقوع في أزمة التضخم، وعموماً تلجأ الدولة لتمويل عجز ميزانيتها إلى إحدى الطرق التالية[2]:

1– تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإقتراض

تلجأ الدولة إلى الإقتراض قصد تمويل عجز الميزانية وهذا الإقتراض قد يكون داخلياً وقد يكون خارجياً :

- **الإقتراض الداخلي**: في حالة عدم كفاية السياسة الضريبية في تغطيتها للإنفاق المتزايد تلجأ الدولة إلى الإقتراض الداخلي وهي **قروض عامة تعرف بالدين العام الد**اخلي أي مجموعة الأموال المقترضة من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي ودلك بإستعمال سندات الخزينة التي توصف باها من

[1] - رمزي زني ،إنفجار العجز ، مرجع سابق ، ص 159،160.

[2] لحسن دردوري ، مرجع سابق ،ص 147.

مصادر التمويل غير التضخمية، فهي مدخرات حقيقية ومن بين أبرز المحددات التي تتحكم في القروض الداخلية نذكر ما يلي :

- قدرة الإقتصاد الوطني على تقديم القروض (أي حجم المدخرات) .
- قدرة الإقتصاد على خدمة القروض (توجيه القروض إلى المجالات الإنتاجية) .
- وجود سوق واسعة ومنظمة للأوراق المالية (وجود فضاء لتداول هذه الأدوات) .

– الإقتراض الخارجي

عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية لتغطية العجز الموازني تلجأ الدولة إلى المصادر الخارجية لتغطية هذا العجز او تكون بحاجة إلى عملة اجنبية قصد تغطية عجز ميزان مدفوعاتها .

فيصبح هذا المورد الخارجي يوفر قدرة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الإقتصادية المتاحة للإستعمال[1].

وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها بإختلاف الجهة المقرضة وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى:

- القروض من البنوك التجارية وأسواق رأس المال (تتميز بسرعة الحصول عليها) .
- القروض الحكومية الرسمية (بموجب إتفاقات حكومية ثنائية).
- القروض من المنظمات الدولية وتعرف بالقروض الميسرة وتقدم من طرف هيئات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

2– تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب في تمويل العجز الموازني تلجأ إليه الحكومات وهذا الأسلوب في الحقيقة يثير نقاشات مردها في الأخير أثار الإصدار على المتغيرات الحقيقية ومستوى الحيادية[2] للنقود وأثرها على النمو و التوازن .

ولمناقشة الآثار السلبية الممكنة للإصدار النقدي يتم التميز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي[3] .

---

[1] - حامد دراز ، **مبادىء الإقتصاد العام** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر ، الإسكندرية ،دون سنة للنشر ، ص 344.

[2] - يكون التمويل بالإصدار محايداً لما يؤدي الإرتفاع الظرفي للكتلة النقدية إلى إرتفاع متناسب تماماً في الاسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقة .

[3] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 228.

الفرضية الأولى: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلاً لها في زيادة سريعة للإنتاج، وبالتالي لا وجود للآثار التضخمية .

الفرضية الثانية : وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تدخر أو تكتنز وفي هذه الحالة أيضاً لا وجود لأثار تضخمية ولكن هذه الوضعية قد تكون مؤقتة وبالتالي فإنه في أي لحظة ممكن أن تضخ هذه المبالغ في الإقتصاد محدثة أثاراً تضخمية .

الفرضية الثالثة : إن الأموال الإضافية (كتلة نقدية) سوف توزع في شكل إرتفاع في المداخيل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجات الإستهلاكية ومنه ينتج إرتفاع في الأسعار أي حالة تضخمية ومنه إرتفاع في البطالة أيضاً، كما أن هذه النقود الإضافية ستتشجع البنوك التجارية على التوسع في الإئتمان مما يؤشر بوجود ضغوط تضخمية وهذه الضغوط (مخاطر) ترتبط بالعجز الموازني فإذا كان العجز ضعيفاً (أقل من 30 % من الناتج المحلي الخام حسب إتفاقية (ماستريخت) فإن تمويله بالإصدار النقدي لا يؤدي إلى إرتفاع كبير في الأسعار .

وأخيراً تتحدد أثار التمويل عن طريق الإصدار النقدي بإستعمال هذا الإصدار من إستثمارات آنية أو إستثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة أصلاً .

3- تمويل العجز الموازني عن طريق الضرائب: تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك إما برفع نسب الضرائب الموجودة أو إستحداث ضرائب جديدة ففي الدول المتقدمة تحتل الإيرادات الضريبية نسبة عالية من إيرادات الميزانية أما في الدول النامية فإن الأمر معكوس تماماً وذلك يرجع إلى هشاشة الأنظمة الضريبية مما ساعد على التهرب الضريبي الذي ينعكس على تدني الموارد المالية للميزانية، أي وجود فجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، و الضرائب التي تلجأ إليها الدولة سواء بزيادة نسبتها أو في إستحداث أنواعاً منها حديثة تقسم من حيث معيار تحملها من طرف المكلف بها إلى نوعين اساسيين[1]:

- الضرائب المباشرة : ومنها الضرائب على أرباح رؤوس الأموال الضرائب على العقار، الضرائب على الشركات، الضرائب على الدخل .

- الضرائب غير المباشرة : والتي تفرض على تداول الأموال أو إستعمالها ومنها ضرائب على الإنتاج، الضرائب الجمركية، الضرائب على القيمة المضافة .

[1] -حميدة بوزيدة ،جباية المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص 22.

وكخلاصة فإن إستعمال السياسة الضريبية يجب أن يراعى فيه على الأقل المبدأين التالين : العدالة الإجتماعية في تحمل العبأ الضريبي والمرونة التي تعتبر ضرورية في توجيه الحصيلة الضريبية بما يتناسب والأوضاع الإقتصادية الإجتماعية للبلد .

المطلب الثالث:التوازن الخارجي وعلاقته بالتوازن الداخلي

أ– التوازن الإقتصادي الخارجي

يعرف الإقتصاديون التوازن الإقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات ويجمع الإقتصاديون عموماً على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الإقتصادية بلوغها .

ولذلك يعتبر هذا التوزان ركيزة أساسية في توازن السياسات الإقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية و التكييفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الإقتصاد .

1– توازن ميزان المدفوعات :

يتم التميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات[1]، فالنوع الأول هو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائماً في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة وهذا التوازن لا يعني التوازن الثاني والمتمثل في التوازن الإقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الإقتصادية .

وعلى العموم يعتبر ميزان المدفوعات متوازناً إقتصادياً عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي، وهذا معناه أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وإدخار وتصدير هذا المجتمع، كذلك كلما إستند ميزان المدفوعات في توازنه على عوامل مستقرة على المدى الطويل أعتبر متوازناً من الناحية الإقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال الطويلة الآجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة - كأن يغطي العجز والفائض بحركة رؤوس الأموال قصيرة الآجل – إعتبر مختلاً .

والمقصود بالإختلال الدائم في ميزان المدفوعات أنه إختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الإقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الإرتفا ع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة .

[1]- شريف حمدي ، مجع سابق،2010،ص76.

2- أنواع عجز ميزان المدفوعات: تبعاً لكون هناك نوعين من توازن ميزان المدفوعات فإنه يوجد أيضاً نوعين من العجز في ميزان المدفوعات وهما :

- عجز كامن: والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية، حيث لا توجد إجراءات تقييدية على الواردات او على الصادرات والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات .

- عجز فعلي: وهو العجز الظاهر في الميزان والذي يعادل رصيد المعاملات الإقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات .

ب -علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي

هناك علاقة محاسبية بين الميزانية العامة وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات إنطلاقاً من الناتج المحلي الخام على النحو التالي[1]:

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق يساوي:

$$PIB=Cp+Ip+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر إستخدامات الدخل :

$$PIB=Cp+Sp+T+R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث : Cp : الإستهلاك الخاص X : الصادرات من السلع والخدمات

Ip : الإستثمار الخاص M : الواردات من السلع والخدمات

G : الإنفاق العمومي Sp : الإدخار الخاص

T : إيرادات الحكومة (الضرائب) R : صافي تحويلات الخارج

إنطلاقاً من المعادلة (1) ، (2) يمكننا كتابة المعادلة التالية :

$$Cp+Ip+G+X-M=Cp+Sp+T+R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$(Ip-Sp)+(G-T) = M-X+R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

تبين المعادلة أعلاه أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الإستثمار – الإدخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية ومنه فإن العجز الشامل في الميزانية لا بد أن يقابل :

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن إستثماراته .
- إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي .
- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص وبعجز في الحساب الجاري الخارجي .

[1] - عبد ايد قدي ، مرجع سابق ، ص 208.

ومنه فهذه المعادلة تبين إمكانية وجود تاثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الجاري .

1- ميزان المدفوعات الدولية وتقلبات أسعار الصرف

يعد ميزان المدفوعات المرآة التي ينعكس عليها وضع الصرف الأجنبي لأي بلد فميزان المدفوعات الذي يعاني من العجز يدفع إلى عرض العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية وهذا ما يسهم في إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية وبالعكس في حالة فائض في هذا الميزان .

وعليه فإن لحالة العجز أو الفائض دوراً مهماً ومباشراً في حدوث تقلبات في أسعار الصرف الأجنبي لعملة أي بلد، فإذا إستمر العجز لفترات طويلة فإن ذلك سيؤدي إلى إستنزاف إحتياطات العملات الأجنبية المتاحة في سوق الصرف ولدى السلطات النقدية والمالية في الدولة وهو ما يشكل صعوبة في عملية الإسترداد، فيزداد الضغط على قيمة العملة الوطنية لتجاوز النقص في العملات الأجنبية المطلوبة، مما يسبب في هبوط هذه القيمة .

وبالعكس عند حدوث فائض تراكمي في ميزان المدفوعات حيث يزداد الطلب الإجمالي (AD) **فينعكس** بمزيد من العرض النقدي المحلي وخاصة مع زيادة مشتريات البنك المركزي للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، والتي تودع في البنوك التجارية فيضاعف الجهاز المصرفي كمية النقود وكل ذلك ينعكس غالباً بإرتفاع **معدلات التضخم**[1].

أما من حيث راي كل من النظرية الكلاسكية والنظرية الكينزية فإنها تلتقيان في نقطة واحدة وهي وجود نوع من الدينامكية في الإتجاه التوازني في ميزان المدفوعات، لكنهما يختلفان في كون النظرية الكلاسكية هناك بديلان وهما :

إما إستقرار مستوى الأسعار المحلية وإما التوازن الدو لي. وفي النظرية الكينزية هناك بديلان آخران وهما : إستقرار مستوى التشغيل والناتج الحقيقي وإما التوازن الدولي. **وقد قدمت** في تفسير العلاقة بين العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وتقلبات الأسعار الصرف عدة نماذج[2] **ومنها على الخصوص نموذج** (Mundell Fleming)، **نموذ ج** (Mundell Fleming).

إن الشكل الأساسي لنموذج " مندل فلمنج " يقوم على أساس نموذج لإقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر الفائدة محدد عالمياً، وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، ويسعى هذا

[1] - هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 326 .

[2] - هناك نموذج آخر هو "T.SWAN" يقوم على منحنين بميلين متعاكسين ضمن محورين أحدهما للنفقات المحلية والثاني لسعر الصرف الحقيقي .

النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال إشتقاق منحنى ميزان المدفوعات وإضافته إلى التحليل السابق لمنحنى (IS-LM) **أي أنه عبارة**[1] **عن توسيع لنموذج** (IS-LM) إلى الإقتصاد المفتوح بإدماج ميزان المدفوعات في نموذج التوازن الإقتصادي العام وبذلك يكون هذا النموذج قد تجاوز بعض الشروط التقييدية التي بني على **أساسها نموذج بولاك** [2]Polak.

لقد بني هذا النموذج على الفرضيات التالية :

- إقتصاد منفتح على بقية العالم .
- حركية كاملة لرأس المال من وإلى الخارج .
- إقتصاد صغير الحجم .
- **معدل الفائدة الداخلي (i) يعادل معدل الفائدة الخارجي** (if) فإنطلاقا من هذه الفرضيات حاول " مندل " وفلمنج " معرفة دور لكل من السياسة النقدية والسياسة الميزانية في ضمان التوازن الداخلي **والتوازن** الخارجي وذلك في حالتي الصرف الثابت والصرف المرن.

أ– حالة الصرف الثابت

عندما تقوم السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية سيتبع ذلك إنخفاض معدل الفائدة الداخلي (**i**) مما يؤدي إلى خروج رأس المال إلى الخارج بسبب إرتفاع معدل الفائدة الأجنبي (if).

إنطلاقاً من العجز الذي يحدثه خروج رأس المال في حساب رأس المال وفي ظل نظام صرف ثابت يؤدي هذا إلى تقليص الموجودات الخارجية الصافية (إحتياطات الصرف الرسمية) لهذا البلد بشكل يتقلص معه عرض النقود من جديد فيتبعه إرتفاع معدل الفائدة الداخلي (دخول رؤوس أموال إلى البلد) فالعودة إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وعليه تبدو السياسة النقدية في هذه الحالة أكثر نجاعة في **تحقيق توازن ميزان المدفوعات إنطلاقاً من قدرتها على إثارة تدفق رأس المال من وإلى** داخل البلد .

أما من جانب السياسة الموازنية فإن التوسع فيها (عجز موازني مرتفع) سيرفع من معدل الفائدة الداخلي (**i > if**) **و**هذا ما يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الداخل بشكل يحدث فائض في حساب رأس المال،

---

[1] - **الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 267.**

[2] - **نموذج بولاك**:نسبة إلى (jacoues J.polak) الذي قدم هذا النموذج في اخر خمسينيات القرن الماضي، يستخدم هذا النموذج المدخل النقدي للتشخيص مصادر وأسباب إختلال ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم، ويرجع النموذج أسباب الإختلال إلى زيادة الطلب الكلي الناتجة **عن زيادة** الإنفاق بسبب الزيادة في **المعروض النقدي.**

بمعنى زيادة الموجودات الخارجية الصافية ومنه زيادة عرض النقود فإنخفاض لمعدل الفائدة الداخلي حتى يعود إلى مستواه الأول عند معدل الفائدة الأجنبي .

وأخيراً خلص "مندل وفليمج " إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في حين تكون السياسة الميزانية ذات فعالية أكبر نسبياً في تحقيق التوازن الداخلي .

ب– حالة الصرف المرن

في هذه الحالة نتائج التحليل تختلف في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية هذا يؤدي إلى إنخفاض **معدل** الفائدة الداخلي مما يؤدي إلى رفع رأس المال، مما يعني إنخفاض في سعر صرف العملة الوطنية (إنطلاقاً من عجز على مستوى حساب رأس المال) بشكل يشجع الصادرات ويحد من الواردات، فيؤدي ذلك إلى **ظهور فائض** في الميزان التجاري يعوض النقص في خروج رأس المال.

و تكون بذا السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الإقتصادي داخلياً بينما يعمل سعر الصرف على **ضمان توازن ميزان المدفوعات .**

إضافة إلى سعر الصرف الثابت هناك :

1- سعر الصرف المعوم (السلطات العمومية لا تملك المسؤولية للتحكم في سعر الصرف الأجنبي)

2- سعر الصرف المعوم المقيد يتم تحديد سعر الصرف على اسس ثابتة نسبيا غير انها لا **تهمل قوى العرض والطلب) .**

أما حالة إتباع سياسة ميزانية توسعية (عن طريق العجز) فإن ذلك سوف يرفع من معدل الفائدة الداخلي يتبعه دخول لرأس المال مما يعني ظهور فائض في حساب رأس المال يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة **الوطنية يتبعه تزايد الواردات وتقلص الصادرات،** أي حدوث عجز في ميزان الحساب الجاري، وهكذا تبدو سياسة الميزانية غير فعالة بالنظر إلى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات[1].

الشكل البياني الموالي **يبين فرضيات هذا النموذج، حيث أن** التوازن الفعلي في ميزان المدفوعات يتم بتوافر **شرط**($i = if$) في سوق الفائدة .

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 270.

الشكل رقم 54 : منحنى (IS-LM) وسعر الفائدة

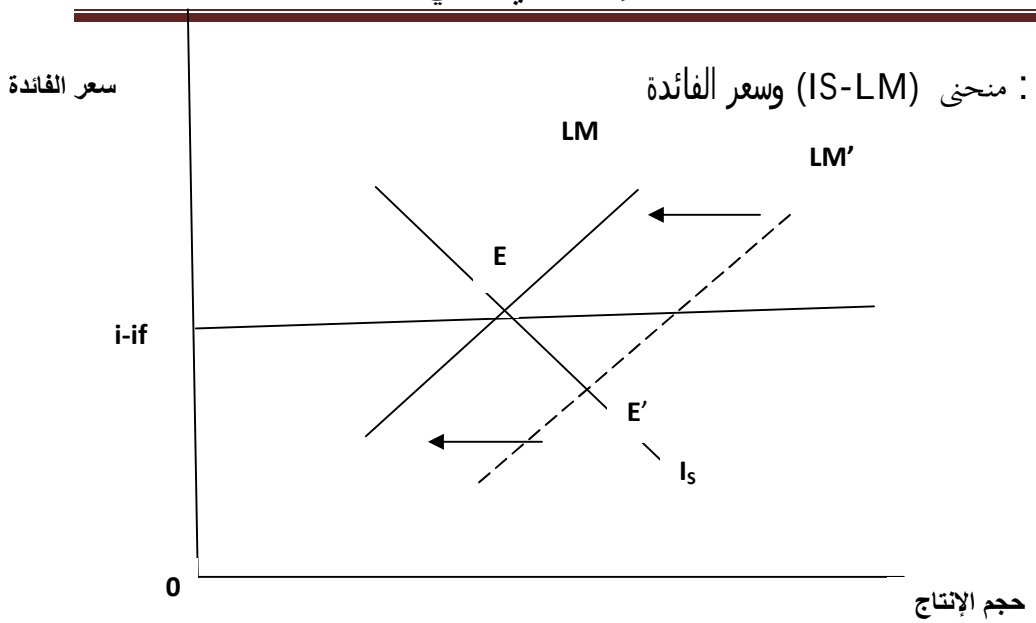

المصدر: بسام الحجار، مرجع سابق، ص 358.

نلاحظ من الشكل أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى خفض سعر الفائدة حتى النقطة (E) وتمارس في نفس الوقت أثراً إيجابياً على سعر الصرف، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي عبر السوق المفتوحة بائعاً للعملة الأجنبية بمقابل العملة المحلية لذلك يعود المنحنى(LM)إلى وضعه الأول .

2- أثر التوسع في الطلب على الصادرات

الشكل الموالي يبين لنا كيفية تسوية الإختلال في الإقتصاد في ظل زيادة الطلب على الصادرات

الشكل رقم 55 : أثر التوسع في الطلب على الصادرات

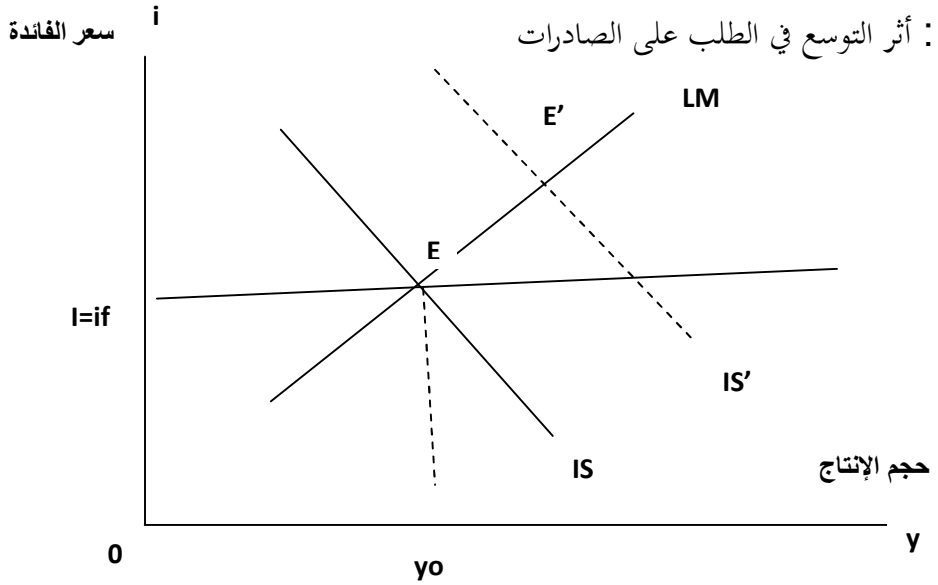

المصدر: المرجع السابق، ص 361.

من الشكل نلاحظ أنه عند المستوى E تؤدي زيادة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محلياً إلى فائض الطلب عليها، فينتقل المنحنى (IS) إلى الأعلى جهة اليمين إلى الوضعية ('IS) وتصبح (Ē) نقطة توازن جديدة بين سوقي النقد وبين سوق السلع، لكن عندما تصبح('E)تصبح معدلات الفائدة المحلية أعلى من معدلاتها العالمية وهذا يؤدي إلى دخول رؤوس الاموال وبالتالي يؤدي الفائض في ميزان المدفوعات إلى رفع سعر صرف للعملة المحلية ويخفض من تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية، فيبدأ المنحنى (IS) بالإنتقال إلى وضعيته الأولى وتستمر هذه العملية إلى أن تتحد النقطة (E) مع (' E).

والخلاصة أن زيادة الصادرات (أو التوسع في الإنفاق العام) تؤدي إلى زيادة الإنتاج بل إلى إرتفاع في سعر الصرف وبالتالي إلى تحديد أثر التوسع الأولي في صافي الصادرات[1].

ج – ميزان المدفوعات وخيارات السياسة الإقتصادية

كما سبق الإشار إليه فإن الإختلال في ميزان المدفوعات - إذا كان عجزاً - يخفض الإحتياطات الخارجية للدولة، وعلى العكس فالفائض يزيد من الإحتياطات الخارجية للدولة الأمر الذي لا ترغبه البنوك المركزية لما يترتب عليه من أثار* .

وما عدا ذلك فإن الدولة إذا ما تمكنت من تحقيق التوازن الخارجي فإنها تعمل على الحفاظ على التوازن الداخلي .

الرسم البياني الموالي سيوضح لنا التناقض الموجود بين الحالات المختلفة الهادفة إلى التوصل إلى التوازن الخارجي والداخلي بالتوازن بين ميزان المدفوعات والعمالة الكاملة .

فإذا كان (N_X) يرمز إلى صافي الصادرات (X-M) وبفرض أن التوازن الخارجي يتحقق عند $N_X=0$ عند مستوى الإنتاج نتوصل عندئذ إلى العمالة الكاملة .

[1]- بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص 361.

*هناك علاقة بين العوامل الخارجية والتطورات النقدية الداخلية ، إذ إعتبرنا أن RM=NFA+DC حيث RM النقد الإحتياطي أو القاعدة النقدية = الأصول الخارجية NFA+ الإئتمان المحلي DC ، فإن تغيرات في صافي الأصول الخارجية سوف تؤدي إلى تغيرات في القاعدة النقدية إذا لم يحدث أيتغير في الإئتمان المحلي .

الشكل رقم 56 : حالات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

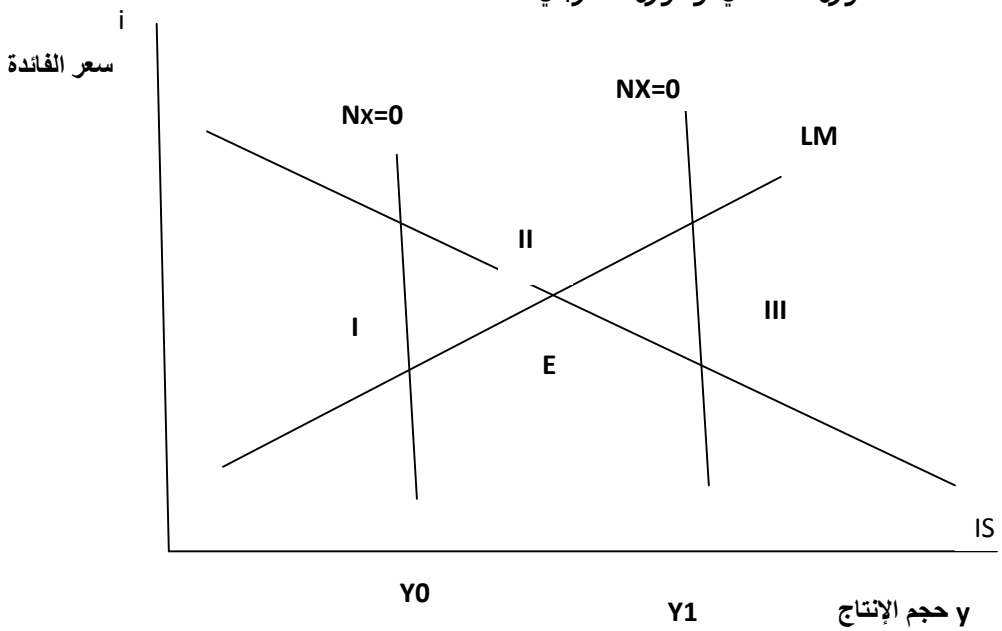

المصدر: المرجع السابق، ص 352

يلاحظ من الرسم أن المقطع (I) أنه سيكون من شأن تنشيط الطلب تخفيض شبه البطالة دون خلل في التوازن الخارجي، وبالتالي لا تتناقض **بين أهداف السياسة الإقتصادية الداخلية والخارجية .المقطع (II) أيضاً** لا تتناقض بين أهداف السياسة الإقتصادية الداخلية والخارجية، الإقتصاد في حالة فائض عمالة وعجز في ميزانية المعاملات الجارية،العلاج يكمن في سياسة نقدية تقييدية **هدف إلى تخفيض الإنفاق العام** [1].

المقطع(III) هناك تناقض بين أهداف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فالتدابير الرامية إلى زيادة العمالة ستؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ولعلاج هذه الوضعية يلجأ إما إلى تخفيض سعر الصرف الفعلي وإما إلى تمويل فائض الواردات عن طريق الإقتراض من الخارج .

[1]- مايكل أندجمان ، مرجع سابق ، ص 498.

الشكل الموالي يوضح العلاقة بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وتاثيراها على العمالة:

الشكل رقم 57 : وضعية ميزان المدفوعات والبطالة

المصدر: المرجع السابق ، ص 356

من الرسم يلاحظ أن المنحنى BP=0 **وهو موازي للمحور الأفقي oy** ، مما يعني أن ميزان المدفوعات يوجد في حالة توازن، فالنقاط الموجودة إلى الجهة العليا من المستقيم BP=0 تتناسب مع حالة الفائض في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك فان النقاط الموجودة إلى الجهة السفلى منه تتناسب مع العجز .

المبحث الرابع

إستراتيجية الحفاظ على التوازن الإقتصادي الكلي

قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي والحفاظ عليه – من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى – تستعمل السلطات العمومية السياسة الإقتصادية كأداة لتحقيق ذلك، وهي بذلك ترمي إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية والمعبر عنها بالمربع السحري لكالدور، ومن هذا المنظور فإن هدف السياسة الإقتصادية يكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: أهمية نظرية التوازن الإقتصادي

تعتبر نظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الإقتصادي ولا يستغني عنها في الابحاث العلمية الكلية، رغم ما وجه إليها من إنتقادات، كما انها تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الإقتصادي هو الحالة الإقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم إستمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الإقتصادية بالإقتصاد الوطني إلى إختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعاود التوازن الإقتصادي سيرته الأولى[1]. وعليه لا بد من البحث أيضاً في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للإقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الإقتصادي لفهم واقع الخلل وصولاً إلى الخلل وبحثاً عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات إقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساساً للتحليل الإقتصادي، نظراً لإسهامها الكبير في حل المشكلة الإقتصادية وهذه الإسهامات تتلخص فيما يلي[2]:

- تحديد سير الإقتصاد وعوامل إختلاله: تتجلى أهمية التوازن الإقتصادي عند دراسة المشكلة الإقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين والتوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الإقتصادي واسباب إختلاله وسبل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الإقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للإقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الإختلالات التي تتعرض لها وهذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل النمو

[1]-السيد حسن موفق :المشكلات الاقتصادية المعاصرة , مطبعة جامعة دمشق, 1986 ص173

[2] Michael wickens **Analyse macroéconomie**; opct; page12.

للإقتصاد الوطني، مع الإحتفاظ بالتوازن في سوق الإستثمار تجنباً للآثار التي قد تضر بالحوافز الإستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الإئتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الإستثمارية من زيادة الإنفاق الإستهلاكي، و تعطل الموارد الإنتاجية.

ا – أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الإقتصادية

كان سائدا عند الكلاسيك ان السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال ميزان المدفوعات، حتى جاء الفكر الكنزي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت إستجابة لصدمات الطلب الكلي، كما أن الإستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحاً، بدلاً من إستخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة، الأمر الذي أدى إلى تنامي الإعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الإقتصادية، مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية و هو ما يفسح المال أمام إستخدام النماذج الإقتصادية [1].

يعرف النموذج الإقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الإقتصادية ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الإقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل إستخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناءاً على فروض معينة توطئه لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية[2].

يتحقق التوازن الإقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الإقتصاد الوطني مساوية على الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة إقتطاع الأموال، فإذا إنخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الإقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا إزداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام والإقتطاعات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى التوازن الإقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الإقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الإقتصادية [3].

[1]-فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 293

[2]- محمد شريف المان ، مرجع سابق ، ص 07.

[3] - مبارك حجير، مرجع سابق، ص 201.

ب– التدخل الإستراتيجي للدولة عن طريق آلية الإنفاق العام

تزداد أهمية الإنفاق العمومي في عصرنا الحالي بسبب تخلي الدولة عن مبدأ الحياد حيث أصبحت تتدخل في كافة الشؤون الإقتصادية من خلال سياستها المالية والنقدية وذلك بغرض التأثير الآني **والمستقبلي** على المسار الإقتصادي، ومن هنا نجد أن الإنفاق العمومي أصبح أحد محددات **التوجيه الإقتصادي وذلك بسبب ما يتصف به من مرونة وفاعليه بالنسبة للدولة، ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق العمومي يؤثر على كل من**[1]:

- الهيكل الإقتصادي .
- **الظروف الإقتصادية**

أ– آلية الإنفاق العمومي والهيكل الإقتصادي

كما هو معروف فإن الإنفاق العمومي يعتبر الأداة التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي حيث تعتبر هذه الأداة من أقدم أدوات توجيه الدولة للنشاط الإقتصادي ومازالت تستخدم إلى اليوم في معالجة الإختلال بين حجم الإنتاج الوطني وحجم الطلب الكلي، أي في المحافظة على التوازن الكلي وأيضاً **بين حجم الإدخارات** المحققة وحجم الإستثمارات المرجوة .

ومن هذا فإن الدولة تستخدم هذه الآلية والمتمثلة في الإنفاق العمومي بكل أنواعه (نفقات تحويلية **نفقات** جارية، نفقات إستثمارية) من أجل إحداث تغيير هيكلي في الإقتصاد الوطني وفي مساره المستقبلي وذلك **وفق الفلسفة الإقتصادية المتبعة**، كما أنه لا يجب إغفال أهمية الإنفاق الإستثماري بإعتباره أهم أنواع هذه **الإنفقات لما له من أثر على تدعيم وتقوية وتحرير** الهيكل الإقتصادي من القيود التي تحد من نموه وإنطلاقه .

ب– آلية الإنفاق العمومي والظروف الإقتصادية

من احدث الاساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي نجد أسلوب إستخدام العمليات المالية المتعلقة بالإنفاق العام كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الإقتصادية .

وقد بدأت الدول في إستخدام هذه الأداة لمواجهة الأزمات الإقتصادية، **فعلى سبيل المثال لجأت الدول** الإسكندنافية إلى إستخدام ما**يسمى بالميزانية الدورية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال** التحركات العكسية في الإنفاق [2] .

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، **مرجع سابق**، ص 365-366.

[2]- بمعنى زيادة الإنفاق العام في وقت الكساد وذلك قصد تحريك القطاعات الإقتصادية والطلب الكلي الفعال والعكس في حالة الإنتعاش ذلك **بغرض** القضاء على إحتمال ظهور مزيد من الضغوط التضخمية .

أما في فرنسا فقد قامت السلطات المالية بإنشاء صندوق لمواجهة الظروف الطارئة[1] **يسمح بمنح تسهيلات** إئتمانية لمواجهة الأزمات الإقتصادية، وهو في الواقع إتباع سياسات إنفاقية توسعية لعلاج الأزمات الإقتصادية، أما في ألمانيا مثلاً فإن القانون المالي الذي يهدف إلى تحقيق نوع من النمو **والإستقرار** الإقتصادي فقد سمح باعداد ميزانيات مرحلية إستثنائية **تلحق الميزانية العامة وذلك قصد مواجهة النفقات** العامة التي تتطلبها مرحلة معينة من مراحل الدورة الإقتصادية .

يتضح مما سبق أهمية الإنفاق العام في مواجهة الأزمات الإقتصادية وإعادة التوازنات الكلية للإقتصاد،على ان يوضع ذلك في إستراتيجية شاملة هدف إلى تحقيق والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي الكلي للبلد وفي كل الظروف .

فالزيادة التدريجية والمنظمة في الإنفاق العام يمكن أن تكون أحد عناصر السياسة المرحلية للدولة، ففي فترات الإنكماش قد يتطلب الأمر زيادة الحقن للإقتصاد القومي عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك **بغرض** زيادة القوة الشرائية للإقتصاد الوطني بالدرجة التي ستتبعها زيادة في الإنفاق الإستهلاكي **و** الإستثماري ومنه إنتعاش الإقتصاد الوطني (فكرة المضاعف عند كينز)، وهذا الأثر يتوقف على نوعية الإنفاق العام، حيث أنه هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق العام يمكن إستعمالها في **العادة لمواجهة الأزمات والأوضاع الإقتصادية وهي :**

1- الإنفاق العام التحويلي

وهي تلك النفقات المتعلقة بالإعانات الإجتماعية والمعاشات الإستثنائية فهي بمثابة حقن نقدي للإقتصاد الوطني ينتج عنه زيادة في الإنفاق الإستهلاكي، حيث تكون السياسة المالية الإنفاقية في هذه الحالة كأداة **لتحقيق الإستقرار الداخلي وعلاج حالة الركود والإنكماش .**

2- الإنفاق على المرافق والأشغال العامة

وهو أقدم أنواع الإنفاق حيث يستخدم لتقوية البنيان الإقتصادي ومحاربة البطالة، ويؤدي إلى توليد دخول **جديدة أو زيادة الدخول الموجودة وهذا يؤثر على الإنفاق الإستثماري الجاري بغرض إعادة الإنتعاش** للإقتصاد الوطني .

[1] - Fond d'action conjocturelle.

3- الإنفاق العسكري

إن هذا النوع من الإنفاق لا يؤثر على الهيكل الإقتصادي فحسب بل يؤثر أيضا على الوضع الإقتصادي وبالتالي أصبح موضوع ترشيده من أهم أهداف السلطة المالية، وذلك قصد محاربة الأزمات وتخفيف حدة الإختلال الداخلي.

الخلاصة أن الإنفاق العام عادة ما يستخدم كأداة فعالة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية ومنها سياسة وهو يعتبر أداة إستراتيجية في يد الدولة قصد الإستقرار الإقصادي العام والمحافظة عليه وذلك من خلال ضغطه وترشيده أو التوسع فيه .

المطلب الثاني: إتجاهات جديدة في السياسة الإقتصادية

أ – الإتجاهات الحديثة في مواجهة التغيرات الإقتصادية

إن معالجة التقلبات الإقتصادية كما سبق الإشارة إليها في المبحث السابق والتي ظهرت بشكل جلي في أعقاب الحرب العالمية الأولى تطلبت في البداية إعتماد مبدأ[1] موازنة الدورات التي تهدف إلى التوزيع الزمني للموازنة في خلال دورة إقتصادية وذلك بتكوين إحتياطي في فترة الرواج يغطي عجز فترة الإنكماش ويودع في صندوق خاص لتسوية الموازنة .

و قد ثار نقاش عن كيفية إستخدام هذا الإحتياطي، فإقترح البعض بأن يخصص لإستهلاك الدين العام أما البعض الآخر فقد إقترح تعقيمه بأن يشتري به البنك المركزي ذهباً لزيادة إحتياطياته حتى يستطيع أن يتوسع في الإئتمان خلال الإنكماش .

غير ان الواقع يبين بان موازنة الدورات لم تنجح لعدة اسباب كونها تعتمد على الفرضيات التالية :

- معرفة مدة الدورة بدقة .
- وجود تساوي ولو تقريبي بين حجم الفائض وحجم العجز .
- تحديد كل مرحلة من مراحل الدورة .

غير أن هذه الإفتراضات يصعب تحقيقها ذلك انه مثلا لكل دورة شكلها التاريخي الخاص بها، وان إنتظام دورا يكاد يكون مستحيلا، كما أن إهتمام موازنة الدورات بالتوازن على المدى البعيد أدى إلى عدم الإهتمام بالمشكلة الحقيقية وهي التثبيت الفعال لمستوى النشاط الإقتصادي .

[1] - تاجر محمد عتلم ،مرجع سابق، ص 295.

ومع هذا فإن المحاولة كانت تهدف إلى تحقيق التوازن الإقتصادي عند مستوى مرتفع من العمالة وتحقيق التوزن المالي خلال الدورة .

– سياسات مواجهة التغيرات الإقتصادية

1– سياسة المرونة التلقائية

بعد الأزمة العالمية والحرب العالمية الثانية وتحت تأثير المدرسة **الكينزية فضلت الولايات المتحدة الأمريكية** سياسة المرونة التلقائية التي وضعتها لجنة التنمية الإقتصادية حيث يمكن تلخيص الإجراءات التي جاءت بها هذه اللجنة كما يلي[1]:

- تحقيق توزان الموازنة بحيث تكفي الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة عند مستوى مرتفع من العمالة (**حدد بنسبة 4% بطالة**)، ويجب تغطية جميع النفقات الجديدة بضرائب جديدة .

- **المرونة التلقائية بإستخدام فائض الرواج وعجز الركود كوسائل تلقائية لتثبيت التقلبات، أما إذا كان** الإقتصاد مهدداً بتضخم أو ركود (حاد) فترى هذه اللجنة أنه يصبح من الممكن اللجوء إلى وسائل غير تلقائية بتعديل مستوى الإنفاق أو مستوى الإقتطاع الضريبي .

هذه السياسة لاقت قبولاً في باديء الأمر من طرف الإقتصاديين إلا أنه فيما بعد وجهت لها عدة **إنتقادات ومنها :**

- أن الإجراءات التي ترى وجوب إتخاذها ليست تلقائية تماما ومن ذلك تحديد الطابع الحاد أو غير الحاد للتغير في مستوى النشاط الإقتصادي وأن معدل **4 % كبطالة لا يمكن أن يطبق بطريقة ميكانيكية .**

- هذه السياسة تتجنب مبدأ التوقع (في الدخل الوطني خاصة) في حين أن هدفها هو تحقيق مستوى **أعلى من العمالة الأمر الذي يتطلب توقعات عديدة.**

- **أنه ليس للتوازن** الحدي للموازنة أي مدلول إقتصادي، وبالتالي يمكن أن النمو التلقائي للإيرادات في فترة التوسع قد يؤدي إلى المزيد من الإنفاق .

ولخلاصة أنه أن السياسة التلقائية لا يمكنها أن تكفي لوحدها لتحقيق الحد من التغيرات الإقتصادية وبالتالي لا تكفي لتنظيم النشاط الإقتص**ادي .**

[1]-حمد جامع ،التحليل الاقتصادي الكلي ،دار الثقافة الجامعية ،القاهرة،1990،ص241

2- السياسة المالية التعويضية

تعتبر السياسة المالية التعويضية كنتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، تستند إلى نظرية الموازنة الوظيفية، فهي تستخدم تياري الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على النشاط الإقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من العمالة والدخل، فالهدف ليس مبدأ التوازن المحاسبي للميزانية وإنما هو التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن إقتصادي كلي[1].

وتستند هذه السياسة في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين وهما التأثير على الإستهلاك والتأثير على الإستثمار.

أ- التأثير على الإستهلاك

هناك طريقتان أساسيتان للتأثير على حجم الإستهلاك وهما تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق .

إن تخفيض الضرائب في فترات الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق كما يترتب عنه زيادة القدرة الشرائية المتاحة للأفراد والمشروعات .

و بصفة عامة التخفيض الضريبي لا يكفي لمعالجة الركود الحاد ولكنه يكون فعال في حالة ركود متوسط.

أما الطريقة الثانية كما سبق توضيحها في عدة عناصر من هذا المبحث هي زيادة بعض أنواع الإنفاق وبالأخص النفقات الإجتماعية والتحويلية حيث يؤدي هذا إلى تحقيق آثار المضاعف، وإلى عدم المنافسة بين القطاعين الخاص والعام .

ب- التأثير على الإستثمار

تستطيع الدولة أن تؤثر على حجم الإستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التحويل التي تضعها تحت تصرف المشروعات، وكذلك عن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة وهنا يثار التساؤل عن نوع الإستثمارات التي يجب على الدولة القيام بها لإعطاء دفعة قوية للنشاط الإقتصادي وقد كان هناك رأيان حول هذه الإشكالية:

الأول: يذهب إلى إختيار الإستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة أي تشغيل أكبر عدد من العمال.

الثاني : عكسي فهو يستند إلى تفسير ضيق للنظرية الكيزية، حيث يقتصر على النظر إلى أثار المضاعف التي تنتج عن الإستثمارات الأصلية .

[1] - تاجر علثم ،المرجع السابق، ص300.

أما في الواقع فهناك رأي ثالث يعتمد على إختيار الإستثمارات الأكثر قدرة من غيرها على التأثير على المناطق والقطاعات التي تعاني من الركود بصفة خاصة .

ب- سياسة مكافحة التضخم :إن لسياسة مكافحة التضخم طابع شامل لانها لا تهدف فقط إلى معالجة عدم التوازن وتجنب التوترات ولكن إلى العمل أيضاً في محيط اقتصادي جديد يقتضي طرقاً خاصة لمعالجته، ويمكن تقسيم الإجراءات التي تعتمد لمكافحة التضخم إلى إجراءات ذات الطابع الكلي وإجراءات قطاعية تخص قطاعات معينة [1].

1- طرق مكافحة التضخم على المستوى الكلي

هذه الطرق من وجهة النظر المالية، هي إعادة التوازن بين العرض والطلب الإجماليين من ناحية، وسياسة الدورة من ناحية أخرى.

أ- إعادة التوازن بين العرض والطلب الإجماليين

يتم التوصل إلى إعادة التوازن بالحصول على فائض في الموازنة وذلك بزيادة الإيرادات الضريبية وخفض النفقات العامة .

فزيادة الضرائب تؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية، ويتوقف أثر ذلك على نوع الضريبة المستخدمة، فزيادة الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثر إنكماشي كبير لانه يصعب نقل عبئها ولانها لا تؤثر كثيرا على نفقة الإنتاج، ولأنا تطبق على دخول لكن معظمها سيوجه للإنفاق.

اما الضرائب غير المباشرة فيبدو انها وسيلة فعالة في مكافحة التضخم وذلك من ناحيتين:فهي تؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية المستهلكين، كما أنا تؤدي إلى الحد من الإستهلاك بسبب إرتفاع الأثمان الذي ينتج عنها، ولكن يلاحظ أن هذا الأثر الأخير يساهم في الإسراع بمعدل التضخم .

- أما خفض النفقات فقد أوضحت تجارب الدول الأثر المحدود الذي يمكن أن ينتج عنه فالأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة يتحدد حجمها على أساس عدد العاملين ومن الصعب خفض هذا العدد، ونفس الأمر بالنسبة للنفقات الإجتماعية إذا يصعب ضغطها أما النفقات العسكرية فهي تتحدد على اساس إعتبارات سياسية وإستراتيجية لا يمكن المساس بها .

[1]-فتح الله ولعلو،**الاقتصاد السياسي –توزيع المداخيل النقود والاتمان**- دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان ،1981،ص575.

إذن تبقى الإستثمارات العامة التي لها مرونة كبيرة ولهذا تتجه إليها جهود الدولة في فترات التضخم لمحاولة ضخها[1].

ب – سياسة الدورة : يقصد بهده السياسة مجموعة الإجراءات التي تسمح للإقتصاد ان يبدل مجهودا إستثنائيا (حرب، إعادة تعمير، تنمية) بلا تضخم فهي هدف إلى مكافحة التضخم حين وجوده اوبجنب حدوثه أصلا .

وتتضح سياسة الدورة بمقارنتها بسياسة العجز المفتوح في خلال فترات الركود. فإن كان العجز لا يؤدي إلى إرتفاع الإئتمان فذلك لأن الزيادة في الطلب التي تنتج عن الزيادة في الدخول التي يؤدي إليها العجز تقابلها زيادة مساوية في عرض السلع والخدمات.

أما إذا وصل الإقتصاد إلى درجة من العمالة تظهر معها بعض الإختناقات أو الجمود (أو كما في حالة حرب أو إعادة إعمار ...) فإنه يصبح من الضروري إمتصاص جزء من القوة الشرائية التي تخلقها الدولة بنفقاتها المتزايدة والتي تؤدي إلى زيادة الطلب دون ان تكون هناك زيادة في الإنتاج تمتصها، فهناك إدن ضرورة لخلق دورة هدف إلى ان تسحب من التداول كمية من النقود تساوي الدخول الموزعة سواء بإقتراضها من الأفراد أو سحبها عن طريق الإئتمان من تحت تصرف الأفراد والمشروعات أو تعقيمها عن طريق فائض الموازنة أو تجميد جزء من الدخول عن طريق نظام القرض الإجباري .

و يلاحظ أخيراً أن خلق الدورة يفترض عدم خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهو يتضمن فرض الرقابة على الصرف وعلى التجارة الخارجية .

ب – مكافحة التضخم في قطاعات معينة

إن كان التضخم يرجع أساسا إلى عدم التوازن الكلي فإن نظرة أكثر دقة للموضوع توضح أنه ينشأ غالباً لأسباب معينة أو بسبب توترات في قطاعات محددة .

ففيما يتعلق بإمتصاص الإتجاهات التضخمية في قطاعات معينة يمكن أن تستخدم نفس الأدوات التي رأيناها على المستوى الكلي، أي الضرائب والإنفاق العام .

فيمكن إستخدام الضرائب (غير المباشرة خاصة) لتخفيض الطلب في القطاعات التي توجد فيها الإتجهات التضخمية .

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ، ص146.

كما أن الإعانة التي تمنح لقطاعات معينة تعتبر ضريبة سلبية غير مباشرة وتؤدي إلى تخفيض أثمان المنتجات التي تستفيد منها .

وقد بينت التجربة أنه لكي تكون الإعانة فعالة فليس من الضروري أن تمنح لجميع المنتوجات التي يهددها التضخم، وإنما يكفي أن تمنح لبعض السلع الرئيسية التي يؤدي إستقرار اثمانها إلى إستقرار اثمان مجموعة أخرى من المنتجات التي تعتمد عليها .

كان هذا فيما يخص مكافحة التضخم حسب القطاعات أما مكافحته حسب نوعه فإننا نميز بين التضخم الذي يرجع إلى التقلبات أو التوسع الإقتصادي، وبين التضخم الذي يرجع إلى أسباب هيكلية .

ففي الحالة الأولى: يمكن للدولة التدخل عن طريق التخفيض المباشر للإستثمارات العامة، وتكوين إحتياطي في الموازنة يستخدم عندما تنعكس حالة التقلبات وتقييد الإستهلاك.

أما الحالة الثانية: حالة التضخم الهيكلي وليس عرضي أي يرجع إلى هيكلة الجهاز الإنتاجي فإن معالجته تتوقف على معالجة هذه الأسباب الهيكلية (كثرة المشروعات الصغيرة، زيادة السكان غير المنتجين...الخ) وبهذه الطريقة نكون امام متطلبات سياسة التنمية الإقتصادية .

ج– سياسة أسلوب الإقتصاد الجزئي في مواجهة قضايا إقتصادية كلية

يلعب الإقتصاد الجزئي حالياً دوراً أقوى في تشكيل السياسة الإقتصادية الكلية من ذلك الدور الذي لعبه في الماضي، فلقد زاد تقدير واهتمام الإقتصاديين على إختلاف مدارسهم بأهمية البناء الجزئي للأسواق الكلية .

فمقومات الإتجاه الجزئي الجديد لدراسة قضايا السياسة الكلية التقليدية تكمن في إعطاء الإهتمام للحوافز وأهميتها كمحددات للبطالة، الإستثمار، والنمو طويل الأجل والتضخم ، وذلك من خلال الإتجاهات التالية[1]:

- يؤدي هذا الإتجاه إلى تحليل التغيرات في مكونات الإقتصاد بشكل أكثر كفاءة، ذلك أن التغيرات في تركيب القوة العاملة وفي هيكل الصناعة وفي وظائف الحكومة قد يمارس أثاراً على معدلات الإدخار والإستثمار ومعدل النمو .

- كما يركز هذا الإتجاه على الأجال الطويلة ذلك أن وصفات العلاج التي تضعها سياسة ما قد تولد أثاراً إيجابية في الأجل القصير، لكن قد تعطي أثاراً معاكسة في الأجل الطويل، ولما كانت وصفات العلاج التي

[1] - جيمس جوارتني ، مرجع سابق ، ص 488.

تقدمها السياسة الجزئية تؤثر عادة على الإقتصاد من خلال تغيير الأسعار النسبية، فإن صانعي القرارات لابد أن يأخذوا الوقت الكافي ليتكيفوا مع الهيكل الجديد للحوافز، وهذا يعني أن أسلوب التحليل الجزئي يمثل إستراتيجية طويلة الأجل .

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الإقتصادية

إن كان الفكر الراسمالي قد ركز جل إهتمامه في المرحلة الاولى التي مرت بها التنمية في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة على موضوع النمو الإقتصادي لتلك البلدان وكيفية إحداث التوازن الإقتصادي والمحافظة عليه (القضاء على الأزمات الإقتصادية) فإن الأمر يختلف في الدول النامية، ففي إقتصاديات هذه الدول لا يتعلق الأمر بتثبيت معدل نمو تلقائي، ولكن بخلق الظروف الضرورية لهذا النمو[1] ووضع حد لحلقة الفقر والتخلف المفرغة التي تحول دون أي تطور إقتصادي، فقبل التعرض إلى قضايا وإستراتيجيات التنمية لا بد من التطرق ولو بإيجاز إلى قضايا التخلف التي تتميز بها معظم إقتصاديات الدول النامية.

أ-السمات المشتركة للإقتصاديات النامية

بشكل عام هناك بعض الخصائص التي تميز الإقتصاديات النامية حتى تلك المتقدمة منها[2]:

1-الزيادة السكانية السريعة

تقارب نسبة الزيادة السكانية السنوية في هذه البلدان حولي 3 % في حين أن نسبة الزيادة لا تتجاوز1% في الدول المتقدمة، إن النتائج السلبية لزيادة عدد السكان في البلدان النامية تعود إلى عدم الإستغلال الأمثل للإنسان وإلى نسبة النمو البطيئة في إنتاجها القومي مما يجعل الزيادة في عدد السكان تفوق الزيادة في نمو الناتج وهذا ينعكس بالضرورة على المستوى المعيشي للفرد من خلال ضعف الدخل .

2- إنخفاض مستوى دخل الفرد

إن مستوى الدخول الفردية في معظم البلدان النامية تعتبر منخفظة ويمكن معرفة ذلك من خلال مؤشر الدخل الفردي الذي يساوي ناتج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان .

إن إنخفاض الدخل الفردي يؤدي حتماً إلى إنخفاض مستوى الإدخار الذي يعتبر العامل الأساسي للتمنية الإقتصادية، يضاف إلى هدا العائق ظاهرة اخرى في المجتمعات النامية وهي عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع وهدا ما لا يكون في صالح التنمية الإقتصادية .

---

[1] - رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ادار الجامعية للطباعةوالنشر ،الاسكندرية،1991،ص113.

[2] - محمود حسن الوادي ، مرجع سابق ، ص ص 256،257 .

3- إختلال الهياكل الإقتصادية

وأيضاً مايميز إقتصاديات الدول النامية هو الإختلالات الجذرية في هياكلها الإقتصادية إذ يلاحظ عدم وجود إرتباط أو تداخل وإن وجد فهو ضعيف بين القطاعات الإقتصادية وخاصة بين القطاعات الإنتاجية (القطاع الصناعي والزراعي مثلاً) .

إضافة إلى أن هناك تشوه في إقتصاديات هذه الدول أي وجود قطاعات متطورة وأخرى متخلفة جدا وهذا ما نوضحه أكثر لاحقاً في موضوع النمو غير المتوازن:

4- إنخفاض مستوى الإنتاجية

هذا الإنخفاض يعود إلى جملة من العوامل كالإعتماد على فنون الإنتاج البسيطة والتقليدية، إضافة إلى ضعف الخبرات الفنية بسبب ضعف برامج التعليم والتدريب وعدم توافر الكوادر الفنية ذات الكفاءات العالية، إضافة إلى عدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة .

5- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية الإقتصادية

ما يميز أغلب إقتصاديات الدول النامية هو ضعف مساهمة القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في عملية التنمية الإقتصادية وفي كافة المؤشرات الإقتصادية وبالتالي ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج والدخل القومي، ويلاحظ أيضا أن الصناعات القائمة - على قلتها- تعتمد على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة المستوردة من الخارج أي أن نسبة كبيرة من القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع تذهب إلى الخارج .

6- التبعية الإقتصادية

إن تبعية إقتصاديات الدول النامية (أو أغلبها) إلى إقتصاديات الدول المتقدمة تقود إلى إنتقال الأزمات الإقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، تلك الأزمات تعيق عملية التنمية الإقتصادية وهذه التبعية تأخذ أشكالا متعددة ربما أبرزها التبعية المالية.

ب- مفاهيم التنمية الإقتصادية

إضافة إلى موضوعات التقلبات الدورية والحلول التوازنية الإستقرارية المتعلقة ا هناك موضوعات أخرى يهتم بها الاقتصاد الكلي كالنمو والتنمية والتي ترتبط وتتداخل مع الموضوعات الاولى، حيث تنعكس التقلبات المعنية على معدلات النمو الاقتصادي كما تؤثر هذه المعلات على تغيرات الطلب (الإستهلاكي والإستثماري) ومن ثمة على مستويات الناتج والتشغيل.

وهكذا فكلما كان إقتصاداً ما أكثر توازنا وإستقرارا كلما كان هذا الإقتصاد أكثر قدرة على تجاوز أو تلافي أو معالجة التقلبات الدورية وفي فترات أقصر وبتأثيرات أدنى، وبالمقابل كلما قلت شدة التقلبات وقصرت فتراها تصبح تنمية الإقتصاد مستديمة أكثر ومؤكدة بشكل أدق[1].

وقبل البدء في عرض مفهوم التنمية لا بد أن نميز بين مفهومين أساسين كثيراً ما نجدهما متلازمين وهما مفهوم التنمية ومفهوم النمو.

1- مفهوم التنمية الإقتصادية

لقد إختلفت مفاهيم التنيمة بإختلاف المدارس والمراحل الزمنية باختلاف وجهات النظر وعلى العموم نحاول أن نورد أهم هذه المفاهيم[2]:

فقد عرفها "ماير بالدوين" باها عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية طويلة أما الإقتصادي (Vindle bergeu) فيري بأن التنمية ما هي إلا زيادة في الدخل الوطني وخلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإقتصادية القائمة .

أما نيكولاس كالدور " Nicolass –Kaldor" فقد عرفها على اها مجموعة من الإجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الإقتصاد الوطني وهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة من الزمن تستفيد منها عالبية افراد المجتمع .

أما الجانب الإجتماعي للتنمية الإقتصادية فيمكن أن يعرف بأنه الجهد الإنساني الواعي والمنظم المبذول لحشد الطاقات والموارد الإقتصادية في بلد ما بهدف رفع معدلات النمو للدخل الوطني الحقيقي .

2- مفهوم النمو الإقتصادي

هذا المفهوم تم التطرق إليه سابقا وفيما يلي نعطي مفهوماً موجزاً له فهو نمو للدخل الحقيقي أو نمو في الناتج الوطني الصافي أو نمو وتطور في بعض المؤشرات الإقتصادية مع أخذ عامل الزمن في الحسبان .

3- أهداف التنمية الإقتصادية

قد تختلف هذه الأهداف من بلد لآخر ومن زمن لآخر وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة ومع ذلك هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية ومن أهمها :

- رفع الدخل الوطني الحقيقي .

[1]- هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 347.

[2] - محمود حسين الوادي ، مرجع سابق، ص 262.

- رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات .
- إجراء تغييرات جذرية في بنية الإقتصاد الوطني .

ج –إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

لا يوجد إتفاق عام بين الإقتصاديين حول الأسلوب الأمثل للتمنية وإن كان هناك مذهبان أساسيان يشدان الفكر الإقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما إستراتيجية التنمية المتوازنة وإستراتيجية التنمية غير المتوازنة[1]، ولكن قبل التعرض لمفهوم هاتين الإستراتيجيتين يجب التذكير بمفهوم الإستراتيجية **بصفة عامة** ثم الإستراتيجة الإقتصادية .

1– مفهوم الإستراتيجية

يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها خطة بعيدة المدى تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في مجالات معينة بغية الوصول إلى أهداف محددة ويمكن لهذه الإستراتيجة أن تأخذ إطارا إقتصاديا **أو سياسيا أو ثقافيا أو إجتماعيا أو عسكريا.**

2– مفهوم إستراتيجة التنمية الإقتصادية

فهي إستراتيجية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في البنى التحتية والهياكل **الإقتصادية والإجتماعية** والسياسة القائمة من أجل تغيير الوضع القائم نحو الأفضل، وهذا يعني أن الإستراتيجيات تعني السياسات التي يمكن رسمها وتطبيقها قصد تحقيق عملية التنمية الإقتصادية .

ولقد إختلف الإقتصاديون في التوصل إلى إستراتيجية ملائمة للتنمية في **البلدان النامية وهذا نتيجة إختلاف** الظروف الإقتصادية لكل بلد، ومن هنا يمكن القول أن الرؤية المستقبلية الواضحة للأهداف التنموية التي تضعها الدولة بناءا على إمكانياتها وظروفها المتاحة هي المفتاح الاساسي للوصول إلى التنمية المنشودة، **ولربما ما يميز إقتصاديات الدول** العربية خصوصا (الجزائر واحدة منها) هو غياب هذه الرؤية الواضحة المعالم للتنمية الإقتصادية .

و كما سبق الإشارة إليه هناك إستراتيجيات للتنمية[2]:

---

[1]- محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق ، ص 340.

[2] - محمود حسن الوادي، مرجع سابق ، ص ص265-268.

*إن أول من إقترح هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي (Rosenstein Rodan)وذلك عند نهاية الحرب العالمية الاولى اما الذي صاغ هذه الاستراتيجية وجعلها اكثر كمالا واكثر ملائمة مع البلدان النامية فهو الاقتصادي (R.Nurkse) .

اولا–إستراتيجية التنمية المتوازنة *:

يرى نيركسه (R.Nurkse) ان إستراتيجية التنمية المتوازنة كهدف اساسا إلى تنمية وتوسع جميع القطاعات الإقتصادية نظرا لتداخل وتشابك هذه القطاعات، ومن جانب آخر يرى بأن التصنيع أمر لا بد منه بالنسبة للدول النامية، لكن العقبة الأساسية في هذا المسعى تتمثل في ضعف الحافز على الإستثمار نتيجة لضعف الطلب وضيق السوق المحلية .

وقد إستعرض "نيركسه" ثلاثة نماذج لبناء القاعدة الصناعية اللازمة لتسريع عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية وهي :

- النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية .
- النمو بواسطة الصناعات التصديرية .
- النمو من خلال إقامة صناعة إحلال الواردات .

ومن خلال تحليل هذه النماذج قصد ومعرفة مدى ملاءمتها لوضعية الدول النامية فإنه يرى بالنسبة للنموذج الاول فإن معظم الدول النامية تعاني اليوم من العجز في صادراها من المواد الاولية إضافة إلى إنخفاض قيمتها في السوق الدولية، أما النموذج الثاني فإن الكثير من العقبات والحواجز تضعها الدول المتقدمة للحد من الصادرات هذه الدول إليها .

وبالتالي يبقى النموذج الثالث القابل للتطبيق والمتمثل في إقامة الصناعات الإستهلاكية التي كهدف إلى سد حاجة السوق المحلية من بعض السلع بدلا من إستيرادها من الخارج .

والخلاصة يمكن القول أن هذه الإستراتيجية إجمالا وبالرغم من ما قدمته من أفكار في مجال التنمية الإقتصادية إلا اها لا تتلاءم بشكل كامل مع اوضاع الدول النامية لذلك تعرضت لعدة إنتقادات اهمها:

1- هذه الإستراتيجية تعتمد على الطريق الرأسمالي في التطور غير أن هذا الأخير في الدول النامية مبني على أساس النمو غير المتكافيء لمختلف القطاعات .

2- إن إستراتيجية النمو المتوزان تتطلب إمكانات وقدرات غير متوفرة في أغلب البلدان النامية (أموال كثيرة، تجانس في نمو القطاعات ... إلخ) مما يدفعها إلى الإستعانة بالخارج في شكل مديونية خارجية .

3- لم تأخذ في الحسبان الإختلالات التي تعاني منها إقتصاديات الدول النامية .

وأخيرا يتضح أنه نتيجة التشوه الذي تعاني منه أغلب إقتصاديات الدول النامية فإن تطبيق هذه الإستراتيجية اصبح غير ممكن مما يفتح المجال امام إستراتيجية النمو غير المتوازن .

ثانيا– إستراتيجية التنمية غير المتوازنة

إن أول من إقترح هذه الإستراتيجية هو الإقتصادي ألبر هيرشمان (Alberto Hirshmen) والتي تمثل خلاصة ما توصل إليه النقاش في الإستراتيجة السابقة.

يري هيرشمان أنه بالإمكان تحقيق التنمية الإقتصادية من **خلال خلق الظروف وحالات عدم التوازن** في الإقتصاد[1].

أي إثارة العوامل الديناميكية في عملية التنمية الإقتصادية ويرى أيضاً هيرشمان بأن النمو الإقتصادي يتحقق بنتيجة الإختلالات الموجودة في الإقتصاد، مما يعني تنمية إقتصادية على المدى البعيد .

فهو يؤكد على أن السياسة التنموية المثلى والحكيمة تتمثل في الإستفادة من الأثار الإقتصادية الناجمة عن عدم التوازن، إن عملية التتابع من خلال معالجة الإختلالات تؤدي إلى وجود وضع جديد من حالة عدم التوازن التي تتطلب جهداً إضافياً ومنه تنمية إقتصادية .

فمن الواضح أن إستراتيجية التنمية غير المتوازنة تعتمد على إحداث خلل مقصود في توازن الإقتصاد الوطني عن طريق توجيه الإستثمارات إلى عدد من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الإقتصادي في الإقتصاد الوطني ككل، وإن إختيار هذه المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرها[2] **على الحث على** الإستثمار في المشروعات الأخرى المتكاملة معها .

لكن رغم هدا إلا ان هده الإستراتيجية لا يمكنها ان تحل وبشكل كهائي مشكلة التخلف وتحقيق الإستقلال **الإقتصادي**[3]، لكونها تتجاهل ضرورة المحافظة على تناسبات معينة في الإقتصاد، كما تتجاهل ايضا خطورة هذه الضرورات والتبذير الناجم عن محاولة تصحيحها إضافة إلى عدم معالجتها مسألة تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة في هذه البلدان .

ثالثا– سياسة النمو الإقتصادي الداخلي

قدمت هذه الفكرة خلال الثمانينيات وذلك بعد الإنتقادات التي وجهت إلى نموذج النمو الكلاسيكي الذي يعتبر النمو الإقتصادي متغيراً خارجياً *.

---

[1]- مدحت القريشي،مرجع سابق،ص ص96،97 .

[2] - محمودي فوزي ، مرجع سابق ، ص 342.

[3] محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 270.

و في هذا السياق فقد رفض العديد من الإقتصاديين فكرة أن تكون المتغيرات الأساسية المسؤولة عن رفع الكفاءة التنافسية معطاة من الخارج، بل أكدوا على أن محور التنمية الإقتصادية يكمن في متغيرات داخلية .

إستراتيجة التنمية المستديمة

لقد عرف خبراء (UNIDO)[1] التنمية المستديمة بأنها[2]: " أنماط من عملية التصنيع تربط النشاط الصناعي بمزايا إقتصادية وإجتماعية تمتد من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية وذلك في مسار يجنب الأثار السلبية على البيئة، ويسرع **معدلات** التنمية من خلال الزمن ويضمن الإستخدام الكفؤ للموارد غير القابلة للتجديد ويعمل على الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ويقضي على حالات التبذير والتلف والإهمال والتخريب".

1و عليه فإنه من الضروري إقتراح إستراتيجيات مناسبة لتحقيق توافق آني بين إستمرار عملية **التنمية** بإندفاع ذاتي من جانب **أول** وضمان الإحتياطات الموردية وحماية البيئة من التلوث من جانب آخر وهو مايسمى بإستراتيجية التنمية المستديمة .

[1] - UNIDO : United Nations Industrial Development Organization.

[2] - هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 400.

خلاصة الفصل الثالث :

بعد إستعراضنا خلال هذا الفصل للتوازن الإقتصادي العام وإستراتيجية الحفاظ عليه فإننا خلصنا إلى النتائج التالية :

- التوازن على المستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الإنكماش بزيادة الطلب الكلي والعرض الكلي خلال الفترة القصيرة .

- هناك عدة أشكال للتوازن تختلف بإختلاف وجهة نظر الإقتصاديين وبإختلاف الهدف المنشود .

- يتحدد التوازن الكلي للإقتصاد عندما تتلاقى رغبات وقدرات القطاعات الأربع لشراء كميات الناتج الوطني الحقيقي مع رغبات المنشآت الإنتاجية في تقديم هذا القدر من الناتج .

- هناك تداخل بين سوق الإنتاج وسوق النقود يمثله المنحى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة .

- يتحقق التوازن الكلي عندما يحدث التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقود في آن واحد .

- لقد ركز الكلاسيك على دور السياسة النقدية في علاج المشاكل الإقتصادية (سعر الفائدة) .

- بينما ركز الكينزيون على السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي أو الزيادة في المعروض النقدي .

أما في سوق العمل فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى مردود الوحدة الأخيرة من العمل أو الإنتاجية الحدية للعمل بتكلفتها أو بمعدل الأجر .

أما فيما يخص التوازن الداخلي والخارجي فإننا نذكر العناصر التالية على المستوى الداخلي :

- إن الفكر المالي الحديث قد إستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة التوازن الإقتصادي العام حتى ولو أدى ذلك إلى عجز (العجز المؤقت و المنظم) .

- ضرورة ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج العجز الموازي على المستوى الخارجي .

- إن الإختلال في ميزان المدفوعات إن كان عجزاً يخفض من الإحتياطات الخارجية للدولة، وإن كان فائضا يزيد من الإحتياطات الخارجية للدولة .

- تحقيق التوازن الخارجي يمكن من الحفاظ على التوازن الداخلي .

وأخيراً وفيما يخص إستراتيجية الحفاظ على التوازن الإقتصادي فإن ذلك يتم من خلال :

- التدخل الإستراتيجي للدولة من طريقة آلية الإنفاق العام وذلك إما من أجل إحداث تغيير هيكلي في الإقتصاد الوطني وفي مساره المستقبلي، وإما من خلال إستخدام هذه الآلية قصد التأثير على الضروف الإقتصادية كمواجهة الأزمات مثلاً .

- في مجال التنمية فإن ما يميز الدول النامية هو غياب رؤية واضحة المعالم مما جعلها تتخبط في أزمات متتالية .

- هناك ثلاثة نماذج أساسية لبناء القاعدة الصناعية لأجل تسريع التنمية الإقتصادية في الدول النامية :

1- النمو بواسطة الصادرات من الموارد الأولية .

2- النمو بواسطة الصناعات التحويلية.

3- النمو من خلال إقامة صناعة إحلال الواردات .

وهذه الأخيرة هي التي تلائم الدول النامية .

الجزء التطبيقي

تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي حالة الجزائر للفترة 2000-2014

مقدمة الجزء التطبيقي

لقد تناولنا في الجزء الأول الإطار النظري لموضوع البحث وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج –كما هي معروضة فيما سبق ومن خلال الجزء التطبيقي هذا سنحاول إسقاط تلك المفاهيم النظرية على الواقع الجزائري مقيدين طبعاً بفترة الدراسة والتي تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014 .

لذلك سنحاول التطرق بداية إلى السياسة الإقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة، هذه السياسة التي مرت بعدة مراحل تباينت فيها بينها حسب الوضع القائم فبعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 **نتيجة إنهيار** أسعار البترول في الأسواق العالمية، عمدت الجزائر إلى تطبيق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية منها ما هو ذاتي ومنها ما هو تحت إشراف المؤسسات النقدية الدولية .

كما سيتم التطرق وبالتحليل إلى تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، والتي تميزت بالتقييد في البداية (فترة التسعينيات) ثم التوسع مع بداية الألفية الثالثة نتيجة التحسن الذي عرفته أسعار النفط ليتم **لا**حقاً تحليل أثر هذه السياسة الإنفاقية التوسعية على وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد **الجزائري (معدل النمو، معدل البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات الدولية)** وأخيراً إستعراض وضعية التوازن **الخارجي وكذا التوازن النقدي** في ظل سياسة الإنفاق العمومي المتبعة. وهذا من خلال الفصل الرابع الموالي **والذي هو بعنوان: تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي، حالة الجزائر** للفترة 2000-2014.

الفصل الرابع

تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي حالة الجزائر للفترة 2000-2014

تمهيد

لقد تميز الإقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينيات وخلال فترة التسعينيات بصعوبات جمة تمثلت خصوصاً في ضعف معدل النمو الإقتصادي، إنهيار في سعر البترول وكذا الإرتفاع المستمر في العجز الموازني وما إنعكس على هذا الوضع من تفشي لظاهرة البطالة وكذا تزايد في معدلات التضخم إضافة إلى عجز في ميزان المدفوعات الدولية، يضاف إلى كل هذا عبأ المديونية الخارجية، ونتيجة لهذا وبعد إستفحال الأزمة الإقتصادية لسنة 1986، باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات منها ما هو ذاتي ومنها ماهو مدعوم من طرف المؤسسات المالية، لكن إبتداءاً من سنة 2000 ونتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، بدأ الوضع الإقتصادي يسير نحو الإستقرار الكلي بعودة التوازنات المالية الكلية، وإستغلالاً لهذه الضروف الإيجابية أطلقت الجزائر إلى غاية 2014 ثلاثة برامج إستثمارية هامة بأغلفة مالية ضخمة قصد التصدي للأثار السلبية التي خلفتها الأزمة السابقة .

ومن هذا المنطلق سنحاول خلال هذا الفصل التطبيقي تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال فترة 2000-2014.

المبحث الثاني: تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2000-2014.

المبحث الثالث:تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على المؤشرات الإقتصادية الكلية للفترة2000-2014.

المبحث الرابع:تحليل أثر سياسة الإنفاق على التوازن الإقتصادي العام في الجزائر للفترة 2000-2014.

المبحث الأول

السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)

تعتبر الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 فترة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، فهي بذلك تعتبر مرحلة مهمة في مسار الإقتصاد الجزائري، وذلك نظراً للتحولات والأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1986. وماتلى ذلك من إصلاحات إقتصادية بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، ولعل السبب الرئيسي الذي شجع الجزائر على إطلاق سلسلة من البرامج الإستثمارية العمومية – بداية من 2001- هو الإرتفاع المستمر لسعر البترول في الأسواق العالمية وهذا إلى غاية السداسي الأول من سنة2014، وفيما يلي سنتعرض للسياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر من خلال فترتين أساسيتين فترة الإصلاحات وفترة الإنعاش الإقتصادي.

المطلب الأول : السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990–1994

أ – الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري

من منطلق عملي وأفاق وظيفية يمكن تعريف الريع على أنه مجموعة الموارد الخارجية (éxogènes) كمداخيل البترول أو المعادن أو تحويلات المهاجرين، مساعدات دولية، فهي مداخيل تسجل بشكل خاص في الإقتصاد الوطني، وهي بهدا الشكل تحدث اثارا سلبية على النشاط المنتج للإقتصاد .

غير أن إعتماد الريع، وكيفية إنتقاله ومراقبته من طرف الدولة التي تتحكم في توزيع الموارد الريعية لصالح فيئات معينة من المجتمع اصبح يشكل رهانا خطيرا على المستوى السياسي لاي بلد .

وحسب هذا المفهوم للإقتصاد الريعي أو للدولة الريعية فإننا نحدد كيانات سياسية منها جزء مهم متكون من موارد من أصل خارجي لاتتعلق لا بالإمكانات الإنتاجية للوطن ولا بالقرارات التي تعود بشكل محدد إلى المسؤولين السياسين و الإقتصاديين [1].

وهذا التعريف يسمح لنا بتأكيد الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري الناتج عن صادرات البترول و المعادن الأخرى، و التي تشكل الجزء الأكبر من الموارد الخارجية .

ففي الجزائر يجب الإشارة إلى الدور المهيمن للدولة في مسار تركيز وإستغلال الموارد وكذا "أثار الإبعاد" أو الإزاحة التي تمكنت من النمو فيما يخص الإستثمار المنتج .

[1]- Abdelkader Sid Ahmed : **le paradigme rentier en question –l'éxpérience des pays arabes producteurs du brut** ; Revue tiers monde, n°163,juillet 2000,p 5001.

وفي هذا الإطار فإن برامج التعديل الهيكلي تقترح إصلاحات على الدولة قصد إبعاد الإنحرافات التي أسستها خلال فترة الريع ومن ثمة التشكيك في العقد الإجتماعي خلال هذه الفترة، وأيضا إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد و السياسة غير أنه وفي مرحلة إرتفاع سعر البترول أو المعادن الأخرى فإن التدفق المالي الكبير و المرتبط بوجود ريع محتكر من طرف الدولة سيؤدي إلى سلسلة من الإثار تتجسد من خلال إرتفاع الاسعار وبالتالي إرتفاع التكاليف المتوقعة ومن ثمة عياب إنتهاء المشاريع، وايضا الإستعمال عير امجدي للإمكانات الإنتاجية الموجودة وأيضاً إتساع عدم المساواة في الدخول ...إلخ.

ب– الأسباب العامة لأزمة الإقتصاد الجزائري لسنة 1986

عرف الإقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافىء، منذ الإستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الإختلال إلى مجموعة من الأسباب و العوامل[1]:

- إعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي فإعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وإنتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الإقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص...إلخ .

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات (عرفت فترة الستينيات و السبعينيات نموذج التنمية الإقتصادي بشكل أكثر وضوحا)، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية .

- ومما زاد في تأزم الوضع في الجزائر، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار المحروقات هو إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية كإستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة من أجل حياة أفضل وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات و إرتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي .

- سياسة التمويل : إعتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة وفقاً لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى نمو

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية : ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،206، ص199.

غير متوازن بين الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات وإعتمادات من البنك المركزي، دون قيد أو شرط .

ج – الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989– 1994

1– الإصلاحات الذاتية المطبقة خلال هذه الفترة :

خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسية وإقتصادية شاملة هدف إلى الإرساء التدريجي لقواعد إقتصاد السوق وتتمثل الإصلاحات السياسية في الإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وقواعد الديمقراطية و التي ترجمت في دستور 1989، أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الإقتصاد و التي يأتي تفصيلها فيما يلي :

– **الجانب التنظيمي** : مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي (Institutionnel) عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي الضروري للدخول في إقتصاد السوق والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- تعويض الإقتصاد المسير إدارياً بميكانيزمات إقتصاد السوق الذي ترجم في دستور 1989 .

- إعطاء إستقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام و التي يجب أن تسير بقواعد تجارية وذلك من خلال تجسيد قانون[2] 01\88 والذي يتضمن منح الإستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها.

- منح حرص أكبر للقطاع الخاص للمشار كة في تطوير الإقتصاد لأنه قطاع يضمن الأداء الجيد .

- تحرير الأسعار بواسطة التخلي التدريجي عن الدعم و التمييز بين الأسعار المقننة و الأسعار الحرة من خلال قانون 12\89 المؤرخ في 1989\12\25 و المتعلق بالأسعار.

- إستقلالية البنوك التجاريـة وبنـك الجزائر إتجـاه الخزينـة من خلال وضع قانون النقـد القرض 10\90 *حيز التنفيذ، و الذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية الرقابة على الجهاز المصرفي وتسيير السياسة النقدية .

- إعادة تعريف مفهوم علاقات العمل من خلال إدخال المفهوم التعاقدي بين المستخدمين و العمال من خلال قانون 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل.

---

[1] - جلال عبد الحميد ، محاضرات في الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2000 ، ص 43.

2- القانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.ج.ر. رقم:02

- إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك حسب قانون 90\16 المؤرخ في 1990\08\07 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 .

- إصلاح النظام الجبائي المتبع وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح التعريفات الجمركية .

- تعديل القانون التجاري في سنة 1993 الذي أدخل مبدأ التجارة و والاحتكام للسوق بالنسبة للمؤسسات، بالإضافة إلى إصدار قانون الإستثمارات[1] في السنة نفسها الذي يحدد الضمانات والإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الإنفتاح الإقتصادي على الخارج .

- بالإضافة إلى القانون المتعلق بصناديق المساهمة (88-03) التي أوكلت لها مهمة تسيير الأموال العمومية عن طريق إقامة إستثمارات لصالح الدولة بواسطة المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية .

2- إصلاحات وبرامج التثبيت و التعديل الهيكلي

بعد ان وصلت الجزائر إلى حافة الإختناق المالي نتيجة إنهيار اسعار البترول من جهة وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية من جهة ثانية، لم يبقى أمامها سوى اللجوء إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية قصد الحصول على التمويل اللازم وإعتماد برامج إصلاحية كهدف إلى بناء هيكل الإقتصاد الوطني على نحو يجعله يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات، ويتحقق ذلك بإنتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الإقتصادية قصد تحقيق اهداف المجتمع والمعبر عنها بالمربع السحري لكالدور والذي سبق شرحه .

وفي هذا الصدد يجب التمييز بين سياسات التثبيت (Stabilisation) وسياسات التعديل (Ajustement)، فسياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير وهدف إلى القضاء على إختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، ترشيد الإنفاق العام، صرامة السياسة النقدية، تخفيض قيمة العملة المحلية، أما سياسات التعديل فهدفها ضمان إستمرارية الأداء و الفعالية الإقتصادية في المدى الطويل الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الإدخار والتراكم ،دف زيادة الإنتاج وبذلك فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار، الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية، وزيادة التصدير[2].

[1]- بموجب المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/10/05و المتعلق بترقية الإستثمار .
*القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالقرض و النقد .ج.ر.رقم 16.

في هذا الصدد حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربع إتفاقيات **إمتدت** على طول الفترة (1989-1998) على النحو التالي :

– الإتفاق الإئتماني الأول (31 ماي 1989إلى 30 ماي 1990)

لقد قام صندوق النقد الدولي في إطار هذا الإتفاق بتمويل عجز ميزان المدفوعات حيث حصلت الجزائر على 155,7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)* حيث أن عجز ميزان المدفوعات كان سببه إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وبالمقابل إلزام الصندوق للدولة بضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لانها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي .

ولقد احدث هذا الإتفاق تغييرا جدريا على مستوى المنظومة التشريعية خاصة في المجال النقدي حيث صدر قانون النقد و القرض (10/90) الذي أعاد الإعتبار للبنك المركزي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وبذلك بدأت تتضح ملامح سياسة نقدية جديدة [1].

– الإتفاق الثاني للإستعداد الإئتماني (03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

بموجب هذا الإتفاق حصلت الجزائر على مبلغ 300 مليون وحدة سحب خاصة على أربعة أقساط حيث سحبت ثلاثة منها بينما الرابع لم يسحب نتيجة عدم إحترام الجزائر لبنود الإتفاقية القاضية بعدم توجيه القرض لأغراض غير تلك المتفق عليها،[2]، وكان الهدف من هذا الإتفاق ما يلي :

- العمل على التقليص من تدخل الدولة في الإقتصاد وترقية النمو الإقتصادي في المؤسسات العامة والخاصة .
- ترشيد الإستهلاك و الإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات كذلك أسعار الصرف .
- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل .
- أما شروط صندوق النقد الدولي فيمكن تلخيصها على النحو التالي :
- تحرير التجارة الخارجية وحتى الداخلية وتحويل الدينار .

[1] - عميروش محند شلغوم ، مرجع سابق ، ص 224.

[2] - الهادي خالدي ،**المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي** ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، 1996، ص 196.

*- DTS : Droit de Tirage Spéciaux

- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية .
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية سنة 1991 .
- توسيع مجال تحرير الأسعار[1] .

الجدول الموالي يبين تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر خلال (1990-1993)

جدول رقم 01 : وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر الفترة 1990-1993.

المؤشـر	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي (%)	11,31	21,06	24,23	21,61
معدل التضخم (%)	17,09	25,9	31,7	20,5
رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3,08	3,6	0,7	5,9-
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج (%) مليار دولار	0,3-	1,07	0,4	0

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية .

– إتفاق الإستعداد لإئتماني الثالث لعام 1994 (من 11 أفريل إلى 31 مارس)

وقد عرف هذا الإتفاق ببرنامج الإستقرار الإقتصادي قصير المدى يهدف إلى تحقيق معدل نمو أكبر من 3 % وتقليص التضخم وتوفير مناصب تشغيل وعموماً تحقيق ما يلي :

- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية .
- تعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار بـ50 %.
- الحد من التوسع النقدي وذلك برفع معدل الفائدة على الإدخار من 10 % إلى 14% ورفع أسعار الفائدة على القروض بـ 23,556 %[2] اما النتائج المحققة في نهاية الفترة فكان اهمها :
- تراجع معدل سيولة الإقتصاد (M_2/PIB) من 49 % سنة 1993 إلى 39 % سنة 1995.
- إنخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15 % سنة 1995.
- إنخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47,1% من الناتج المحلي الخام سنة 1994 بعدما كانت 82,3 % سنة 1993.
- إنخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5,7% من الناتج المحلي الخام .

[1]- Hocine Ben Issad **, L'ajustement Structurel expérience du Maghreb** ,opu , Alger, 1999,p60.
[2]- Hocine Ben Issad **L'Algerie de la planification a l'économie du marche**, opu, p188,189.

- تحرير الأسعار وصل إلى حدود 84% من مجموع السلع .

- إرتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23,4 دينار للدولار إلى 35 دينار للدولار..

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع)من22ماي1995إلى 21 ماي 1998

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطاباً سنوياً جديداً يتضمن محتوى برنامج التعديل (التصحيح) الهيكلي[1] الذي تنوي الجزائر القيام به، حيث كان هذا البرنامج مصحوباً بإعادة جدولة الديون الخارجية وبمشروطية تسمح بترسيخ مبادىء إقتصاد السوق .

أما عن أهداف هذا البرنامج فهي تتمثل أساساً فيما يلي[2]:

- بعث النمو الإقتصادي .
- تحقيق الإستقرار المالي .
- التحكم في التضخم .
- توازن ميزان المدفوعات .
- تنمية الإدخار الوطني لتمويل الإستثمارات وخلق مناصب شغل .
- تشجيع القطاع الإنتاجي .
- زيادة إستهلاك العائلات ودعم الفئات الأكثر حرماناً من عملية التصحيح ذاتها .

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار هذه البرامج كان مقابل تعهد الجزائر بالقيام بحزمة من الإصلاحات تتلخص أهم محاورها فيما يلي:

أ- محاور الاصلاح

1- السياسة النقدية :من خلال هذا البرنامج كان الهدف من السياسة النقدية هو تقليص الطلب الفعال[3]، وذلك من خلال إمتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الإئتماني وضبط عرض النقود. فقانون النقد و القرض (10/90) كان من بين أهدافه أن يسترجع البنك المركزي لصلاحياته في تسيير النقد ووضع قيوداً لتأثير المالية العامة على النقد بفضل فصل دائرة الميزانية العامة للدولة عن الدائرة النقدية الجدول الموالي يبين أهم الإجراءات المتخذة حسب التوقيت الزمني لها .

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 222.

[2]- EL-HADI Mekboul , **le P.A.S en Algerie problématique et Application** , Revue de CNEAP, n° 15 .2000.P09.

[3] - مدني بن شهرة، ، مرجع سابق ، ص 145.

جدول رقم 02: الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي في إطار **الإصلاحات**.

الإجراءات	الفترة
- **إلغاء سقف معدل المديونية ب**3 % ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% .	1994
- **إنشاء معامل إحتياط إجباري بـ** 3% على الودائع البنكية ، إحتياطات تعويضية حتى 11% **سنوياً**	1994
- **مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي**	96-94
- وضع قانون إستثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- الهيكلة المالية وإعادة رأسمالة البنوك التجارية العمومية آنيا، يحققها بالسيولة وعن **طريق عمليات تحويل الديون.**	96-94
تنمية السوق النقدية : - **وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي**	1995
- **وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة**	1995
- **وضع نظام عمليات السوق المفتوح**	1996
فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 4% **يتزايد للوصول سنة** 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%.	1995
- تقوية قواعد الحيطة التي من شاها الحد من تركز الاخطار ، وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المبرمة.	1995
- **إلغاء سقف الـ** 5% لهوامش الربح البنكية .	1996
- **قرار تحويل** الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996

المصدر : مدني بن شهرة ،**مرجع سابق، ص** 145.

2– السياسة المالية

من بين توجيهات صندوق النقد الدولي الإصلاحية هو التحكم في عجز الموازنة العامة وذلك بضغط **الإنفاق العام** لتقليص حجم الطلب المحلي وزيادة الإيرادات العامة بتبني إصلاحات ضريبية شاملة .

ففي جانب ضغط الإنفاق العام قامت السلطات الجزائرية بتجميد الزيادات في الرواتب و التي كانت مقررة سنة 1994 **بمقدار** 12,5%.كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية [1] **إستكمالاً لسياسة رفع الدعم عن السلع و الخدمات .**

اما من جانب الإيرادات فقد إعتمدت برامج إصلاحية **هدف** إلى التقليل من التهرب الضريبي وزيادة الفعالية للنظام الضريبي ولعل أهمها الإصلاح الضريبي[2] **لسنة** 1991 **حيث تم إلغاء عدد من الضرائب**

[1] - الهادي خالدي ، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، **الجزائر** ،1996 ، ص 207،208.

[2] - القانون رقم 91-25 المؤرخ في 07 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992.

والرسوم وتعويضها بأخرى أكثر تبسيطاً ووضوحاً مثل الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الضريبة على أرباح الشركات ..إلخ .

3- تحرير الأسعار

تعطي برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية أهمية كبيرة لتحرير الأسعار، إذ ترى بأن تدخل الدولة في تحديد الأسعار سوف يؤدي إلى تشويهها مما لا يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد .

وفي هذا الإطار تم الشروع في الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتوجات الغذائية والطاقة حتى وصلت إلى نسبة 200 % تماشياً مع الأسعار العالمية [1] بين سنتي (1994-1995) ، حيث أن دعم هذه الأسعار فيما سبق وصل إلى حد 5% من الناتج المحلي الخام وهذا الوضع أدى إلى تشجيع التهريب على الحدود مما نتج عنه إختلال في السوق المحلية .

4- تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف

إن أهم ما ميز هذا البرنامج في محور التجارة الخارجية هو جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحاً، والإتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك [2] للرأسمال الأجنبي كانت أهم سيمات برنامج التعديل الهيكلي، وفي هذا الإطار تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% بين سنتي 1994و 1997 وتم إلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الإستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الإستيراد أو قائمة السلع الممنوعة من الإستيراد كما تم إنشاء بعض الهيئات بالصندوق الخاص بترقية الصادرات و الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، كتشجيع للصادرات إستكمالاً لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري[3]،كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي و الدراسة بالخارج وسفريات الأعمال وتحويل الأجور .

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 146.

[2] -Rabah ABDOUN ,**Un Bilan de programme de stabilisation économique en Algerie (1994-1998),** op .cit page 37-38

[3]-Youcef dabboub , **le nouveau mécanisme d'économie en Algerie** opu ,Alger ;2000,p

5- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي **هدف إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة** جاذبة للإستثمار الوطني و الدولي وقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي[1] :

جدول رقم 03 : الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الإجـــراء	الفترة
- وضع قانون إستثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية - الترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية ، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49%.	1994 1995
- حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية	95-94
- إعطاء الإستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهرية ، و التي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة.	96-94
- تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة .	1996
- تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للإستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية ، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء و الغاز .	1996
- نشر برنامج الخوصصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.	1997

المصدر: محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي –التجربة الجزائرية رسالة دكتوراه – جامعة الجزائر -2000 ص 25.

6- قطاع الفلاحة

لقد ركز البرنامج على القطاع الفلاحي قصد تنميته بإعتباره محوراً أساسياً في التنمية **الإقتصادية حيث كان** الهدف هو ترقيته وإندماجه في المخطط الإقليمي. **وفيما يلي نوجز أهم الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع .**

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 149.

جدول رقم04 :الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الإجراءات	الفترة
-الحد من دعم أسعار القمح	1996
-الحبوب : وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالاسعار العالمية ، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبء الضريبة	1995
- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الاراضي وتفضيل إنشاء الضمان	1995
-وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي	1995
-تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية	1997

المصدر : محمد راتول، مصدر سبق ذكره ص264 .

7- قطاع السكن

هدف الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع إلى تحسين الوضع الإجتماعي للفرد الجزائري ، وقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصاً في مجالات التعمير، العقار و التمويل، وفيما يلي أهم التدابير المتخذة في هذا القطاع .

جدول رقم : 05 الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن:

الإجراءات	الفترة
- الإتفاق مع البنك العالمي لتحديد مقاييس تشجيع الإستثمار الخاص في قطاع السكن .	98-95
- تنظيم سوق عقاري.	98-95
- مراجعة إيجار السكن الإجتماعي ، ووضع نظام إحتياط للتسوية الدورية يؤسس على تطور نفقات الإستغلال	1995
- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط يصبح بنك السكن	1977
- إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري	1997
- إنشاء شركة ضمان القروض العقارية	1997
- إنشاء رأسمال ضمان ، وكفالة تعاضدية للترقية العقارية	1997

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 156.

ب – محاولة تقييم مسار الإصلاحات

إن تقييم أثار برنامج التعديل الهيكلي على أداء الإقتصاديات النامية يعتبر مسألة **ذات بعد** زمني يتجه إلى الوراء أكثر منه إلى الأمام، ذلك أن الإطار الذي يتم فيه التحليل الهيكلي يعتبر صعب التحديد .

وفي هذا الإطار فإن عملية التقييم تتم على مستويين [1]:

[1]-Tahar Hamada : **crise et transition à l'économie de marché en algerie** , opu ; p79.

1- على مستوى الإستقرار الكلي للإقتصاد الوطني

على المستوى الكلي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد أدخل بعض المعايير للتنظيم والضبط قصد المساهمة في تحسين الحياة الجماعية للمواطنين في الجزائر.

غير انه وكما تبين كل المؤشرات الظرفية أن هذه الوضعية الجيدة التي أدت إلى إنخفاض منتظم للمستوى العام للأسعار تضاف إلى إستقرار في المتغيرات النقدية و المالية، بالإضافة إلى أن هذه الإجراءات دعمت العمل على مكافحة التضخم (5.7 % سنة 1997) والبحث عن التوازن الداخلي(إحداث سوق الصرف مابين البنوك، نظام الصرف المرن).

غير أن هذا الإستقرار في الأسعار لم يتماشى مع حركية النمو الإقتصادي (1,2 % سنة 1997) والذي بقي ضعيفاً وغير منتظم لكونه يخضع لعوامل خارجية (سعر البترول و الظروف المناخية) وأيضاً لم يكن هناك إنخفاضا ملموسا في معدل البطالة (28% سنة 1998) وفي مستوى المديونية الخارجية (30 مليار دولار سنة 1997)، غير أن التقدم في تطبيق هذه الإصلاحات الهيكلية لايجب أن يغطي النقائص التي سجلت في تطبيق إتفاق (Stand -By) وكذا الإتفاق التسهيلي للتمويل الموسع، وعلى هذا الأساس فإذا كان تخفيض الدينار الذي إعتمد كمسار إمتد مع التحويل الجزئي للدينار يمثل شرطا أساسيا في خطوات صندوق النقد الدولي إتجاه الجزائر فإن هذه السياسة قد تركت أثارا سلبية على الطابع الأحادي للصادرات الجزائرية و التي تمثل 98% من المحروقات و التي يفترض انها تدعم النمو.

وعلى مستوى آخر فإن الاثار الناجمة عن التحويل التجاري للدينار كانت تهدف إلى تشجيع نشاط المؤسسات التجارية والتي تعمل من أجل تحقيق الربح والمردودية الآنية على أموال معتبرة بالعملة الوطنية ولكن هذا صعب من مهمة المؤسسات المنتجة ذات الأموال الخاصة الضعيفة حيث قلل من هامش المناورة.

2- على مستوى البعد لمؤسساتي والهيكلي

إن الإصلاحات الهيكلية المعتمدة في الجزائر كانت تهدف إلى تسريع المرور من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد إنتاجي يعتمد على حركية النمو الذاتي .

إن الوصف المقدم سابقا و الخاص بهذه الإصلاحات يشير إلى ان هناك تناسق وبجميع في إطار واحد يشمل **الإصلاحات الجبائية، وترشيد النفقات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح سوق العمل وكذا** السوق المالي .

وفي خضم هذه الإصلاحات فإن الكثير من الإجراءات قد شرع فيها، و البعض الأخر لازال بصدد الإنطلاق بالرغم من انها تمثل عناصر اساسية للحكم الراشد في بلد يحكمه إقتصاد السوق . وفي هذا الإطار فإن إصلاح نظام الملكية في الجزائر سيدفع بعملية الخوصصة إلى الأمام، **وعليه يكون توسيع السوق** بتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص وهذا ماتم تقنينه على المستوى القانوني بواسطة الأمر رقم 95\22 المعدل و المتمم فيما بعد، غير أن تعقيدات هذا الملف قد أدخلت الجزائر في وضعية غير واضحة المعالم حيث انها وتحت إشراف البنك العالمي قد أعلنت خلال الفترة (1996-1998) **على** برنامجين لخوصصة المؤسسات العمومية، حيث أن نتائج هذه البرامج **كانت متواضعة .**

أما فيما يخص المجال البنكي والمالي فإن الإصلاحات المنتظرة تاخرت كثيرا بالرغم من صدور قانون القرض **والنقد لسنة 1990 والذي عدل سنة 2001**، والذي يهدف إلى تحسين التسيير العام للإقتصاد الوطني بالتسريع في الإنتقال من إقتصاد المديونية إلى إقتصاد السوق، **وأيضاً ومن أهداف هذا الإ**صلاح إحداث البنوك الخاصة وخوصصة البنوك العمومية بعد عملية المراجعة لحسابات هذه الأخيرة .

غير أن تعليق هذه **الإصلاحات البنكية و المالية يمثل الحجر الأساس** في الإصلاحات الهيكلية وهذا ليس في صالح الجزائر والتي أمضت في ديسمبر **2001 إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأ**وربي و **هي** تفاوض الآن للدخول في نظام التبادلات المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثالث : مرحلة الإنعاش الإقتصادي

أ – فترة بداية الإستقرار الإقتصادي الكلي (1998–2000)

إن المجهود الإصلاحي الدي إستعرضناه سابقا كان معتبرا لكنه غير كاف بالرغم من تكلفته الإجتماعية المرتفعة، لذلك واصلت السلطات العمومية في الجزائر جهودها قصد توطيد وتمتين الإستقرار المالي **والنقدي كشرط أساسي لإنطلاقة تنموية جديدة،** فكان الهدف في هذه الفترة هو التحكم في إستقرار الإقتصاد

الكلي، وذلك من خلال بعث النمو من جديد، ومعالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية وتوفير مناخ إيجابي للإستثمار الإجنبي المباشر خاصة وعليه سنتطرق لهذه المرحلة من خلال المحاور التالية[1]:

1- الوضعية الخارجية

خلال السداسي الأول من سنة 1995 كانت الجزائر لاتزال مرتبطة بصندوق النقد الدولي، فقد تمكنت من تعبئة 920 مليون دولار كتمويل إستثنائي بموجب إعادة الجدولة، ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلة الصندوق، مما سمح بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول[2].

أما في سنة 1996 فقد تميز سعر البترول بالإنخفاض (11,77 دولار) مما نتج عنه إنخفاض في إيرادات الصادرات، وأمام هذا الوضع قام بنك الجزائر بالبحث عن تمويلات سريعة لدعم ميزان المدفوعات حيث حصل على 80 مليون دولار من صندوق النقد العربي، و300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي، مما ساعد على إحتواء الأثر السلبي لأسعار البترول على مستوى الإحتياطي من العملة الصعبة [3].

لكن إبتداءاً من السداسي الثاني لسنة 1999 بدأت أسعار البترول في التحسن وبناءاً عليه سجل الميزان التجاري فائضا بلغ 4,5 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2000.

أما في مجال الدين العام فقد بقي يشكل عبئاً ثقيلاً يهدد كل إنجازات الإقتصاد الكلي إذ بلغ ما يعادل 47% من الناتج الداخلي الخام .

2- وضعية المالية العامة

لقد وصل عجز الميزانية العامة للدولة سنة 1998 الى 108 مليار دج أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يعكس التدهور في المالية العامة أو الإختلال المالي الداخلي .

أما في سنة 1999، فقد إستمر التدهور في المالية العامة خلال السداسي الأول من السنة لكن في آخر السنة بدأت الأوضاع في التحسن نتيجة التطور الإيجابي في أسعار البترول، حيث تم تقليص العجز الموازني إلى 0,5%، وثم تسديد قسط من خدمة الديون. وفي سنة 2000 كان الوضع يختلف تماماً نتيجة التحسن الملاحظ في أسعار النفط حيث أن الفارق بين السعر المرجعي للبرميل الذي بنيت عليه الميزانية (15 دولار

[1] - عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص ص112،111،110 .

[2] - شهد سعر البرميل في السداسي الأول 19,5 دولار في المتوسط ، لكن سرعان ما إنخفض إلى 11.90دولار خلال السداسي الثاني .

[3] - لقد إستمر الإحتياطي في الإنخفاض إلى ان وصل مع نهاية 1999 إلى 4,6 مليار دولار .

و19 دولار) وسعر البترول في الأسواق العالمية والذي وصل إلى 28.3 دولار للبرميل، هذا الفارق وضع في صندوق ضبط الإيرادات[1]الذي أسس كحل مالي يقي الميزانية العامة للدولة من **الصدمات السعرية** للبترول .

3- الوضـع النقــدي:

خـلال سنة 1998 لجأت السلطات العمومية إلى تمويـل عجـز الخزينـة (108 مليار دج) من مصدرين أساسيين :

- موارد إعادة الجدولة لدى بنك الجزائر بمبلغ 129 مليار دج .
- الإقتراض من السوق النقدية البينية للبنوك عن طريق إصدار سندات الخزينة .

لقد أدى هذا النوع من التمويل لعجز الميزانية إلى توسيع السيولة في الإقتصاد[2] مما يترجم إعادة المزاحمة المالية، إذ تمنح القروض للدولة بدلاً من الإقتصاد والنتيجة هي إرتفاع معامل السيولة[3] إلى 64,3 % بعدما كان 39,2% سنة 1997.

أما سنة 1999، ونتيجة تحسن أسعار النفط تدريجياً تراجع عجز الموازنة العامة وساعد ذلك على رفع القروض الموجهة للإقتصاد وبالتالي كان نمو الكتلة النقدية في حدود 14% وهي نسبة أقل من السنوات السابقة (1998/1997) مما يؤكد حالة الإستقرار في الإقتصاد الكلي .

خلال سنة 2000 تحسن الوضع كثيراً بفضل إرتفاع عائدات البترول وبالتالي تحسين السيولة المصرفية المرتبطة مباشرة بتحسين وضعية الخزينة العمومية ومن نتائج ذلك:

- إنخفاض معدل سعر الخصم إبتداءاً من جانفي 2000 حيث إنتقل من 8,5% إلى 7,5%.
- إنتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000 أي بتوسع نقدي قدره 10 % فقط .

[1] - أنشىء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 حيث يعمل على تغطية العجز الموازني ، حيث يمول من الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل و السعر المرجعي للميزانية السنوية .

[2] - تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان (م.ش.و) نوفمبر 2000 ص 7.

[3] - معامل السيولة النقدية =الكتلة النقدية ÷الناتج المحلي الإجمالي .

إشكالية النمو الإقتصادي

فبالرغم من المجهودات التي بدلت إلى غاية سنة 2000 بإستعمال آلية السياسة النقدية و السياسة المالية في تثبيت وتعميق الإستقرار الإقتصادي إلا أن هدف النمو الإقتصادي وهو أساسي لم يتحقق[1]، **ذلك** لأنه مرتبط بمعطى الإستثمار والذي لم يظهر بشكل واضح خلال الفترة السابقة ومن ثمة طغت على الوضع ظاهرة البطالة والملاحظ في نهاية هذه الفترة (سنة 2000)**أنه كان أمام السلطات الجزائرية** تحديات كبيرة يمكن تصنيفها إلى ثلاث **وهي التحدي الإقتصادي (كيفية بعث النمو من جديد) والتحدي الإجتماعي** (كيفية مواجهة ظاهرة البطالة و السكن) و **التحدي الثالث وهو أمني** أي توفير المناخ اللازم لبحث تنمية إقتصادية شاملة في جو من الأمن والإستقرار وهذه التحديات تمثل الأرضية التي إنطلقت منها مشاريع فترة الإنعاش الإقتصادي والممتد من **سنة** 2001 إلى 2014.

ب – فترة الإنعاش الإقتصادي (2001–2014)

إن البرامج الإستثمارية المعتمدة خلال هذه الفترة كانت تهدف في مجملها إلى تدارك النقص والتاخر المسجل في العشرية السابقة، كما تعمل هذه البرامج على التخفيف من الكلفة الإجتماعية للإصلاحات والمساهمة في **حلحلة إشكالية النمو الإقتصادي .**

1– مؤشرات الإقتصاد الكلي

إن ما يميز بداية الألفية هو التحسن المستمر في أسعار البترول مما جعل الجزائر تشعر بنوع من الإرتياح المالي المتزايد من سنة لأخرى، وهذا ما ينعكس على مؤشرات الإقتصاد الكلي و التي نورد فيما يلي أهمها حسب الجدول التالي :

جدول رقم 06 : وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2000-2014.

البيان	التضخم %	معدل النمو	البطالة %	التوازن الخارجي مليار دولار
2000	0 ,3	2,2	31,1	7,57
2001	4 ,2	2,6	27,3	6,19
2002	1,4	4,7	25,7	3,65
2003	2,6	6,9	23,7	7,44

[1] - **تومي** عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 116.

2004	3,6	5,2	17,7	9,25
2005	1,6	5,1	15,4	16,95
2006	2,5	3,6	15	17,93
2007	4,5	4,8	11	20,80
2008	4,8	2,0	11,3	37,0
2009	5,7	1,7	10,2	3,9
2010	4,3	3,6	10,0	14,6
2011	4,5	2,6	10,0	26,3
2012	8,89	2,5	9,7	22,2
2013	3,25	2,8	9,3	10,8
2014	2,8	3,7	9	4,75

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ، البنك المركزي ، صندوق النقدي الدولي.

يلاحظ من الجدول المشار إليه أعلاه التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الإقتصادي و المالي للجزائر مع بداية الألفية،أي إنخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة نتيجة لتفعيل السياسة النقدية في الإقتصاد الوطني، مما أدى إلى كبح النمو النقدي (عرض النقود) إلى مستويات مرضية نتيجة تقليص تمويل العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة فبدءاً من سنة 2000 ونتيجة لتحسين أسعار البترول – بدأت الموازنة في تحقيق فائض (باستثناء سنتي 2009، 2010 نتيجة إنخفاض أسعار البترول)، وتحققت على مدى هذه الفترة معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة على العموم وبالمقابل أيضاً إنخفضت معدلات البطالة إلى حدود وصلت إلى 9% سنة 2014 وهي نسبة مقبولة لكنها تبقى دون المأمول بالنظر إلى حجم الأموال التي ضخت في الإقتصاد الوطني تحت عنوان الإستثمارات العمومية [1] .

ومايميز هذه الفترة أيضاً الشروع في التسديد المسبق للديون سنة 2006، بحيث إنخفضت المديونية الخارجية إلى مستوى 4.0 مليار دولار سنة 2014 وبهذا تحرر الإقتصاد الوطني من عبا المديونية، كما إرتفعت بالمقابل إحتياطات الصرف إلى مستويات قياسية حيث بلغت سنة 2014 مبلغ 187.5 مليار دولار وتحسن أيضاً رصيد ميزان المدفوعات فمن مبلغ 6.1 مليار دولار سنة 2001 إلى37.0مليار دولار سنة

[1] - سيتم التطرق إلى هذه البرامج بنوع من التفصيل في المبحث الموالي.

2008 كأقصى حد، ثم تراجع إلى 26.3 مليار دولار سنة 2011 ثم إلى 4.75 مليار دولار سنة 2014. وهذا نتيجة تراجع أسعار المحروقات خلال السداسي الثاني من هذه السنة من جهة وكذا الإرتفاع المتزايد للواردات من جهة أخرى.

وكل هذه المؤشرات تدل على إيجابية المناخ الإستثماري في عمومه خلال هذه الفترة .

2- المناخ الإستثماري خلال الفترة 2001-2014:

تماشياً مع التوجهات الجديدة للسياسة الإقتصادية في الجزائر بدءاً من سنة 2001 فقد شهدت هذه الفترة إصدار العديد من التشريعات التي تدعم في مجملها فكرة تشجيع الإستثمارات المحلية و الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها .

وكحوصلة يمكن ذكر أهم هذه التشريعات على النحو التالي[1]:

ا- قانون النقد و القرض : وحتى وإن صدر هذا القانون في فترة التسعينيات إلا أنه يعتبر بحق الإطار التشريعي الأساسي الذي مهد لتشريعات أخرى فيما بعد تناولت جانب السياسة النقدية في الجزائر، فهو ليس بقانون إستثماري لكنه نص على العديد من الإجراءات التي تسمح للأجانب بممارسة أنشطتهم الإستثمارية وعدم التفرقة بين المقيم وغير المقيم، أيضاً إمكانية تحويل الأرباح وقبول الجزائر لمبدأ التحكيم الدولي في حالة النزاعات إلى آخره من الإجراءات، وقد عرف هذا القانون فيما بعد تعديلات فيما يخص بعض أحكامه .

ب - المرسوم التشريعي 12/193 العام 1993 :

لقد اكد هذا المرسوم على بعض الاحكام التي جاء بها قانون القرض و النقد مثلا عدم التمييز بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم و الإستثمار الخاص و الإستثمار العمومي، إضافة إلى أنه تضمن تبسيط وتسهيل عملية الإستثمار في حد ذاها، مع تقديم ضمانات وحفيزات جبائية للمستثمر، ايضا نص على إنضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمارات .

إنشاء هيئات لمراقبة ومرافقة الإستثمارات على المستوى الوطني مثل وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات[2] كجهاز إداري يعمل على متابعة وتوجيه المستثمرين .

ج- الأمر 01/03 العام 2001 المتعلق بتطوير الإستثمارات :

[1] - عميروش محند شلغوم ، مرجع سابق ، ص ص238،239.

[2] - انشئت بموجب المادة 07 من المرسوم التشريعي 12/93 .

بغية مسايرة التطورات الخاصة في مجال الإستثمارات وخاصة مواكبة التحولات المتسارعة دولياً وإستداركاً لبعض النقائص التي ظهرت في المرسوم السابق جاء هذا الأمر ليؤكد على النقاط الأساسية التالية :

- توسيع نطاق الإستثمارات لتشمل إقتناء أصول في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، و المساهمة في رأس المال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى تـ توسيع المال ليشمل المساهمة في الأنشطة الإستثمارية في إطار خوصصة كلية أو جزئية .

- يضمن هذا الأمر أيضاً النص على إستقرار التشريعات (م15 منه) .

- تضمن مجموعة من المزايا الهامة و التي تخص إما العملية الإنتاجية مباشرة أو المزيا في الإطار النظام الإستثنائي (مناطق للترقية) .

إضافة إلى إستحداث أجهزة إدارية لتسهيل عملية الإستثمار ومنها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)[1] والشباك الوحيد .

د - الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/15 :

وجاء ليعدل ويتم الأمر السابق وقد ركز على ما يلي :

- التسريع في عملية دراسة ملفات (طلبات) الإستثمار .

- إنشاء المجلس الوطني للإستثمار كهيئة لتسيير ملف الإستثمار .

- ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية وخاصة تلك التي تهتم بحماية البيئة و الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة .

إضافة إلى توقيع الجزائر في هذه الفترة على العديد من الإتفاقيات المنظمة لمنع الإزدواج الضريبي وقد بلغت 24 إتفاقاً [2].

وكان الهدف من كل هذه الإجراءات هو المحافظة على التوازنات الإقتصادية الكلية وإرساء قواعد الإستقرار الإقتصادي الكلي قصد جذب المزيد من الإستثمارات خاصة الأجنبية منها .

[1] - ANDI : Agence Nationale de Devlopment de l'Investissement
تأسست بموجب المادة 06 من الأمر 03/01المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمارات.
[2] : www.andi.dz.

المبحث الثاني

تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2000–2014

تعتبر دراسة وتحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي ذات أهمية بالغة وذلك لسببين أساسيين : الأول هو محاولة التعرف على طبيعة سياسة الإنفاق العمومي المتبعة خلال فترة الدراسة، والسبب الثاني هو نتيجة للسبب الأول حيث أن معرفتنا لسياسة الإنفاق المطبقة خلال هذه المرحلة تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على مختلف المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني .

المطلب الأول : تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 1990–2000

قبل التطرق إلى تحليل أرقام سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر خلال هذه الفترة نرى بأنه من الضروري التطرق إلى طريقة تبويب هذه النفقات وذلك على النحو التالي :

ا – تبويب الإنفاق العمومي في الجزائر

إن عمليات تبويب الإنفاق الحكومي ترتبط بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما تعقدت عملية التبويب، ولقد تطورت عملية التبويب(تاريخيا) بتطور دور الدولة الإقتصادي[1]، حيث إرتبط التبويب الإداري بدور الدولة التقليدي، ومع تطور الدور الإقتصادي للدولة ظهر التبويب الإقتصادي وفيما يلي سيتم التركيز على هذا النوع من التبويب .

– التبويب الإقتصادي للإنفاق العمومي في الجزائر

يكتسي التبويب الإقتصادي للإنفاق العمومي أهمية مميزة بالنظر إلى التأثير الكبير لهذا الإنفاق على مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي ويقسم في الإقتصاد الجزائري على الشكل التالي :

1– الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) و الإنفاق الإستثماري (نفقات التجهيز)

أ– نفقات التسيير

تعرف نفقات التسيير باها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بإدارة نشاطات الدولة، أي هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الإدارية .

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب رئيسية وهي[2]:

---

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 251.

[2] - القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانيين المالية .

- أعباء الدين العام و النفقات المحسومة من الإيرادات .
- تخصيصات السلطة العمومية .
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح .
- التدخلات العمومية .

ب– نفقات التجهيز

وهي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد منه إزدياد حجم الناتج الوطني الإجمالي، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز، وتتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات في المنشآت الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتي تعتبر ذات إنتاجية مباشرة وغير مباشرة ويضاف إلى هذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية [1].

وتنقسم نفقات التجهيز- الملحق (ج) من قانون المالية - حسب مضمون المادة 35 من القانون 17/84 إلى ثلاثة أبواب وهي :

- الإستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأس المال .

كما تصنف وظيفياً إلى عناوين، قطاعات، فقيود ومواد .

ب – تحليل تطور الإنفاق العام (نظرة عامة)

لقد أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العمومي الإتجاه التصاعدي لنموها، في مختلف دول العالم، ذلك أن تطور الإنفاق العمومي بكل مكوناته يعكس تطور مسؤولية (دور) الدولة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي. وفي هذا الإطار وبصفة عامة فإن الجزائر قد تبنت سياسة إنفاقية توسعية خلال فترة الدراسة لكن هذه السياسة لم تكن بهذا الوصف خلال فترة التسعينيات والجدول الموالي يبين أن حجم النفقات العامة في سنة 1990 كان متواضعاً حيث بلغ (140مليار دينار) ثم إرتفع إلى 303.9مليار دولار سنة 1993 وتزايدت بمعدلات مرتفعة ليصل في منتصف التسعينيات (1995) إلى 734.7مليار دينار أي

[1] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ،دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ،ص 37.

تضاعف باكثر من خمس مرات وقد إستمرت هذه الزيادة حتى بلغت سنة 1999 مبلغ 1098.4 مليار دينار جزائري كما هو موضح في الجدول و الشكل المواليين .

جدول رقم 07: تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام في الجزائر الفترة (1990-2000)

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات	الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام
1990	140.0	92	%62	57.0	%38	554.3	%25
1991	195.3	118	%60	86.0	%40	862.1	%22
1992	396.8	247.3	%62	149.5	%38	1074.6	%36
1993	503.3	303.9	%60	200.0	%40	1189.7	%42
1994	535.2	355.2	%58	257.8	%42	1487.4	%35
1995	734.8	438.0	%60	296.8	%40	2004.9	%36
1996	848.6	547.0	%65	301.6	%35	2570.0	%32
1997	914.1	664.5	%70	281.5	%30	2771.3	%32
1998	980.2	759.7	%74	262.3	%26	2803.1	%34
1999	1098.4	817.6	%74	280.8	%26	3215.1	%34
2000	1255.5	830	%71	346.0	%29	4123.5	%30

المصدر :- قوانين المالية للسنوات المعنية . - الديوان الوطني للإحصائيات . - النسب من إعداد الباحث

الشكل رقم : 58: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2000.

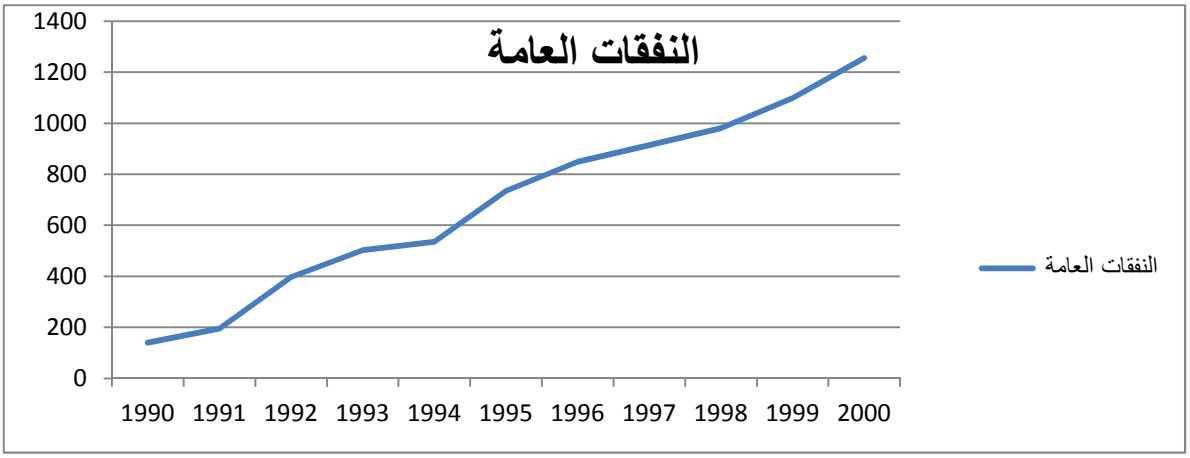

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم : 07 أعلاه .

يلاحظ مما سبق المنحى التصاعدي للإنفاق العمومي حيث إرتفع من 140مليار دينار سنة 1990 إلى 1255.5 مليار دينار سنة 2000 ويمكن تحليل هذه المعطيات على ثلاثة مراحل أساسية :

المرحلة الأولى (1990–1994) :

وهي مرحلة إتفاقات الإستعداد الإئتماني الممتدة من 1990 إلى سنة 1994، حيث أن تزايد الإنفاق العمومي لم يكن بشكل كبير، كانت محاولة للتقليص من العجز الموازني حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة حيث بلغ أقصى حد له سنة 1995 بقيمة 734.7مليار دينار ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب و الأجور وإلى تسديد المديونية العمومية .

المرحلة الثانية (1995–1998) :

وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والهادفة إلى تقليص الإنفاق العمومي ورفع أشكال الدعم الممنوحة من طرف الدولة وهذا ما يوضحه المنحى المبين أعلاه، حيث بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة 14% وهي نسبة متواضعة مقارنة بالفترة الأولى .

المرحلة الثالثة (1999–2000) :وهي المرحلة التي تلت الإنتهاء من الإصلاحات الهيكلية وما خلفته من آثار إقتصادية وإجتماعية خاصة وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو تزايد نسبة الإنفاق العمومي في إتجاه تصاعدي واضح، وقد عزز هذا الإتجاه إرتفاع أسعار النفط خاصة إبتداءاً من السداسي الثاني لسنة 1999.

وفيما يلي نحاول تحليل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كل على حدى :

ج – تحليل تطور نفقات التسيير

تعتبر نفقات التسيير النفقات المسيطرة على حجم الانفاق العام للدولة حيث يتميز هذا النوع من الإنفاق بالتصاعد وذلك لصعوبة الضغط عليه لأن ذلك يمس كتلة الأجور وكتلة التحويلات الاجتماعية وهي عناصر لا يمكن التأثير عليها، أما إذا حاولنا تحليل تطور هذه النفقات في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 فإننا نلاحظ حسب الجدول السابق أن هذا النوع من النفقات قد إستحوذ على نسبة هامة من النفقات العامة ككل (من نسبة 62 % سنة 1990إلى 71 % سنة 2000).

حيث يعود هذا الارتفاع إلى إعتبارات سياسية وإجتماعية بالإضافة طبعاً للإعتبارات الإقتصادية .

فحسب الجدول الموالي (توزيع نفقات التسيير) فإنه يتضح أن باب وسائل المصالح العامة يحتل المرتبة الأولى ثم يليه باب التدخلات العمومية ثم باب الدين العام وأخيراً باب السلطات العمومية .

جدول رقم 08 : تطور مكونات نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2000**الوحدة : مليون دج**

السنوات	الدين العام	السلطات العمومية	التدخلات العمومية	وسائل المصالح	امو ع
1990	-	-	-	-	88800
1991	-	-	-	-	153800
1992	61512	291	128585	85743	276131
1993	43945	241	156185	91046	291417
1994	46453	661	182655	100634	330403
1995	105869	1054	251018	115753	473694
1996	88959	1455	317909	142273	550596
1997	109381	1886	352569	253710	643555
1998	110793	4830	380869	242550	663855
1999	126432	5099	331708	311456	774695
2000	162251	-	335749	358193	856193

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرية 2005 .

- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير 2003-2004.

وإستكمالاً للتحليل السابق يلاحظ بأنه خلال الفترة (1990-1994) **بلغ متوسط نسبة نفقات** التسيير إلى مجموع النفقات 60 %.

أما خلال الفترة (1995-1998) وهي فترة الإصلاحات الهيكلية أين كان الهدف هو التقليص من العجز الموازني وترشيد الإنفاق العمومي فقد إنتقلت هذه النفقات من 438 مليار دينارسنة 1995 إلى759.7 مليار دينار سنة 1998 بمعدل متوسط قدر بـ: 16% أما مقارنتها بنفقات التجهيز (الجدول رقم07) فإنها تضاعفت باكثر من مرة وهدا ما يفسر صعوبة الضغط على هده النفقات وبالمقابل تم التخفيض من نفقات التجهيز .

أما المرحلة الاخيرة 1999-2000 فقد شهدت تزايد في نفقات التسيير من817 مليار دينار سنة 1999 إلى 830 مليار دينار سنة 2000 وهي الفترة التي مهدت إلى مرحلة الإنعاش الإقتصادي فيما بعد بدافع الوضع الإيجابي لأسعار النفط في الأسواق العالمية .

د– تحليل تطور نفقات التجهيز :

فبالنسبة لنفقات التجهيز يلاحظ انها إنخفضت خلال الفترة 1994-1998 من مبلغ 301 مليار دينار سنة 1996 إلى 262 مليار دينار سنة 1998.وهذا راجع بالدرجة الاولى الى التقليص الحاصل في المشاريع الإستثمارية خلال هذه الفترة نظرا للسياسة الإنفاقية التقييدية المطبقة. فخلال الفترة 1990-2000 يمكن تحليل تطور الإنفاق العمومي على النحوى التالي :

–الفترة (1990 –1994):

تزايد الإنفاق نتيجة تنشيط النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية وكذا إعطاء الأولوية للبرامج المتوقفة .

الفترة (1995 – 2000):

عرفت تذبذبا نتيجة التدابير المتخذة قصد ترشيد الإنفاق بصفة عامة، وعموماً يمكن القول أن تخفيض نفقات التجهيز خلال فترة التصحيح الهيكلي ناتجة عن تخفيض نفقات عمليات برأس المال المتكونة في الأساس من تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية[1] بالإضافة إلى عمليات رأس المال أخرى .

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن القول أن السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الهيكلية هي سياسة إنكماشية، فقد إنخفض معدل نمو نفقات التسيير عن طريق التخفيض في مكونات هذا الإنفاق وأيضاً تقليص نفقات التجهيز بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة وفي نفس السياق التحليلي يمكن القول أنه خلال هذه الفترة كان الإقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من ضعف الإستثمارات المنتجة والمنشئة للثروة ولمناصب الشغل .

المطلب الثاني – تحليل تطور الإنفاق العمومي من خلال البرامج الاستثمارية

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو إعتماد الجزائر لبرامج إستثمارية عمومية هامة ويتعلق الأمر بما يلي:

[1] - صندوق تطهير المؤسسات العمومية المستحدث بموجب المادة 01 من المرسوم رقم 75/91 المؤرخ في 1991/03/16 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 بعنوان صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

أ- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) 2001-2004 :

يستند برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى النظرية الكينزية **المتعلقة بالطلب** الكلي الفعال و التي تنص على أنه في حالة الركود **وإرتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي** إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، **والذي** بدوره يؤدي إلى زيادة **الإنتاج و الرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة**، لهذه الأسباب شمل هذا الدعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل .

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي :

يغطي هذا البرنامج خمسة مجالات رئيسية بإستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 مليار د.ج أي حوالي 7,5 مليار دولار امريكي ، وتتوزع على هده المجالات كما يلي[1] :

الجدول رقم: 09 توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب مجالات الإستثمار (2001-2004)

القطاعات	دعم الإصلاح	الفلاحة و الصيد	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية	امموع
ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	47	65	113	210	90	525
الهيكلة	% 08,95	% 12,38	% 21,52	% 40,00	% 17,14	%100

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، **الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل** بالمجلس الوطني **الإقتصادي و الإجتماعي جوان** 2002 ص 142 .

إن معطيات الجدول السابق دليل واضح على إختيار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي القطاعات الإنتاجية التي ترتكز أساساً على التنمية المحلية و العالم الريفي، حيث إستحوذت قطاعات الأشغال الكبرى و التنمية المحلية و الفلاحة و الصيد لوحدها إستثمارات تصل قيمتها إلى 388 **مليار دينار جزائري أي بنسبة** 74% تقريباً من إجمالي الغلاف المالي. وقد خصصت باقي تراخيص البرنامج أي قيمة 237 **مليار دينار جزائري (أي بنسبة** 26%) **للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات وتثمين الموارد البشرية كما** يلاحظ من الجدول السابق بأن أكبر نسبة من البرنامج (40%) خصصت للأشغال الكبرى وذلك **لتدارك العجز** والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة جمود الإستثمارات العمومية وخاصة في الهياكل القاعدية خلال فترة التعديل الهيكلي، كما أن إنعاش هذا القطاع يوفر مناصب شغل في المدى القصير

[1] -Ministère de finance **: bilan du programme de soutien de la relance économique** ,septembre 2001 à décembre 2003.

ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية **الوطنية، كما** يلاحظ ضعف حصة قطاع الفلاحة والصيد والمقدرة بنسبة (12,38%) ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد إستفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية *(FNDA) **سنة** 2000. ولقد وزعت هذه الترخيصات **على مدى أربعة سنوات** (2001-2004) و الجدول التالي يوضح لنا ترخيصات البرنامج على مدى هذه الفترة .

الجدول رقم : 10 توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات الإستثمار (2001-2004) .

	2001	2002	2003	2004	امو ع	نسبة السطر
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45,0	% 8,47
الفلاحة و الصيد	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%10,46
التنمية المحلية و البشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	240,2	% 42,75
الأشغال الكبرى	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 39,10
امو ع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	% 100
نسبة العمود	% 39,12	% 35,41	% 21,70	% 3,90	%100	

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،**تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي** الثاني 2002 .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن إعتمادات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي قد قسمت على أربعة سنوات، إلا أن أكبر نسبة من هذه الإعتمادات كانت خلال سنتي 2001 **و** 2002 **بنسبة** (39,12%) **و** (35,41%) على التوالي، **لتنخفض سنة** 2003 إلى 21,70 % لتبلغ أقل نسبة لها سنة 2004 **وذلك بنسبة** 3,90 % كما يمكن إعطاء بعض التفاصيل فيما يخص مجالات الإستثمارات التي تم إعتمادها في هذا البرنامج كما يلي :

أ- دعم الإصلاحات : لقد خصص لهذا المجال نسبة 8,57% من مجموع إعتمادات البرنامج و التي تم تقسيمها على سنتي 2001 **و** 2002 تم توقف تدعيم هذا المجال خلال سنتي 2003 **و**2004 **وقد مست الاصلاحات ما يلي :**

*Fonds National de Développement Agricole.

- تحديث وتطوير الإدارة الضريبية و الذي خصص له مبلغ 20 مليار د.ج و التي تمثل نسبة 44,4 % من مجموع إعتمادات دعم الإصلاحات وفي نفس الوقت تمثل اكبر نسبة في هدا المجال .

- يئة المناطق الصناعية و الذي خصص له مبلغ 2 مليار دج و يشمل إعادة يئة بعض المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة .

- الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية: وخصص له كذلك مبلغ 2 مليار د.ج وأنشيء هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية وذلك بغرض حماية بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية الناشئة من المنافسة القوية التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية .

ب- الفلاحة و الصيد: خصص لهدا المجال نسبة 12,46 % من مجموع إعتمادات البرنامج وينقسم هذا المجال إلى قسمين رئيسين وهما الفلاحة و الصيد البحري ولقد كانت النسبة الكبيرة لمجال الفلاحة على حساب الصيد البحري وذلك بنسبة 85.47% من إعتمادات هذا المال.

ج- التنمية المحلية والبشرية :

ولقد خصص لهدا المجال نسبة معتبرة تقدر بـ 45,75% من إعتمادات برنامج الإنعاش الإقتصادي ويتضمن هدا المجال التنمية المحلية (المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي،التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطني، إنشاء وصيانة الطرقات الولائية والبلدية ومشاريع تزويد المياه الصالحة للشرب وغيرها من المشاريع المحلية) أما مجال تنمية الموارد البشرية فتضمن (تحسين مؤشرات التنمية البشرية في قطاعات التربية، التعليم العالي والبحث العلمي ، التكوين المهني ، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة والشؤون الدينية) .

د- الأشغال الكبرى: خصص لهدا المجال نسبة معتبرة من برنامج الإنعاش الإقتصادي والتي تقدر بـ 40,10% وتتوزع إعتمادات هذا المال على ثلاثة قطاعات أساسية :

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دج.
- تنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبلية، الهضاب العليا والواحات بقيمة 32 مليار د.ج) .
- السكن والعمران بقيمة : 34,6 مليار د. ج .

2– الدروس المستقاة من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE)

إن الغاية من تنفيذ هذا البرنامج كانت تمثل في تحقيق الأهداف التالية :

- تقليص الفقر – خلق مناصب العمل – تحقيق التوازن الجهوي وتنمية للأوساط الريفية.

- إن تحقيق هذا البرنامج عملياً يتم من خلال مشاريع قطاعية ممركزة غير أن هذه البرامج لم ترفق بمؤشرات للمتابعة. ففي دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2004حول هذا البرنامج خلص هذا الأخير إلى مايلي[1] :

1- دعم الإنعاش الإقتصادي لم يعكس نمواً إقتصادياً واضحاً ودائماً (معدل 1% في المتوسط السنوي).

2- مناصب الشغل المحدثة تتميز بصفة المؤقت .

3- برنامج الواردات تزايد (خاصة ما تعلق بمشاريع قطاعات النقل و الأشغال العمومية) بصورة أكثر من الصادرات مما خفض في معدل الفائض في الحساب الجاري بنسبة 1% من PIB خلال الفترة:2001-2005.

4- ضعف هذه المشاريع المسطرة كأهداف قطاعية .

5- تحليل كلفة هذه المشاريع يبين أنها مقدرة بشكل مبالغ فيه .

ب : تحليل تطور سياسة الانفاق خلال الفترة 2005–2009

1– نظرة عامة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو

إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الإرتفاع الكبير لأسعار البترول سمحت لها بالقيام ببرنامج إستثماري – إنفاق عمومي – هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) والذي إصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) بغلاف إجمالي بلغ 4.203 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجي الهضاب العليا والجنوب ليصبح الغلاف الكلي 8705 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 114 مليار دولار أي أنه بهدين البرنامجين يكون الغلاف الاصلي لبرنامج دعم النمو قد تضاعف والجدول التالي يوضح ذلك :

[1] -Document de la Banque mondiale : **une revue des dépenses publiques**, du 15/08/2007 ,p 04.

جدول رقم 11: وضعية البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال رخص البرامج وإعتمادات الدفع في إطار الميزانية الأولية للفترة (2004-2009) .**الوحدة مليار دينار**

البيانات / السنوات	ب د إ ق PSRE	ب ت د ن الأولى PCSC	مخطط مناطق الجنوب	الهضاب العليا	مخصصات الحسابات لخاصة	مجموع ب ت د ن	إعتمادات الدفع حسب الميزانية
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	420
امع	1071	5394	432	668	1140	8705	7798

المصدر: وزارة المالية.

إن هذا البرنامج يعتبر تاريخي في مسار الجزائر المستقلة حيث لم يسبق لها وأن عرفت مثل هذه الوفرة المالية.إن البرنامج الكلي لدعم النمو الأصلي (55 مليار دولار) يعادل وحده نسبة 57% من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الإستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج .

أهداف البرنامج و كلياته : هذا البرنامج يتمثل أساسا في :

1- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف .

2- إعادة الإعتبار للبنى التحتية (التنمية الأساسية) .

3- تحسين المستوى المعيشي للفرد .

4- تنمية الموارد البشرية .

5- دعم و تثبيت و ديمومة النمو الإقتصادي غير أن برنامج من هذا النوع (الحجم)، سيطرح بالتأكيد جملة من التحديات منها على الخصوص:

- مدى إستمرار طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد مع ضمان نوعية النفقات بمعنى أخر سيواجه صعوبات الإستمرارية.

2- دراسة تحليلية لأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC)

على خلاف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE)، فإن الوثيقة المتضمنة لبرنامج دعم النمو جاءت على شكل قائمة من البرامج مجمعة على شكل برامج مرفقة بتخصيصات مالية فقط دون أي **ذكر لأهداف واضحة قابلة للقياس .**

و لأجل الأولويات ما بين القطاعات و المتضمنة بشكل ضمني في البرنامج دعم النمو PSC لفترة 2005 –2007، فإنه من الضروري مقارنة ذلك مع تلك التي يتضمنها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE)،و هذا يلاحظ من الجدول التالي:

الجدول رقم 12 :مقارنة بين برنامج(PSRE) وبرنامج(PCSC)

القطاعات	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 النسبة من الغلاف الكلي	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 النسبة من الغلاف الكلي
الفلاحة	% 25	%13
الهياكل القاعدية	% 28	% 56
دعم الخدمات المنتجة	% 5	% 2
تربية وتكوين	% 6	% 12
الصحة	% 9	% 2
السكن	% 7	% 8
مختلفات	% 20	% 8

المصدر : تقرير البنك العالمي 2010

إن تحليل معطيات الجدول أعلاه يقود إلى **إستخراج الملاحظات التالية :**

- كل قطاع شهد إرتفاعاً محسوساً في موارده المطلقة ما بين البرنامجين **PSRE و PCSC.**

- هذه الزيادة واضحة ومبررة في قطاعات التربية والصحة فقد تضاعفت الموارد بالنسبة لقطاع التربية بنسبة **سبعة** مرات و خمسة **مرات بالنسبة لقطاع الصحة.**

- المنشآت القاعدية الإقتصادية والأشغال العمومية والطرق تعتبر المستفيد الأكبر من الغلاف المخصص للبرنامج التكميلي (PCSC) .

- حسب دراسة للبنك العالمي حول النفقات العمومية في الجزائر (سنة 2006) فإن برامج الري (الري والفلاحة) لم تأخذ حقها في توزيع البرامج في البرنامج التكميلي(PCSC) حيث بالمقارنة مع برنامج (PSRE) تراجعت إلى النصف فمن 25% الى 13% وهو ما يعتبر إهمالا لهذا القطاع الحيوي .

- في دراسة لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي لهذه المشاريع بينت أن هذه الأخيرة ذات نوعية ضعيفة من جهة و من جهة ثانية ضعف آلية المراقبة مما نتج عنه انجاز نسبي لهذه البرامج و كمثال على ذلك يذكر برامج السدود و برامج التحويل في قطاع المياه .

- أما قطاع الصحة فبينت هذه الدراسة أنه لم يعير أي إهتمام الى الدراسات المتعلقة بالتكلفة أي أعدت في غياب هذا النوع من الدراسات .

و بالنسبة لقطاع النقل فهو الأخر مثال على عدم دراسة التكلفة بشكل جيد، حيث أنه خلال الفترة 2000-2004 فإن إعادة تقييم المشاريع (التكلفة) مثلت في المتوسط 15% من إعتمادات الدفع الأولية فحسب معطيات وزارة المالية هذه التقييمات المعادة مثلت 21% سنة 2000 و16% سنة 2001 ،12% سنة 2001 و2003 و 19% سنة 2004.

ج- تحليل تطور سياسة الانفاق من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2001 والذي يمتد إلى غاية 2014، كما ركزت الحكومة في هذا البرنامج على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي من خلال البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي والذي عزز أيضاً ببرنامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا [1].

ويعتبر هذا البرنامج مكملاً لبرنامجي الإنعاش الإقتصادي وتدعيم النمو، وتقدر الميزانية المخصصة له بـ : 286 مليار دولار أمريكي، منها 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة والباقي في دف إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وبذلك عرفت ميزانية برامج الإستثمار العامة تزايداً كبيراً خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 .اما توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية فهو كالاتي:

[1] - محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العمومي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

الجدول رقم 13: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014.

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1- التنمية البشرية : التربية ، التعليم العالي، السكن ، الصحة ، المياه التضامن الشؤون الدينية ، الرياضة الطاقة الهدين ، التجارة .	10122	%49,5
2- المنشآت الأساسية : الأشغال العمومية :كالطرق ، الموانىء ، المطارات . النقل : السكك الحديدية ، المحطات الجديدة المطارات . تهيئة الإقليم : المدن الجديدة.	6448	%31,5
3- تحسين الخدمة العمومية : العدالة ، المالية ، التجارة ، العمل .	1666	%8,16
4- التنمية الإقتصادية : • الملاحة،الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة ، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5- مكافحة البطالة	360	%1,6
6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1,2
المجموع :	20412	%100

المصدر : مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق II : قوائم برنامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاثة ملايين منصب عمل .
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية .
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي .
- ترقية إقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودعم تطور البحث العلمي .
- تحسين إطار الإستثمار ومحيطه .

- تطوير المحيط الإداري و القانوني والقضائي للمؤسسة .

- مواصلة تجديد المحيط الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي .

- تثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية .

- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية .

1- خصائص البرنامج :

إن أهم ما يميز هذا البرنامج هو كونه ينبثق من أهمية حاجيات البلد للتنمية، كما أنه يندرج أيضاً في تعهدات رئيس الجمهورية في بداية هذه الفترة من أجل مواصلة وتيرة النمو الإقتصادي وتعزيز المكاسب المحققة وتكملة النقائص المسجلة فيما سبق من برامج، لذلك كان المبلغ الجديد يعادل 150 مليار دولار .

وفي هذا الإطار تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- لايمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي الدراسات التكنوإقتصادية **ومالم** يتوفر **الوعاء العقاري** لإنجازه.

- **عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها** 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة **صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية .**

- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .

- **تعبئة الأوعية** العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية .

- تسريع إجراءات الصفقات وكذا إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية .

- تدعيم أدوات الدراسة و الإنجاز .

- فيما يخص تمويل هذه المشاريع فإنها ستتم حصريا **من الموارد الوطنية وتستبعد كل إستدانة خارجية** وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي اثر مالي على ميزان المدفوعات للبلد ولا على إستقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل .

- **إقامة صندوق ضبط الإيرادات، حيث سيساهم** في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع إحتفاظه **بإدخار** إستراتيجي يعادل **10 مليار دولار .**

2– قراءة تحليليه للبرنامج:

إن أهم ما يلاحظ على هذا البرنامج هو أولاً إشتماله على المتبقي من البرامج السابقة ثانياً تجاوزه للطاقة الإستعابية الوطنية لبرامج الإستثمار .

–أسباب المتبقي من البرنامج (البرنامج الجاري) :

لقد جاءت تفسيرات الحكومة لهذه البرامج المتبقية على نحو يشمل نقطتيين وهما [1]:

الأسباب الموضوعية :

لقد أرجعت الحكومة ذلك لعدة مستجدات منها على الخصوص :

- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الجنوب المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء والذي خصص له مبلغ 377 مليار دج (كان ذلك في شهر اوت 2006) .

- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر و السنة بمبلغ قدره 693 **مليار دج .**

- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل إمتصاص السكن الهش بغلاف مالي قدره 800 **مليار دج .**

- زيارات العمل و التفقد التي قادت رئيس الجمهورية إلى 16 **ولاية من** 2005 إلى 2006 **حيث أعلن** فيها عن برامج تكميلية محلية قاربت 200 **مليار دج .**

– نقص في التحكم

لقد سجل برنامج (2005-2009) **تأخراً** في بعض المشاريع بسبب ندرة العقار وتشبع أداة الدراسة **و**الإنجاز بالإضافة إلى التمديدات التي لازمت الصفقات العمومية في آجال الموافقة .

كما أن هذه النقائص إتضحت من خلال الحجم المعتبر في عمليات إعادة التقييم وإرتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات بدليل أن البرنامج الجاري (2009/2005) **شهد إعادة التقييم بقيمة 810 مليار دج برسم سنة** 2010 **فقط**[2].

[1] - تومي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 321 .

[2] - مصالح الوزير الأول **، ملحق بيان السياسة العامة** ، ، أكتوبر 2010 ص 89.

المطلب الثالث : تحليل تطور الإنفاق العمومي للفترة 2001–2014 من خلال قوانيين المالية

أ – تحليل تطور النفقات العامة من خلال ميزانية الدولة

إن البرنامج المذكور سابقاً إنعكس في تزايد مستمر لحجم النفقات العامة لميزانية الدولة وهذا ما هو واضح من خلال الجدول و الشكل الموالبين:

الجدول رقم 14: حجم الانفاق العام ومعدل النمو للفترة 2001-2014:

السنوات	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة	معدل النمو %
2001	1507,9	%20	3,0
2002	1765,49	% 17	5,6
2003	1920.0	% 09	7,2
2004	1929.4	% 4	1,3
2005	2302,9	% 12	5,9
2006	3555,3	% 34	1,7
2007	3946,6	% 11	3,4
2008	4882,1	% 23	2,0
2009	5474,5	% 12	1,7
2010	6468,7	% 18	3,6
2011	8272,4	% 27	2,6
2012	7745,5	% 0,06-	2,5
2013	6879,8	% 0,11-	2,8
2014	7656,1	%11	3,7

المصدر : تجميع الباحث بناءً على قوانين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم 59: تطور النفقات العامة 2001-2014

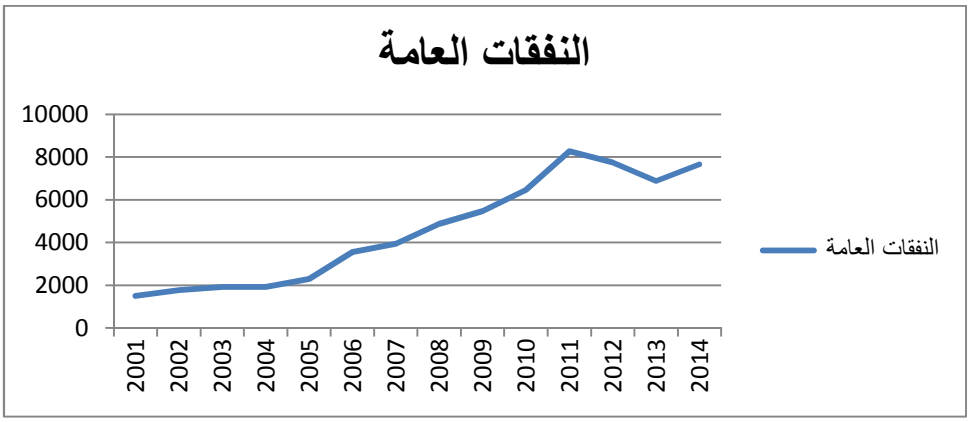

المصدر :من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 14 أعلاه .

إذن نلاحظ :

أن الميزانيات المتعاقبة منذ سنة2001 تميزت بإرتفاع واضح ومتزايد للإنفاق العام بشقيه الإستثماري والتسييري، وهذا ما يؤكد تبني الجزائر سياسة إنفاقية توسعية مستوحاة من الفكر الكينزي قصد تنشيط الطلب الكلي بغية الوصول إلى مستوى معين من النمو الإقتصادي من جهة ومن جهة ثانية حل إشكالية البطالة التي أصبحت تحاصر السلطات العمومية من كل جانب، خاصة وأن هذه الفترة أعقبت فترة التسعينيات والتي تميزت بتطبيق سياسة إقتصادية صارمة تحت وطأت الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية .

1- تحليل تطور ميزانية التسيير

وعليه كان الهدف من نفقات التسيير عبر قوانيين المالية لهذه السنوات هو تحمل الدولة للأعباء الإجتماعية بالدرجة الأولى (أجور، تحويلات إجتماعية) حيث كان حجم نفقات التسيير سنة 2001 يقدر 848,7 مليار دينار وهي تمثل 65% من مجموع النفقات لينتقل هذا المبلغ سنة 2014 إلى 4714,4 مليار دينار أي أكبر من خمسة أضعاف .

ويضاف إلى أسباب زيادة نفقات التسيير خلال هذه الفترة مراجعة قانون الوظيفة العمومية (بداية من سنة 2008) وما ترتب عنه من زيادات في كتلة الأجور، إضافة إلى فتح مناصب عمل في الإدارة العمومية قصد إمتصاص البطالة، أيضاً الإعانات المقدمة في مجال السكن، ثم القيام بتسديد الدين العمومي خلال هذه الفترة، لقد أدت كل هذه الأسباب الى الإرتفاع المستمر لنفقات التسيير.

2- تحليل تطور ميزانية التجهيز

أما نفقات التجهيز فقد عرفت هي الأخرى منحنى تصاعدي بسبب تبني الجزائر للبرامج الإستثمارية المعروفة بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ثم برامج دعم النمو 2005-2009 وأخيراً لبرنامج الخماسي 2010 -2014، إن ميزانية الدولة في شقها التجهيزي للسنوات موضوع الدراسة عكست هذه المشاريع ذات الأغلفة المالية الضخمة. فلقد كانت ميزانية التجهيز سنة 2001 تقدر بـ 659,2 مليار دينار أي ما يعادل 35%من الإنفاق الكلي إنتقلت سنة 2014 إلى 2941,7 مليار دينار أي ما يعادل 39%من الإنفاق الكلي وبالتالي فقد تضاعفت أكبر من أربعة مرات وبالتالي نستطيع القول أن معدل تزايد ميزانية التسيير كان أكبر من معدل تزايد ميزانية التجهيز خلال هذه الفترة وهذا راجع لأن هناك صعوبة في الضغط على ميزانية التسيير نظراً للأعباء المتزايدة ومتطلبات المجتمع .

ومقابل كل هذا هناك تذبذب في معدلات النمو الإقتصادي حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3,5 % حيث كان أدنى معدل هو 1,7% سنة 2006 وأعلى معدل 7,2 سنة 2003 .

وهذا النمو المتواضع راجعا أساسا لعدم إعتماد مشاريع من شأنها خلق القيمة المضافة بعيدا عن قطاع المحروقات.

ب – تطور الإنفاق العمومي من خلال قانون ضبط الميزانية للفترة (2012/2008)

إن قانون ضبط الميزانية يمثل أحد أصناف قوانيين المالية[1] (بالإضافة إلى القانون الأولى والقانون التكميلي) فهو يمكن البرلمان من الوقوف على مدى تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية فهو بهدا يعتبر اداة رقابة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني .

وهذا المبدأ منصوص عليه في الدستور بموجب المادة 160 وأيضاً بموجب الأمر 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المعدل و المتمم و المتعلق بمجلس المحاسبة، وللتذكير فإن هذا القانون لم يُفعل في الجزائر منذ أكثر من 25 سنة حيث تاريخياً تم العمل به في الفترة الممتدة بين 1978و 1981 فقط.

يهدف هذا القانون إلى تمكين نواب الشعب من الوقوف على الميزانية المنفذة فعلاً (إيرادات محصلة ونفقات مسددة) مقارنة بالميزانية المقدرة في بداية السنة وهذا طبقاً لأحكام القانون 17/84 المتعلق بقوانيين المالية

[1]-المادة06 من القانون 17/84 .

حيث يعد على أساس (ن-3) أي مثلاً بالنسبة سنة 2015 فإن قانون ضبط الميزانية المعني هو ذلك الخاص بسنة 2012.

الجدول الموالي يبين مقارنة بين الإنفاق العمومي المقدرة (قوانيين المالية و الإنفاق العمومي الحقيقي على أساس قوانيين ضبط الميزانية للسنوات 2008 ،2009، 2010،2011،2012.

الجدول رقم15:تطور الإنفاق العمومي حسب قوانين المالية وقوانين ضبط الميزانية للفترة 2012/2008.الوحدة:مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	حسب قوانين	المالية	النفقات العامة	حسب قانون	ضبط الميزانية
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2008	2519,0	2363,1	4882,1	2290.36	2024.99	4435.04
2009	2813,3	2661,2	5474,5	2255.12	2283.68	4656.5
2010	3445,9	3022,8	6468,7	2736.18	2749.20	5648.90
2011	4291,1	3981,3	8272,4	3945.12	3403.84	7468.47
2012	4925,1	2820,4	7745,5	4700.0	2390.00	7081.40

المصدر : تجميع الباحث بناءا على قوانين المالية وقوانين ضبط الميزانية للسنوات المعنية (الجريدة الرسمية).

بمقارنة الأرقام المتضمنة في الجدول اعلاه يتضح انه بالنسبة بمجموع الإنفاق الكلي فإن التقديرات كانت أكبر من الإنفاق الحقيقي بالنسبة للسنوات الخمسة .

ونفس الملاحظة تنطبق على نفقات التسيير على حدى ونفقات التجهيز على حدى.غير أن الملاحظ أن الإنفاق الحقيقي يبين تفوق نفقات التجهيز على نفقات التسيير بالنسبة لسنة 2009 (2255,12 مليار دينار ، نفقات تسيير مقابل 2283,68 مليار دينار نفقات التجهيز) ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2010 أي تفوق نفقات التجهيز على نفقات التسيير،بالنسبة لسنة 2012 فإن نفقات التسيير الحقيقية تفوق نفقات التجهيز بمقدر 2310 مليار دينار وهو مبلغ يمثل حوالي 32% من إجمالي النفقات الحقيقية وقد يرجع هذا التفوق إلى إرتفاع كتلة الأجور خاصة هذه السنة تبعاً للزيادرات المقررة في أجور الوظيف العمومي إضافة إلى إرتفاع حجم التحويلات الإجتماعية .

المبحث الثالث

تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على المؤشرات الاقتصادية الكلية

يعتبر جانب الإنفاق العمومي– مالية الدولة – حد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الإقتصادي، فسياسة الإنفاق العمومي هي الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، فمن خلال هذا المبحث سنحاول إستعراض – بالتحليل – أثر هذه السياسة على مؤشرات النمو الإقتصادي، وضعية التشغيل، التضخم وأخيرا التوازن الخارجي من خلال وضعية ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر

أ– أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي خلال الفترة (1990–2000)

لقد مر الإقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينيات (1986) بأزمة إقتصادية خانقة بسبب الإنخفاض الحاد لأسعار البترول، ولقد أثر هذا بشكل مباشر على الوضع الإقتصادي في الجزائر وذلك للإرتباط الموجود بين سعر النفط وميزانية الدولة،مما إستدعى السلطات الجزائرية إلى ضرورة الشروع في إصلاحات إقتصادية في مختلف الميادين بغية الرفع من معدلات النمو الضعيفة لما لها من أثر بالغ على القطاعات الأخرى، كما أعقبت هذه المرحلة سياسة تنموية توسعية في الإنفاق العام من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي التي إمتدت خلال الفترة 2001 - 2014 وكذا دعم النمو حيث رصدت لذلك مبالغ ضخمة تهدف إلى الدفع بعجلة النمو في مختلف القطاعات .

1– تحليل أثر الإنفاق العمومي على معدلات النمو

يمكن تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم 16: مكونات الانفاق العام والناتج المحلي الخام للفترة1990-2000.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات	الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام
1990	140.0	92	%62	57.0	%38	554.3	%25
1991	195.3	118	%60	86.0	%40	862.1	%22
1992	396.8	247.3	%62	149.5	%38	1074.6	%36
1993	503.3	303.9	%60	200.0	%40	1189.7	%42

%35	1487.4	%42	257.8	%58	355.2	535.2	1994
%36	2004.9	%40	296.8	%60	438	734.8	1995
%32	2570.0	%35	301.6	%65	547	848.6	1996
%32	2771.3	%30	281.5	%70	664.5	914.1	1997
%34	2803.1	%26	262.3	%74	759.7	980.2	1998
%34	3215.1	%26	280.8	%74	817.6	1098.4	1999
%30	4123.5	%29	346.0	%71	830	1255.5	2000

المصدر:من إعداد الباحث بناءاً على قوانين المالية للسنوات المعنية (1990-2000)

- الديوان الوطني للإحصائيات الوحدة:مليار دينار

الشكل رقم 60 : يمثل تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الخام للفترة 1990-2000.

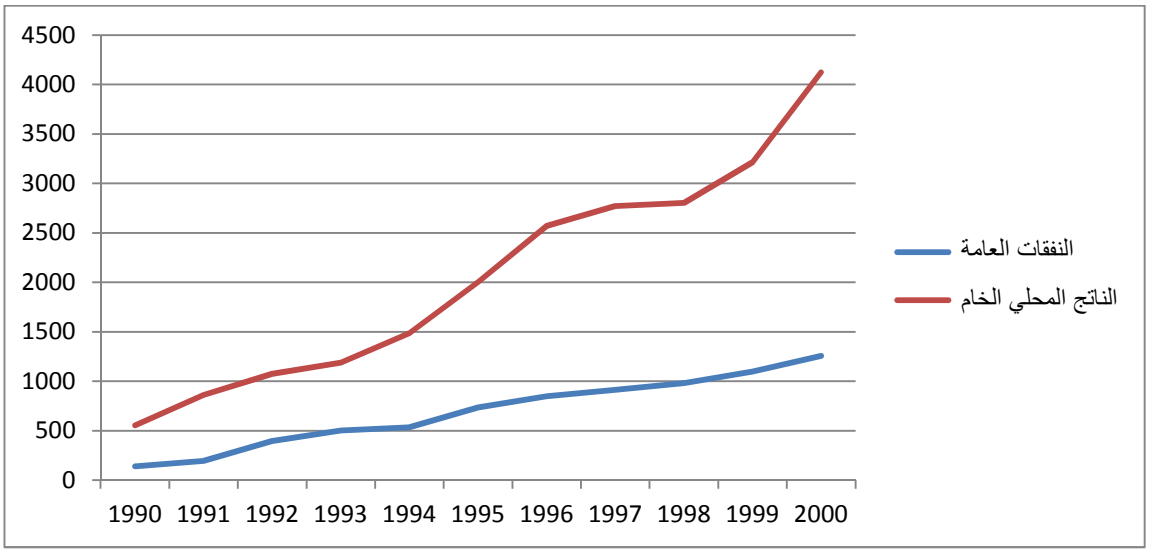

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 16 أعلاه .

من الشكل السابق يظهر بأن معدل النمو قد مر بعدة مراحل خلال الفترة (1990-2000) **حيث أن** الفترة الأولى الممتدة من 1990 إلى 1994 **عرف الناتج المحلي الخام نموا بطيئا،** حيث بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة 1033**مليار دينار،** أما النفقات العمومية فقد عرفت تزايدا حتى و**إن كان ذلك بنسب ضعيفة وهذا راجع** إلى البرامج الإصلاحية المطبقة خلال هذه المرحلة والتي كان من **أهدافها تقليص عجز** الميزانية العامة والتحكم في معدلات التضخم، وهذا كله راجع إلى مخلفات الأزمة التي ضربت الإقتصاد **الجزائري سنة** 1986 . كما أن هذه المرحلة تميزت بإنتقال الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق عن طريق الصدمة و إنعكس هذه الإنتقال على معدلات النمو .

أما المرحلة الثانية و الممتدة من سنة 1995 إلى 2000 ، فقد شهدت نموا إقتصادياً متذبذباً حيث إرتفع الناتج المحلي الخام إلى 2004.9 مليار دينار ليتضاعف سنة 2000 ببلوغه مستوى 4123.5 مليار دينار وبالمقابل تزايد حجم الإنفاق العام لكن بوتيرة أقل وهذا راجع إلى تعاقب الإتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وتعدد الوصفات المقدمة خاصة عن طريق صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة أيضاً إنخفاضاً في معدلات الإستثمار ممثلة في التكوين الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج بإستثناء قطاع المحروقات .

ب – تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على معدل النمو خلال الفترة 2001إلى 2014

يمكن تقسيم هذه التحليل إلى ثلاثة فترات رئيسية تتوافق مع البرامج الإنفاقية الثلاثة المطبقة خلال هذه الفترة .

1– تحليل معدلات النمو الإقتصادي خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي (2004/2001)

يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الداتية التي إعتمدها الجزائر من اجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكبرى وقد رصد له مبلغ 07 مليار دولار[1] وفيما يلي جدول يمثل تطور الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة ومعدلات النمو الموافقة لهذه السنوات :

الجدول رقم 17: حجم الإنفاق العام ومعدل النمو للفترة 2001-2004

السنوات	معدل النمو %	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	1507,9	%20
2002	5,6	1765,49	% 24
2003	3,2	1929,4	% 09
2004	4,3	1920,0	% 4

المصدر:من إعداد الباحث بناءاً على قوانين المالية للسنوات المعنية (2001-2004) .

- الديوان الوطني للإحصائيات .

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن هناك علاقة بين حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو حيث أن إرتفاع حجم الإنفاق العام صاحبه إرتفاع في الناتج المحلي الخام ومن ثمة معدل النمو، حيث أن

[1] - محمد بوهزة، أثر برنامج الإستثمارت العمومية على متغيرات مربع كالدور للإقتصاد الجزائري، مداخلة الملتقى الدولي حول تقييم برامج الإستثمار في الجزائر ، جامعة سطيف ، 2013.

متوسط معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 بلغ 5.2% علماً بأن متوسط نمو الناتج المحلي الخام خلال هذه الفترة قد بلغ حوالي 10% ، فخلال سنة 2001 بلغ معدل النمو 3% ليصل إلى 7,2% سنة 2003 وهو حد أقصى ثم إستقر في حدود 4,3 % سنة 2004 ، فرغم التذبذب المسجل في معدل النمو إلا أنه يعتبر إيجابيًا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقت .

أما من حيث القطاعات التي ساهمت بشكل مباشر في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة فهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 18: يتضمن مساهمة أهم القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001-2004 .

السنوات		2001	2002	2003	2004
قطاع المحروقات	(%) من PNB	34,2	32,2	35,6	37,8
	تغير سنوي %	10,7	9,2	9,8	9,4
قطاع الفلاحة	(%) من PNB	9,7	9,2	9,8	9,4
	تغير سنوي %	19,1	1,2	23,5	12,3
قطاع الصناعة	(%) من PNB	7,5	7,5	6,8	6,3
	تغير سنوي %	7,5	7,1	5,3	9,6

المصدر : محمد بوهزة ، مرجع سابق، ص 09 .بنك الجزائر النشرة الثلاثية الاحصائية 2010.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام المقيم بالأسعار الجارية تحاكي نسبة التغير السنوي في قطاع المحروقات وذلك من حيث القيمة والإتجاه وهو ما يبرهن بصورة قطعية على الإرتباط المطلق للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث بلغت مساهمة هذا الأخير في المتوسط نسبة 34,9 % في حين بلغت مساهمة باقي القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام حوالي 65.1% وهذا ما يؤسس لسيادة القطاع الواحد (المرض الهولندي)*.

* المرض الهلندي : يسمى أيضا بالعلة الهولندية ويقصد به إقتصاديا العلاقة الظاهرة بين إزدهار التنمية الإقتصادية بسبب الموارد الطبيعية والإنخفاض في قطاع الصناعات التحويلية أو الزراعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي على إثر نشر مقال سنة 1977 يتناول تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد إكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959.

2- خلال فترة برنامج دعم النمو(2005 -2009):

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 3 % خلال هذه الفترة وهو معدل أقل من ذلك المحقق في الفترة (2001-2004)، وهذا ما يؤكد تذبذب النمو الإقتصادي رغم تزايد الإنفاق العام، لأن ذلك راجع إلى عامل خارجي وهو إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن جانب الإنفاق العام فقد حقق هو الآخر نسب متزايدة خلال هذه الفترة فمن مبلغ 2302.9 مليار دينار سنة 2005 إلى مبلغ 5474.5 مليار دينارسنة 2009، الجدول الموالي يوضح وضعية النمو الإجمالي و النمو خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة.

جدول رقم 19 : تطور معدلات النمو للفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
PIB معدل النمو %	5,1	2,0	3,1	2,4	2,3
PIBخارج المحروقات %	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5

المصدر :وزارة المالية ، الديوان الوطني للإحصائيات .

فمن خلال المعطيات السابقة يبدو وأن قطاع المحروقات يشكل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر،أما معدل النمو خارج هذا القطاع فهو في تحسن مستمر مقارنة بمعدل النمو الإجمالي، فهو ينتقل

من4.7 % سنة 2005إلى 10.5 % ، و لا شك أن البرامج الإنفاقية العمومية ساهمت بشكل مباشر في تحقيق هذه النتائج إذ أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج حيث تمثل قطاعات الأشغال العمومية، البناء، وقطاع الفلاحة والخدمات من أهم هذه القطاعات المعنية بهده المعدلات .

3-خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014) :

إن هذا البرنامج يهدف إلى تثبيت توجه السياسة الإقتصادية في الجزائر بإستمرار في دعم الطلب الكلي حيث رصد لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار، وكما سبق توضيحه فقد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية وهذا ما يعكس التوجه نحو إقتصاد المعرفة .

فقد خصص هذا البرنامج ما يقارب 1.500 مليار دينار لدعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وإنشاء مناطق صناعية ومواصلة تطوير البنى التحتية **و**التحضير **لإستقبال المستثمرين**[1].

وفيما يلي جدول يتضمن حجم الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة وكذا معدل النمو الإقتصادي .

جدول رقم 20: معدل النمو وحجم الانفاق العام من 2010 إلى 2014 :

السنوات	معدل النمو %	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2010	3,6	6468,7	% 18
2011	2,6	8272,4	% 27
2012	2,5	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	6879,8	%0,11-
2014	3,7	7656,1	%11

المصدر : تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يلاحظ من معطيات الجدول السابق:

أن متوسط معدل النمو قد بلغ 3.04 % بحيث كان سنة 2010 **يقدر بـ** 3,6% ثم إنخفض إلى 2,5 % **سنة** 2012 ليرتفع من جديد ولو بقليل سنة 2014 ليصل إلى 3,7%.**ومما يستنتج أن هناك** تذبذب في معدلات النمو خلال هذه الفترة رغم حجم الإنفاق المخصص والذي بلغ أقصاه سنة 2011 **بمبلغ** 8272,4 **مليار دينار جزائري لينخفض سنة** 2014 إلى 7656,1 **مليار دينار، فرغم تزايد الإنفاق** العمومي إلا أن معدلات النمو لم تتزايد بشكل مستمر وهذا ما يجعل تحقيق هدف النمو المستمر **و المستدام بعيد المنال .**

وكخلاصة لما سبق و من جانب النمو الإقتصادي فإنه وبالرغم من التحسن إلا أن هذا النمو يبقى هشاً و لا يعول عليه كثيراً في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن معدل النمو خارج المحروقات وبالذات في **القطاع الصناعي يبقى متدنيا** جداً وبالتالي فإن مساهمة هذا القطاع الحساس في إجمالي الإنتاج تبقى ضعيفة ، خاصة إذا عرفنا بأن هذا القطاع يفترض بأن يكون هو المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف **الإقتصاديات المعاصرة .**

[1] - محمد قروف ، الملتقى الدولي لتقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره،ص09.

أما من جانب العلاقة (تأثير) بين سياسة الإنفاق العام و النمو الإقتصادي فإن التأثير الناتج عن هذه العلاقة لم يكن قوياً بالدرجة المتوقعة بالنظر إلى ضخامة الأغلفة المالية المخصصة لمختلف البرامج ويتضح ذلك أيضاً من خلال كون قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الخام .

كما أن الجهاز الإنتاجي الجزائري لا يستطيع الإستجابة لتلك الزيادات في الطلب سواء المباشرة أو غير المباشرة من خلال البرامج الإنفاقية المعتمدة .

وهذا ما يؤكد بأن مشكل الإقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض أي الجهاز الإنتاجي وليس مشكل جانب الطلب .

المطلب الثاني : – تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم

أ: خلال الفترة 1990–2000:

هناك علاقة وطيدة بين إستقرار البيئة الإقتصادية ومعدلات التضخم، ذلك أن الدول التي مرت بمرحلة إنتقالية نحو إقتصاد السوق – ومن بينها الجزائر- عرفت تقلبات شديدة في معدلات التضخم ناتجة بالدرجة الأولى عن الإجراءات المتبعة قصد إرساء قواعد إقتصاد السوق ومنها على الخصوص تحرير الأسعار، لجوء الحكومة إلى تخفيض صرف العملة المحلية ، مما أدى إلى تدهور القوة الشرائية وإرتفاع أسعار الفائدة في البنوك ومنه إنخفاض حجم الإستثمارات وما يترتب عن ذلك من مشاكل أخرى كإرتفاع معدلات البطالة، ولدراسة تطور مؤشرات التضخم خلال هذه الفترة نورد الجدول التالي :

جدول رقم21 : تطور الكتلة النقدية وكذا معدل التضخم خلال الفترة:1990-2000

السنوات	الكتلة النقدية M_2 مليار دينارجزائري	معدل نمو الكتلة النقدية	رواتب وأجور مليار دينار	معدل نمو الرواتب و الأجور	الإنفاق الكلي (مليار دينار)	معدل نمو الإنفاق الكلي الخام	معدل التضخم
1990	348,5	-	180,0	-	564,1	-	17,8
1991	416,2	19,42	255,4	41,88	797,9	41,44	25,9
1992	515,9	23,95	341,2	33,59	0300,1	29,08	31,7
1993	625,2	21,18	412,5	20,89	1776,1	14,33	20,5
1994	723,7	15,75	469,9	13,91	5406,1	30,82	29,0
1995	799,6	10,48	568,7	21,02	0395,2	32,38	29,8
1996	915,0	14,43	667,2	17,32	4036,2	17,85	18,7
1997	081.5,1	18,19	722,0	8,21	5299,2	5,25	5,7

1998	592.5,1	47,22	794,5	10,04	7984,2	10,61	5,0
1999	789.4,1	12,38	847,5	6,67	0520,3	9,06	2,8
2000	022.5,2	13,02	884,6	4,37	1250,3	2,40	0,3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2006. – **تقارير بنك الجزائر. - قوانين المالية للسنوات المعنية.**

يلاحظ من خلال المعطيات أعلاه أن هناك فترتين أساسيتين الأولى و الممتدة من 1990 إلى 1994 حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للإستقرار الإقتصـادي وشهدت هذه الفتـرة إرتفاعاً في معدلات التضخم حيث إنتقلت من 17.8% سنة 1990 إلى 25.9% سنة 1992 وإلى 29% سنة 1994 . والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة والتي إرتكزت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجـراء تخفيـض كبير في قيمة العملة بنسبة 60 % و التحريـر الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة وبالتـالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسـات هي إرتفـاع معدلات التضخم.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاح الهيكلي الممتدة من 1995 الى 1998 حيث إنخفض معدل التضخم من 29%سنة 1994 إلى 5.7% سنة1997ثم إلى 2.8%سنة 1999، ذلك أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يخص تخفيض معدلات التضخم ، علماً أن توصيات صندوق النقد الدولي في هذه الفترة كانت ترمي إلى تخفيض معدل التضخم مع السماح بإرتفاع معدلات البطالة إلى حدود معينة، حيث كانت توجيهات هذه الهيئة إلى السلطات الجزائرية بضرورة تخفيض الطلب الكلي قصد التحكم في التضخم وهو ماكان فعلاً خلال الفترة 1994-2000. ويرى بعض المحللين بأن أهم عوامل زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري هو التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام، الزيادة في تكاليف الإنتاج (رواتب وأجور أساساً) وزيادة الكتلة النقدية .

وهذا ما يظهر من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 61: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1999

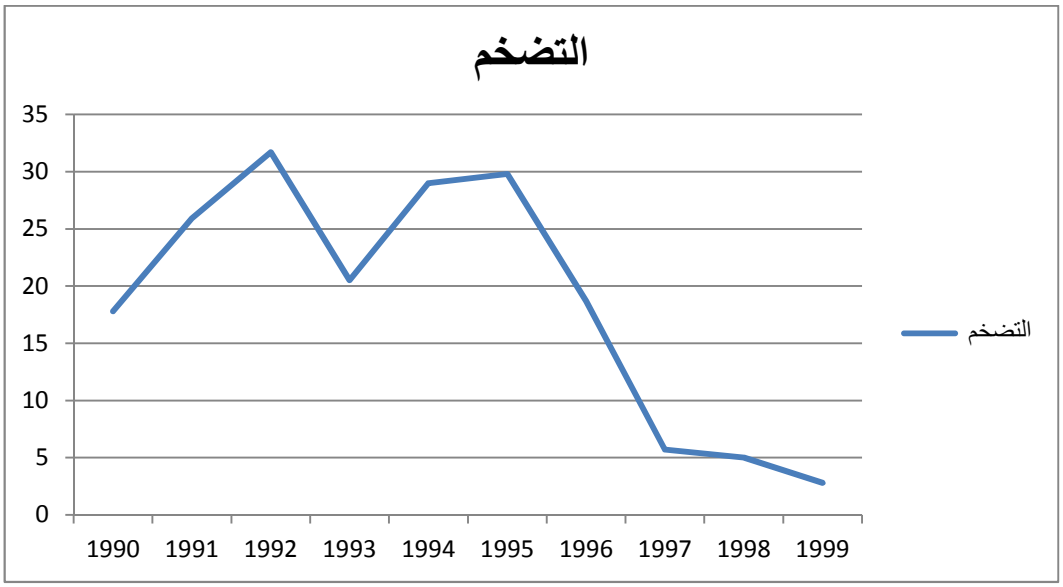

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 21 أعلاه .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن إنخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي في الفترة (1991-1993) من 41.44% الى 14.33% أدى إلى إنخفاض معدل التضخم خلال نفس الفترة من 25% إلى 20.5% .أما سنة 1995 فقد إرتفع معدل التضخم إلى 29.8% يقابله معدل نمو الإنفاق الكلي مقدرا بـ 30.8% ثم بدأ في الإنخفاض ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الإنفاق الكلي إلى غاية سنة 1999.

- **تطور عرض النقود خلال الفترة 1990–2000**:

لدراسة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة نعتمد على بعض المؤشرات النقدية وهي عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1 ، **وعرض النقود بالمفهوم الواسع** (M_2)[1] وذلك حسب الجدول الموالي :

[1] - **يقصد بمفهوم** M_1 :مجموع وسائل الدفع ، ويشمل النقود القانونية المتداولة والنقود المصرفية .

M_2 : تمثل الرصيد النقدي للدولة ، ويشمل جميع وسائل الدفع المتاحة مضافا إليها الودائع لأجل.

الجدول رقم 22 : يتضمن بعض المؤشرات النقدية للفترة 1993-2000.

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو % M_2	ناتج محلي خام Le PIB	معدل نمو % Le PIB
1993	446,9	211,3	235,6	108,5	627,4	21,6	1189,7	10,7
1994	475,9	223,0	252,9	247,7	723,6	15,3	1487,4	25,0
1995	519,1	249,8	269,3	280,5	799,6	10,5	2002,6	34,6
1996	595,2	290,6	304,6	324,4	919,6	15,0	2564,7	28,1
1997	671,6	337,7	333,9	409,9	1082	17,6	2780,2	08,4
1998	813,7	390,8	422,9	474,2	1288	19,1	2810,1	01,1
1999	889,8	440,3	449,5	578,6	1468	14,0	3215,2	14,4
2000	1041,1	485,0	556,4	617,9	1659	13,0	4078,8	26,9

المصدر : بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ص 202.

يتضح من الجدول أعلاه **أن متوسط معدل نمو الكتلة النقدية** (M_1) **قد بلغ 12% ، بينما بلغ متوسط معدل نموالكتلة النقدية**(M_2)**نسبة 15% وهي نسب متقاربة ومقبولة بصفة عامة وذلك سببه إنطلاق** برامج التثبيت و التكييف الهيكلي بالإضافة إلى إنخفاض ودائع تحت الطلب بسبب إستمرار تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة .

ب – دراسة أثر سياسة الإنفاق العمومي على التضخم خلال الفترة 2001–2014:

بالنسبة لتطور مؤشرات التضخم والإنفاق العام خلال هذه الفترة نورد الجدول التالي :

الجدول رقم 23 : معدلات التضخم وحجم الإنفاق العام للفترة 2001-2014 .

السنوات	الإنفاق الكلي العام (مليار دينار)	معدل نمو الإنفاق الكلي الخام	معدل التضخم
2001	1507,9	%20	4,2
2002	1765,4	% 24	1,4
2003	1920.0	% 09	2,6
2004	1929,4	% 4	3,6
2005	2302,9	% 12	1,6
2006	3555,3	% 34	2,5

2007	3946,6	% 11	3,7
2008	4882,1	% 23	4,8
2009	5474,5	% 12	5,7
2010	6468,7	% 18	4,3
2011	8272,4	% 27	4,5
2012	7745,5	% 0,06-	8,89
2013	6879,8	% 0,11-	3,25
2014	7656,1	%11	2,8

المصدر :من إعداد الباحث (معدل نمو الانفاق العام).

- **قوانين المالية** .- الديوان الوطني للاحصائيات.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه إنطلاقاً من سنة 2001 **فإن معدلات التضخم قد شهدت إرتفاعاً** محسوساً وهذا راجع إلى تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي الذي تتضمن مبالغ معتبرة في مجال الإنفاق **الحكومي** .

1 – تطور الكتلة النقدية خلال هذه الفترة :عرفت الكتلة النقدية خلال هذه الفترة هي **الأخرى معدلات متزايدة نتيجة إعتماد برامج إستثمارية مرتفعة** الحجم كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 24 : المؤشرات النقدية للفترة 2001-2014 .**الوحدة مليار دينار**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية	2473,52	2901,53	3354,42	3738,04	4157,58	4933,74	5994,61
نمو الكتلة النقدية	22,29	64,15	63,86	60,79	54,98	18,67	21,50
نسبة السيولة M2/PIB	58,52	64,15	63,86	60,79	54,98	57,94	64,02
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكتلة النقدية	6955,96	7173,05	8280,74	9929,19	11015,1	11941,5	13679,0
نمو الكتلة النقدية%	16,04	3,12	15,44	19,90	10.93	8.40	14.55
نسبة السيولة M2/PIB	62,84	71,61	68,72	69,03	75,8	72.06	74.38

المصدر : بنك الجزائر

يلاحظ من الجدول أعلاه، وإنطلاقاً ن سنة 2001 أن حجم الكتلة النقدية (M_2) عرفت تزايداً مستمراً فمن مبلغ 2473.52 ملياردينار إرتفع إلى مبلغ 5994.61 مليار دينار ثم إلى 13679.0 مليار دينار سنة 2014 أي أنه تضاعف ستة مرات تقريبا. وهذا نتيجة الإنعاش الذي عرفه الإقتصاد الوطني بدءاً من سنة 2000 بسبب الإرتفاع المستمر للأسعار البترول وإرتفاع إحتياطات الصرف التي تعتبر الغطاء الذي يتم على أساسه الإصدار النقدي[1].أما سيولة الإقتصاد الوطني فقد حافظت على نفس النسبة تقريبا وهذا راجع لكون أن إرتفاع الكتلة النقدية صاحبه إرتفاع في الناتج المحلي الخام.

ج – العلاقة بين التضخم و البطالة :

نظريا العلاقة بين التضخم والبطالة يجسدها منحنى فيليبس الذي سبق عرضه، أما من الناحية التطبيقية فإن تحليل هذه العلاقة سيتم من خلال الشكل التالي :

الجدول رقم 25 : تطور كل من معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة 2000-2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,7
معدل البطالة	28,29	27,30	25,7	23,7	17,7	15,4	13,79	13,08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل التضخم	4,8	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	1,92	
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	9,7	9,3	9.0	

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] تقرير البنك العالمي، 2006 ص 340 .

الشكل رقم 62 : العلاقة بين التضخم و البطالة للفترة 200-2014.

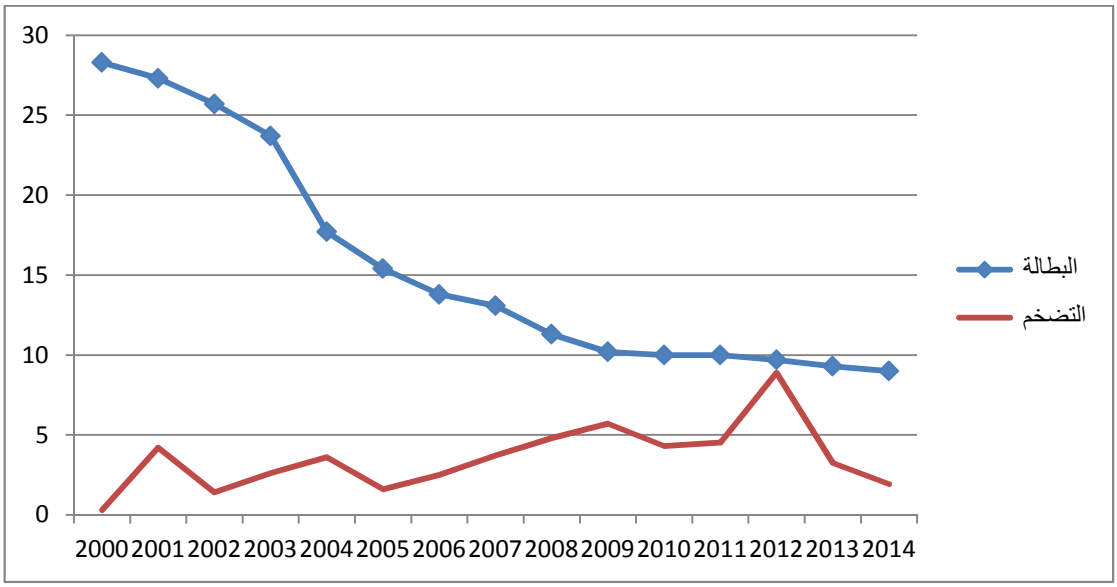

المصدر : من إعداد الباحث بناءاً على معطيات الجدول رقم 25 أعلاه .

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات التضخم بدأت في الإرتفاع بدءاً من سنة 2001 (4.2 %) لتشهد في السنوات الموالية نوعا من التذبذب مابين 1 % و4% وهذا إلى غاية 2012 حيث سجل أعلى معدل بـ 8.89 % وهذا راجع إلى إرتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بفعل مستوى الإنفاق العمومي المرتفع، لتنخفض فيما بعد وصولا إلى 1.92 % سنة 2014. وبالمقابل شهدت معدلات البطالة إنخفاضا واضحا فمن 27 % سنة 2001 إلى 9 % سنة 2014 . وهذا الإنخفاض في معدلات البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بفعل برامج الإستثمار المنجزة خلال هذه الفترة خاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية. وعلى العموم يلاحظ من خلال المنحنى تأكيد العلاقة العكسية مابين معدل التضخم ومعدل البطالة.

المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على التشغيل

أ – وضعية التشغيل خلال الفترة 1990– 2000 :

يعتبر الإنفاق العمومي أحد أدوات السياسة الإقتصادية التي يمكن للدولة الإعتماد عليها من أجل زيادة معدلات التشغيل، حيث أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي يترتب عنها زيادة في مستوى التشغيل فسياسة الإنفاق العمومي كهدف من خلالها الدولة إلى تامين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن

العمل وذلك من خلال قطاعات الخدمات(الإنفاق الجاري)، كما تقوم الدولة بإستثمارات في القطاع الصناعي (الإنفاق الإستثماري)وهذا يساهم في توفير اليد العاملة .

ولتحليل سياسة التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة نورد الجدول التالي الذي يبين توزيع القوة العاملة في الجزائر حسب النشاط الإقتصادي .

الجدول رقم 26: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات للفترة 1990-2000

السنوات	صناعة		بناء وأشغال عمومية		تجارة ونقـل وخدمات		إدارة عامة		امـوع	
	بالألاف	%	بالألاف	%	بالألاف	%	بالألاف	%	بالألاف	%
1990	640	11.7	683	12.5	938	17.2	3181	58.4	5442	100
1991	615	11.06	588	11.4	1001	18.9	3071	58.2	5275	100
1992	782	12.9	613	10.1	1062	17.5	3601	58.4	6058	100
1993	532	14.08	659	17.4	876	23.1	1711	50.2	3778	100
1994	528	12.5	667	15.8	896	721.3	2111	67.36	4202	100
1995	519	10.2	678	13.4	932	18.4	2921	57.8	5050	100
1996	502	09.2	705	13.0	954	17.5	3261	60.1	5422	100
1997	487	08.6	723	12.8	987	17.5	3431	60.9	5628	100
1998	493	08.0	740	13.0	301	0.05	4151	73.0	5685	100
1999	793	12.5	743	11.7	0571	0.09	4201	66.5	6308	100
2000	826	4.1	617	3.0	8851	44.0	9791	48.7	20085	100

المصدر:وليد عبدالحميد ، مرجع سابق، ص306.

يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن القوة العاملة الجزائرية قد تركزت بشكل كبير في قطاع الإدارة العامة حيث إنتقلت من 15,36 % من مجموع القوة العاملة لسنة 1990 إلى 29 % سنة2000 مرورا بنسبة 76.37 %سنة 1995ثم 93.37 %سنة 1997 وهي أقصى نسبة خلال هذه الفترة.

فأهمية قطاع الإدارة العامة في التأثير على مستوى التشغيل يظهر من خلال كتلة الأجور و الرواتب كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 27: تطور كتلة الرواتب و الأجور خلال الفترة 1990-2000.

	كتلة الرواتب و الأجور الكلية			كتلة الرواتب للإدارة العامة			كتلة والرواتب و الأجور خارج الإدارة العامة		
	المبلغ (مليار دينار)	معدل النمو	النسبة إلى الناتج	المبلغ (مليار دينار)	معدل النمو	النسبة إلى كتلة الرواتب الكلية	المبلغ (مليار دينار)	معدل النمو	النسبة إلى كتلة الرواتب الكلية
1990	180,0	-	46,32	9,73	-	05,41	1,106	-	50,58
1991	255,4	88,41	62,29	3,103	78,39	44,40	2,152	26,43	56,59
1992	341,2	59,33	74,31	1,178	62,44	78,43	9,191	08,26	22,56
1993	412,5	89,20	67,34	2,206	21,19	17,43	4,234	14,22	83,56
1994	469,9	91,13	95,31	0,255	77,15	88,43	7,263	5,12	12,56
1995	568,7	02,21	36,28	9,303	66,23	83,44	8,313	99,18	17,55
1996	667,2	32,17	96,25	1,331	17,19	54,45	3,363	77,15	46,54
1997	722,0	21,8	76,27	5,364	2,27	85,45	0,391	62,7	15,44
1998	794,5	04,10	07,28	6,392	08,10	87,45	1,430	10	13,54
1999	847,5	67,6	17,26	9,404	70,7	32,46	0,455	78,5	68,53
2000	884,6	37,4	58,21	5,453	13,3	77,45	7,479	42,5	23,54

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2005. - تقرير حول تطور الإقتصادي و النقدي في الجزائر ، بنك الجزائر جوان 2007

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة خلال هذه الفترة قد **إستحوذت على** مبالغ معتبرة ذلك **أ ا شكلت نسبة متوسطة من** إجمالي كتلة **الأجور قدرت بـ**59 % .**وعموماً يمكن** تقسيم التحليل في هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى: 1990-1994 : **بلغ فيها متوسط نمو كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة** 46.4 % وإنتقلت مساهمتها كنسبة من كتلة الرواتب والأجور **من**05,41 % **سنة** 1990 إلى 88.43 % **سنة** 1994 .

المرحلة الثانية: 1995-2000: **فقد بلغ متوسط النمو لكتلة الأجور والرواتب** 56,17% .**أما حصتها من** إجمالي الرواتب والأجور فكانت في المتوسط تقدر بـ 69.66 % . وهذا الإنخفاض في كتلة الرواتب والأجور راجع أساساً إلى **إتفاقيات** برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، حيث أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي، **ورغم هذا حافظت كتلة أجور الإدارة العامة على الزيادة مقارنة بالقطاعات الأخرى .**

1– تطور الإنفاق العمومي وعلاقته بمعدلات البطالة للفترة (1990–2000) :

الجدول الموالي يبين لنا تطور حجم الإنفاق العمومي خلال سنوات 1990-2000 **ووضعية معدلات البطالة خلال نفس** الفترة :

الجدول رقم 28 : **تطور الإ**نفاق العمومي ومعدل البطالة خلال الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإنفاق العمومي م.د.ج	140,0	195,3	396,8	503,9	535,2	734,8
معدل البطالة %	19,7	21,1	23,8	23,1	24,36	28,10
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
الإنفاق العمومي	848,6	914,1	980,2	1098,4	1255,5	
معدل البطالة %	27,9	26,4	28,2	28,7	28,9	

المصدر : - قوانين المالية . - الديوان الوطني للاحصائيات .

إن إستقراء معطيات الجدول أعلاه يبين أن حجم الإنفاق العمومي في تزايد مستمر من سنة 1990 إلى سنة 2000 **ولو** بوتيرة بطيئة، **أما معدلات البطالة فقد إرتفعت من** 19,7 %سنة 1999 إلى 28,9 سنة 2000 **وهو حد أقصى وهذا راجع للتكلفة** الإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية خلال هذه الفترة

وما ميزها من إجراءات كحل المؤسسات وتسريح آلاف من العمال إضافة إلى الضغط على ميزانية التجهيز وبالتالي نقص في مناصب العمل .

2- تحليل أثر سياسة الإنفاق على البطالة في الفترة 2001-2014

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي إرتفاع الجباية البترولية وأيضاً إنخفاض نسبة المديونية إلى أدنى مستوى لها 3.3 مليار دولار سنة 2013 نتيجة التسديد المسبق لها إبتداءا من سنة 2006، أما ميزان المدفوعات فكان قد سجل فائضاً باستمرار، كل هذه المؤشرات جعلت الجزائر تنتهج سياسية توسعية في الإستثمارات[1] العمومية من خلال الإنفاقات العمومية المتزايدة خلال هذه الفترة فكان أول البرامج الإنفاقية هو برنامج الإنعاش الإقتصادي .

ا- البطالة خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004:

لدراسة أثر الإنفاق العمومي على تطور معدلات البطالة في هذا البرنامج نورد الجدول و المنحنى التاليين :

الجدول رقم 29: مؤشرات التشغيل خلال الفترة 2001-2004 .

البيان	2001	2002	2003	2004
الإستثمار العمومي بالمليار دج	357,39	452,93	532,58	639,05
حجم العمالة النشطة	9.075,000	9.305,000	9.540,000	9.780,000
حجم العمالة المشغلة	5.199,000	5.462,000	5.741,000	5.976,000
معدل البطالة (%)	27,30	25,70	23,70	17,70

المصدر: - معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

- البنك الجزائري : تقرير سنوي للبنك الجزائر2008، ص 180.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يلاحظ أن نسبة البطالة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى وبالمقابل هناك إرتفاع متزايد في الإنفاق العمومي، فنجد أن نسبة البطالة قد إنخفضت من 27,30 % سنة 2001 إلى 17,70 % سنة 2004 وبالمقابل إرتفع الإنفاق العمومي من 357,39 مليار دج سنة 2001 إلى 639,50 مليار دج سنة 2004. ولقد كان من نتائج تطبيق هذا البرنامج إرتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء مناصب عمل (مؤقتة ودائمة) وهذا كله ينعكس إيجابياً على معدلات البطالة التي بدأت في الإنخفاض. ومما يلاحظ في هذه الفترة أيضاً إرتفاع في ميزانية التجهيز

[1] -سفيان دلفوف ، أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم الإستثمارات العمومية في الجزائر ، جامعة سطيف، 2013.

مقارنة مع ميزانية التسيير ولتقديم فكرة عن مساهمة كل قطاع من القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب الشغل و التي بلغت خلال هذه الفترة 777,000 منصب عمل يقدم الجدول التالي :

الجدول رقم 30: نسبة مساهمة بعض القطاعات في التشغيل للفترة 2001-2004.

السنوات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي (%)	21,06	21,07	21,13	20.74
القطاع الصناعي (%)	13,81	13,01	12,03	13,60
قطاع البناء و الاشغال العمومية (%)	10,44	11,08	11,97	12,41
الخدمات و التجارة (%)	54,67	54,71	54,87	53,25

المصدر : سفيان دلفوف، مرجع سابق، ص15 .

يستنتج من الجدول أعلاه أن أهم قطاع يساهم في خلق مناصب الشغل هو قطاع الخدمات والتجارة (إدارات عمومية بالدرجة الأولى) وقد ساهم قطاع الفلاحة بدوره بنسبة هامة في خلق مناصب الشغل وإن كانت دون المستوى المرجو نظرا لإمكانات الجزائر في هدا المجال، في حين يبقى **قطاع التصنيع متواضعاً** في مساهمته في مجال الشغل. أما قطاع البناء والتعمير فإنه ساهم بقسط معتبر لكن ما يعاب على هذا القطاع هو اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية وأخيراً يمكن إستخلاص أن نسبة البطالة هي دالة عكسية **لحجم الإنفاق .**

ب- أثر الإنفاق العمومي على البطالة من خلال برنامج 2005-2009.

يعتبر هذا البرنامج كإمتداد للبرنامج السابق،حيث خصصت له الدولة ما يقارب **55 مليار دولار لدعم** النمو في مجالات التنمية المحلية و التشغيل. الجدول التالي يبين تطور معدل البطالة وحجم الإستثمار العمومي خلال الفترة 2005-2009.

الجدول رقم 31 : مؤشرات الإستثمار والبطالة للفترة 2005-2009

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الإستثمار العمومي بالمليار د.ج	806,84	992,28	1442.0	1973.0	1926.0
حجم العمالة النشطة	10.027,000	10.267,000	10.514,000	10.801,000	10.544,000
حجم العمالة المشغلة	6.222,000	6.517,000	6.771,000	7.002,000	9.472,000
معدل البطالة (%)	15,4	13,79	13,08	11,03	10,2

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية . - البنك الجزائري : تقرير سنوي للبنك الجزائر2008، ص 181.

تبين معطيات الجدول أعلاه أن هناك تزايد في حجم الإستثمار العمومي من سنة إلى **أخرى حيث كانت قيمة الإستثمار العمومي سنة 2005 تقدر بـ** 806,84 مليار دج ثم إرتفعت إلى **1926 مليار دج سنة 2009 أي بنسبة** 138%. **أما من جانب العمالة فقد إنتقلت من** 6.222000 **منصب شغل سنة** 2005 إلى 9.472000 **منصب شغل سنة** 2009. **وهذا ما إنعكس** على معدلات البطالة و التي إنخفضت من 15,30 % سنة 2005 إلى 10,20 % سنة 2009 بمعنى هناك تأثير إيجابي في مجال التشغيل .

أما من جانب أهم القطاعات المساهمة في إستحداث مناصب شغل جديدة فإن الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم 32 : نسب مساهمة بعض القطاعات في التشغيل للفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي (%)	17,20	18,10	13,60	13,70	13,10
القطاع الصناعي (%)	13,10	14,20	12,00	12,50	12,60
قطاع البناء و الاشغال العمومية (%)	15,10	14,20	17,70	17,20	18,10
الخدمات و التجارة (%)	54,60	53,50	57,70	65,60	56,20

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الإدارة العامة يشكل القطاع الأول في خلق مناصب العمل متبوعاً بقطاع البناء أو الأشغال العمومية وهو ما يعطي الإنطباع بأن الدولة الجزائرية بدأت في تغيير التوجه نحو بناء البنى التحتية بشكل كبير.

وكخلاصة يمكن القول أنه ايضاً من خلال هذا البرنامج تم تخفيض نسبة البطالة لكن تبقى دائماً دون المستويات المتوقعة بالنظر لأهمية الأغلفة المالية المخصصة لمشاريع هذا البرنامج .

ج – البرنامج الخماسي (2010–2014):يهدف هذا البرنامج الى دفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة وخلق مناصب شغل جديدة من جهة أخرى، وإستكمالاً للبرامج **الإستثمارية** المعتمدة في الفترة السابقة إعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج جديد للإستثمارات العمومية خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار ، وفيما يلي أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل .

جدول رقم 33 : مؤشرات التشغيل للفترة 2010-2014 .

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمار العمومي بالمليار د.ج		21214	مليار دينار	=286مليار	دولار
حجم العمالة النشطة (مليون)	10.812	10.997	11.329	11.569	11.802
حجم العمالة المشغلة (مليون)	9.735	9.977	10.224	10.478	10.738
معدل البطالة (%)	10	09,27	09,75	09,432	09,015

المصدر : - صندوق النقد الدولي، العمالة ومعدل البطالة في الجزائر ، تقرير رقم 12/22 ، واشنطن . وزارة المالية.

يلاحظ من خلال المعطيات المذكورة أعلاه أن الدولة قد رصدت ما يقارب 155 مليار دولار لإستحداث مشاريع إستثمارية جديدة مست قطاعات هامة مثل الأشغال العمومية الري، التعليم العالي، التكوين المهني، لكن البرنامج الذي سبق (2005-2009) عرف نسبة إنجاز لم تتجاوز 16% [1] أي ما يعادل 25 مليار دولار و الباقي 130 مليار دولار رحل إلى برنامج 2010 -2014 .

أما من جانب التشغيل فإن عدد المناصب المستحدثة سنة 2010 قدرت بـ 973500 منصب شغل قد إرتفع سنة 2014 إلى ما يقارب 1073800 منصب شغل ، وفي كل الأحوال فإن عدد المناصب التي التي وفرت خلال هذه الفترة لا يمثل سوى الثلث (1/3) من المناصب المتوقعة لهذه الفترة.

وهذا ما يعادل نسبة بطالة قدرت سنة 2014 بـ 9,0 % أما من حيث طبيعة القطاعات التي ساهمت في خلق مناصب الشغل نورد الجدول التالي :

جدول رقم 34 : مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011.

التعيين	عدد المناصب
أ-مناصب الشغل التي إستحدثتها الإدارات العمومية و المؤسسات وفي إطار الإستثمارات	
1-مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات و الهيئات العمومية (المؤسسات العمومية الإقتصادية ، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ، مؤسسات أخرى)	135248
2-مناصب الشغل التي إستحدثت من طرف الإدارات العمومية (الوظيف العمومي)	162764
3-مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	213848

[1] - مصالح الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية لسنة 2011.

4-مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	25666
5- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	48784
6-ترتيب المساعدة على الإندماج المهني	660810
7- مناصب الشغل التي إستحدثت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	128357
8- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	162648
امع أ	1538235
ب-معادل مناصب الشغل الدائمة سنوياً التي إستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار تراتيب التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، الأشغال ذات المنفعة العامة ، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	396796
امع ب	396796
امع العام أ+ ب	1.935.031

المصدر : مصالح الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية لسنة 2011.

وكخلاصة عامة يمكن تمثيل المعطيات السابقة (للفترات الثلاثة) والخاصة بمعدل البطالة على امتداد فترة الدراسة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 63 : تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجداول السابقة.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف إنخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 إنخفض

إلـى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الإستثمارية المشار إليها سابقا، غير أنه مايميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت.

الشكل المبين أعلاه يعطي صورة واضحة أن تطور مؤشرات البطالة في الإتجاه التنازلي وحجم الإنفاق العمومي –كما سبق تقديمه - في الإتجاه التصاعدي لكن ما يميز مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة هو كونها تشمل المناصب المؤقتة .

هذه النتائج تؤكد إرادة الدولة الجزائرية في إحداث أكبر عدد من مناصب الشغل لكن يبقى دائماً قطاع الإدارة و الخدمات هو صاحب الحصة الأكبر من عدد المناصب المستحدثة .

د – تقييم أثر سياسة الإنفاق على التشغيل في الجزائر 2001–2014 :

إن أهم ما يميز برامج الإنفاق العام لهذه الفترة هو المبالغ الضخمة التي رصدت لها وبالمقابل فإن عدد المناصب المستحدثة فإن أغلبها يتميز بصفته المؤقت، ومن جهة أخرى فإن ضعف إنتاجية العمل يرجح بنسبة كبيرة إلى الإعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف وهذا ما قد يتسبب في وجود بطالة مقنعة .

أما من جانب القطاع الخاص فان السبب في ضعف إنتاجية العمل فقد يعود إلى عدم مواكبة المؤسسة الخاصة للتطورات التقنية و التكنولوجية الحديثة وعدم الإهتمام بالتدريب و التأهيل المهنيين .

وأخيراً يمكن القول بأن سياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة منذ بداية 2001 والتي تميزت بتطبيق برامج الإنعاش و النمو الإقتصاديين تعترضها حالياً عقبتين رئيسيتين :

الأولى عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه أي عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي الوطني مع متطلبات الطلب الكلي .

والثانية تدهور الإقتصاد و إلغاء الحماية الإقتصادية، وبالنتيجة عدم قدرة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية على حماية نفسها وحصتها داخل السوق المحلية و التطلع للأسواق الخارجية، وبالتالي فإن الإقتصاد الجزائري يعيش جملة من التناقضات الهيكلية[1] فمن جهة هناك مواد إنتاجية بوفرة ومن جهة أخرى هناك أزمة إقتصادية وإجتماعية متمثلة في تفاقم مشكل البطالة .

[1]- مسعودي زكريا ، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001، ص 30.

المطلب الرابع : تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على ميزان المدفوعات

أ– أثر سياسة الإنفاق العمومي على ميزان المدفواعات للفترة 1990–2000:

رغم سياسات الإصلاح التي إنتهجتها الجزائر في الفترة 1992-1993 إلا انها لم تستطع إحتواء الإختلالات المتزايدة خاصة إنخفاض إحتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 11 مليار دولار وإرتفاع المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار سنة 1994 ، ناهيك عن وصول خدمة المديونية إلى مستوى غير قابل للإستمرار في سنة 1993، وإستمرار إنخفاض الإيرادات من الصادرات بسبب إنخفاض سعر المحروقات[1] وقصد دراسة تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة وكذا تطور الإنفاق العمومي خلال نفس الفترة نورد الجدول التالي :

الجدول رقم 35 : تطور رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري للفترة 1990-2000.

السنوات	النفقات العامة مليار دج	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	رصيد الميزان التجاري مليار دولار	الناتج المحلي الخام مليار دينار
1990	140,0	0,2-	1,9	554,3
1991	195,3	0,5	3,3	862,1
1992	396,8	0,2	2,0	1074,6
1993	503,9	0	1,4	1189,7
1994	535,2	4,3-	1,5-	1487,4
1995	734,8	6,2-	1,3-	2004,9
1996	848,6	2,1-	2,7	2570,0
1997	914,1	0,3	3,8	2771,3
1998	980,2	1,7-	0	2803,1
1999	1098,4	2,4-	1,5	3215,1
2000	1255,5	7,6	10,9	4123,5

المصدر : عميروش محند شلغوم ، **مرجع سابق** ، ص325.

[1] - دريس رشيد ، **إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000–2012**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية – قسم العلوم الاقتصادية – الشلف ،عدد 11 جانفي 2014.

يلاحظ من المعطيات أعلاه أنه رغم التحسن الطفيف لرصيد ميزان المدفوعات في الفترة 1991-1993 **إلا أنه بدأ** في التراجع في السنوات اللاحقة الى غاية سنة2000 **حيث بدأ** في التحسن، **أما الحساب** الجاري فقد تراجع هو الاخر بسبب إنخفاض حجم الصادرات الذي بلغ 10,4 **مليار دولار سنة** 1993 نتيجة لإستمرار تراجع أسعار النفط التي بلغت في نفس السنة 17,8 مليار دولار للبرميل .

أما رصيد الميزان التجاري فقد سجل نتائج ايجابية في بداية الفترة ثم سجل عجزا في سنتي 1994،1995 ثم تحسن بشكل ملحوظ بداية من سنة 2000 **بمبلغ** 10.9 **مليار دولار وهذا تماشيا دائما مع وضعية** الصادرات من المحروقات.وبالمقابل فقد كان حجم الناتج المحلي الخام في تزايد **ولكن بنسب ضعيفة.**

أما من جانب الإنفاق العمومي فنلاحظ أن معدل الزيادات في تزايد مستمر فمن140**مليارديناز سنة** 1990 إلى 734 **مليار دينار سنة** 1995 ثم إلى1098 **مليار دينار سنة** 1999 كما هو موضح في الجدول أعلاه .

ب–أثر سياسة الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001–2014:

لدراسة تطور وضعية أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 وهي الفترة التي عرفت برنامجاً إنفاقياً ضخماً تمثل في إعتماد ثلاثة برامج إستثمارية نورد الجدول التالي :

جدول رقم 36 : تطور مكونات ميزان المدفوعات للفترة 2001-2014 **(الوحدة مليار دولار)**

الوحدة: مليار دولار

أرصدة ميزان المدفوعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	9,610	6,710	111,140	14,270	26,470	34,470	34,240
ميزان الحساب الجاري	7,060	4,370	8,840	11,120	12,180	28,950	30,540
حساب رأس المال	-0,870	-0,710	-1,370	-1,870	-4,240	-11,220	-0,990
الميزان الكلي	6,190	3,660	7,470	9,250	16,940	17,730	29.550
أرصدة ميزان المدفوعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	40,600	7,780	18,200	27,9	24.3	9.4	2.6
ميزان الحساب الجاري	34,540	0,410	12,160	19,7	12.3	0.8	8.3-
حساب رأس المال	-2,540	-3,450	3,420	0,4	0.2-	0.7-	1.1
الميزان الكلي	36,990	3,860	15,3	20,1	12.1	0.1	7.2-

Source : indicateurs économiques et financiers de l'algerie – janvier 2015- DG Trésor.

المصدر : صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، الملحق الإحصائية 2010 .

من الجدول المذكور أعلاه يلاحظ أنه إبتداءاً من سنة 2001 **بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية** معتبرة إلى غاية 2014 **حيث بلغ 34,54 مليار** دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت في المتوسط 109 **دولار سنة 2013 .**

أما حساب رأس المال فقد إستمر في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها **11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على التسديد المسبق للديون بمقدار 12,9 مليار دولار سنة 2006.** في حين بدأ في تسجيل **فائضا إبتداءاً من سنة 2008** بسبب إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الصافية و التي بلغت سنة 2010 حوالي**3,5 مليار دولار .**

وقد سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضاً إبتداءاً من سنة 2001 قدره **6.19 مليار دولار ليستقر عند 16.9 مليار دولار سنة 2005،** ثم تضاعف **بـ 5** مرات تقريباً ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 **حيث بلغ 3,8** مليار دولار ثم إرتفع إلى **20,1 مليار دولار سنة 2011،** ثم إلى **10.8مليار دولار سنة 2013** ثم انخفض الى**4.75مليار دولار سنة 2014** بسبب انخفاض أسعار البترول خاصة خلال السداسي الثاني من هذه السنة.

وبالتالي نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذباً خاصة خلال الفترة (2009-2012). وهذا نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف .

ب – تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي ورصيد ميزان المدفوعات للفترة 2001–2014:

الجداول و الشكل المواليين يبينان العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة بين 2001-2014 .

الجدول رقم 37 :تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	6,2	3,6	7,4	9,2	16,9	17,7	29,55
النفقات العامة مليار دينار	1507,9	1765,4	1929,4	1920,0	2302,9	355,3	3946,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	37,0	3,9	14,6	26,3	22,2	10,8	4,75
النفقات العامة مليار دينار	4882,1	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 إلى 2014.- بنك الجزائر .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 64 : تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2014.

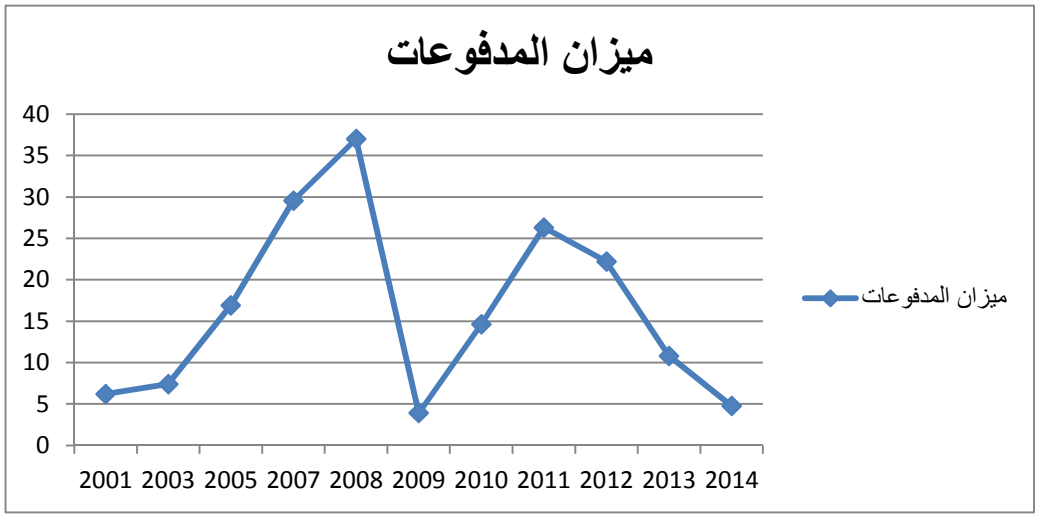

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 37 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 **بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعديا فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0مليار دولار سنة 2008** ثم الإنخفاض إلى **3.9 مليار دولار سنة 2008** وهذا الإرتفاع والإنخفاض راجع أساساً إلى عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا إنخفض هذا الرصيد إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الإنخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الإرتفاع المستمر في فاتورة الإستراد. ذلك أن

الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

ج : المربع السحري للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2014

إن دراسة وتحليل مؤشرات الإقتصاد الكلي من معدل نمو، معدل بطالة،وتوازن لميزان المدفوعات، ومعدل تضخم مكن من إعطاء صورة واضحة عن السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، ومدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تجميع المؤشرات الكلية السابقة الذكر والمعروفة بالمربع السحري لكالدور في الجدول و الشكل التاليين :

جدول رقم 38 : وضعية المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014) .

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار /دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%20
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 24
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 4
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 12
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 34
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	% 0,11-
2014	3,7	9	2,8	4,75	7656,1	%11

المصدر : تجميع الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الشكل رقم:65 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014.

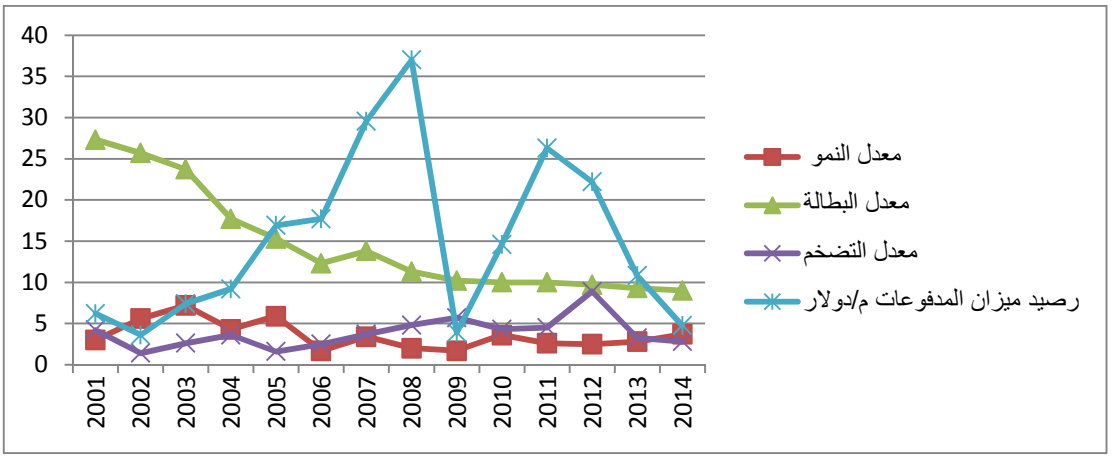

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 38 أعلاه.

من معطيات الجدول الموضح أعلاه يتضح أنه وإبتدءاً من سنة 2001 طرأت تغيرات جذرية في السياسة الإقتصادية الجزائرية،إذ ان السياسات و الإجراءات المطبقة خلال فترة التسعينيات كانت تهدف بالاساس إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، نمو إقتصادي متزايد بإستمرارو التخفيض من معدلات التضخم، وقد نجحت الجزائر إلى حد ما في ذلك إلا أن التكلفة كانت في تلك الفترة هي إرتفاع معدلات البطالة[1] لكن مع بداية الألفية الثالثة أولت الجزائر إهتماماً كبيراً لإمتصاص البطالة وتحقيق نمو إقتصادي مستدام وذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العمومي، ويتضح ذلك من خلال برامج الإنعاش والنمو الإقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة حيث يمكن تحليل المؤشرات الأربعة (مربع كالدور) من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي :

1- المرحلة الأولى من 2001 إلى 2004 :

نتيجة لتحسن عائدات الجباية البترولية مع بداية المرحلة وإنخفاض نسبة المديونية إنتهجت الدولة سياسة توسعية في الإستثمارات العمومية بإطلاقها برنامج الإنعاش الإقتصادي بغلاف مالي قدره سبعة مليار دولار مما إنعكس إيجاباً على المؤشرات الإقتصادية الكلية، حيث أن متوسط معدل النمو بلغ خلال هذه الفترة 5% رغم التذبذبات التي عرفها، أما معدل التضخم فكان متوسطه يدور حول 3% وبالمقابل

[1] - محمد بوهزة وبراج صباح، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري** ، ملتقى دولي حول تقييم الاستثمارات في الجزائر، جامعة سطيف ، 2013.

بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض من 27% سنة 2001 إلى 17 % سنة 2004 وفي نفس السياق عرف رصيد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً حيث إرتفع من 6,2 مليار دولار سنة 2001 إلى 9,2 مليار دولار سنة 2004 .

وللإشارة فقد إرتفعت ميزانية التجهيز خلال هذه الفترة من 659.2 مليار دينار سنة 2001 إلى 720 مليار دينار سنة 2004 اي بزيادة قدرها 09 % .

2- المرحلة الثانية(2005–2009):

في هذه المرحلة واصلت الجزائر في سياستها الإقتصادية التركيز على التقليص من معدلات البطالة **والتحكم** في معدلات التضخم وتحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة إضافة إلى المحافظة على التوازن الخارجي وذلك من خلال تطبيق برنامج مكمل لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث من خلال تطبيقها لبرنامج دعم النمو الذي رصد له مبلغ قدره 55مليار دولار.

ومن نتائج ذلك كان متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة هو 2.94 %أما التضخم فكان متوسط معدله هو 3.66 % أما من جانب تقليص البطالة فقد تراجعت نسبتها من 15.3%سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009. وبالموازاة مع هذا إستمر ميزان المدفوعات في تحقيق نتائج إيجابية (فائض) مصدرها أهمية مكانة إيرادات الصادرات من المحروقات ضمن هيكل الميزان التجاري الجزائري .

فمن خلال هذه المرحلة يمكن إستنتاج أن معدلات النمو قد تراجعت بعض الشيء نتيجة تراجع أسعار المحروقات سنة 2008. أما العلاقة بين التضخم و البطالة فهيتؤ كد صحة إنطباق منحنى فيلبس على الإقتصاد الجزائري .

المرحلة الثالثة (2010–2014):

لقد واصلت الجزائر خلال هذه المرحلة تطبيق سياستها الإنفاقية التوسعية وذلك من خلال تطبيق برنامج ثالث (برنامج توطيد النمو) و الذي خصص له غلافاً مالياً قدره 286 مليار دولار و الذي كان يهدف إلى تحسين النتائج المحققة في المرحلة السابقة فخلال هذه المرحلة كان متوسط النمو هو 3.04 % أما معدل البطالة فقد إنخفض إلى 9% سنة 2014 وبالمقابل لم يستقر معدل التضخم في حدوده المقبولة حيث بلغ نسبة 4.3 %سنة 2010 ثم إرتفع إلى 8.89 %سنة 2012 كأعلى نسبة له ليعود إلى مستوى 2.8% سنة 2014. أما رصيد ميزان المدفوعات فقد إحتفظ بإيجابيته خلال هذه الفترة .

وكخلاصة يمكن القول أنه في مجال النمو الإقتصادي لا يزال هذا الأخير هشاً لإرتباطه بعائدات **المحروقات.** أما معدلات البطالة فقد إنخفضت إلى الثلث مقارنة مع بداية فترة الدراسة لكن ما يميز مناصب الشغل المستحدثة هو الصفة المؤقتة وتمركزها في الوظيفة العمومية، وبالمقابل فإن معدلات التضخم لا يزال التحكم فيها صعباً نتيجة ضخ أغلفة مالية هائلة في الإقتصاد الوطني.أما ميزان المدفوعات فإن الفائض المحقق يرجع بالدرجة الاولى إلى هيكلة الميزان التجاري الذي يعتمد على صادرات المحروقات، غير انه ومع نهاية سنة 2014 ونتيجة لظهور بوادر أزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية – بداية إنخفاض مستمر لهذه الأسعار – فإن رصيد هذا الميزان بدأ في التراجع وبالمقابل إرتفاع حجم الواردات مما يعني أن هناك إنعكاسات سلبية مستقبلية تهدد كل النتائج الإيجابية المحققة خلال فترة الدراسة .

المبحث الرابع

التوازن الإقتصادي العام في الجزائر

من نتائج الأزمة الإقتصادية التي ضربت **الإقتصاد الجزائري سنة 1986 هو** حدوث إختلالات في التوازنات الإقتصادية التي أظهرت **شرخاً** في أزمة الإقتصاد الوطني، **حيث إتسمت بإستمرار الضغوط** التضخمية وتزايد عبء المديونية الخارجية وخدمتها وركود الإقتصاد في مختلف المجالات الإقتصادية، من هنا **أصبح لزاماً على السلطات** العمومية مباشرة حزمة إصلاحات الهدف منها هو تصحيح هذه الإختلالات وكذا الوصول إلى معدل نمو حقيقي ودائم .

وقصد الوقوف على وضع التوازن الإقتصادي العام في الجزائر بهدف إستعادته وإستعادة إستقراره خلال فترة الدراسة فإننا سنعالج هذا العنصر من خلال **النقاط الثلاثة التالية : التوازن الداخلي، التوازن الخارجي و التوازن النقدي .**

المطلب الاول: التوازن الداخلي

تتأثر ميزانية الدولة في الجزائر بالتوازنات الخارجية لكون الإيرادات العامة تخضع بدرجة كبيرة لتطورات **السوق العالمية** في مجال أسعار النفط، ذلك أن الجباية البترولية هي الممول الرئيسي لميزانية الدولة، وبالتالي يظهر جلياً مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، **أما موارد الميزانية** الأخرى (جباية عادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الإقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه أيضاً المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف[1] **وسنحاول دراسة التوازن الداخلي للجزائر من خلال مرحلتين :**

أ- تحليل التوازن الداخلي لمرحلة الإصلاحات(1990-2000):

إن الجدول الموالي يوضح تطور بنود الموازنة العامة للجزائر خلال هذه الفترة حيث يلاحظ أن **النفقات** العامة فاقت الإيرادات العامة، مما تسبب في عجز وُصف بأنه عجز مزمن، علماً بأن هذا العجز لم يكن وليد فترة التسعينيات فقط وإنما كان موجوداً أيضاً في فترة الثمنينيات، حيث كانت وتيرة الزيادات في الإنفاق أكبر منها في الإيرادات، إضافة إلى تأثر الإيرادات بالجباية البترولية التي تمثل أكثر من **50% من إيرادات الموازنة .**

[1] - درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 396.

ويعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الإختلال الأساسية التي أثرت على التوازن الإقتصادي العام الداخلي للبلد وفيما يلي الجدول التالي يمثل تطور مكونات الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم39: تطور مكونات الميزانية العامة ومتوسط سعر البترول خلال الفترة 1990-2000.

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الرصيد الموازني	نسبة الرصيد من الناتج المحلي الخام	سعر البترول /دولار
1990	140,0	36,5	103,5-	% 25	24,30
1991	240.8	250.0	9.2	% 01	20,40
1992	396,8	322,7	74,1-	% 36	20,10
1993	503,9	335,6	168,3-	% 25	17,80
1994	535,2	410,0	125,2-	% 35	16,31
1995	734,8	586,5	148,3-	% 36	17,60
1996	848,6	749,2	99,4-	% 33	21,60
1997	914,1	829,4	84,7-	% 32	19,49
1998	980,2	901,5	78,7-	% 34	12,85
1999	1098,4	937,1	161,3-	% 34	18,03
2000	1255,5	1028,8	226,7-	% 30	28,00

المصدر : - تجميع الباحث بناءاً على قوانيين المالية للسنوات المعنية.

- الديوان الوطني للإحصائيات
- وزارة المالية

يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه العلاقة الموجودة بين تطور سعر البترول ورصيد الميزانية حيث أنه كلما تحسن سعر البترول في الأسواق العالمية إنعكس ذلك إيجابياً على تطور رصيد الميزانية (تخفيض العجز) ،أما رصيد الميزانية فإنه تطور خلال هذه الفترة بشكل غير مستقر حيث **بلغ سنة 1990** مامقداره 103.5 مليار دينارثم **إرتفع العجز ليصل** إلى **168 مليار دينار سنة 1993** ثم بدأ في التراجع إلى غاية سنة **1999**، تقليص عجز الموازنة راجع لبرامج التثبيت و التعديل الهيكلي لسنوات **1995-1998 كما** نسجل في نهاية هذه الفترة **تحسن أوضاع سعر المحروقات** في الأسواق العالمية، حيث أن سعر البترول بلغ

في المتوسط خلال هذه الفترة 19.27 **دولار، علما انه بدأ** في التحسن إبتداءا من السداسي الثاني لسنة1999.

ب– تحليل التوازن الداخلي خلال الفترة 2001–2014:إن ما يميز هذه الفترة هو تحسن أوضاع سعر المحروقات في الأسواق الدولية، مما إنعكس إيجاباً على إيرادات الجزائر من هذه المادة و التي تمثل قرابة 98% من صادراها بمعنى اخر وجود إرتباطا **وثيقا بين إيرادات الصادرات من المحروقات ووضعية التوازن الداخلي (ميزانية الدولة) ولدراسة وضعية رصيد الميزانية والأوضاع المرتبطة به خلال** هذه الفترة نورد الجدول التالي :

الجدول رقم40: تطور مكونات الميزانية العامة ومتوسط سعر البترول خلال الفترة2001-2014.**الوحدة:مليار دج**

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الرصيد الموازني	نسبة الرصيد من الناتج المحلي الخام	سعر البترول/دولار
2001	1507,9	1234.3	2736.0-	% 64	24,80
2002	1765,4	1457.7	307.7-	% 6	25,20
2003	1929,4	1451.4	478.0-	% 9	29,03
2004	1920,0	1528.0	392.0-	% 6	38,66
2005	2302,9	1635.8	667.1-	% 8	54,64
2006	3555,3	1667.9	1887.4-	% 22	65,85
2007	3946,6	1802,6	2144,0-	% 22	74,95
2008	4882,1	2763,0	2119,1-	% 19	99,97
2009	5474,5	3178,7	2298,8-	% 22	62,25
2010	6468,7	2923,4	3545,3-	% 29	80,15
2011	8272,4	3198,4	5074,0-	% 35	112,94
2012	7745,5	3469,0	4276,5-	% 26	111,45
2013	6879,8	3820,0	3059,8-	% 18	109,5
2014	7656,1	4218,1	3438,0-	% 18	99,25

المصدر :- تجميع الباحث بناءاً على قوانيين المالية للسنوات المعنية .

- الديوان الوطني للإحصائيات - وزارة المالية - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات .

الشكل رقم 66 : تطور سعر البترول خلال الفترة 2001-2014.

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 40 أعلاه .

من إستقراء المعطيات المتضمنة في الجدول أعلاه، **يمكن ملاحظة أنه بعد إنتهاء مرحلة الإصلاحات** الإقتصادية في نهاية التسعينيات، **وبداية من سنة 2001** اخذت السياسة الميزانية في الجزائر نهجا مغايرا تماما لذلك المعتمد في الفترة التي سبقت حيث اها بعدما كانت تطبق سياسة ميزانية حدرة –**إنكماشية** – وتقييدية في جانبها الإنفاقي، أصبحت مع بداية هذه الفترة **تنتهج سياسة ميزانية توسعية مستوحاة** إلى حد كبير من الرؤية الكينزية المعتمدة على تنشيط **الطلب الكلي قصد** التأثير على باقي مكونات الإقتصاد الكلي، وهذا التغير في السياسة الميزانية سببه بالدرجة الاولى هو الوفرة المالية التي اصبحت الجزائر تتميز بها نتيجة الإرتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما يجعلنا نؤكد على درجة الحساسية العالية **لميزانية الدولة** لتقلبات سعر البترول وهو عامل خارجي **مما** يجعل إستمرا هدا الميزانية بهده الوتيرة امرا صعبا .

نستنتج مما سبق أن الإقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الإختلال بالنسبة للتوازن المالي الكلي للجزائر ويمكن حصر أسباب إستمرار **هذا العجز فيما يلي :**

- **زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة .**
- إنخفاض الإيرادات العامة للميزانية لكونها تعتمد اساسا على الجباية البترولية والتي تعتبر عامل خارجي يصعب التحكم أو التأثير فيه .

جدول رقم 41 يبين تطور المديونية الخارجية وإحتياطي الصرف في الجزائر للفترة 1990-2014

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المديونية *	23,4	27,9	26,7	25,7	29,4	31,5	33,6
إحتياطات الصرف **	0,8	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المديونية *	31,2	30,4	28,1	25	22,3	22,6	23,3
إحتياطات الصرف **	8	6,8	4,4	11,9	17,9	23,1	32,9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المديونية *	21,8	17,1	5,6	5,6	5,5	5,7	5,7
إحتياطات الصرف **	43,1	56,1	77,7	110,1	143,1	148,9	162,2
السنوات	2011	2012	2013	2014			
المديونية *	4,4	3,6	3,4	4,0			
إحتياطات الصرف **	182,2	190,7	194,0	187,6			

المصدر: وزارة المالية.

الشكل رقم 67 يمثل تطور المديونية الخارجية وإحتياطي الصرف للفترة 2001-2014.

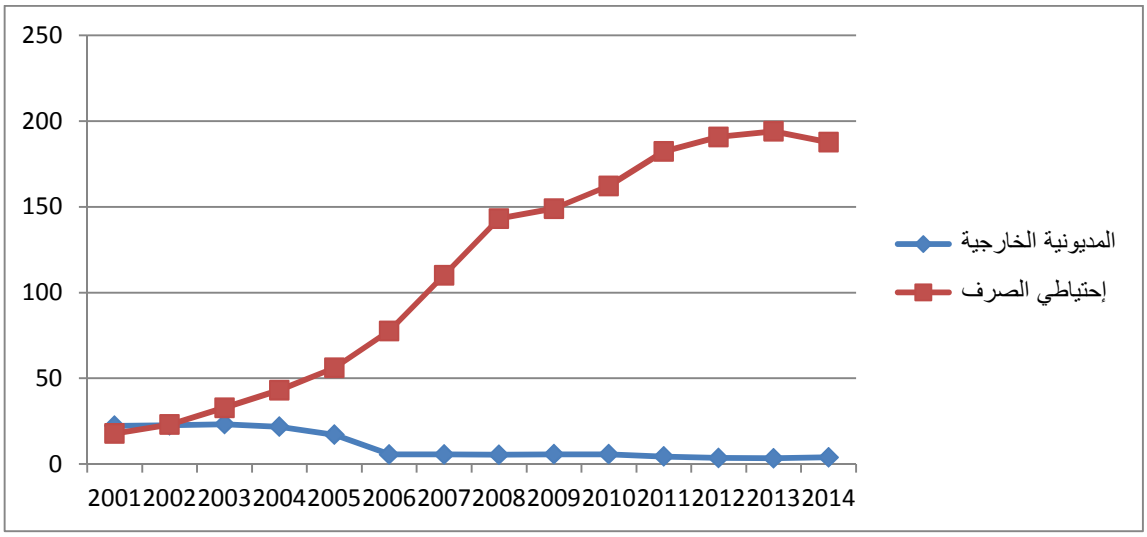

المصدر : من إعداد الباحث بناءاً على معطيات الجدول رقم 41 أعلاه.

يلاحظ من الشكل و الجدول أعلاه أن الدين الخارجي للجزائر قد إنتقل من23.4 مليار دولار سنة 1990 إلى 33.6 مليار دولار سنة 1996 كأقصى حد ثم بدأ في الإنخفاض إبتداءاً من سنة 2006 (5.6 مليار دولار) وهذا راجع إلى قرار التسديد المسبق لهذه الديون حيث إنخفض حجمها إلى 4.0 مليار دولار سنة 2014.

المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي

يمثل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات[1] **من عدمه** ، إذ أن حدوث فوائض في الميزان التجاري يؤدي إلى حدوث فائض في الحساب الجاري الذي ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، أما حدوث عجز في الميزان التجاري فإنه يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري ومنه يتأثر ميزان المدفوعات سلباً وفيما يلي سنتطرق إلى التوازن الخارجي للجزائر من خلال مرحلتين أساسيتين وهما :

أ- التوازن الخارجي خلال الفترة 1990-2000:

لتحليل وضعية التوازن الخارجي خلال هذه الفترة و التي تميزت بتطبيق برامج الإصلاح (الذاتية **منها** و المدعومة من قبل المؤسسات الدولية) نورد الجدول الموالي :

[1] -تم التطرق لتطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المبحث السابق .

الجدول رقم42:تطور رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري للفترة1990-2000.**الوحدة مليون دولار**

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
رصيد م مدفوعات	84	529	67	302	4300-	6200-	1120	1500	1700	2464-	7961
رصيد م تجاري	1,9	3,3	2	1,4	1,5-	1,3-	2,7	5150	1250	3492	12688

مصدر : - الديوان الوطني للإحصائيات – **بنك الجزائر**

يلاحظ من الجدول أعلاه : أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1993 كان رصيداً إيجابياً **حيث إنتقل من** 84 مليون دولار إلى 529 **سنة** 1991 **ثم** 302 **مليون دولار سنة** 1993 **بسبب** تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما خلال الفترة (1994-1995) **فقد كان رصيد ميزان المدفوعات سالباً** (4300-) **مليون دولار و** (6200-) مليون دولار على التوالي وذلك بالرغم من **إرتفاع التدفقات المالية سنة** 1994، والدعم الإستثنائي الذي حصلت عليه الجزائر في نفس السنة مما إنعكس على إنخفاض خدمة **المديونية من** 82% **سنة** 1993 إلى 47 % **سنة** 1994.

أما في سنة 1995 فقد وقعت الجزائر على إتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي وتعهدت بإصلاح القطاع الخارجي من خلال خفض المديونية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وهذا ما إظطر السلطات العمومية إلى تخفيض الدينار مرتين[1] في سنة 1994، **وذلك بنسبة** 7,3% **و** 40,17 % **من أجل جعل الإقتصاد** الوطني **أكثر تنافسية.**

أما خلال سنوات (1996-1997) إرتفع رصيد ميزان المدفوعات إلى 1120 **و**1500 **مليون دولار** على التوالي **وهذا نتيجة دائماً لإ**رتفاع أسعار البترول، ونتيجة إنخفاض هذه الأسعار مرة ثانية بمناسبة **أزمة سنة** 1998 **عرفت سنوات** 1998،1999**عجزاً** بـ 1,74 - **و** 2,38 - مليون دولار على التوالي لكن **الأمر بدأ يتحسن إبتداءاً من سنة** 2000.

أما رصيد الميزان التجاري فيلاحظ أن هناك إرتباطاً **بين رصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزان التجاري** حيث أن هذا الأخير هو الآخر عرف نفس**تذبذبات ميزان المدفوعات متأثراً** دائماً بتطور سعر البترول **حيث أنه عرف تحقيق فائضا** في السنوات 1990-1993 ثم عجزاً إبتداءاً من سنة 1994 ثم 1995 **ليعود للتحسن إبتداءاً من سنة** 1997.

[1]- عميروش، مرجع سابق ، ص285

التوازن الخارجي خلال الفترة 2001–2014

كما هو معلوم فإن هذه الفترة عرفت على المستوى الداخلي إنطلاق برامج إستثمارية هامة سبق التطرق إليها، أما على الم ستوى الخارجي فإن أهم ما ميز هذه الفترة هو الإرتفاع المتزايد لاسعار البترول مما إنعكس إيجابا على إيرادات الجزائر من صادراها و التي تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات وسنحاول في هذه الفترة التركيز في التحليل على مكونات ميزان المدفوعات بالإعتماد على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 43 يتضمن تطور مكونات ميزان المدفوعات للفترة 2001-2014.

أرصدةميزان المدفوعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان التجاري	12,300	9,060	6,710	11,140	14,140	26,470	34,060	34,240	40,600	7,780	18,200	27,9
ميزان الحساب الجاري	8,930	7,060	4,370	8,840	8,840	12,180	28,950	30,540	34,540	0,410	12,160	19,7
حساب رأس المال	-1,360	-0,870	-0,710	-1,370	-1,870	-4,240	-11,220	-0,990	-2,540	-3,450	-3,420	0,4
الميزان الكلي	7,570	6,190	3,660	7,470	9,250	16,940	17,730	290550	36,990	3,860	15,3	20,1

المصدر : صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006

صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006-الملاحق الإحصائية 2010- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2011..

من معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري عرف فائضاً على مدار الفترة 2001-2004 نتيجة التحسين المستمر في أسعار البترول[1].

أما حساب رأس المال ، فقد حقق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار سنة 2006. حيث تم في هذه السنة السداد المسبق للديون الخارجية في حين بدأ هذا العجز في التراجع في السنوات الموالية إلى أن **حقق فائضاً إبتداءاً من سنة 2011 (0.4 مليار دولار) وهذا نتيجة إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية** الصافية التي بلغت **3,5 مليار دولار سنة 2010 وزيادة** القروض قصيرة الأجل التي قدرت ب 1,77 مليار دولار في نفس السنة [2].

أما الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فقد سجل فائضاً بداية من سنة 2001 إلى 2014.وفيما يلي تحليل مكونات ميزان المدفوعات :

1- الميزان التجاري :

تعتمد الجزائر في صادراتها بالدرجة الاولى على المحروقات وبالتالي فإن إرتفاع اسعار هذه المادة سينعكس إيجاباً على الميزان التجاري، الجدول التالي يبين تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 2001-2014

[1] - بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه الفترة :29.42دولار.

[2] - دريس رشيد ، مجلة **الأكاديمية ،مرجع سابق، عدد11ص 29.**

جدول رقم 44 يمثل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2001- 2014 الوحدة : مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	19,3	18,82	24,61	32,08	46,00	54,61	60,16	79,29	45,19	57,05	73,49	71,86	64,91	62,95
الواردات	9,94	12,00	13,53	18,30	20,35	21,45	27,63	39,47	39,29	40,473	47,24	50,37	55,82	58,33
الرصيد	9,19	6,81	11,07	13,77	25,64	33,15	32,53	39,81	5,90	16,58	26,24	21,49	9,94	4,62

المصدر : soure : www .DOUANE تاريخ الإطلاع :2015/01/21

المصدر : source : www .douane

- المس الإقتصادي و الإجتماعي 2009

من خلال إستقراء معطيات الجدول السابق يمكن تقديم التحليل التالي :

1- الواردات : يلاحظ أن هناك تزايد مستمر في حجم الواردات بدءاً من سنة 2001 بحجم (9.94 مليار دولار) مروراً بسنة 2009 حيث بلغ 39.29 مليار دولار ثم 58.33 مليار دولارسنة 2014 وهذا مايفسر تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج، كما أن حصة الواردات من التجهيزات تمثل الحصة الأكبر ثم تليها المواد المخصصة لجهاز الإنتاجي حسب تقرير المس الإقتصادي و الإجتماعي لسنة 2009 .

كما أن السبب الثاني لإرتفاع حجم الواردات (مبلغ) راجع إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية.

2- الصادرات : مما يلاحظ على هيكل الصادرات الجزائرية أن الصادرات النفطية تمثل الجزء الأكبر منه، حيث أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة رغم بعض التحسن الطفيف يتمثل أساساً في المنتوجات نصف المصنعة و المنتوجات الخام. وقد قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات بـ 3,2% من إجمالي الصادرات سنة 2002 لتتراجع هذه النسبة في السنوات الموالية لتصل إلى 1,8% سنة 2008 ثم إلى 3 % سنة 2014 [1] .

فبالرغم من الإجراءات الجبائية الرامية إلى إعفاء أو تخفيض الضرائب و الرسوم على المنتوجات الموجهة للتصدير ، إلا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة .

2- ميزان الخدمات و الدخل و التحويلات الجارية :

ما يميز حساب الخدمات خلال الفترة 2000 -2007 هو تسجيله لرصيد سالب في ميزان المدفوعات مما يعني أن المدفوعات كانت أكبر من المحصلات وقد يرجع ذلك إلى تزايد تكاليف النقل الجوي و البحري وخصوصاً نقل البضائع وتأمينها[2].

وبالمقابل سجل نفس الإختلال على مستوى الدخل، لإعتبار أن الأموال الموظفة في الخارج ضئيلة الحجم مقارنة بالتوظيفات الأجنبية في الداخل.

أما صافي التحويلات من جانب واحد فقد حققت فائضاً طوال هذه الفترة نتيجة إرتفاع حجم المتحصلات الإجمالية لتحويلات العاملين.

[1] Centre National sur l'information statistiques des douanes-**bilan 2014**.

[2] - صندوق النقد العربي – **التقريرالعربي الموحد 2014/09**.

الجدول رقم 45 يتضمن تطور التحويلات الصافية للفترة 2001-2014. الوحدة مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تحويلات صافية	/	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تحويلات صافية	2,78	2,63	2,65	2,59	3,16	2,786	3.0

Source : indicateurs economiques et financiers de l'algerie –janvier 2015 .DG Trésor.

المطلب الثالث: التوازن النقدي

كما سبق التطرق إليه ضمن هذا البحث فإن الجزائر قد إنتهجت مع مطلع التسعينيات عدة إصلاحات إقتصادية وهيكيلية وإستمرت في تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الإقتصادية العامة وهيئة الإقتصاد لتحقيق النمو القابل للإستمرار[1].

وفي هدا الإطار إعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية هدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي وإستقرار الأسعار وسعر الصرف وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتناسب مع متطلبات حركة النشاط الإقتصادي مع توفير التمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية و الإنتاجية في مختلف القطاعات .

وفي هذا السياق وقصد الوقوف على وضعية التوازن النقدي للجزائر خلال فترة الدراسة فإننا سنتطرق لهذا الموضوع من خلال فترتين أساسيتين وهما :

1- التوازن النقدي خلال فترة الإصلاحات 1990-2000:

سنحاول دراسة التوازن النقدي خلال هذه الفترة من خلال مؤشرات معدل التضخم وكذا مؤشرات تطور الكتلة النقدية .

- التضخم :

لقد واجه الإقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينيات ضغوطاً تضخمية كبيرة نتيجة تعاقب سياسات مختلفة كانت هدف في مجملها إلى التحكم في معدل التضخم .

الجدول التالي يلخص تطور معدل التضخم خلال فترة التسعينيات .

[1] - درواسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 406.

الجدول رقم 46 : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التضخم %	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
التضخم %	18,7	5,7	5	2,8	0,3	

المصدر : - الديوان الوطني للإحصاء .

- البنك المركزي .

يلاحظ من الجدول أعلاه أن التضخم قد إرتفع بشكل لافت للإنتباه خلال الفترة (1990-1996) **فقد إرتفع من 17,8% سنة 1990** إلى **31,7% سنة 1992** ليستقر فيما بعد في حدود 29% سنتي 1994-1995 ثم يتراجع إلى 18,7% سنة 1996. **وقبل هذا يرجع سبب إرتفاع التضخم** أساساً إلى :

-تحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار لسنة 1989[1].

- لجوء الحكومة إلى تغطية العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي أدى إلى زيادة العرض النقدي كما سنرى في العنصر الموالي .

- لجوء السلطات إلى تخفيض سعر الصرف مما إنعكس في صورة إرتفاع التضخم وأسعار السلع المستوردة **وتكلفة خدمة الديون**[2].

أما خلال الفترة 1996-2000 **فقد تراجعت معدلات التضخم بشكل واضح وهذا راجع بالدرجة** الاولى للإجراءات التي إتخذها الحكومة في هذه المرحلة للحد من الضغوط التضخمية في إطار برنامج التعديل الهيكلي. **حيث عملت على تقليص عجز الموازنة العامة** والصرامة في إدارة الكتلة النقدية (التحكم في السيولة الإقتصادية) وتدني حجم الإئتمان المحلي وبالمقابل تراجع مستوى الطلب الكلي مما زاد في معدل البطالة حيث وصل إلى **29% سنة 2000**، وفي نفس السنة عرف معدل التضخم أدنى مستوى له أي 0,34 % وهذا ما يتماشى نظرياً مع مبدأ منحنى فليبس .

[1] - قانون 12/89 مؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار، ج.ر.رقم 29.

[2] - لحلو موسى ، مرجع سابق ، ص280.

2- تطور مؤشرات الكتلة النقدية :لقد تميزت هذه الفترة بتطبيق برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي تمت مع المؤسسات النقدية الدولية (1994-1998) حيث كان الهدف هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية من خلال رفع اسعار الفائدة الإسمية بهدف خفض معدل نمو الكتلة النقدية من 21%إلى 14% مع نهاية البرنامج .

الجدول التالي يبين مؤشرات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة .

لجدول رقم 47 : مؤشرات الكتلة النقدية للفترة 1993-2000.الوحدة مليارديناز.

السنة	النقود	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو % M_2	ناتج محلي خام PIB	معدل نمو % PIB
1993	446,9	211,3	235,6	180,5	627,4	21,6	1189,7	10,7
1994	475,9	223,0	252,9	247,7	723,6	15,3	1487,4	25,0
1995	519,1	249,8	269,3	280,5	799,6	10,5	2002,6	34,6
1996	595,2	290,6	304,6	324,4	919,6	15,0	2564,7	28,1
1997	671,6	337,7	333,9	409,9	1082	17,6	2780,2	08,4
1998	813,7	390,8	422,9	474,2	1288	19,1	2810,1	01,1
1999	889,8	440,3	449,5	578,6	1468	14,0	3215,2	14,4
2000	1041,4	485,0	556,4	617,9	1659	13,0	4078,8	26,9

المصدر : Algerie En Quelque Chiffre, Results 1998-1999.ONS Ed 2001

- بن عزوز علي، مرجع سابق، ص202.

بإستقراء معطيات الجدول أعلاه نخلص الى أن **السلطات الجزائرية قد طبقت** بنود الإتفاق مما **مكنها من تحقيق النتائج المرجوة، ذلك أن متوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 14,9%** خلال الفترة 1994-1998 لتنخفض هذه النسبة إلى **13 % سنة 2000**، ويرجع سبب ذلك إلى إتباع الجزائر خلال هذه الفترة لسياسة صارمة في مجال الإنفاق العام، وتقليص عجز الموازنة وتجميد أجور العمال[1].

أما إرتفاع حجم السيولة المحلية (M_2) في نهاية هذه الفترة قدر بـ 1659 مليار دج سنة 2000 فيرجع إلى إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.

وبعد إستعراض أهم مؤشرات التوازن النقدي خلال هذه الفترة يمكن القول أن ما تحقق من نتائج كان في جانب الطلب أما جانب العرض فإن الوضع لم يكن في نفس **المستوى بدليل معدلات النمو المنخفضة .**

[1] - بن عزوز علي،مرجع سابق، ص 203.

كما أن الإصلاحات التي طبقت خلال هذه الفترة كانت لها تكلفة إجتماعية باهضة تجسدت في معدلات البطالة المرتفعة، لكن نتيجة التطور الإيجابي لأسعار البترول فإننا سوف نرى بأن الوضعية المالية للجزائر قد تحسنت كثيراً إبتداءاً من سنة 2001 وهذا ما سوف نتطرق له في العنصر الموالي .

ب– التوازن النقدي خلال الفترة 2001–2014:

بنفس المنهجية المعتمدة في العنصر السابق فإننا سنبدأ التحليل من خلال معدل التضخم ومؤشرات الكتلة النقدية لهذه الفترة .

– التضخم :

إن ما يميز هذه الفترة هو بداية تطبيق برامج الإنعاش و النمو الإقتصادي مما أدى إلى ضخ مبالغ ضخمة في الاقتصاد الوطني تحت عنوان الإستثمارات العمومية، **وهذا ما** إنعكس على معدلات التضخم في هذه الفترة، سنحاول تحليل ذلك من خلال معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم 48: تطور معدلات التضخم و النفقات العامة خلال الفترة 2001- 2014 .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,7
النفقات العامة	1507,9	1765,49	1929,4	1920,0	2302,9	3555,3	3946,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,3	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	2,8
النفقات العامة	4882,1	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1

*مليار دينار

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2014.- وزارة المالية .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

من الجدول أعلاه يلاحظ عودة إرتفاع معدل التضخم بدءاً من سنة **2001 حيث بلغ 4.2% وسبب ذ لك هو نمو امع النقدي** (M_2) **الذي بلغ** 1238.5 مليار دينار جراء نمو إحتياطات الصرف و التي تزامنت مع إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي. وعموماً يلاحظ أن معدل التضخم قد إنتقل من **4.2%** سنة 2001 إلى **3.6%** سنة 2004 ثم إلى **5.7%** سنة 2009 **مروراً بسنة** 2007 التي شهدت **معدل تضخم قدر بـ**3.7% بفعل التوسع في السياسة المالية وإنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي ونتيجة هذا الوضع أصدر وقتها صندوق النقد الدولي تحذيراً للجزائر من عواقب إرتفاع التضخم جراء **السياسة التوسعية للإنفاق و الموازنة العامة وإرتفاع عجز الموازنة خارج قطاع المحروقات.**

ج- تطور مؤشرات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2014:

سيتم تحليل تطور عناصر الكتلة النقدية في الإقتصاد الجزائري بالتطرق إلى مكونات هذه الكتلة خلال الفترة المعينة علماً أن هذه الفترة تزامنت وتطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي مما أدى إلى ضخ مبالغ مالية ضخمة في الإقتصاد الوطني الجدول الموالي يبين مكونات الكتلة النقدية لهذه الفترة .

جدول رقم 49 : تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001-2014 الوحدة 10^9 دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M1	1238,5	1416,3	1630,4	2165,6	2437,5	3177,8	4233,6
شبه النقود	1235,0	1485,2	1724,0	1478,7	1632,9	1649,8	1761,0
M2	2473,5	2901,5	3354,4	3644,3	4070,4	4827,7	5994,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M1	4964,9	4944,2	5756,4	7141,7	7681.8	8249.7	9418.7
شبه النقود	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	3963.4
M2	6955,9	7173,10	8280,70	9929,2	11013.0	11942.0	13679.0

Source :- Rachid boudjema , Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 volume 2,p221.

-Lettre economique d'algerie n : 36 décembre 2014.

-Banque d'algerie.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الكتلة النقدية (M_2) **قد إنتقلت من 2473.5 مليار دج سنة 2001** إلى **13679.0 مليار دينار سنة 2014**، أي تضاعفت بمقدار خمسة مرات وهذا **الإرتفاع** في الكتلة النقدية **راجع كما سبق توضيحه** إلى سياسة **الإنفاق التوسعية المنتهجة من جهة و**إلى إرتفاع في حجم إحتياطات الصرف والتي مافتئت تتزايد نتيجة إرتفاع سعر البترول في **الأسواق الدولية، وهذا** إلى غاية **السداسي الأول من سنة 2014** . غير **أن التحدي المطروح حاليا أمام السلطات العمومية هو كيف يمكن المحافظة** على هذه التوازنات في ظل هذه الأوضاع، فمن هنا تبرز ضرورة الإسراع في إيجاد **آليات وميكانزمات تحويل الإ**قتصاد الوطني من الطبيعة **الريعية** إلى الطابع **الإنتاجي المتنوع.**

خلاصة الفصل الرابع :

بعد تناولنا للعناصر المكونة لهذا الفصل خلصنا إلى مايلي :

- إن السياسة الإقتصادية المتبعة يمكن تحليلها على مرحلتين الأولى وهي خلال فترة التسعينيات حيث أعطيت الأولوية إلى سياسات جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية صارمة (خاصة الفترة 1994-1998) وذلك للتحكم في معدل التضخم تقليص العجز الموازني، وزيادة فائض الميزان التجاري، وهنا يمكن القول أن الدولة قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف لكن بالمقابل كان هناك إرتفاع لمعدل البطالة.ثم إعتماد سياسة إنفاقية توسعية مع بداية الألفية نتيجة تحسن الوضع المالي للجزائر.

- تطبيق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية الداتية و المدعومة خارجيا (صندوق النقد الدولي) بهدف التحول نحو إقتصاد السوق .

أما من جانب تحليل تطور الإنفاق العمومي فإن هيكل الإنفاق العمومي كان في البداية لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز لكن مع تطبيق برامج إستثمارية ضخمة زادت معدلات نمو نفقات التجهيز بشكل واضح .

و الملاحظ هنا هو عدم مسايرة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الجزائري لهذه البرامج الإنفاقية مما إنعكس على مستويات أخرى كالتضخم إرتفاع المستوى العام للأسعار إضافة إلى إرتفاع تكلفة المشاريع الإستثمارية نتيجة إعادة تقييمها بسبب عدم إحترام آجال التنفيذ .

وفيما يخص المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني فإنها عرفت نوعًا من التحسن خلال فترة الدراسة نتيجة إستعادة التوازنات المالية الكبرى لكن تبقى دائماً مرتبطة بتحسن الوضع في الأسواق العالمية للمحروقات، هذا التحسن إنعكس إيجاباً على مستوى التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني بالرغم من أن الميزانية العامة للدولة لا زالت تتميز بالإرتفاع المستمر للعجز الموازني، أما خارجياً فبالرغم من التخلص من عبأ المديونية إلا أن فاتورة الإستيراد في تزايد مستمر مما قد يهدد كل هذه النتائج الإيجابية .

خلاصة الجزء التطبيقي

لقد إستعرضنا خلال الفصل الرابع هذا والذي كان تطبيقياً تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، حيث تناولنا بداية طبيعة السياسة الإقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة حيث توقفنا على النقاط التالية :

- ريعية الإقتصاد الجزائري وإرتباط موارده بإيرادات البترول جعلته يتاثر بشكل مباشر بازمة إنهيار اسعار هذه المادة سنة 1986.

- مباشرة الإصلاحات الإقتصادية مع بداية التسعينيات أفرز واقعاً إجتماعياً صعباً (إرتفاع في البطالة وإرتفاع في المديونية الخارجية) نتيجة تحرير الأسعار وحل بعض المؤسسات .

- تراجع حجم الإستثمارات خلال التسعينيات نتيجة الوضع الإقتصادي الصعب .

- عودة التوازنات المالية الكبرى بداية من الألفية الثالثة نتيجة تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

- إعتماد برامج إستثمارية ضخمة خلال هذه الفترة (2001-2014).

أما من جانب سياسة الإنفاق المطبقة خلال هذه الفترة فإننا سنلخص النتائج التالية :

-كانت هناك سياسة إنفاقية تقييدية صارمة خلال فترة التسعينيات نتيجة تطبيق برامج إتفاقات الإستعداد الإئتماني(1990-1994) وكذا برامج التثبيت الهيكلي مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1995-1998)، مما مكن من الضغط على نفقات التجهيز بدرجة أكبر من نفقات التسيير، رغم الزيادة الطفيفة الملاحظة .

- أما خلال الفترة 2001-2004 فقد تميزت بإعتماد برامج الإنعاش الإقتصادي الثلاثة و التي أفرزت نتائج متباينة منها:

- عدم تحقيق نمو إقتصادي دائم ومتزايد مقارنة بالإنفاق المخصص .

- مناصب الشغل المستحدثة أغلبها مؤقت .

- تزايد في حجم الواردات .

- عدم تنفيذ البرامج في وقتها المحدد مما نتج عنه تأخر وإعادة تقييم .

بدأ العمل بقانون ضبط الميزانية بداية من سنة 2011 وقد خصص هذه السنة لميزانية 2008.

أما تأثير سياسة الإنفاق العمومي على المؤشرات الكلية فأعطى النتائج التالية :

- الزيادة في الإنفاق العمومي أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت في المتوسط 3,5% وهذا وفق الرؤية الكينزية مع بعض التحفظ فيما يخص درجة مرونة الجهاز الإنتاجي .

- يعتبر قطاع المحروقات كأحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر .

- مازالت البرامج الإنفاقية المطبقة تعتمد على جانب الطلب مما يجعل الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على التجاوب معها .

فيما يخص ظاهرة التضخم فإن خلال التسعينيات كانت معدلات التضخم في حدود متحكم فيها نتيجة السياسة الإنفاقية الإنكماشية لكن مع بداية التسعينيات عرف هذا المعدل تغيير نحو الإرتفاع نتيجة ضخ أموال معتبرة في الإقتصاد الوطني كإنفاق عمومي .

معدل البطالة : لقد عرف هذا المعدل إرتفاعاً خلال فترة التسعينيات نتيجة التطبيق الصارم لبرامج التعديل الهيكلي (29%) لكن مع بداية الألفية لوحظ إنخفاض واضح لهذا المعدل حتى وصل إلى 9% سنة 2014 ، لكن ما يميز مناصب الشغل المستحدثة هو أن أغلبها في قطاع الوظيفة العمومية، من جهة ومن جهة ثانية مازالت أرقام التشغيل تحتوي على مناصب الشغل المؤقتة .

وأخيراً فيما يخص ميزان المدفوعات فقد إنتقل من حالة العجز سنوات التسعينيات نتيجة الظرف الإقتصادي السائد أنذاك إلى تحقيق فائض بداية من سنة 2001 وهذا راجع إلى تحسين أسعار البترول .

لكن ما يلاحظ على هيكلة الصادرات الجزائرية هو إعتمادها على مادة واحدة وهي البترول بنسبة 98% وعليه يبقى الإقتصاد الجزائري يعاني من عدم التنوع، ومن الإرتفاع المستمر لحجم الواردات .

فالبنسبة لمربع كالدور –المؤشرات الأربع - يمكن القول انها تحسنت خلال فترة الدراسة لكن هذا التحسن يبقى ظرفي نتيجة عدم إعتماده على أسس إقتصادية متينة ولعل أول هزة في الأسعار المحروقات سوف تنعكس سلباً مباشرة على هذه المؤشرات .

وفيما يخص التوازن الإقتصادي العام في الجزائر فإن أهم ما يميز التوازن الداخلي هو التزايد المستمر لعجز الموازني خاصة في سنة 2001، حيث أن بداية من سنة 2002 تم الإعتماد على صندوق ضبط الإيرادات في تغطية هذا العجز لكن هذا قد يطرح إشكالاً في المستقبل نتيجة نقص إيرادات البترول .

أما خارجياً فانه ماميز فترة الدراسة هو الإرتفاع المستمر لإحتياطات الصرف (**194 مليار دولار سنة 2014**) **وكذا التسديد المسبق للديون الخارجية خلال سنة 2006** ، وهي عوامل إيجابية يجب إستغلالها **لتحويل الإقتصاد من الطبيعة** الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية .

أما في مجال التوازن النقدي فإنه يلاحظ أنه خلال فترة التسعينيات خاصة فترة (1994-1998) **تم** التحكم إلى حد مقبول في معدل نمو التوسع النقدي (خفض الكتلة النقدية) **أما** خلال فترة الدراسة 2001-2014 فقد إرتفعت الكتلة النقدية نتيجة التوسع الإنفاقي ومنه زيادة في عجز الموازنة وإرتفاع في معدلات التضخم .

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، وللإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمت هذه الدراسة إلى جزئين الأول نظري وخصص للجانب النظري للموضوع حيث تضمن في فصله الأول السياسة الإنفاقية كأحد مكونات السياسة الإقتصادية، حيث تم من خلاله إبراز مكونات السياسة الإقتصادية و الأهداف الكلية لها،و كذا الإطار النظري لسياسة الإنفاق العمومي وأثارها الكلية، وتأثيرها على الإستقرار الإقتصادي الكلي، أما الفصل الثاني فقد تناول أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية حيث تم التطرق من خلاله إلى الأثر على كل من النمو الإقتصادي ، التضخم ، البطالة وتوازن ميزان المدفوعات. أما فيما يخص الفصل الثالث فقد خصص للتوازن الإقتصادي العام وإستراتيجية الحفاظ عليه، وقد تم من خلاله الوقوف على ماهية وأهمية التوازن الإقتصادي بكل أنواعه داخلي وخارجي وكذا التوازن في النظام الإقتصادي ككل ليختتم هذا الفصل بمبحث حول إستراتيجية الحفاظ على التوازن الإقتصادي، حيث تم التطرق إلى أثر سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازن، ثم معالجة فكرة إستراتيجية التنمية الإقتصادية لما لها من أثر على الإستقرار الإقتصادي الكلي .

أما الجزء التطبيقي والذي تمثل في الفصل الرابع من الموضوع فقد حاولنا من خلاله إجراء عملية إسقاط للمفاهيم النظرية المستعرضة وكذا النتائج النظرية المتوصل إليها خلال الجزء النظري على الواقع الجزائري وذلك في الحدود الزمنية للدراسة .

فقد حاولنا في هذا الفصل بداية تتبع مسار السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة والتي قسمناها إلى فترتين أساسيتين وهما فترة الإصلاحات (التسعينيات وفترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، ثم تطرقنا إلى تحليل تطور سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة لنصل إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العمومي على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الجزائري (معدل النمو، معدل البطالة التضخم، توازن ميزان المدفوعات) وهي المؤشرات المكونة لمربع كالدور بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وأخيراً عالجنا موضوع التوازن الإقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال التطرق إلى التوازن الداخلي (الميزانية العامة للدولة) و التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كذا التوازن النقدي .

فبعد دراستنا لهذا الموضوع وتحليله من خلال الفصول الأربعة المبينة أعلاه، نقوم فيما يلي بإختبار صدقية الفرضيات المذكورة في المقدمة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى عرض أهم النتائج المتوصل إليها بشقيها النظري و التطبيقي متبوعة بجملة من التوصيات.

الفرضية الأولى:

الدراسة النظرية أثبتت صحة هذه الفرضية حيث أن السياسة المالية في جزئها المتعلق بالإنفاق العمومي تمثل أداة تجسيد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

الفرضية الثانية:

الإستقرار الكلي الخارجي ما هو إلا إنعكاس لمدى الإستقرار الإقتصادي الداخلي، بل في كثير من الأحيان الإختلال الخارجي مصدره داخلي (عدم التكافؤ بين الطلب الكلي والعرض الكلي).

الفرضية الثالثة:

بينت الدراسة أن الترابط الموجود بين الأهداف الإقتصادية الكلية (مربع كالدور) يعطي صورة متكاملة على وضعية الإقتصاد محل الدراسة من خلال مؤشرات الأداء والإستقرار.

الفرضية الرابعة:

أوضحت الدراسة أن فكرة إعتماد سياسة إنفاقية توسعية قصد تنشيط الطلب الكلي هي فكرة تصب في التوجه الكيينزي، لكن شرط مرونة الجهاز الإنتاجي لا ينطبق على الإقتصاد الجزائري .

الفرضية الخامسة:

فعلاً تمكنت هذه البرامج الإستثمارية من تخفيض معدل البطالة لكن بالمقابل زادت من الضغوطات التضخمية نظراً الضخ كتلة نقدية بسبب إعتماد السياسة الإنفاقية التوسعية.

الفرضية السادسة:

خلال فترة الدراسة كانت اغلب المؤشرات الإقتصادية موجبة لكن مع نهاية الفترة (السداسي الثاني لسنة 2014) بدأت هذه المؤشرات في التراجع نتيجة بدأ إنخفاض أسعار البترول مما أثر أيضاً على التوازن الإقتصادي العام، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

وتبعاً لما سبق وكخلاصة للبحث تمكنا من الوصول إلى إستنتاج جملة من النتائج (نظرية وتطبيقية) وعلى ضوئها تم إقتراح مجموعة من التوصيات وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج على النحو التالي :

أولاً: على المستوى النظري

1- فعالية السياسة الإقتصادية تكمن في كفاءة إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغايات المسطرة .

2- هناك ترابط – تداخل – بين الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية،وهذا الترابط هو المعبر عنه بمربع كالدور .

3- ضرورة التنسيق في إستخدام أدوات السياسة الإقتصادية (السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية).

4- تعتبر سياسة الإنفاق العمومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، ولها أثاراً إقتصادية كلية تحدث من خلال الطلب الكلي الفعال والذي تتوقف نتائجه على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي للإقتصاد المعني .

5- تستعمل سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي الذي يختلف مفهومه من الدولة النامية إلى الدولة المتقدمة وذلك لإختلاف الهيكل الإقتصادي في كل منها .

6- لسياسة الإنفاق العمو مي تاثير على النمو الإقتصادي من خلال القدرة الإنتاجية (العرض الكلي) و الطلب الكلي الفعال ويتضح ذلك من خلال التحليل التقليدي لمنحنى(LM-IS).

7- إن تطبيق النظرية الكينزية في مجال الإنفاق العام على إقتصاديات الدول النامية قد لا يعطي النتائج المرجوة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بهده الدول.

8- تحتل سياسة الإنفاق العام مكانة هامة في إطار مكافحة البطالة سواء كان ذلك في حالة السياسات الظرفية أو الهيكلية .

9- يؤدي تطبيق سياسة إنفاقية عمومية توسعية إضافة إلى الإستثمارات الخاصة إلى زيادة الطلب الكلي ومنه الرفع من مستوى التشغيل (إنتعاش إقتصادي) .

10- يؤدي فائض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل إلى إحداث ضغوط تضخمية .

11- هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وهي المعبر عنها من خلال منحنى فليبس .

12- في إطار نظام سعر الصرف الثابت فإن سياسة الإنفاق العمومي التوسعية تؤدي داخلياً إلى زيادة الناتج وإرتفاع معدلات الفائدة، أما خارجياً فتؤدي إلى إنخفاض رصيد حساب المعاملات التجارية وزيادة حساب رأس المال .

13- في حالة سعر الصرف المرن فإن سياسة الإنفاق العمومي تكون أكثر فعالية في الإقتصاد المفتوح وحركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال .

14- يتحقق التوازن الكلي على المستوى الوطني عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي مع عدم وجود دوافع للتوسع أو الإنكماش خلال الفترة القصيرة .

15- إن الفكر المالي الحديث قد إستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة التوازن الإقتصادي العام حتى ولو أدى ذلك إلى وجود عجز (العجز المؤقت أو المنظم).

16- للحفاظ على التوازن الإقتصادي يمكن للدولة أن تتدخل وفق إستراتيجية محددة عن طريق آلية الإنفاق العام وذلك إما قصد إحداث تغيير هيكلي في الإقتصاد الوطني وفي مساره المستقبلي أو قصد التأثير على الظروف الإقتصادية كمواجهة الأزمات مثلاً .

17- غياب رؤية واضحة المعالم في مجال التنمية بالنسبة للدول النامية جعلها تتخبط في أزمات متتالية .

ثانياً : على المستوى التطبيقي

1- الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري تجعله يتأثر بشكل مباشر لأي تذبذب في أسعار المحروقات.

2-كان للإصلاحات المطبقة خلال التسعينيات تكلفة إجتماعية مرتفعة جداً (بطالة مرتفعة وصلت إلى حدود 30%، مديونية خارجية ثقيلة فاقت 30 مليار دولار) .

3- تأثير سلبي للوضع الأمني لسنوات التسعينيات على الوضع الإقتصادي (تراجع واضح للإستثمارات).

4- تطبيق سياسة إنفاقية تقييدية صارمة خلال فترة الإصلاحات .

5- إستعادة التوازنات الماليةالكبرى مع بداية الألفية الثالثة كان نتيجة بداية تحسن أسعار المحروقات .

6- إعتماد سياسة إنفاقية توسعية مستلهمة من الرؤية الكينزية بداية من سنة 2001.

7- من نتائج تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي :

- تحقيق مستوى من النمو لكنه غير دائم .
- مناصب الشغل المستحدثة أغلبها غير دائم .
- تزايد في حجم الواردات بشكل كبير.
- عدم إحترام مواعيد إنجاز المشاريع مما زاد في تكلفتها بعد إعادة تقييمها .

8-إن معظم البرامج الإنفاقية المعتمدة في الجزائر تفتقر على الدراسات العلمية كإعتماد أساليب التخطيط العلمي والإستراتيجي بل طبقت هده البرامج على اساس اها مخصصات مالية للإنفاق دون دراسة لجدوى المشاريع المبرمجة.

8- تسجيل زيادة في الناتج المحلي – ولو اها غير كافية - نتيجة الزيادة في الإنفاق العمومي (الرؤية الكينزية) .

9- مازالت البرامج الإنفاقية المعتمدة ترتكز على جانب الطلب مما جعل الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على التجاوب معها .

10- تذبذب معدلات التضخم نتيجة ضخ أموال معتبر ة في الإقتصاد الوطني بإنفاق عمومي متزايد .

11- إنخفاض في معدلات البطالة إلى حدود الثلث(في حدود 9.2 % كأدنى معدل) مقارنة مع اية التسعينيات .

12- تركيز التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية مما يجعل ميزانية التسيير ترتفع بإستمرار.

13- تحقيق فائض واضح في الميزان التجاري بداية من سنة 2001 وهذا بسبب إرتفاع أسعار البترول.

14- لايزال هيكل الصادرات يعتمد بشكل شبه كلي (98%) على المحروقات .

15- تزايد مستمر في العجز الموازني نتيجة التزايد المستمر في الإنفاق وعدم فعالية نظام الإيرادات رغم الإعتماد على صندوق ضبط الايرادات والذي سيطرح إشكالاً في المستقبل نتيجة نقص إيرادات البترول .

16- خارجياً تميزت فترة الدراسة بإرتفاع مستمر في إحتياطات الصرف (194 مليار دولار مع اية السداسي الأول لسنة 2014) وكذا التسديد المسبق للمديونية الخارجية (مع اية 2006) .

وهي عوامل إيجابية كان يجب إستغلالها قصد تحويل الإقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية وخلق الثروة .

17- أما في مجال التوازن النقدي فيلاحظ أنه خلال فترة التسعينيات تم التحكم إلى حد كبير في التوسع النقدي (خفض الكتلة النقدية). أما خلال فترة الإنعاش الإقتصادي فلوحظ إرتفاع في مستوى الكتلة النقدية نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية مما أدى في النهاية إلى إرتفاع في معدلات التضخم وإزدياد العجز الموازني .

18- هشاشة التوازن الإقتصادي المبني على زيادة الموارد المالية المتأتية من إرتفاع سعر المحروقات في الأسواق الدولية، لأن هذا التحسن في الموارد لم يقابله فعالية في الإستخدام (مدى فعالية بعض المشاريع الإستثمارية ذات الأغلفة المالية المعتبرة).

19- وأخيراً لا يزال الإقتصاد الوطني يشكو من عدم التنوع مما يجعله عرضة للتأثر بأي هزة قد تحدث على مستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية .

20- يمكن القول أن المؤشرات الأربعة للإستقرار الإقتصادي الكلي –مربع كالدور- قد تحسنت خلال فترة الدراسة، لكن يبقى هذا التحسن ظرفي لعدم إعتماده على أسس إقتصادية متينة ولعل أول إنخفاض في أسعار المحروقات في السوق الدولية – بإعتباره عامل خارجي – سوف ينعكس مباشرة على إستقرار هذه المؤشرات .

ثالثاً : الإقتراحات و التوصيات

أ– على مستوى السياسة الإقتصادية

1- ضرورة الإسراع في إيجاد البدائل الإقتصادية للخروج من وضعية التبعية لأسعار المحروقات، حيث أن قطاعات مثل الفلاحة، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى النسيج الصناعي كفيلة بالوصول إلى تحقيق هذا الهدف.وأيضاً إعتماد وسائل التمويل الإسلامي وذلك إنسجاماً مع معتقدات الفرد الجزائري.

2- إعادة الإعتبار للسوق المالي في الجزائر خاصة بورصة الجزائر كمجال تمويلي آخر أمام المؤسسة الإقتصادية.

3- مواصلة الإصلاحات الإقتصادية والتي تباطئت إذ لم نقل توقفت خلال الفترة الأخيرة، وذلك بالإسراع بعصرنة القطاع البنكي وكذاإدخال إصلاحات على إطار الميزانية العامة للدولة .

4- تعزيز المناخ الإستثماري وذلك بإزالة كل الغموض في هذا المجال وكذا العمل على إستقرار الجانب التشريعي المتعلق به، لأن كثرة تعديلات قانون الإستثمار أعطت نتائج سلبية بالنسبة للمستثمر (عامل الثقة والإطمئنان) .

5- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الوطني من خلال بعث وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا المبادرات الفردية أي القطاع الخاص بصفة عامة كبديل عن السياسة الإقتصادية الحالية المعتمدة على الريع البترولي .

ب– على مستوى الإنفاق العام

1- ترشيد الإنفاق العام وإيجاد آليات معينة قصد متابعة هذا الموضوع وكذا التطبيق السليم لمبدأ الحكمة المالية .

2- تعزيز الرقابة بكل أنواعها على صرف المال العام وتمكين الهيئات المعنية بذلك من ممارسة دورها كاملاً في هذا المجال كالبرلمان، مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية .

3- ضرورة إعادة النظر في هيكل الإيرادات العامة لإرتباطها بمستوى الإنفاق العام وذلك بتشجيع الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية.

4- زيادة فعالية الإنفاق العمومي في التاثير على الناتج المحلي في الجزائر يتطلب الرفع من قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي مما يعني جعل الجهاز الإنتاجي المحلي أكثر مرونة .

5- إيجاد صيغة معينة قصد ضمان تنسيق فعال بين دراسة وإنجاز ومتابعة المشاريع الإستثمارية لتفادي التأخر وإعادة التقييم .

6- في إطار إعداد البرامج الإستثمارية –كالتي إعتمدت خلال هذه الفترة - فإنه من الضروري مراعاة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني .

ج– على مستوى إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية

1- على السلطات العمومية التركيز على القطاعات التي تحقق معدلات نمو إيجابية ومستمرة.

2- إعادة توجيه الإنفاق العام بما يخدم ويشجع نمو الإنتاجية وتشجيع الإستثمارات العمومية المنتجة وإخضاع كل المشاريع العمومية الإقتصادية إلى معايير المردودية .

3- تشجيع المشاريع الإستثمارية التي تؤدي إلى خلق مناصب شغل قارة ودائمة .

4- تحفيز وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في الناتج المحلي وكذا التخفيف من البطالة .

5- إرساء دعائم سياسة نقدية واضحة تهدف إلى تحقيق اهداف محددة مثل الإستقرار النقدي،الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك بتدعيم إستقلالية البنك المركزي .

6- التفكير من الآن في الإجراءات والتدابير التي يجب تطبيقها في حالة نفاذ إحتياطات الصرف الحالية وتأثيرها على النظام المالي والنقدي المعتمد .

7- تدعيم وتشجيع بروز السوق المالي والنقدي بما يسمح بتعدد المنتوجات المالية ومنه تنوع مصادر التمويل بالنسبة للمشاريع الإستثمارية وهذا كبديل عن تمويل المشاريع عن طريق الميزانية العامة.

8- إتخاذ إجراءات سريعة من أجل إعادة النظر في هيكل الواردات مما يسمح بتخفيض فاتور ا من جهة وتشجيع المنتوج الوطني من جهة ثانية .

9- ومن اجل الرفع من مستوى النمو الإقتصادي في كافة المجالات يتوجب على الحكومة تحسين مناخ الإستثمار وذلك بإعتماد الوضوح والدقة في النصوص القانونية المأطرة للعملية الإستثمارية بشكل عام، خاصة تلك الموجهة لجذب المستثمر الأجنبي.

10-العمل على إعتماد نموذج إقتصادي يرتكز بشكل واضح وعملي على التنويع الإقتصادي وذلك بتشجيع القطاعات (فلاحة،صناعة،سياحة،خدمات) الإقتصادية التي بإمكانها ان تقدم إضافة في هدا ال.

رابعاً : أفاق الدراسة

إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن إستشراف أفاق أخرى لهذا الموضوع و لعل أهمها :

- تخصيص دراسات خاصة لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة التي تم تناولها وذلك مع التركيز على الآليات التي تسمح بالإستمرار في إستقرار المؤشر المعني .

- دراسة البدائل الممكنة لضمان إنتقال حقيقي للإقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاج .

- توسيع الموضوع ليشمل إضافة إلى المؤشرات السابقة مؤشرات أخرى لها علاقة بالإستقرار الإقتصادي الكلي .

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية:

ا – الكتب:

1- إبراهيم أحمد عبد الله، المالية العامة و المالية الإسلامية ، مطبعة جامعة الشلين الخرطوم ، 1996.

2- أحمد جامع ،النظرية الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي ، دار النهضة العربية ، 1987 .

3- أحمد عساف ، علاء الدين صادق ، الإقتصاد الكلي ،دار الفكر ، 2013.

4-أحمد علي البشاري ، السياسة الإقتصادية اليمنية ، (سياسة الإنفاق العام) دار الطرقجي ، 1990

5- أحمد علي الشيازي ، السياسات الإقتصادية اليمنية –سياسة الإنفاق العام باليمن ، دار الطرقجي، 1990.

6-ب.برنييه وإ.سيمون ،أصول الإقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1989.

7- بربيش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر،2007 .

8- بسام الحجار و عبد الله رزق ، الإقتصاد الكلي ،دار المنهل اللبناني للدراسات ، 2010.

9-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006.

10- بول ساموبلسون ،علم الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، عمان أ الدار الأهلية ، 2006 .

11- تاجر محمد علثم ، المالية العامة ومبادىء الإقتصاد المالي ، مكتبة الأداب الحميرات ، الطبعة الثانية

12-تومي عبد الرحمان ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر – الواقع والأفاق – دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2011.

13- جهاد سعيد خصاونة ،المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2010 .

14-حامد عبد المجيد دراز ، د. سميرة ابراهيم ايوب ، مبادىء المالية العامة ، الدار الجامعية – الإ"سكندرية 2002.

15- حسام داود وآخرون ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2000.

16- حسن عواضة – المالية العامة – دار النهضة العربية ، بيروت ، 1995 .

17- حميدي الصباحي ، دراسات في الإقتصاد العام ، نظرية المالية العامة و السياسات المالية ، دار النشر المغربية1982 .

18-خالد واصف الوزي ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادىء الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر عمان الأردن 2002 .

19- خباية عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2009.

20-رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1971.

21- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، 1971.
22- سامي خليل، اقتصاديات النقود و البنوك، شركة كاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1982.
23-سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، 2011 .
24- سلوى سليمان ، السياسات الإقتصادية ، وكالة المطبوعات ، الطبعة الأولى ، الكويت ،1973 .
25-سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف ، وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .
26- السيد حسن موفق ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مطبعة جامعة دمشق، 1986 .
27- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنميةالإقتصادية (التوزيع العادل للدخول)، دار النهضة العربية ، القاهرة 1993 .
28- السيد متولي عبد القادر ، إقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2010 .
29- صقر أحمد صقر ، النظرية الإقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1988.
30- صقرأحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.
31- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الإقتصاد ، الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 .
32- ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
33- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2000.
34- عادل حشيش ، أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1992 .
35- عبد الرحمان يسري أحمد ، السيد محمد أحمد السريتي ، النظرية الإقتصادية الكلية ، قسم الإقتصاد كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2009.
36- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادىء الإقتصاد و المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ،2012 .
37- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
38- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي - تحليل كلي - مجموعة النيل العربية ،2003.
39- عبدالقادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.
40- عزيزي فريدة ، المناهج المستخدمة لتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات ،م.ج.ع.ق.س ، 2006.
41- عصام بشور ، توازن الموازنة العامة ، مطبعة جامعة دمشق ، 1983
42- علي كنعان ، أثار الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية في سورية، جامعة حلب، 1996.

43- علي كنعنان ، إقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية ، منشورات الحسنين ، سوريا ، الطبعة الأولى 1997 .
44- علي لطفي و إيهاب نديم، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996.
45- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005 .
46- عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية ،مكتبة حسن العصرية 2012، ص325
47- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
الفرس عبد الرزاق ، الحكومة و الفقر و الإنفاق العام ، دراسة ظاهرة عجز الموازنة وأثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997.
48- كجدي محمد شهاب ، الإقتصاد المالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، .1999
49-لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية . 2010
50- لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ،دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004. –
51- مبارك حجير، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، المكتبة الأنجلو مصرية، بدون سنة نشر
52-محمد أحمد الأفندي ، سياسات الإستقرار الطموح النظري وإشكالات التطبيق ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد الأول ، 1996.
53- محمد باهر عثلم ، المالية العامة ، ادواها الفنية واثارها الإقتصادية ، مصر مكتبة الاداب 1998.
54- محمد دويدار ، مبادىء الإقتصاد السياسي و الإقتصاد النقدي ، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر .2004
55- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
56- محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .2003
57- محمد عباس محرزي ، إ إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
58- محمد فوزري أبو السعود ،مقدمة في الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004
59- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
60- محمدي فوزي أبو السعود ، مقدمة في الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2004 .
61- محمود إبراهيم الوالي : علم المالية العامة ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997
62- محمود حسين الوادي ، الإقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،2007.

63- مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية) ،دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن ،2008.

64- مصطفى حسن المتوكل ،محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية ،مركز الإشارات للدراسات و البحوث العربية،2000 .

65- ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد—حالة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ،2010.

66- نزار مسعيد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف ، الإقتصاد الكلي مبادىء وتطبيقات ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2006 .

67- الهادي خالدي ، المرأة العالمية لصندوق النقد الدولي المطبعةالجزائرية للمجلات و الجرائد ، 1996

68- هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2005 .

69- وحيد مهدي عامر،السياسات النقدية و المالية و الإستقرار الإقتصادي— النظرية و التطبيق — الدار الجامعية الإسكندرية ، 2010 .

70- وحيدي حسين ، المالية الحكومية و الإقتصاد العام ، الإسكندرية ، سنة 1988 .

71- وليد عبد الحميد عايب ،الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسين العصرية ، 2010 .

72- يوجين أ.ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية ،ملخصات شوم ، دار ماكجروهيل للنشر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983.

73- يونس أحمد البطريق : السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، بدون سنة .

ب – أطروحات الدكتوراه:

1- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-(1990-2004 جامعة الجزائر .

2- شريف محمد ، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النوازن الاقتصادي – حلة الجزائر —جامعة تلمسان 2010.

3- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل الحديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر ، دراسة حالة الجزائر 2000-2010، جامعة الجزائر 03 سنة 2012.

4- صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الشلف ، 2015.

5- كبداني سيد أحمد ، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية ، جامعة تلمسان 2013.

6- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر ، تونس جامعة بسكرة ، 2014.

7- مسعودي مليكة ، سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي - دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا – جامعة الشلف ، 2013.

ج – مقالات ، مداخلات ، ملتقيات :

1- أحمد نعمي ، محمد مسعي ، أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر 2001-2010 دراسة تحليلية ، مجلة الباحث عدد 14 سنة 2014.

2- بوهزة المحور مداخلة ، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمار في الجزائر ، جامعة سطيف ، 2013.

3- تومي عبد الرحمان ، إشكالية التوازن الإقتصادي بين السياسة النقدية و السياسة المالية النموذج الجزائري (1990-2000)، دراسات إقتصادية عدد 19 ، 2011.

4- تومي عبد الرحمان ، الإقتشصاد الجزائري بين الريع و القيمة المضافة ، دراسات إقتصادية ، عدد 18 ، 2011

5- تومي عبد الرحمان، قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006، مجلة دراسات إقتصادية، عدد 07 ، 2006.

6- جنان عبد المجيد ، محاضرات في الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، جامعة فرحات عباس،سطيف جوان 2000 .

7- خضر عزي ، محمد اليعقوبي ، السعيد فكرون ، تحليل أثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الإقتصادي الجزائري – دراسة إقتصادية إجتماعية – مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 24 ، سبتمبر 2005

8- دريس رشيد ، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية – قسم العلوم الاقتصادية – الشلف ،عدد 11 جانفي 2014.

9- زروقي صباح ، برحومة عبد المجيد ، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990 -2013 مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، عدد15 سنة 2014.

10- سعيح عبد الحكيم ، التضخم ، مؤشرات الاداء الإقتصادية في الجزائر ، دراسة قياسية، 1989 - 2012 ، دراسات إقتصادية ، عدد 23 ، 2014.

11- سفيان دلفوف ، مداخلة ، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمار في الجزائر ، جامعة سطيف 2012

12- شيبي عبد الرحيم بن بوزيان محمد ، شكوري محمد ، ورقة بحثية بعنوان : الأثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية ، جامعة تلمسان 2012-

13- صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات إقتصادية عدد 07، 2006.

14- علي مكيد، عماد معوشي ، قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 01 العدد 13 سنة 2013.

15- فادي خليل ، عجز الموازنة في الدول العالم الثالث واساليب معالجته –حالة سوريا – مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الإقتصادية ، 2004 ، عدد واحد .

16- قرون محمد كريم ، مداخلة حول تقرير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012 ملتقى سطيف ، 2013.

17- لحو ص علي، مداخلة ، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمار في الجزائر ، جامعة سطيف ، 2012

18- مسعودي زكريا ، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001.

19- نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي ، المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010 مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، عدد 09 سنة 2013.

20- النشاشي وآخرون : الجزائر ، تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي 1998.

21- نوة بن يوسف ، أثر التضخم على ميزان المدفوعات ، دراسة تحليلة للجزائر خلال الفترة 1990-2012 ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية عدد 16 سنة 2014.

22- هباش فارس ، دؤاسة تحليلية للعلاقة و الأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2011 مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 01 العدد 14 سنة 2014.

د –تقارير ، وثائق اخرى :

1- بلوناس عبد الله ، برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري التجربة و النتائج : مداخلة في ملتقى دولي من تنظيم كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر أيام 31/29 أكتوبر 2002

2- تقرير البنك العالمي 2006.

3- التقرير التكميلي عن مشروع قانون المالية لسنة 2011، المجلس الشعبي الوطني ، نوفمبر 2010.

4- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2009 المجلس الشعبي الوطني ، اكتوبر 2008

5- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2012 – الجزء الأول – المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2011.

6- تقرير سنوي للبنك الجزائر2008، ص 180

7- تقرير مجموعة خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، بتاريخ أوت 2007 .

8- تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان (م.ش.و) نوفمبر 2000 .

9- التقريرالعربي الموحد 2014/09

10- صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، المحق الإحصائية 2010.

11- صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، المحق الإحصائية 2010 .

12- عبد الرحمن تومي ، قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006 ، مجلة دراسات إقتصادية ، عدد 07 جانفي 2006 .

13- العمالة ومعدل البطالة في الجزائر ، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 12/22 ، واشنطن ، فيفري

المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير 2003-2004.

141- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002 .

15- محمد لكساسي ، التطورات الإقتصادية و النقدية في الجزائر ، تدخل امام المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2004.

16- خطط عمل الحكومة ، الملحق 1 ، تطور المؤشرات الإقتصادية و المالية ، برسم الفترة 2010-2013.

17- مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014 وزارة المالية .

18- مشروع التقرير حول تقويم اجهزة الشغل الدورة العامة العشرون لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الإقتصادي والإجمالي جوان 2002 ص 142 .

19- مصالح الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية لسنة 2011.

20- مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق II : قوائم برنامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية

21- ملحق بيان السياسة العامة ، مصطلح الوزير الأول ، أكتوبر 2010 .

هـ – نصوص قانونية وتشريعية:

1-قانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 02.

2 ـ قانون 90 /10 المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 14\04\1990 ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 .

3 - قانون تحرير الأسعار

4- القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانيين المالية

5- قوانين المالية لسنوات 1990الى 2014 الصادرة بالجريدة الرسمية العدد رقم

ثانيا : باللغة الفرنسية:

A– OUVRAGES :

1-Abdelah ali Toudert , Cours de monnaie et répartition ,OPU, 1983.

2-F. Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercer,fondement de l'économie Analyse macro-économique,Volume 2. Edition de Boeck, Larcer sa-Bruxelles, 2001.

3-Fodil hassam , chronique de l'economie Algerienne, les chemins d'une croissance retrouveé (1986-2004) Ediiont l'économiste d'algerie,2005.

G.Allen Heorie mocro economique, collection U , paris 1994.

5-Hocine Ben Issad , L'ojustement Structurel expérience du Maghrebs, Alger ,1999.

6-Hocine Ben Issad ,Algerie de la planification à l'aconomie de marche opua.

7-Rabah ABDOUN ,un Bilan de programme de stabilisation economique en Algerie (1994-1998) .

8-Tahar Hamada : crise et transition à l'économie de marché en algerie .

9-John Sloman ,Principes d'economie , pearson Education France ,2009 .

10-ALEXIS Jacquemin Henry Tulkens , Foul Mercie : Fondement de l'économie analyse macroeconomique , pages bleus ,2006

11-Benissad Hocin : l' ajustement structurel objectifs et expériences , (Algérie , Alin édition 1994)

12-BOURA mohamed tahar : les finances publiques – l'évolution de la loi de finance en droit algerien les pages bleues , 2007

13-Jean philippe lotis : comprendre la croissance économique , paris , OCDE, 2004
Hocin benissad : la réforme économique en algerie : OPU .1991
15-ALI TOUDERT abdellah : cours de monnaie et repartition : OPU , 1983.
16-Rachid boudjema , Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 volime 2.

17 Clotide Champeyrache , Intrdution geménale à l' economie Microéconomé , macréconomie , Ellipses Edition marvoting , paris , 2009

B– ARTICLES :

1-abdelkader Sid Ahmed, le paradigme rentier en question –l'éxpérience des pays arabes producteurs du brut ; Revue tiers monde ,xli, n°163,juillet 2000.
2-EL-HADI Mekboul , le P.A.S en Algerie problématique et Application , Revue de CNEAP, n° 15 .2000
3-David Ronier : la nouvelle synthese keynésienne , Revue problemes economiques , n° 2.344 annee 1993
Mohamed Cherif Belmihoub : les institutions de l'economie de march é à l'epreuve de la bonne gouvernance : revue IDARA : n°30
4-Michel Bouvie : la nouvelle gestion publique comme condition de la nouvelle gouvernance , RFFP n 82 , jui , 2003
5-M.tahar HAMADA : crise et transition à l'économie de marché en algerie , revue de sciences humaines : n° 21 juin 2004
6-Ahmed Bouyakoub : croissance economique , atouts et blocages d'un veritable developpement économique de l'algeri econtemporaine .article .en 2006

C– DOCUMENTS ET RAPPORTS :

1-Ministere finance : bilan du programme de soutien de la relance économique septembre 2001 à décembre 2003
2-document de la banque modiale : une revue des dépenses publiques, du 15/08/2007.
3-Centre national sur l'information statistiques des douanes-bilan 2014.
4-Stratégie Macroéconomique moyen terme pour L'Algerie.

La Banque mondiale Mai 2003.

5- Profil Pays : ALGERIE, Rapport de la Banque mondiale , Institut de la méditerranée Janvier 2006.

6-Une Revue des dépenses publiques –algerie- Document de la Banque mondiale Aout 2007.

7-CNES: projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel. Novembre 1998.

8-la banque mondiale :une revue des dépenses publique en algerie , rapport n° 36270 du 15/08/2005

9-Document de la banque modiale : une revue des dépenses publique , du 15/08/2006

10- Ministere des finance : bilan du programme de soutien de la relance économique septembre 2001 à décembre 2003

11-Lettre economique d'algerie n 36 décembre 2014.

indicateurs economiques et financiers de l'algerie –janvier 2015 .DG Trésor.

13-Algerie En Quelque Chiffre Results 1998-1999.ONS Ed 2001.

ثالثا : بالانجليزية

1- George Joffé. the rol of violence within the algeria économy, -Journal of north afrècan studie 7.1.2002.-

Sites Internet

www.africaneconomicoutlook. org

–of-algeria.dzwww.bank

www.ons.dz

www.ladocumentationfrancaise.fr

.gov.frwww.minef

.orgwww.ocde

www .senat .fr

www.andi

www.douane